السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

نيكسون - فورد - كارتر - ريغان

أشرف على إعداده

ليلى بارودي مروان بحيري

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني. وليس للمؤسسة اي ارتباط حكومي او تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن قناعات مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة حكم المؤسسة او وجهة نظرها.

شارع انيس النصولي – متفرع من شارع فردان
ص.ب. ٧١٦٤–١١ . بيروت – لبنان
برقيا: دراسات. تلكس: ماداف ٢٣٣١٧
تلفون: ٣١٩٦٢٧

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164 . Beirut, Lebanon
Telex: MADAF 23317 LE
Cable: DIRASAT. Tel: 319627

السياسة الأميركية في الشرق الأوسط

نيكسون – فورد – كارتر – ريغان

أشرف على إعداده
ليلى بارودي
مروان بحيري

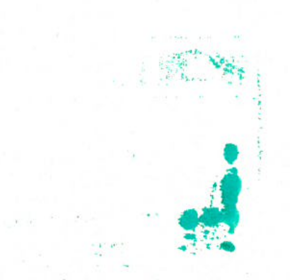


مؤسسة الدراسات الفلسطينية

al-Siyāsah al-amīrkīyah fī al-Sharq al-Awsaṭ: Nixon — Ford — Carter — Reagan
Ashrafa ʻalá iʻdādihi: Laylá Bārūdī wa Marwān Buḥayrı

U.S. Policy in the Middle East: Nixon — Ford — Carter — Reagan
Edited by: Laila Baroody & Marwan Buheiry

سلسلة الدراسات رقم ٦٧
Monograph Series No. 67



ص.ب. ٥٦٥٨، نيقوسيا – قبرص
الطبعة الاولى، ١٩٨٤

المحتويات





تقديم

احتل الشرق الاوسط، وما زال يحتل مركزا مرموقا في السياسة العالمية وفي صوغ موازين القوى الدولية، وذلك بسبب موقعه الاستراتيجي وثرواته الاقتصادية. ونظرا الى علاقة الولايات المتحدة باسرائيل كحليف شرق اوسطي استراتيجي، فان لعملية صنع القرارات في السياسة الخارجية الاميركية اهمية بالغة في وضع المنطقة والاحداث التي تجري على ساحتها.

من هنا، ارتأت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ان تقدم، الى القارىء العربي، الدراسات التسع التي تحويها دفتا هذا الكتاب، والتي تتعلق بالسياسة الاميركية الخارجية تجاه الشرق الاوسط خلال فترة رئاسة كل من: رتشارد نيكسون، وجيرالد فورد، وجيمي كارتر، ورونالد ريغان. وقد سبق ان نشرت سبع من هذه الدراسات في مجلة *Journal of Palestine Studies* التي تصدرها المؤسسة باللغة الانكليزية في واشنطن، ونشرت الدراسة الثامنة بالانكليزية في سلسلة «IPS Papers» التي تصدر عن المؤسسة: Malcolm H. Kerr, *America's Middle East Policy: Kissinger, Carter and the Future,* IPS Papers, No. 14 (1980). بينما نشرت الدراسة التاسعة في مجلة *Revue d'études Palestiniennes* التي تصدر ايضا عن المؤسسة بالفرنسية في باريس. وتشمل هذه الدراسات حوارا (بارنت ــ دلنغر ــ فولك) جرى خلال ندوة عقدتها مؤسسة الدراسات في مقرها ببيروت، ومقابلة صحافية (بول)، ومقالات (كوانت، بحيري، بشارة، بحباح، رايت، منصور) أُعدت خصيصا للمجلتين المذكورتين. أما دراسة مالكوم كير، فقد قدمت سنة ١٩٨٠ خلال ندوة نظمتها المؤسسة فيما يختص بالصراع العربي ــ الصهيوني في الثمانينات، وظهرت ــ كما قلنا ــ بالانكليزية ضمن منشوراتها.

وقد رقمنا الدراسات بأرقام متسلسلة لضرورات الاخراج الفني، وأشرنا

وبالاضافة الى ذلك، هناك بعض الثوابت عبر الزمن التي ليس من الصعب تحديدها، والتي تضفي على سياسة الولايات المتحدة نوعا من الاستمرار. لكن كثيرا ما يقال ان اميركا لا تملك سياسة تجاه الشرق الاوسط عامة، وتجاه الدول العربية خاصة. أما كاتب هذه السطور، فانه يذهب الى عكس ذلك، كما ان الدراسات التسع تنحو كلها نحو تأييد رأيه ــ وان كان ذلك من وجهات نظر مختلفة تماما. فالمشكلة لا تكمن ــ على ما يبدو ــ في غياب سياسة بقدر ما تكمن في انعدام القدرة على الثبات على نهج مطّرد من العمل الدؤوب، وذلك بسبب تضافر معقد من العوامل البنيوية والوظيفية والفكرية، تشمل طبيعة النظام الرئاسي والبرلماني، كما تشمل تأثير الجماعات ذات المصالح الخاصة ــ مثل «اللوبي» المساند لاسرائيل في مناسبات معينة ــ وكذلك بعض الاوهام والهواجس التي توضّحها الدراسات التي يتضمنها هذا الكتاب. فقد كان على العرب في واقع الامر ان يتحملوا، بل ان يقعوا في اسر اتجاهين متناقضين داخل التصرف السياسي الاميركي في المجال الخارجي: عقدة التردد عند «هاملت»، وأسلوب التهديد عند «الملك لير».

ان الاسئلة التي تطرحها هذه الدراسات التسع وتعطي الجواب عنها، تتمحور حول الموضوعات الآتية: الثوابت والمتحولات في المصالح والسياسة الاميركية؛ مدارس التفكير الكبرى في صوغ السياسة؛ أدوات التنفيذ؛ تأثير جماعات المصالح الخاصة؛ نقد السياسة الاميركية؛ قدرة اسرائيل كحليف استراتيجي ــ ظاهر او مستتر ــ على استلاب المبادرات الاميركية او احباطها او الالتفاف حولها او تجميدها.

وهناك طرق شتى في تفسير عملية صوغ القرارات في السياسة الخارجية الاميركية. ويرى وليم كوانت، وهو احد المحللين البارزين، ان هذه الطرق تندرج تحت «مناهج اربعة مختلفة لكنها كثيرا ما تكون متكاملة»، وهي الآتية:

١ ــ **المنظور الاستراتيجي او منظور المصالح القومية**: وهذا هو المنظور الذي يُستعمل في اغلب الاحيان، وهو يركّز على الرؤية العالمية. ومن هذه الزاوية، فانه يُنظر الى المنطقة ــ وبشكل حصري تقريبا ــ على انها

جزء من الميزان العالمي بين الكتلتين الجبّارتين.

٢ ــ **منظور السياسات الداخلية**: ويركّز على دور المجموعات الضاغطة والكونغرس والرأي العام في صوغ السياسة.

٣ ــ **المنظور البيروقراطي السياسي**: ويركّز على دور السلطة التنفيذية وموظفي الحكومة في صوغ السياسة وتنفيذها.

٤ ــ **المنظور الرئاسي ومنظور الزعامة**: ويركز على الرأي القائل ان الرئيس ومستشاريه المقربين هم الذين يصنعون السياسة على مستوياتها العليا. ويفترض هذا المنظور ان السياسة الخارجية هي من صنع الأفراد لا القوى المجردة.[١]

فالمنظور الاول يعرّف السياسة الخارجية بأنها «التكيّف العقلي للوسائل (اي الموارد) مع الغايات (اي المصالح القومية)»، واستخدام القوة الاقتصادية والعسكرية للوصول الى الاهداف المطلوبة. وفي هذا المجال، فانه يُنظر الى العالم العربي من خلال استراتيجية عالمية يسيطر عليها التنافس بين الجبّارين. وجرت العادة ان يركّز التحليل الاستراتيجي الاميركي، من هذا المنظور، على نمط التحالفات والميزان النووي والسيطرة على الموارد الحيوية (الطاقة والاستثمارات والاسواق)، ومنع الغريم من الوصول اليها. ويُنظر الى العالم العربي والى الشرق الاوسط عامة كأنه جزء من نظام الدفاع العالمي الاميركي والأوروبي الغربي ضد الاتحاد السوفياتي. ونظرية «كبح» الاتحاد السوفياتي مقدسة، أما الوفاق فما هو في الغالب سوى أداة تكتية على الرغم من كل الخطب والبلاغة.

وبالنظر الى اهمية الشرق الاوسط الاستراتيجية فيما يختص بالعوامل الجيوسياسية والنفطية، فان صانعي السياسة الاميركية كثيرا ما يعتبرونه كأنه، «من الناحية الاستراتيجية، أكثر مناطق العالم خطرا. . . . ذلك بأن كلتا الدولتين متورطة فيه، ومناطق النفوذ هناك غير محددة. ومن وجهات النظر

(١) William Quandt, *Decade of Decisions* (Berkeley: University of California Press, 1977), pp. 3-4.

هذه، يختلف الشرق الاوسط عن كل من جنوب شرق آسيا حيث يبدو خطر التدخل السوفياتي ضئيلا، ومن اوروبا حيث الحدود بين الشرق والغرب واضحة المعالم ومحترمة.»[٢] وبسبب هذا الخطر، برزت الى الوجود مدرستان في التفكير، تدعو الاولى منهما الى سياسة متزنة عادلة، خصوصا حيال الاردن ومصر، وتدعو الثانية (وهي الغالبة والمؤثرة) الى «وجوب الحفاظ على قوة اسرائيل العسكرية على مستوى عال كقوة رادعة ضد هجوم عربي او سوفياتي.»[٣] وفي أواخر سنة ١٩٧١، كتب كوانت فتنبأ بأن الرئيس السادات قد يُرغم على الحرب في المستقبل غير البعيد بسبب الطرق المسدودة في وجه الدبلوماسية المصرية. وكانت اميركا واسرائيل ترغبان في الحفاظ على الوضع القائم. ولم يكن من المحتمل بروز مبادرات جديدة. و«عندما توازن الامور يظهر كأن الولايات المتحدة اخذت تقلص، بالتدريج مع الوقت، ما تقدمه للرئيس السادات.»[٤] وسارت مصر فعلا الى الحرب سنة ١٩٧٣.

والدراسة المشتركة التي اعدّها كل من رتشارد بارنت وديفيد دلنغر ورتشارد فولك تمثل النقد الاميركي الراديكالي والمعارض لسياسة اميركا الخارجية. وارتباطها الوثيق بالحاضر واضح تماما، اذ يقول رتشارد فولك: «ان جميع المبادرات الكبرى في السياسة الخارجية الاميركية، بقطع النظر عن نقطة انطلاقها، كانت تطور وتبرر في هيكلية من افتراضات على يد اكثر مؤسسات الحكم الاميركي رجعية.» ويضيف: «كان هذا يمثل، في المجال الداخلي في الولايات المتحدة، انتصارا لأولئك الذين كانوا يدعون الى موقف في السياسة الخارجية ذي طابع اشد عسكرية.»[٥] وهذا التقلب العسكري المتعطش الى النفط يزداد ويشكل عاملا رادعا: «وفي سبيل فهم سياسة الولايات المتحدة الخارجية يتوجب على المرء ان يتساءل لماذا اصبح الرئيس كارتر تقريبا في جميع

(٢) انظر ادناه، صفحة ٢.

(٣) انظر ادناه، صفحة ٤.

(٤) انظر ادناه، صفحة ٢١.

(٥) انظر ادناه، صفحة ٩٩.

مناطق السياسة الخطرة، والذي كان في اسلوبه ليبراليا وانسانيا من دون ان يندى له جبين؛ اصبح اكثر فأكثر ايغالا في العسكرية والرجعية من الناحية العملية.»[٦] لذا، فان سياسة اميركا الخارجية تجاه الشرق الاوسط تنطلق مما يسميه «التوجه الامبريالي»، و«ان صانعي السياسة، على ما يبدو، ينقصهم التخيل للبحث عن سبيل غير عسكري ناجح لحماية المصالح الاميركية والغربية.»[٧] وبالاضافة الى ذلك، فان فولك ينظر الى الولايات المتحدة على انها «امبراطورية سائرة في طريق الانحطاط»؛ وهذا «يجر الى انتقال خطر، ذلك لأن الدولة الامبريالية لا تملك، في اثناء ذلك الانحطاط، سوى قوتها الحربية الهائلة لوقف هذا الاتجاه المناوىء.»[٨]

أما التحليل الذي يقدمه جورج بول، نائب وزير الخارجية سابقا، لعيوب السياسة الاميركية، فانه ينطلق من تراث يختلف اختلافا تاما عن الرأي الراديكالي المعارض الموجز اعلاه. ففي سنة ١٩٧٧، نشر بول مقالة مثيرة للجدل (اذ عرّفنا الجدل كما تعرّفه المؤسسة السياسية الاميركية التي ينتمي اليها) في مجلة *Foreign Affairs* تحت عنوان «كيف يمكن انقاذ اسرائيل رغما عنها»، دعا فيها الى الضغط رسميا على اسرائيل للتقيد بقرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢. وبعد ذلك بعام، ذهب بول الى ابعد من ذلك في الافصاح عن آرائه، اذ اكد ان مصالح اسرائيل وأميركا ليست متطابقة:

> ان ثمة تباينا في كيفية ادراك بعض القادة الاسرائيليين لمصالح اسرائيل. . . . هناك كثيرون من الزعماء الاسرائيليين يتجهون. . . . الى معادلة الارض والامن. ارى ان هذا وهم. ولن تتمكن اسرائيل، في المدى الطويل، من ان تضمن امنها الحقيقي ما لم تكن مستعدة للانسحاب انسحابا جوهريا الى حدود ما قبل سنة ١٩٦٧.[٩]

(٦) انظر ادناه، صفحة ١٠٠.

(٧) انظر ادناه، صفحة ١٠٢.

(٨) انظر ادناه، صفحة ١٠٦.

(٩) انظر ادناه، صفحة ٢٨.

فاغداق الاسلحة المتطورة على اسرائيل لا يشجع السلام بل على العكس؛ فاذا «كان الاسرائيليون مسلحين بقوة، واذا انعدم التوازن العسكري، فقد يضعف حافز اسرائيل لاحلال السلام.»[١٠]

* * *

وبينما يركّز المنظور الاول، اي المنظور الاستراتيجي او منظور المصالح القومية، على الرؤية العالمية والمواجهة مع الاتحاد السوفياتي وعلى النفط، بوصفه اهم العناصر الثابتة، فان المنظور الثاني ينحو نحو التركيز على وقائع السياسة الاميركية الداخلية، اي على نشاط القوى الضاغطة وتصرفات الكونغرس والموضوعات المطروحة خلال الانتخابات ومزاج الرأي العام. وفيما يختص بالشرق الاوسط، فان «لوبي» النفط و«لوبي» الدفاع و«اللوبيات» المختلفة التي تساند اسرائيل، وعلى الاخص اللجنة الاميركية ـ الاسرائيلية للشؤون العامة (AIPAC)، قد نجحت كلها في تطوير او احباط صوغ وتنفيذ السياسة عند بعض المنعطفات الحاسمة.

ودراسة غسان بشارة المفصلة بعنوان «قوة اسرائيل في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة»، هي مثال ناطق لهذا الواقع. ففي خطوة لم يسبق لها مثيل، أقدم الرئيس كارتر على التنصل من تصويت الولايات المتحدة الايجابي على قرار مجلس الامن الدولي رقم ٤٦٥ بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٨٠ الذي يندد بسياسة الاستيطان الاسرائيلية ويدعو الى تفكيك المستعمرات القائمة، بما فيها تلك التي اقيمت في القدس.[١١] وكان التفسير الرسمي لهذه الحادثة هو انها نتجت عن «خطأ» في الاتصالات بين البيت الابيض ووزارة الخارجية والوفد الاميركي في مقر الامم المتحدة في نيويورك. لكن الامر كان ابعد ما يكون عن «الخطأ»؛ اذ ان الرئيس كارتر، كما يقول بشارة، «لم يستطع الصمود امام الضغط الذي بادرت اليه الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة واسرائيل

(١٠) انظر ادناه، صفحة ٤٠.

(١١) انظر ادناه، صفحة ٦١.

ذاتها، واضطر الى ان يتراجع عن موقف ادارته في تأييد القرار.»[١٢]

وثمة مثال آخر يرد في دراسة بشارة بحباح بعنوان «الولايات المتحدة وأمن طاقة اسرائيل»، والتي تستنتج انه لا يوجد اي بلد في العالم ولا حتى بين حلفاء ناتو يتمتع بما «تتمتع به اسرائيل من امتيازات وتعهدات امنية مما تقدمه لها الولايات المتحدة في مجال الطاقة.»[١٣] فقد اقنعت الولايات المتحدة عددا من الدول غير المنضوية في عضوية «اوبك» بتزويد اسرائيل بالنفط، ووضعت في تصرفها احتياطي النفط في ألاسكا، كما اعطت اسرائيل مبلغ ٢,٣٥ مليار دولار تعويضا عن حقول النفط في سيناء. لكن يبقى السؤال عما اذا كان اعتماد اسرائيل النفطي قد زاد في قدرة الولايات المتحدة على الضغط عليها. كما ان هذا السؤال يبقى واردا في المجالات الاخرى، كشحنات الاسلحة المتطورة، والعون التكنولوجي، وقانون المساعدات الهائلة.

ودراسة مروان بحيري بعنوان «وثيقة سوندرز: القضية الفلسطينية في السياسة الاميركية» هي مثال ثالث لقدرة اسرائيل (والتأثير الكابح للسياسة الداخلية في اميركا) على احباط اي تقدم جدي نحو تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي. فمبادرة سوندرز، التي قد يكون الوصف الاكمل لها هو انها كانت بمثابة بالون اختبار يسعى للفت انتباه منظمة التحرير، قد انهارت فورا على يدي الاسرائيليين. وما ان جوبهت المبادرة بنيران الاسرائيليين والكونغرس حتى عمد هنري كيسنجر الى ازدراء هذه الوثيقة، واصفا اياها بأنها «كانت نوعا من التدريب الاكاديمي شرحت فيها بطريقة نظرية بحتة بضع نواح من المسألة الفلسطينية كما يراها [نائب مساعد وزير الخارجية] سوندرز.»[١٤]

وهناك امثلة كثيرة اخرى. فدراسة كلوديا رايت بعنوان «ظل فوق الرمال: الاستراتيجية والخداع في سياسة ريغان تجاه العرب» تذهب الى ان

(١٢) انظر ادناه، صفحة ٨٧.

(١٣) انظر ادناه، صفحة ١٦٩.

(١٤) انظر ادناه، صفحة ٥٢.

خطوات الرئيس كارتر نحو تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، تشمل انعقاد مؤتمر جنيف وتمثيلا لمنظمة التحرير واعترافا بحقوق الفلسطينيين في دولة واشتراك الاتحاد السوفياتي، قد احبطتها المعارضة الداخلية المساندة لاسرائيل.(١٥)

وبالاضافة الى المعارضة المباشرة والمعلنة، هناك أنواع غير مباشرة ومستترة من الضغوط؛ فـ«اللوبيات» المساندة لاسرائيل تعمل ككوابح قوية على صانعي السياسة بسبب قانون «ردة الفعل المحتملة». وبكلام آخر، انها ليست بحاجة الى حشد الانصار في كل مواجهة مع البيت الابيض؛ فمجرد وجودها وقدرتها على الازعاج المتمثلة في «ردة فعلها المحتملة» كثيرا ما تكون على القدر ذاته من التأثير في صوغ السياسة وتنفيذها.(١٦)

* * *

ويركز المنظور الثالث على اهمية التنافس بين البيروقراطيات المختلفة التي تتولى امر الشؤون الخارجية، وهو حقل واسع للغاية؛ هذا التنافس الذي يقوم بين وزارة الخارجية والبنتاغون ووكالة الاستخبارات المركزية ومجلس الامن القومي، بينما يستفيد البيت الابيض سياسيا من هذه الاختلافات كافة. أما الامثلة التقليدية لهذا التنافس البيروقراطي، فهي: التنافس الذي حدث، مثلا، بين وزارة الخارجية والبيت الابيض فيما يخص سياسة ترومان سنة ١٩٤٨ التي اعترفت باسرائيل وساندتها؛ والذي جرى بين وزارة الخارجية ومجلس الامن القومي (وعلى الاخص بين وليم روجرز وهنري كيسنجر) ايام خطة روجرز السيئة الحظ؛ وبين فانس وبريجنسكي ايام ادارة كارتر.

وفي هذا الصدد، فان دور مجلس الامن القومي الحيوي جدير بالعناية والدرس. وخلال الفترة القصيرة التي كان فيها الجنرال جورج مارشال وزيرا

(١٥) انظر ادناه، صفحة ٢١٠.

(١٦) Quandt, *Decade of Decisions*, *op.cit.*, p. 20.

للخارجية (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩)، ايام ادارة ترومان، حدثت تغييرات بعيدة الشأن في صوغ سياسة اميركا الخارجية وتنفيذها. ويقول احد المحللين، في صددها، ما يلي:

> قام مارشال نفسه بدور كبير في تطوير وسائل ادارية جديدة لمجابهة تحديات الحرب الباردة. ففي تموز/يوليو ١٩٤٧، اصبح قانون الامن القومي نافذا، فخلق هيئة جديدة هي مجلس الامن القومي مهمته تنسيق السياسة العسكرية والخارجية لخدمة مصالح الدفاع والامن القومي. وعلى الرغم من ان هذه الهيئة اقرّت بزعامة السلطة المدنية في تقرير السياسة الخارجية فانها اعطت العوامل العسكرية اهمية جديدة. وكان وزير الخارجية عضوا في هذا المجلس، لكنه كان ـ على ما يبدو ـ قد اضحى محاطا بالدوائر العسكرية؛ اذ ان وزراء الدفاع والجيش والبحرية وسلاح الطيران كانوا هم ايضا اعضاء في المجلس. وبما ان مارشال كان رجلا عسكريا، وبما ان العسكريين اصبحوا يحتلون مناصب دبلوماسية مهمة، فقد بدا للنقّاد كأن الجناح العسكري قد سيطر فعلا على السياسة الخارجية.(١٧)

وعلى الرغم من ان العنصر العسكري في هيكلية مجلس الامن القومي قد انكفأ لاحقا، ومن ان مصير المجلس كان يختلف باختلاف الرؤساء في طريقة استعماله، فان المجلس ساهم مع الزمن في ازاحة وزارة الخارجية عن موقعها الرئيسي في صنع القرارات. وعلى الرغم من ان المجلس خسر بعض خصائصه الرئيسية ايام ادارة جونسون، فانه لم يسترجع، مع وصول الثنائي نيكسون ـ كيسنجر الى البيت الابيض، خسائره فحسب بل اندفع قدما ليصبح غريما قويا لوزارة الخارجية.

* * *

هناك افتراض واسع الانتشار وهو ان الرئيس يمثل دور المحور في شؤون السياسة الخارجية، على الرغم من وجود اختلافات حادة في الآراء حيال

(١٧) Norman Graebner, . *An Uncertain Tradition: American Secretaries of State in the Twentieth Century* (New York: McGraw-Hill, 1961), p. 160.

تعريف هذا الدور. وهذا، طبعا، هو المنظور الرابع، اي المنظور الرئاسي او منظور الزعامة. لكن مسألة العامل النفساني في صنع القرار وشخصية الرئيس تبقيان امرين مهمين للغاية. وفيما يلي رأي كوانت في هذه المشكلة:

> ليست شخصية الرئيس هي التي يجب أن نفهمها بقدر ما هي الطريقة التي يفهم فيها الرئيس ومساعدوه العالم ونمط التفكير لديهم. ان صنع السياسة عملية فكرية منضوية في اطار اجتماعي. وهي ليست مجرد تعبير عن مخاوف المرء وهواجسه وآماله. وثمة أمران يجب ايضاحهما فيما يتعلق بالروابط الغامضة بين الشخصية وصنع السياسة: اولا، كثيرا ما يلاحظ وجود تطابق في مساندة سياسات متشابهة عند اناس لهم خلفيات شخصية متباينة تماما. وفي الواقع، نادرا ما تحدث خلافات جدية في الرأي بشأن السياسة على المستويات العليا في الحكومة. فالاتجاه هو نحو الاجماع ونحو تعزيز الآراء السائدة...
>
> ثانيا، قد يحدث ان يعمد الانسان نفسه الى تغيير موقفه من بعض المسائل السياسية من دون حدوث اي تغيير يذكر في شخصيته او في تركيبه النفسي...
>
> والسؤال الذي ينبغي ان يطرح لا يتعلق بعقلانية القرارات السياسية او عدم عقلانيتها بقدر ما يتعلق بنوعية تقدير الحسابات التي تدخل في صنع هذه القرارات...
>
> وفيما يختص بمعظم المشكلات المهمة، فان صانعي القرار يعملون في أجواء تلفّها الحيرة والتعقيد... وينتج عن ذلك نهج حذر في اتخاذ القرارات يسعى فقط لادخال تغييرات كمية في السياسات القائمة.(١٨)

وباختصار: يبدو صنع السياسة، في هذا الصدد، كأنه حسابات عقلانية يجريها الرؤساء مع مستشاريهم المقربين ضمن اطار اجتماعي معين وحدود مرسومة ترمي الى تعزيز الاستمرارية والاجماع. كيف يتم التغيير اذاً؟ وما اهمية الزعامة الرئاسية في هذا الصدد؟ ان الجواب يكمن في عدد الازمات وحدّتها؛ ففي مثل هذه الحالات، يصبح الرئيس متورطا شخصيا في معالجة الاوضاع. فالأزمات الكبرى كثيرا ما ينتج عنها ما لم يكن في الحسبان، وهي تضفي على عملية صنع القرارات جوا من الاهمية، وتفضح العيوب في أُطر السياسات

(١٨) Quandt, *Decade of Decisions, op.cit.*, pp. 29-31.

السابقة وافتراضاتها، وفي امكانها ـ من حين الى آخر ـ ان تجلب التغيير في الموقف والسياسة معا.

وبما ان الازمات كثيرة الحدوث في منطقة الشرق الاوسط (والتي يستثيرها في العادة التنافس بين القوى العظمى وكذلك اسرائيل)، فقد يتوقع المرء ان يقرأ تاريخا لسياسة اميركا عَصَبُهُ التحول لا الثبات. لكن الثبات هو المنهج السائد في هذا التاريخ التعيس. والسؤال هو: لماذا؟ والجواب هو انه حالما تُعالج الازمة او تُحل، فان «التفكير السائد» هو الذي يفرض وجوده مجددا، وتتلاشى الاعتبارات الدقيقة التي كانت تؤخذ بعين الاعتبار ايام الازمات نفسها، وتنحو الادارات نحو التراجع الى وسائلها وافتراضاتها التقليدية مع بعض التغييرات التجميلية من هنا وهنالك، اذا دعت الحاجة.

والنخبة التي تصنع السياسة في اميركا ليست، طبعا، كتلة متراصة من الناس. ولا بد لأية دراسة فيما يخص المنعطفات التي قد تؤدي الى الثبات او التحول، من الاخذ بعين الاعتبار ذاك الاختلاف المهم في التفكير بين مدرسة مناهضي الحرب الباردة والمدرسة الاقليمية. ويصف مالكوم كير هذا الامر في دراسته القيمة بعنوان «السياسة الاميركية في الشرق الاوسط: كيسنجر، كارتر والمستقبل» على الوجه التالي:

> ان مدرسة الحرب الباردة مبنية على مبدأ توازن القوى، وهو مبدأ عريق في التراث الدبلوماسي الاوروبي منذ ايام مكيافيلي مرورا بتاليران وبسمارك وتشرشل.... ومنذ سنة ١٩٤٥، تركز [هذه المدرسة] على الاتحاد السوفياتي كمنافس استراتيجي، وعلى ان العالم الثالث الذي خرج من طوق الاستعمار هو منطقة رخوة فيها من «فراغات النفوذ» ما يحتم على احدى الدولتين العظميين ان تملأها قبل ان تفعل ذلك الدولة الاخرى، وذلك من خلال استقطاب العملاء المحليين ناهيك بفرض اشرافها المباشر....
>
> أما انصار المدرسة المنافسة في التفكير، والذين سنسميهم الاقليميين، فانهم لا ينفون اهمية التنافس العالمي بين اميركا والاتحاد السوفياتي، لكنهم يرفضون الاقرار بأن مشكلات العالم الاقليمية يجب ان تعالج اساسا من خلال هذا المنظار. وفي المقابل، فان الاقليميين يصرون على ان للمشكلات الاقليمية جوهرها الخاص بها، الذي تتم من خلاله المعالجة اذا كانت اميركا تأمل بخلق

روابط ايجابية مع المجتمعات المحلية وحكوماتها. ولا يمكن القول ان من المحتم على هذه المجتمعات ان تكون تابعة لأي من الدولتين العظميين من دون غيرها، اذ ان علاقات هذه المجتمعات الخارجية، بما في ذلك نظرتها الى مشكلات الحرب الباردة بين الدولتين العظميين، تعتمد اعتمادا كبيرا على الدولة او الدول التي تساعدها على حل مشكلاتها التي لا تستطيع حلها بمفردها.[١٩]

ومن ابرز «مناهضي الحرب الباردة»: هانس مورغنتاو، ودين اتشيسون، وجون فوستر دالاس، وهنري كيسنجر، وجون كونلي، وهنري جاكسون، ورونالد ريغان، وألكسندر هيغ. أما اصحاب المدرسة الاقليمية — وهم اقل عددا ونفوذا — فمن بينهم: دين راسك، وادلاي ستيفنسون، وجورج بول، وج. وليم فولبرايت، ووليم روجرز، وسايروس فانس، وجيمي كارتر (على الاقل في بدايات عهده).[٢٠]

وتجدر الاشارة هنا الى الوجود «المناصر للعرب» داخل وزارة الخارجية، الذي تشن عليه «اللوبيات» القوية المساندة لاسرائيل هجوما مستمرا. وهؤلاء «المستعربون» يشملون في العادة دبلوماسيين محترفين أمضوا سنوات طويلة في الخدمة في الدول العربية، وهم يرون ان مصالح اميركا القومية تقتضي تحسين العلاقات بالعالم العربي عن طريق تطوير سياسات «منصفة»، وتصحيح النهج الثابت المساند لاسرائيل. لكنهم ليسوا جماعة متراصة، وقدرتهم على التأثير في السياسة لم تكن دوما ذات شأن، خصوصا عندما يواجهون معارضة اسرائيل وأنصارها. فالمستعربون، مثلا، قد انقسموا على انفسهم حيال السياسة التي كان يجب اتباعها فيما يتعلق بمصر ايام جمال عبدالناصر. ولربما تمثل خطة روجرز اقصى ما وصل اليه نفوذهم. وبالاضافة الى ذلك، وبسبب العوامل الدينامية التي تواكب حالات التأزم المفصّلة اعلاه، فان حظهم في ان يتم اعتماد مقترحاتهم بشأن السياسة ينحو نحو التضاؤل.

وينتقد مالكوم كير مدرسة الحرب الباردة السائدة، كما انه ينتقد واشنطن

(١٩) انظر ادناه، صفحة ١٧٧ — ١٧٩.

(٢٠) انظر ادناه، صفحة ١٧٨ — ١٧٩.

لأنها اهملت مبادرات السلام الصادرة عن الاسرة الاوروبية. وهو يرى ان دول اوروبا الغربية واليابان قد تخدم الجميع ان هي عمدت «الى دعم مبادرتها الاخيرة دعما قويا لدى واشنطن، كجزء رئيسي من اي تعاون اميركي — اوروبي مشترك في المستقبل.» ويضيف: «ان صراع الشرق الاوسط لا يمكن اعتباره بعد الآن مجالا خاصا بأميركا وحدها، تمارس فيه دبلوماسية شبيهة بأفلام «وولت ديزني»، بل هو ساحة حيوية تهم العالم بأسره، وعلى اميركا كباقي الدول ان تكون على استعداد لأخذ نصائح حلفائها مأخذ الجد.»[٢١]

كذلك، فان دراسة كلوديا رايت بعنوان «ظل فوق الرمال: الاستراتيجية والخداع في سياسة ريغان تجاه العرب» تساهم مساهمة جلّى في توضيح المنظور الرابع، اي المنظور الرئاسي. وتقول رايت ان الوقت الوحيد الذي يمكن ان يتوقع المرء فيه ان يصل رئيس اميركي الى اتخاذ قرار حيال الشرق الاوسط هو في العام الخامس من فترة رئاسته. وتضيف: «لكن منذ سنة ١٩٤٥، لم يبق هذه الفترة الطويلة سوى رئيسين — ايزنهاور ونيكسون — ولم يتخذ اي منهما اية مبادرة، بل كان عليهما ان يعالجا ما ترتب على حرب السويس سنة ١٩٥٦ وحرب رمضان سنة ١٩٧٣.»[٢٢] ان الرأي الشائع في ان الرئاسة الاميركية مؤسسة قوية هو وهم، خصوصا فيما يختص بالسياسة حيال الصراع العربي — الاسرائيلي. فالتحزّب في صفوف موظفي الادارة يقيّد الرئاسة الامر الذي يستدعي من الرئيس الكثير من الجهد والبراعة كي «يميّز السياسة متعددة المسارات التي تهيأ في مدى نظره وباسمه.»[٢٣] وترى الكاتبة ان كارتر هو الرئيس الوحيد، حتى يومنا هذا، الذي استطاع ان يستقرىء هذه المسارات المتعددة. وترى ايضا ان سياسة ريغان، خلال سنتي ١٩٨١ و١٩٨٢، «شجعت الاعتداء والتخويف اللذين تتعرض لهما الدول العربية من جانب اسرائيل — في لبنان وسورية والاردن والعراق والعربية السعودية — بدل ان

(٢١) انظر ادناه، صفحة ٢٠٦.

(٢٢) انظر ادناه، صفحة ٢٠٨.

(٢٣) انظر ادناه، صفحة ٢٢٤.

تردعهما.» وفيما يختص بسياسة ريغان حيال خطة الملك فهد، فان «البيت الابيض المتأرجح يقوم بهجوم على اشد حلفائه الاوروبيين صمودا، بريطانيا. وذلك بأمر من اسرائيل.»(٢٤)

* * *

ماذا عن المستقبل؟ ان هذا السؤال الذي يطرح دوما هو الموضوع الذي تتطرق اليه دراسة كميل منصور بعنوان «مستقبل العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية بعد حرب لبنان». كثيرا ما يلجأ المحللون الى التفكير في تدهور في العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية وما يتبع ذلك من فقدان اسرائيل لمكانتها المميزة. لكن منصور يرى ان مثل هذا التفكير معقد للغاية، وتشوبه أنماط متضاربة من التحليل. فالدولتان مرتبطتان بشبكة قوية من العلاقات الخاصة، وبتطابق في المصالح المهمة في المجالات الاستراتيجية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والتاريخية، والثقافية. أما الاختلافات فليست بارزة، ولا مهمة كما هي نقاط التقارب، باستثناء موضوع واحد مهم هو الضفة الغربية؛ اذ يقول الكاتب: «في الواقع، تشكل الضفة الغربية الموضوع الوحيد لتوتر حقيقي بين اميركا واسرائيل، لأنها تعتبر مسألة مصالح حيوية بالنسبة الى الاسرائيليين والعرب.»(٢٥) لكن حتى في هذا المجال، فان الكاتب يرى ان الاتفاق بين المواقف الاميركية والاسرائيلية امر وارد.

أما فيما يختص بالعبر التي قد يستخلصها العرب من طبيعة ودينامية هذه العلاقات الخاصة، ومن افتراقها وتقاربها، فان منصور يصل الى النتيجة التالية: «لقد اعطي الكثير من الاهتمام للأميركيين كوسطاء متميزين، ولم يفهم العرب جيدا اهمية التطورات الداخلية في اسرائيل، ولم يبحثوا جيدا في الامكانات الناتجة عن ذلك.» ويضيف: «وبدلا من البحث عن المحاور في

(٢٤) انظر ادناه، صفحة ٢٥٧.

(٢٥) انظر ادناه، صفحة ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

واشنطن، وهي التي تستفيد من الجهتين، ألا يكون من الافضل مواجهتها في الحرب او في السلم في فلسطين ذاتها؟»(٢٦)

* * *

في دراسة صدرت مؤخرا بعنوان: «اميركا في الشرق الاوسط: انهيار في السياسة الخارجية»، عاد جورج بول فبحث مجددا في ذلك النمط الثابت من تبعية السياسة الاميركية لاسرائيل، كما تمثّل في معالجة الرئيس ريغان للاجتياح الاسرائيلي للبنان. وكتب يقول: «يبرهن التاريخ ان اسرائيل تخرج منتصرة على الدوام تقريبا في اي اختبار للارادة مع الولايات المتحدة.» فالتجربة في لبنان قد «اثبتت وللمرة المائة انه عندما تقف الولايات المتحدة واسرائيل وجها لوجه وتتقابل العيون، فان عيوننا (عيون صانعي القرار الاميركي) هي دوما التي ترف.» وتحليل بول هو في صميم الموضوع، ويجدر الاستشهاد به مطولا:

> مع انعدام وجود سياسة مترابطة خاصة بنا حيال الشرق الاوسط، كانت ردة الفعل لدينا تجاه سياسات وقرارات وأعمال حكومة اسرائيل، بلا تفكير وبلا تخطيط؛ فالمصالح والاهداف في لبنان، كما تراها حكومة اسرائيل، تختلف اختلافا بيّنا عن مصالحنا وأهدافنا. وعوضا عن ان نلاحق أهدافنا الخاصة وأن نهتم بمصالحنا نحن، فقد قدّمنا انفسنا الى الحكومة الاسرائيلية مناصرين لأهدافها بلا انتقاد وبلا مطالب، ومستعدين لمساعدتها في تحقيق أهداف ليست من أهدافنا، ومن ثم لمسح الدمار الذي حل نتيجة سعيها العنيف لتحقيق طموحاتها المفرطة.(٢٧)

من المحتمل ان يستمر هذا النمط الثابت في التصرف السياسي الاميركي (باستثناء الرئيس ايزنهاور وحده) في المستقبل المنظور. ان من شأن الاجواء الحالية التي تلف المجابهة العالمية مع الاتحاد السوفياتي، على الارجح، ان تعزز هذا النمط على الرغم من حدوث تغيير مهم في المصالح الاميركية من

(٢٦) انظر ادناه، صفحة ٢٧٤.

(٢٧) George Ball, «America in the Middle East: A Breakdown in Foreign Policy,» *Journal of Palestine Studies (JPS)* (51), Vol. XIII, No. 3 (Spring 1984), pp. 4-9.

النفط، وأن تعيد تدوير المداخيل النفطية بـواسطـة صفقات اسلحة مكلفة وأمور اخرى. ويبدو الاميركيون كأنهم إما مسرورون واما مستسلمون من جراء هذا الوضع القائم. وآراء اصحاب المدرسة «العالمية» و«الحرب الباردة» هي التي سوف تتغلب، على الارجح، على آراء الاقلية من «الاقليميين».

لكن هذا لا يعني ان العالم العربـي عديم القوة، فهو يستطيع اولا ان يطور سياساته الخاصة، وأن يضع ثانيا الاستراتيجيات لتنفيذها. وهذا العالم، حتى عندما يكون متورطا في امور لاهية ثانوية، يستطيع ان يعلن انه ليس على استعداد لأخذ مبادرات سلام اميركية في الشرق الاوسط مأخذ الجد، بينما تستمر اميركا في تزويد اسرائيل بالقوة الاقتصادية والعسكرية التي تسمح لها باحباط هذا الهدف او تقويضه، ولا عليه ان يستسلم لاغراء اصحـاب النظرية «العالمية».

مروان بحيري

بيروت، ٨/١٠/١٩٨٤

تعريف بالكتّاب

رتشارد بارنت: عضو في مؤسسة دراسات السياسة بواشنطن.

بشارة بحباح: محاضر في جامعة بيرزيت بالضفة الغربية.

مروان ر. بحيري: استاذ التاريخ الحديث في الجامعة الاميركية ببيروت، وباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

غسان بشارة: مراسل صحيفة «الفجر» المقدسية في واشنطن.

جورج بول: مساعد وزير الخارجية الاميركي سابقا.

ديفيد دلنغر: رئيس تحرير مجلة *Seven Days* التي تصدر في نيويورك.

كلوديا رايت: مراسلة في واشنطن لمجلة *New Statesman* اللندنية، ولمجلة *Temoignage Chretien* الباريسية، ولمجلة «اثنوس» *(Ethnos)* التي تصدر في اثينا.

رتشاد فولك: استاذ القـانون الـدولي في معهد وودرو ويلسـون بجامعـة برينستون.

وليم ب. كوانت: عضو في مؤسسة بروكينغز بواشنطن، ورئيس مكتب الشرق الاوسط في مجلس الامن القومي الاميركي سابقا.

مالكوم كير: رئيس الجامعة الاميركية في بيروت وأستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا ــ لوس انجليس، سابقا.

كميل منصور: رئيس دائرة الابحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية سابقا.

١

نـزاع الشـرق الأوسـط
في اسـتراتيجيـة الولايات المتحـدة
١٩٧٠ ـ ١٩٧١*

ولـيم ب. كـوانت

١ ـ مقدمة

لم يجمع صانعو السياسة الخارجية في الولايات المتحدة قط على مكانة الشرق الاوسط في التخطيط الاستراتيجي للولايات المتحدة. فالجيوغراسيون التقليديون مستمرون في اعتبار المنطقة ذات اهمية خاصة، لأنها «ملتقى طرق القارات الثلاث» و«مصدر ضعف لحلف شمال الاطلسي وخطر عليه»، ولأنها تحتوي على احتياطي ضخم من النفط. وقد بادر بعض المحللين، مؤخرا، الى القول ان التقدم التكنولوجي قلل من اهمية الشرق الاوسط المباشرة بالنسبة الى الولايات المتحدة؛ ذلك بأن الصواريخ عابرة القارات (ICBM) وغواصات بولاريس اغنتاها عن الحاجة الى قواعد عسكرية على مقربة من الاتحاد السوفياتي. غير ان التزام الولايات المتحدة الدفاع عن اوروبا والحفاظ على بقاء اسرائيل يحتم عليها ان يكون لها موقع قوي في منطقة البحر الابيض المتوسط. وطبقا لهذه المقولة، يكون للشرق الاوسط دور اساسي في التخطيط الاستراتيجي للولايات المتحدة، بسبب من التزامها الرسمي نحو حلف شمال الاطلسي، وبسبب مما يربطها باسرائيل ـ وان كان هذا اقل إلزاما.

---

* *Journal of Palestine Studies (JPS)* (1), Vol. I, No. 1 (Autumn 1971), pp. 39-52.

وأخيرا، يرى بعض الموظفين الرسميين (في الولايات المتحدة) ان الشرق الاوسط قد اصبح منطقة ذات اهمية بالغة، كحلبة للتنافس الاميركي ـ السوفياتي، مما يحتم على الولايات المتحدة ان تقاوم نفوذ موسكو المتنامي ليتم لها الحفاظ على صيغة عالمية لعلاقات بالاتحاد السوفياتي ثابتة. وتبعا لهذه المقولة، فان اعتبارات غير ملموسة من الهيبة والصورة والاصرار تفرض وجودا اميركيا قويا في الشرق الاوسط، مهما تكن مصالح الولايات المتحدة المحددة في المنطقة. ويترتب على الولايات المتحدة ـ كون الاتحاد السوفياتي معنيا بالمنطقة بصورة فعالة ـ ان تقاوم هذا التقدم الواسع.

وعلى الرغم من التبرير الذي يقدمه المتخصص بالسياسة الخارجية فيما يتعلق باهتمام الولايات المتحدة بالشرق الاوسط، فمما لا ريب ان الوجود السوفياتي هو الذي يثقل كاهل التخطيط الاستراتيجي الاميركي. وهناك داخل الحكومة اجماع شبه تام على ان الخطر الاكبر الذي قد يصيب الولايات المتحدة في الشرق الاوسط هو احتمال وقوع صدام مباشر مع الاتحاد السوفياتي، نتيجة النزاعات المحلية في المنطقة. ولو كان هذا هو الامر الوحيد الذي يعني الولايات المتحدة، لكان الانسحاب من المنطقة سياسة ملائمة؛ غير ان هناك أهدافا اخرى ـ مثل الحيلولة دون تدمير اسرائيل، وضمان الوصول الاوروبي الى نفط الشرق الاوسط، ولعل اكثر هذه الامور اهمية المركز المرموق الذي يجب الحفاظ عليه في منافسة الدول الكبرى العالمية مع الاتحاد السوفياتي ـ مثل هذه الاهداف هو الذي يحول دون اتباع الولايات المتحدة مثل هذا الحل لمشكلة المجابهة. وقد كان الشرق الاوسط يبدو احيانا، من الناحية الاستراتيجية، اكثر مناطق العالم خطرا بالنسبة الى ادارة نيكسون؛ ذلك بأن كلتا الدولتين متورطة فيه، ومناطق النفوذ هناك غير محددة. ومن وجهات النظر هذه، يختلف الشرق الاوسط عن كل من جنوب شرق آسيا حيث يبدو خطر التدخل السوفياتي ضئيلا، ومن اوروبا حيث الحدود بين الشرق والغرب واضحة المعالم ومحترمة.

أما في الشرق الاوسط، حيث يقدم الجباران نفوذهما ومواردهما الى أفرقاء

مختلفين، فان احتمال نشوب نزاع غير مقصود يبدو حقيقيا، وان يكن بعيد الاحتمال في الوقت الحاضر. وأي ازدياد في النفوذ السوفياتي او الوجود السوفياتي في المنطقة قد يعتبر عاملا في زيادة أخطار المجابهة.

ان التصور (السناريو) الاكثر معقولية للمجابهة يظهر انه يبدأ مع زيادة الدعم السوفياتي العسكري على نطاق واسع للدول العربية ولمصر خاصة؛ فان تزويد مصر بالاعتدة المتطورة يظهر الروس انهم يشجعونها على الشعور بالثقة بنفسها عسكريا، بحيث انها تستطيع شن هجوم ناجح على اسرائيل. وعند هذا الحد قد تستبق اسرائيل الاحداث بحيث تضع الاتحاد السوفياتي امام خيار حرج: إما ان يدافع عن مصر مستعملا قواه العسكرية، وإما ألا يفعل ذلك. والتصور البديل هو امكان ان تضرب مصر اولا وتحقق درجة محدودة من النجاح، خصوصا اذا امكن تحييد القوة الجوية الاسرائيلية. واذا تورط الاتحاد السوفياتي مباشرة في اي من هذه التصورات، وكانت اسرائيل في موقف دفاعي واضح، فثمة مجال للضغط القوي على الولايات المتحدة كي تتدخل بشكل ما. ويعتبر من اسباب التدخل: شعور عارم في محافل الحكومة الاميركية بأنه لا يجوز التخلي عن اسرائيل؛ وخشية ان تفكر اسرائيل، **في الحالة القصوى**، في استعمال الاسلحة النووية للدفاع عن نفسها. ومنعا لهزيمة اسرائيل او لاستعمال السلاح النووي في النزاع، تجد الولايات المتحدة نفسها امام الخيارات الآتية: ارسال الاسلحة على جناح السرعة، او تزويد المدن الاسرائيلية بغطاء جوي مستعملة في ذلك طائرات من الاسطول السادس، او قصف القوات العربية على الارض. والخياران الاخيران يؤديان حتما الى اشتباك القوات الاميركية المقاتلة مع السوفيات، مع ما يرافق ذلك من اخطار استقطاب تام للشرق الاوسط بين اسرائيل، بوصفها محمية اميركية، والدول العربية معتمدة على روسيا. ومثل هذا الخطر يفرض على الولايات المتحدة ان تلجأ الى سبيل متوازن او منصف فتقدم للدول العربية، وخصوصا لمصر والاردن، ما يؤملها في الحصول على شيء ما اذا هي حافظت على الحوار مع الولايات المتحدة. ولما كان العرب يعتقدون ـ بوجه عام ـ ان للولايات

المتحدة تأثيرا كبيرا على اسرائيل، فان اتخاذ الولايات المتحدة موقفا مؤيدا لبعض مواقف العرب ــ مثل طلبهم الانسحاب الاسرائيلي شبه الكامل كجزء من التسوية السلمية ــ لا بد من ان يشجع الحكومات العربية على الاستمرار في التعامل معها. وقد يعني هذا ان اعتماد هذه الحكومات على الاتحاد السوفياتي قد ينقص، ومن ثم يمكن تجنب الاستقطاب التام. واذا اقتنعت الحكومات العربية نفسها ــ وخصوصا مصر ــ بأنه ليس لدى الولايات المتحدة ما تقدمه اليها، عندئذ فقط تبدأ هذه الحكومات مهاجمة المصالح الاميركية في المنطقة.

ثمة نظرية اخرى، تُسمع في اروقة الادارة احيانا ويرددها اعضاء الكونغرس والصحافيون كثيرا، ترى وجوب الحفاظ على قوة اسرائيل العسكرية على مستوى عال كقوة رادعة ضد هجوم عربي او سوفياتي. فاتباع سياسة توازن تؤدي الى حجب الاسلحة عن اسرائيل واضعاف قدرتها على المساومة، يشجع قوى التصدي في الدول العربية على تدعيم موقفها. أما سياسة تسليح نشيطة لاسرائيل، مع دعم دبلوماسي تام لها، فهي التي تضمن لاسرائيل قدرة الدفاع عن نفسها من دون ان تستعين بالولايات المتحدة ومن دون ان تلجأ الى الاسلحة النووية. وانطلاقا من هذا الرأي، يصبح من المؤمل ان يدرك العرب ورعاتهم السوفيات ان نفقات الحل العسكري باهظة، وأنه ينتظر من بعض العرب الوصول الى القناعة بأن الاعتماد على الاتحاد السوفياتي ليس ذا قيمة على المدى الطويل. وعندها يأمل المرء بأن تتبدل المواقف العربية من اسرائيل، فتُقبل على انها امر واقع ويُكف عن محاربتها. وشر ما في الامر ان الوضع الناشىء عن حرب سنة ١٩٦٧ يظل على حاله، لكن امن اسرائيل يصبح مؤكدا. واذا جاء السلم عن هذا السبيل فهذا يخدم مصالح الولايات المتحدة. أما اذا استمر الوضع الراهن فان الولايات المتحدة، على الرغم من ذلك، يمكن ان تكتفي بالتفكير في ان اقوى دولة في الشرق الاوسط، اي اسرائيل، هي صديق صدوق، وانها تملك بعض المقومات المهمة التي تمكنها من الاشراف على المناطق الحساسة مثل قناة السويس والبحر

الاحمر. أما فيما يتعلق بالمصالح الاميركية الاخرى في العالم العربي، مثل النفط، فيقال ان الدول العربية لن تعرض مصادر وارداتها للخطر، وذلك بمنع النفط عن الغرب. وفي الحقيقة، فان بعض المروجين لهذا الموقف يدعي ان مصالح دول النفط العربية المحافظة تفيد فائدة كبيرة لأن اسرائيل تكبح جماح مصر؛ وان تسوية سلمية لا تعني اكثر من عودة الضغوط المصرية على المملكة العربية السعودية والخليج الى الظهور.

٢ ــ العام الاول لنيكسون

كانت ازمة الشرق الاوسط بين قضايا السياسة الخارجية الاولى التي عرضتها ادارة نيكسون. وقد نوقشت، في اجتماع لمجلس الامن القومي عقد في شباط/فبراير ١٩٦٩، البدائل التالية: الاستمرار في سياسة الرئيس جونسون التي كان اساسها سياسة دبلوماسية هادئة، مع الدعم القوي لاسرائيل في القضايا الرئيسية مثل السلاح والارض؛ او القيام بنشاط اكثر فعالية بحثا عن تسوية؛ او محاولة ترتيب اتفاق جزئي محدود. وقد تمخضت هذه المشاورات عن اقرار وجوب القيام بعمل فعال في المفاوضات بشأن شروط الحل السلمي، وذلك عن طريق المحادثات الثنائية مع الاتحاد السوفياتي، وكذلك عبر محادثات الدول الاربع في الامم المتحدة. وقد كان ثمة امل، في هذه المرحلة، بالوصول الى اجماع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في شأن المعالم العامة للتسوية بين مصر واسرائيل. واذا تم التوصل الى هذا الامر، فان الولايات المتحدة تستعمل عندها نفوذها في اسرائيل، ويضغط الاتحاد السوفياتي على مصر، كي تقبلا كلتاهما بتلك الشروط. وقد بدا للرسميين في الولايات المتحدة ان هناك املا بأنه لا بد من ان تتوتر علاقات الروس بالقاهرة، من جراء دفع العجلة نحو التسوية، وبذلك تنفتح الامكانات امام الولايات المتحدة في مصر بعد الوصول الى تسوية.

وبينما كانت الدول الكبرى تجري مناقشات متعددة فيما يتعلق بالشرق الاوسط في أوائل سنة ١٩٦٩، سعى المصريون لاظهار ان هناك حالة خطرة

وملحة، وذلك بانهائهم وقف النار على طول قناة السويس وبدء «حرب استنزاف» ضد المواقع الاسرائيلية المحصنة تحصينا قويا. وعلى هذه الخلفية من العنف المتزايد، فان المحادثات الاميركية ــ السوفياتية لم تحرز إلا تقدما بسيطا. وقد وصلت المحادثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، في اعقاب زيارة وزير الخارجية السوفياتي، غروميكو، للقاهرة في الصيف، الى نقطة تلخص فيها موقف الروس بأنه لا يمكنهم الحصول على التزام جدي بالسلام الى ان تعلن الولايات المتحدة انها تؤيد انسحابا اسرائيليا شبه تام في اطار التسوية. وتقدمت الولايات المتحدة بنظرية مضادة هي ان موافقة اسرائيل على الانسحاب التام تتوقف على ضمانات مصرية ــ تقدم مسبقا ــ بأن يسود السلام العلاقات في المستقبل.

وفي خريف تلك السنة، كانت الولايات المتحدة تفكر فيما اذا ستفصح عن موقفها البديل من الاراضي، وهو موقف معروف منذ مدة طويلة في الدوائر الخاصة، لكنه لم يفصح عنه علنا. وكان معنى هذا ان تعلن الولايات المتحدة، باعتبار الامر جزءا من التسوية السلمية، انه ينتظر من اسرائيل ان تنسحب الى الحدود الدولية القديمة بين مصر وفلسطين، ومن الضفة الغربية بأكملها تقريبا. ويمكن ان توضع ترتيبات خاصة تتعلق بغزة والقدس وشرم الشيخ، كما ان نزع السلاح من المناطق التي تنسحب منها اسرائيل، يكون موضوع مفاوضات. وقد كان وزير الخارجية الاميركية، دين راسك، قد ألزم الولايات المتحدة شروطا من هذا النوع، بصورة خاصة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨. لكن اعلان هذا الموقف يحمل الولايات المتحدة على ممارسة ضغط على اسرائيل، وتكون بذلك مرتبطة ارتباطا اوثق بوجوب انسحاب اسرائيلي تام. وغضبت اسرائيل، بطبيعة الحال، بسبب المبادرة المقترحة، وادعى الاسرائيليون ان هذا الامر يقوض موقفهم من المساومة مع العرب.

وعلى الرغم من المعارضة الاسرائيلية، فقد تقدمت الولايات المتحدة في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٩ باقتراح لتسوية مصرية ــ اسرائيلية. وفي ٩ كانون الاول/ديسمبر وصف وزير الخارجية، روجرز، الخطوط العريضة

لهذه المبادرة الجديدة علنا. وقد جاء في جزء مما ادلى به: «ليس في العالم اليوم منطقة اكثر اهمية (من الشرق الاوسط)، لأنها يمكن ان تصبح ثانية، وبسهولة، مصدرا لاشتعال الحرب... ولا يستطيع الافرقاء المتنازعون وحدهم ان يتغلبوا على ارث الشكوك القائم بينهم في سبيل التوصل الى تسوية سياسية... نعتقد ان مع ضرورة وجود حدود سياسية معترف بها ومتفق عليها من قبل الافرقاء، فان اي تبديل في الخطوط القائمة من قبل يجب ألا يعكس ثقل الاستيلاء، ويجب ان يظل في اطار تغييرات طفيفة يقتضيها الامن المتبادل».

وفي ختام حديثه ارتأى روجرز ان مفتاح القضايا المتعلقة بالسلام والامن والانسحاب والارض، يجب الاتفاق عليه اولا، وبذلك يتمهد السبيل امام تسوية لاحقة للقضيتين الصعبتين: قضية اللاجئين وقضية القدس. وأخيرا، حدد روجرز بدقة الحدود الدولية، بين مصر واسرائيل، انها الخط الذي يجب ان تنسحب اسرائيل اليه وذلك في اطار السلام.[١] وفي وقت متأخر من شهر كانون الاول/ديسمبر، عشية انعقاد مؤتمر قمة الرباط، تقدمت الولايات المتحدة بمقترحات من اجل تسوية اردنية ــ اسرائيلية صيغت بشكل قريب جدا من الخطة المصرية ــ الاسرائيلية.

في ٢٣ كانون الاول/ديسمبر، رفض الاتحاد السوفياتي جميع النقاط الواردة في مقترحات ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر.[٢] وبدا كأن مبادرات جديدة كان لا بد من القيام بها من اجل التغلب على المأزق الواضح. لكن في سبيل التغلب على شكوك العرب وفتح حوار مباشر مع عبدالناصر، كان لا بد من مقاومة الضغوط الداخلية المتنامية لتزويد اسرائيل بطائرات فانتوم اضافية. وفي مطلع سنة ١٩٧٠ كانت قضيتا الفانتوم لاسرائيل والمفاوضات مع الرئيس المصري عبدالناصر في مقدمة ما كان يشغل التفكير الاميركي.

---

(١) *New York Times*, December 11, 1969.

(٢) *Ibid.*, January 14, 1970.

٣ ـ طائرات الفانتوم والحوار مع عبدالناصر

في وقت مبكر من السنة اخذ الفريقان الرئيسيان في النزاع، مصر واسرائيل، يصعدان مستوى القتال على امتداد القناة. فبدأت اسرائيل سياسة جديدة قوامها القيام بغارات في عمق مصر، مستعملة في ذلك طائرات الفانتوم التي كانت قد حصلت عليها حديثا. والغرض التكتي من هذه الغارات ـ وهو ارغام مصر على توزيع بطارياتها المضادة للطائرات عبر البلد بدل تجميعها حول القناة ـ بدا ثانويا بالنسبة الى رغبة اسرائيل في عرض تفوقها الجوي بطائراتها الجديدة المتطورة وعتادها الالكتروني. وقد كانت ردة فعل عبدالناصر تجاه هذا الطور من القتال انه اتبع استراتيجية موضوعة بعناية اساسها التصريح الشفهي بتهديد المصالح الغربية في العالم العربي، وزيادة امكاناته العسكرية بسرعة وذلك بمساعدة سوفياتية، وترك الباب مفتوحا امام مفاوضات مع واشنطن. وقد قام عبدالناصر بزيارة سرية لموسكو في أواخر كانون الثاني/يناير، كانت نتيجتها على ما يبدو انه اقنع القادة السوفيات بتزويد مصر بصواريخ سام ـ٣ المتطورة، مع ما تحتاج اليه من اطقم سوفياتية على الارض، وطيارين سوفيات لحماية هذه الصواريخ الجديدة ضد هجوم اسرائيلي.

عقد الرئيس نيكسون مؤتمرا صحافيا في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٠، قال فيه ـ مفاجئا بذلك جميع مستشاريه تقريبا ـ انه سيعلن بعد ثلاثين يوما القرار المتعلق بطلب اسرائيل تزويدها بالمزيد من طائرات فانتوم وسكايهوك.[٣] وهذا التحديد الزمني الذي فرضه نيكسون على نفسه خلق جوا من الترقب خلال شهر شباط/فبراير. والغارات الجوية الاسرائيلية على مصر، في الشهر ذاته، اوقعت ضحايا كبيرة في مناسبات عديدة، واتخذت طائرات الفانتوم، وبشكل مفاجىء، اهمية رمزية هائلة في العالم العربي. وقد تنبأت سفارات الولايات المتحدة في جميع دول الشرق الاوسط بهجوم واسع

(٣) *Ibid.*, January 31, 1970.

النطاق على مصالح الولايات المتحدة ومنشآتها في العالم العربي اذا وافق نيكسون على بيع المزيد من طائرات الفانتوم لاسرائيل.

وأخيرا اعلن روجرز في ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٠، وذلك بعد الموعد الذي حدده نيكسون بمدة طويلة، ان طلب اسرائيل للحصول على ٢٥ طائرة فانتوم و ١٠٠ طائرة سكايهوك سيعلق في الوقت الحاضر. ورغبة منه في التعويض على اسرائيل بعض الشيء، بيّن روجرز انها ستحصل على عون اقتصادي قيمته ١٠٠ مليون دولار. وفي البيان نفسه، اشار روجرز الى الدلائل المتزايدة على دور اقوى للسوفيات في الدفاع المصري، وخصوصا في نشر صواريخ سام ـ٣ ومقاتلين سوفيات.

كان القلق المتنامي بسبب الوجود العسكري السوفياتي خلال النصف الاول من سنة ١٩٧٠ قد انذرت به رسالة الرئيس «وضع العالم» في شباط/فبراير. فقد اعلن فيها ان «. . . الولايات المتحدة ستعتبر اي جهد يقوم به الاتحاد السوفياتي بقصد الهيمنة على الشرق الاوسط أمرا يدعو الى القلق الجدي». وبينما كان دور السوفيات في مصر يثير بعض القلق في الولايات المتحدة، كان عدد من المحللين يرى ان نشاطهم انما هو استجابة طبيعية للغارات الجوية الاسرائيلية في عمق الاراضي المصرية. أما وقد اتخذت الادارة قرارا بألا تبيع المزيد من الطائرات لاسرائيل، فقد قامت بجهد جديد للتحدث مباشرة مع عبدالناصر، وذلك على الرغم من النشاط السوفياتي المخيف في مصر.[٤] واتفق هذا، بطبيعة الحال، مع استراتيجية عبدالناصر القائمة على خلق حالة ذعر ملحة، بينما ظل مستعدا للمفاوضات.

في شهر نيسان/ابريل زار مساعد وزير الخارجية سيسكو مصر، حيث قام بمحادثات بناءة مع عبدالناصر. وعندما تذمر عبدالناصر من ان الولايات المتحدة ليست على استعداد لدعم سياسة متوازنة للتسوية، روي ان سيسكو رد على ذلك بالقول: «جَرِّبْنا». وفي اول ايار/مايو، قام عبدالناصر بالتجربة؛

(٤) امر نيكسون في ٢٩ نيسان/ابريل باجراء تقويم شامل لصواريخ سام ـ ٣ وللطيارين السوفيات في مصر.

فقد ألقى خطابا طويلا ناشد فيه الرئيس نيكسون مباشرة، طالبا منه إما ان يستخدم نفوذ الولايات المتحدة في حمل اسرائيل على الانسحاب، وإما ان يحجم عن تزويدها بالعتاد الحربي على الاقل. وقد رأت حكومة الولايات المتحدة في هذا الخطاب دعوة لها الى اتخاذ مبادرات جديدة. وفي عدد كبير من المقابلات استمر عبدالناصر في تنمية صورته كرجل معني بالسلام. وقد بلغ في ذلك حد القول انه يعترف بحق اسرائيل في الوجود، وانه مستعد لقبول وقف محدود للنار. وبينما كان عبدالناصر يقدم هذه الصورة عن استعداده لقبول المنطق وللمرونة، استمر في القتال حول القناة.

وقد استجابت الحكومة الاميركية لمناشدة عبدالناصر باقتراح بسيط تقدم به الوزير روجرز، في ١٩ حزيران/يونيو، ويقضي بوقف النار [مع بقاء القوات حيث هي] في منطقة القناة، واستئناف المفاوضات غير المباشرة عبر السفير غونار يارينغ.(٥) وبينما كانت وزارة الخارجية قد باشرت تشجيع المبادرة الدبلوماسية الجديدة، تحمل البيت الابيض المسؤولية الخاصة في اتخاذ موقف حازم فيما يتعلق بالتدخل السوفياتي المباشر في الدفاع عن مصر. وتحدث هنري كيسنجر مساعد الرئيس الخاص لشؤون الامن القومي في ٢٦ حزيران/يونيو، بشيء من قلة الحيطة، عن «طرد» الاتحاد السوفياتي من مصر. وبعد ايام، في ١ تموز/يوليو، اتخذ الرئيس نيكسون اللهجة ذاتها، فقال:

> ارى ان الشرق الاوسط اليوم منطقة شديدة الخطر، مثل البلقان قبل الحرب العالمية الاولى، حيث قد يُجر الجباران، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، الى مجابهة ليس لأي منهما رغبة فيها، وذلك بسبب الخلافات القائمة هناك... اننا نرى ان لا رغبة لاسرائيل في القاء اي من الدول الاخرى في البحر ـ والبلاد الاخرى هي التي ترغب في القاء اسرائيل في البحر... اذن، فعندما يتبدل توازن القوى، بحيث تصبح اسرائيل اضعف من جاراتها، سيكون هناك حرب.

---

(٥) النص في: New York Times, July 23, 1970.

وقد ارتفع مستوى القتال حول القناة بسرعة خلال شهر تموز/يوليو، كما ازدادت غارات الفدائيين الفلسطينيين ضد المواقع الاسرائيلية على الجبهة الشرقية. ومما زاد في الشعور بأن الصراع فلت من عقاله، الروايات الصحافية عن تطوير اسرائيل للقوة النووية(٦) وعن التصادم المباشر بين الطيارين السوفيات والاسرائيليين في آخر تموز/يوليو. وفي هذا الجو المشحون، استغرب الكثير من المراقبين والمشاركين في النزاع قبول مصر والاردن واسرائيل الخطة المسماة «مشروع روجرز» المعلنة في ١٩ حزيران/يونيو، والمفاوضات العاجلة بشأن وقف للنار يبدأ في ٧ آب/اغسطس. واذ توقف النزاع المسلح فجأة في الايام الاولى من آب/اغسطس، وجد اولئك الذين كانوا يدافعون عن النظر الى النزاع من زاوية دبلوماسية متوازنة، وعن التريث في تسليح اسرائيل انهم قد كوفئوا على جهودهم. وقد سُرت وزارة الخارجية، بصورة خاصة، بنتيجة الحوار مع عبدالناصر. وعلى كل حال، فلم تكد تمر بضعة ايام حتى اخذت تطورات جديدة تروض افتراضاتهم، وتنقل مركز اتخاذ القرارات في اتجاه البيت الابيض، والى اولئك الذين كانوا يؤمنون بوجوب اتخاذ الولايات المتحدة موقفا قويا ضد النفوذ السوفياتي المتزايد.

٤ ـ انتهاك وقف النار والحرب الاهلية الاردنية

بعيد اتفاقية وقف النار في ٧ آب/اغسطس، بدأ الاسرائيليون يدعون ان مصر كانت تنتهك شروط الاتفاق عن طريق ادخال معدات عسكرية جديدة الى منطقة وجود قواتهم. وقد اغضب الاسرائيليين تردد الولايات المتحدة الاولي في التثبت من هذه الاتهامات. لكن في آخر شهر آب/اغسطس، توصل الرسميون في واشنطن الى ان مصر قد بنت مواضع جديدة للصواريخ قرب القناة. وعلى الرغم من الاعتراف بأن اسرائيل كانت قد انتهكت شروط وقف النار من ناحية تقنية، فقد قررت ادارة نيكسون ان «تصحح» الوضع،

---

(٦) New York Times, July 18, 1970.

وذلك بتزويد اسرائيل بكميات كبيرة من الاعتدة الحربية الجديدة.[٧] ولم تعط الشحنات الجديدة من الاسلحة إلا القليل من الاعلان. لكن في خريف سنة ١٩٧٠ نقلت الصحف اخبار اتفاقات لمزيد من طائرات الفانتوم وسكايهوك والدبابات وأعتدة الكترونية وصواريخ ضاربة. وقد بلغت قيمة هذه المساعدة، للعام المالي ١٩٧١، ٥٠٠ مليون دولار. وعلى عكس ما حدث من ردة فعل عند العرب تجاه احتمال ارسال طائرات الفانتوم الى اسرائيل في وقت مبكر من السنة، فان الاتفاقات الجديدة اثارت قليلا من التعليقات نسبيا، ولعل السبب في ذلك هو ان وقف النار كان لا يزال قائما، وبالتالي قلل ذلك من الدرجة التي شعرت فيها الجيوش العربية بامكانات اسرائيل العسكرية الجديدة.

وقد ساد شعور بالامل، في حكومة الولايات المتحدة، بأن هذه السياسة الكريمة في تسليح اسرائيل قد تشجع رئيسة الوزراء، مئير، على العودة الى المفاوضات عبر غونار يارينغ. وكما يحدث دائما، حسب البعض داخل الهيكل الاداري ان اسرائيل ستكون، على العكس، اقل استعدادا للمسالمة اذ ان الضغط عليها عن طريق منع الاسلحة يصبح أمرا غير محتمل. والمناقشة المزمنة بين اولئك الذين يحبذون استعمال الجزرة وأولئك الذين يدعون الى استعمال العصا تكررت خلال فصل الخريف، بينما كانت الادارة تحاول احياء مهمة يارينغ.

وفي وسط هذه الجهود الدبلوماسية على الجبهة العربية ـ الاسرائيلية، انفجرت فجأة ازمة جديدة في شهر ايلول/سبتمبر شملت حركة المقاومة الفلسطينية. فالحكومة الاميركية، منذ حرب الايام الستة، لم تعر القضايا الجديدة التي نشأت عن عودة القومية الفلسطينية الى الوجود، اي اهتمام جدي. وقد كان الرأي السائد داخل ادارتي جونسون ونيكسون، هو انه افضل للولايات المتحدة ان تتعامل مع الفلسطينيين عبر الملك حسين، واعتبار ان

(٧) *Ibid.*, September 1, 1970.

القضية انسانية مرتبطة باللاجئين. والاعتراف بحق المطالب الفلسطينية القومية قد يعقد المشكلات الصعبة اصلا المتعلقة بالارض والسيادة. وكان ثمة اعتقاد ايضا ان اكثر الفلسطينيين، ما يسمى «الاكثرية الصامتة»، قد ادركوا ان خير ما يمكن ان يحققوه في المستقبل المنظور هو درجة من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، وأن تحقيقه قد يكون ايسر بقيادة الملك حسين من السير وراء الوعود الخيالية، التي كانت تنادي بها حركة المقاومة، وهي انشاء دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين. وقد صُرِفَ الاهتمام بالفدائيين، عموما، باعتبار انهم متطرفون ولا قيادة متماسكة لهم. وافتُرض انهم سيختفون او ان الملك حسين سيصفيهم بعد التوصل الى تسوية. ومن دون تقدم نحو التسوية، فان جموع المناضلين قد تزداد عددا بطبيعة الحال.

كانت الازمة التي نشبت في حزيران/يونيو ١٩٧٠ بين الملك حسين والفدائيين بمثابة مقدمة، على مقياس صغير، لأحداث ايلول/سبتمبر. ومهما يكن الامر، فان قلة من الرسميين في الولايات المتحدة حسبت حسابا لخطف الطائرات الذي نظمته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في وقت مبكر من ايلول/سبتمبر، او لما تلا ذلك من حرب اهلية في الاردن. ومع ذلك فان الولايات المتحدة وجدت نفسها، في ٢٠ ايلول/سبتمبر، متورطة في الازمة التي وصفت فيما بعد بأنها «اكبر نذير للسلام العالمي منذ تولي هذه الادارة الحكم».[٨]

كان القتال بين الجيش الاردني وقوات المقاومة قد اندلع في ١٦ ايلول/سبتمبر. واذ استمر في الايام التالية، همس الرئيس نيكسون في اذن محرر صحيفة في شيكاغو بأنه «يميل الى التدخل» في الاردن، اذا انضمت سورية والعراق الى القتال الى جانب الفلسطينيين.[٩] وقد دخلت فعلا وحدات مسلحة من سورية الاردن ليلة ١٩ ــ ٢٠ ايلول/سبتمبر. ومع ان

(٨) رسالة «وضع العالم»، ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧١.

(٩) *New York Times*, September 19, 1971.

الدبابات كانت تحمل شارة جيش التحرير الفلسطيني، فان العدد المفترض اشتراكه كان يوحي بأن وحدات سورية كانت متورطة مباشرة في القتال. وقد قدرت دوائر الاستخبارات الاردنية والاسرائيلية بأن عدد الدبابات التي دخلت الاردن خلال اليومين التاليين تجاوز المئتين.

وطلب الملك حسين حالا نجدة خارجية لوضع حد للهجوم السوري، فأبدى عندها كل من الولايات المتحدة واسرائيل استعدادها للاستجابة لدعوته عسكريا. وقد كان الاسطول السادس موجودا في شرق البحر الابيض المتوسط، ووضعت وحدات مختلفة من الوحدات الجوية الاميركية في حالة تأهب. وفي واشنطن عقدت جماعة واشنطن الخاصة بالعمليات (WSAG)، وهي جماعة على مستوى عال من صانعي القرار، اجتماعات دامت اياما كاملة للبحث فيما يمكن ان تقوم به الولايات المتحدة في الازمة. وقد اوحت تقارير، فيما بعد، ان محادثات جرت مع الاسرائيليين بشأن احتمال قيام اسرائيل بغارة جوية على الدبابات السورية. والظاهر ان الولايات المتحدة واسرائيل كادتا تتفقان على مثل هذه الخطة، بوعد الولايات المتحدة ان توفر الحماية لاسرائيل باستعمال الاسطول السادس، في حال جاء انذار من السوفيات او المصريين بالقيام بعمل ما. وعند الوصول الى النقطة الحاسمة من اخذ القرار، ابدى الاسرائيليون اعتراضهم على التدخل جوا فقط، وكانت حجتهم ان ثمة ضرورة لهجوم بري ايضا. وقد ترددت الولايات المتحدة عند التقدم بهذا الاقتراح، وفي الوقت ذاته امر الملك حسين قوته الجوية بالقيام بالعمل الذي تصورته اسرائيل لنفسها.[١٠] ولما امتنعت سورية عن استخدام قوتها الجوية، ووقف العراق جانبا بالنسبة الى المعركة، لم يعد الملك حسين بحاجة الى اية مساعدة خارجية. وانتهت الحرب الاهلية خلال بضعة ايام، وذلك بضغوط من الرئيس عبدالناصر.

(١٠) نشرت صحيفة *New York Times* في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠، تقريرا مفصلا عن ردة فعل الولايات المتحدة تجاه التدخل السوري.

لماذا كانت الولايات المتحدة معنية الى هذه الدرجة باستمرار وجود الملك حسين في ايلول/سبتمبر ١٩٧٠؟ لماذا تتخذ مثل هذه المخاطرة للدفاع عن العرش الهاشمي؟ ام هل كان العمل كله لا يعدو كونه خداعا (بلفة)، وعرض عضلات من دون وجود اية نية للتدخل فعلا؟ وبينما لا تزال المعلومات عن نوايا الولايات المتحدة في الازمة الاردنية ضئيلة، يبدو كأن التهديد الخارجي لسلطة الملك حسين كان يعتبر خطرا يهدد بنية العلاقات المستقرة في الشرق الاوسط. ويبدو ان الرسميين في الولايات المتحدة كانوا يفترضون انه اذا اطاحت القوات الفلسطينية او السورية او العراقية بالملك حسين، فلا بد من ان تتدخل اسرائيل في القتال لتؤمن لها مكاسب ارضية في الضفة الشرقية لنهر الاردن. وهذا قد يؤدي الى خطر اندلاع حرب عربية ـ اسرائيلية على نطاق واسع، وحتى مع احتمال مساهمة سوفياتية على الجبهة المصرية. ومهما تكن نتيجة القتال فان فرص القيام بالتفاوض في المستقبل من اجل تسوية ستزول، كما سيُقضى على احتمال تثبيت الوضع الراهن. ومن ثم،فان شبح تزايد النفوذ السوفياتي، وازدياد الاحتمالات في ان تتجدد الحرب نتيجة الاطاحة بالملك حسين، حملا الولايات المتحدة على اتخاذ سياسة تخويف قوية مدعومة بمظاهر القوة وتنسيق الخطط مع العسكرية الاسرائيلية.[١١] وجاءت نتيجة الازمة، بما فيها تراجع السوريين وتضعضع الفلسطينيين وتثبيت سلطة الملك حسين، من دون ان تتدخل الولايات المتحدة مباشرة. وقد اقنع هذا عددا من صانعي السياسة في الولايات المتحدة بأن موقف الولايات المتحدة القوي والقائم على التصميم في اثناء الازمة، كان له اثر في الوصول الى هذه النتيجة

(١١) بعد مرور بضعة اسابيع على الازمة الاردنية، صرح موظف كبير في الادارة، في سياق توضيح الخلفية للصحافة، ان «... الولايات المتحدة اوضحت بصورة لا تقبل الشك (في اثناء الحرب الاهلية الاردنية) انه لم تُستشن اية خيارات». وصرح ناطق آخر، بمناسبة التوضيح ذاته، انه في الحرب الاردنية «... واجهنا مشكلة القيام بما يكفي لتثبيط اية محاولة للتدخل الخارجي، لكن لم نترك عند الافرقاء الآخرين المعنيين انطباعا بأن تحركاتنا حتمية».

المنشودة.[١٢] وكانت خلاصة ما تم التوصل اليه، في بعض الجهات، هي ان الاعتبارات العسكرية اكثر اهمية من الدبلوماسية، وأن من الممكن في النهاية ان يعهد الى اسرائيل ــ في بعض الحالات ــ القيام بدور حارس لمصالح الولايات المتحدة في العالم العربي.[١٣]

٥ ــ منطلقات دبلوماسية جديدة

وافق انتهاء الازمة الاردنية وفاة عبدالناصر المفاجئة، الامر الذي كان فاتحة عهد جديد في السياسة في الشرق الاوسط. وقد مرت بضعة اشهر والشك قائم فيما اذا كان الملك حسين او الرئيس انور السادات سيبقى معنيا بمتابعة التفاوض في شأن تسوية لحل النزاع مع اسرائيل. ورغبة من الولايات المتحدة في تشجيع الافرقاء على الاستمرار في وقف النار والبدء بالمفاوضات، فقد اضافت الى مبادراتها الدبلوماسية الجديدة عونا عسكريا قيما لكلا البلدين: الاردن واسرائيل.

ابدت حكومة اسرائيل استعدادها لتقديم تنازلات كلامية بسيطة في مقابل العون العسكري والاقتصادي الكبير. فعلى سبيل المثال: استعملت رئيسة الوزراء الاسرائيلية، مئير، كلمة «انسحابات» لكنها لم تعين حدودا معينة. يضاف الى ذلك ان الاسرائيليين صرحوا انهم يقبلون قرار مجلس الامن، المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، كأساس للمفاوضات. وقبلوا أخيرا، في آخر سنة ١٩٧٠، باستئناف المفاوضات غير المباشرة عبر السفير يارينغ.

---

(١٢) وقد اعتبرت العوامل الاخرى غير صحيحة، او لا علاقة لها بالموضوع، مثل: الوضع السياسي الداخلي في سورية الذي اوقع خطة التدخل السوري في التردد؛ والرأي القائل ان القوة المهاجمة كانت اصغر مما اذيع عنها قبلا.

(١٣) كان الغرض من زيارة نيكسون للأسطول السادس، في ٢٧ ــ ٢٨ ايلول/سبتمبر، هو تأكيد الدور الذي قامت به قوات الولايات المتحدة في وضع حد لأزمة الأردن الحديثة.

اخذت الولايات المتحدة تعيد النظر في استراتيجيتها الدبلوماسية، في أواخر سنة ١٩٧٠ وأوائل سنة ١٩٧١، وذلك استجابة لبعض الاشارات التي جاءت من الفريقين المصري والاسرائيلي.[١٤] وقبل ذلك، كان معظم المحللين يرى ان التسوية يجب ان تكون صفقة متكاملة حاصلة على موافقة تامة من الاطراف قبل وضعها موضع التنفيذ. والتعثر في هذا المنطلق، مع اضافة رغبة مصر والاتحاد السوفياتي في اعادة فتح قناة السويس، ادى الى استخلاص ان من الممكن ان يشكل اتفاق اولي في شأن القناة يؤدي الى فتحها امام الملاحة العالمية الخطوة الاولى نحو تسوية شاملة لاحقة. وقد تعتاد كل من مصر واسرائيل، في سياق العمل على اتفاقية في شأن القناة، على التغلب على شكوك الواحدة تجاه الاخرى، وقد تتبنيان مصلحة مشتركة ثابتة بالحفاظ على وقف النار. وبالاضافة الى ذلك، فان الشكوك اخذت تخامر الولايات المتحدة في انها ستحظى بدعم سوفياتي لهذا الاقتراح، اذ ان البحرية السوفياتية ستكون المستفيدة الاكبر من الطرق الاقصر الى المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا.

والمشكلة المتعلقة بالاقتراح الخاص بالقناة، مثل اكثر المقترحات لحل النزاع العربي ــ الاسرائيلي، كانت تكمن في ان كلا من مصر واسرائيل كان لها مفهوم مختلف عن مصالح الاخرى في تسوية كهذه. فالاسرائيليون كانوا يرون في فتح القناة، في مقابل انسحاب جزئي عن خطوط وقف النار، املا بقيام وضع يحمل مصر على عدم تجديد حرب الاستنزاف؛ ذلك بأن المصريين سيتحاشون، مجرد ان تفتح القناة، الإضرار بمصدر الدخل الجديد، ومن ثم يأمل الاسرائيليون بأن يجمد الوضع الراهن، فيظلون بذلك محتلين أجزاء واسعة من سيناء.

وقد ادرك المصريون، بطبيعة الحال، ان اتفاقا في شأن القناة ــ مع انه مقصود منه ان يكون جزءا من تسوية شاملة ــ قد يأتي دون هدف مصر

---

(١٤) يمكن العودة الى رسالة الرئيس «وضع العالم» في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٧١، حيث يمكن استشفاف بعض الاتجاهات الجديدة للتفكير الاميركي فيما يخص الشرق الاوسط.

المعلن، وهو الانسحاب الكامل من أراض عربية محتلة. فالخطر الذي ينشأ من الوقوع في شرك تسوية جزئية من دون ان تؤدي الى انسحابات اسرائيلية تالية، لم يكن أمرا محببا الى الرئيس السادات. ومن ثم فقد قامت مصر، في وقت مبكر من سنة ١٩٧١، بحملة دبلوماسية كبرى هدفت الى تحييد الولايات المتحدة كمدافع عن اسرائيل او، حتى افضل من ذلك، الى كسب دعم الولايات المتحدة لتسوية كاملة يكون فتح القناة فيها المرحلة الاولى.

في شباط/فبراير اتخذ السادات عدة مبادرات مهمة. فقد مدد وقف النار شهرا آخر؛ وصرح علنا، في مذكرة رسمية الى السفير يارينغ، عن استعداده لاقامة سلام مع اسرائيل؛ وأعلن خطة لفتح قناة السويس. وقد تقبلت الولايات المتحدة مقترحات السادات بالارتياح. ففي أوائل ايار/مايو ١٩٧١ زار القاهرة كل من وزير الخارجية روجرز، ومساعده سيسكو، وذلك بقصد تقصي احتمالات وضع تسوية تقوم على تلك المقترحات.

وبعيد هذه المشاورات على المستوى الرفيع، جابه الرئيس السادات تحديا داخليا قام به الاعضاء المنشقون من النخبة السياسية، التي كان بعض أفرادها يبدو كأنه منتقد لمفاوضاته مع الولايات المتحدة. وقد تغلب السادات على الازمة، وعمل على تنحية العديد من منافسيه عن مراكز القوى. وعلى كل، فقد كان الثمن الذي دفعه من اجل هذا العمل الجريء هو التأكيد للاتحاد السوفياتي ان مصالحه في مصر لن تتضرر بهذه الهزة الداخلية. وقد انتهى هذا بعقد معاهدة صداقة وتعاون بين مصر والاتحاد السوفياتي لخمس عشرة سنة، وهو امر لا سابقة له.

ولما ارضى السادات الاتحاد السوفياتي في اعقاب ازمة ايار/مايو، انصرف ثانية في تموز/يوليو الى الدبلوماسية ليسبر أغوار النوايا الاميركية. وقد بدا ان الولايات المتحدة كانت لا تزال راغبة في تسوية بدءا باعادة فتح القناة. وقد زار مايكل ستيرنر، رئيس الدائرة المصرية في وزارة الخارجية، القاهرة في تموز/يوليو من اجل المحافظة على استمرار الامل بالتسوية. وتلا ذلك زيارة مساعد وزير الخارجية سيسكو لاسرائيل، لكن يبدو ان ذلك لم يؤد الى نتائج

ايجابية. وكان الامر يبدو، بشكل متزايد، كأن الولايات المتحدة كانت مستعدة للقيام فقط بما هو ضروري لكسب الوقت قبل ان تقرر مصر اللجوء الى العمل العسكري. وكان هذا يعني ان احتمال دعم الولايات المتحدة لتسوية تقبلها مصر، امر يجب ألا يستبعد كليا. وعلى كل، وفي الوقت نفسه، فان العون العسكري المستمر لاسرائيل كان يُرى انه رادع فعال ضد الحسابات المصرية المغلوط فيها. وبدا الدفع بهذه السياسة كأنه اعد لتركيز الوضع الراهن اكثر منه للوصول الى تسوية. وفي أواسط سنة ١٩٧١، بدت ادارة نيكسون كأنها اقتنعت بأن الوصول الى سلام، من خلال المفاوضات او بالتفاوض، في الشرق الاوسط يكاد يكون مستحيلا. وما دام السلام غائبا فعلى الولايات المتحدة ان تؤمن اسرائيل ضد اعتداء تقوم به القوات العربية. وعلى كل حال، فان الانظمة العربية الصديقة تستمر في الحصول على الدعم (من الولايات المتحدة) املا بتجنب استقطاب تام بين الجبارين في الشرق الاوسط.

وكان السؤال الكبير للولايات المتحدة في متابعتها لهذه السياسة هو موضع الاتحاد السوفياتي. فقد كانت تأمل، فيما اذا تحققت تسوية سلمية، بأن يتضاءل النفوذ السوفياتي في الشرق الاوسط بالتدريج. وقد يكون من المحتمل ان يشترط في التسوية انسحاب المقاتلين السوفيات. لكن ماذا يكون مآل النفوذ السوفياتي في العالم العربي فيما اذا لم تتم التسوية؟ لقد ارتأى البعض ان الحكومات العربية ستنقلب، في المستقبل، على المستشارين السوفيات، موجهة اليهم اللوم على الفشل في التقدم نحو استرجاع الاراضي المفقودة.[١٥] بينما كان يشعر البعض الآخر بأن موضع السوفيات في مصر قد بلغ الذروة، وبأن هذا الامر، مع الامتعاض الذي يحدثه، يمكن ان يحتمل الى ما لانهاية ما دامت اسرائيل تتمتع بقوة لا تقبل الشك، وما دام دعم الولايات المتحدة للوضع الاسرائيلي لا يتعثر. وأخيرا، كان هناك محللون

(١٥) يبدو ان أحداث شهر ايار/مايو في مصر والقضاء على الحزب الشيوعي السوداني في شهر آب/اغسطس ١٩٧١، رجحا جانب هذه الحجة.

سياسيون تنبأوا بأن نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الاوسط سيتآكل باستمرار، وبأن الانظمة العربية المعتدلة ستختفي، وبأن الفلسطينيين الذين خسروا بلدهم وأصبحوا في حالة يأس شديد سيلجأون الى الاعمال العسكرية؛ ومثل ذلك يقال بالنسبة الى الانظمة العربية المتينة، وسيقابل ذلك تزايد في النفوذ السوفياتي وحتى في النفوذ الصيني.

وهكذا، فقد بدا من هذا ان سنة ١٩٧١ ستكون سنة حاسمة في سياسة الشرق الاوسط. ولما كان دور الولايات المتحدة في الوصول الى تسوية مهما حقا، فان احتمالات قيام الولايات المتحدة بأعمال قوية، بما في ذلك الضغط على اسرائيل كي تنسحب من أراض عربية كجزء من اتفاق للسلام، كانت افضل في سنة ١٩٧١ منها في سنة ١٩٧٢، وهي سنة انتخابات.

كان من المنتظر ان يتم آخر جهد كبير يمكن ان تقوم به الولايات المتحدة في سبيل تسوية سلمية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماع فصل الخريف. وبعد ذلك التاريخ لا يحتمل ان تكون هناك اية مبادرات جديدة. وبينما كان تأثير ما يسمى اللوبي الصهيوني قد بولغ فيه بصورة عامة في العالم العربي، فقد ظل قائما مع ذلك واقع انه قبل انتخابات الرئاسة من غير المحتمل ان تقدم اية ادارة على اتخاذ اية مبادرات في الشرق الاوسط قد يكون من شأنها ان تنفر فريقا ذا اهمية من الناخبين الاميركيين. ومن ثم فاذا فشلت سنة ١٩٧١ في رؤية تحقيق تسوية سلمية عربية ــ اسرائيلية، فان سنة ١٩٧٢ تكون اقل حظا في ان تتم فيها تسوية ما.

وبالنسبة الى الولايات المتحدة فان عدم انجاز التسوية يركز الانتباه، الى درجة اكمل، على الأبعاد الاستراتيجية للمنافسة القائمة في الشرق الاوسط ــ اي وضع الاتحاد السوفياتي العسكري في المنطقة. وبالنسبة الى الفاعلين الآخرين في المنطقة ــ بمن في ذلك المقاومة الفلسطينية ــ فان عدم تحقيق السلام، كما حدده قرار الامم المتحدة لسنة ١٩٦٧، قد يخلق نوع المناخ الملائم لقيام تبديلات راديكالية في العالم العربي كشرط مسبق لتأكيد الهوية الفلسطينية في وقت لاحق، إما في الاردن وإما في جزء من فلسطين. وفي حين

انه يمكن ان تعزز امكانات المقاومة الفلسطينية الطويلة الامد، بسبب عدم وجود اتفاق مبكر، فقد كان من المؤكد ان حكومتي الاردن ومصر لا يمكن ان تستمرا في الوضع الحالي الى ما لانهاية، بينما تحتل اسرائيل أجزاء كبيرة من بلديهما. وواقع الحال هو ان الرئيس السادات كان قد صرح تكرارا انه لا بد من الوصول الى حل في نهاية سنة ١٩٧١، إما بالدبلوماسية وإما بالقوة. وقد يكل المصريون، في وقت ليس بالبعيد كثيرا، من الدبلوماسية فيقررون ان يجربوا ترسانة السلاح الذي حصلوا عليه حديثا ضد اسرائيل في حرب شاملة. ويتوقف ما اذا كان هذا قد يتم في سنة ١٩٧٢، بصورة اساسية، على موقف الولايات المتحدة. وعندما توازن الامور يظهر كأن الولايات المتحدة اخذت تقلص، بالتدريج مع الوقت، ما تقدمه للرئيس السادات وكأن الشرق الاوسط سيقدر له، قبل مرور زمن طويل، ان يستقطب بين اسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة ومصر المدعومة من السوفيات. والوضع الاكثر استقرارا الذي يمكن ان تطمح اليه الولايات المتحدة قد يكون من نوع الاستقرار المسلح القائم بين حلف الاطلسي وحلف وارسو. وعلى كل، فان شر ما يمكن ان ينتج عن ذلك هو تجدد القتال بتحريض من القوى المحلية، جارة وراءها نصيريها القويين من دون ارادتهما، الى نزاع بينهما، وذلك من اجل مصالح هي هامشية اساسا بالنسبة الى امن وخير كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

٢

السّياسة الأميركيّة على المحكّ *

مقابلة صحافية مع
جورج بول

س ــ يبدو للكثيرين ان الولايات المتحدة اتخذت موقفا واضحا مؤيدا لاسرائيل في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣. هل تعتقد ان هذا هو الواقع؟ والى اي شيء تعزو ذلك؟

ج ــ من المؤكد انه كان ثمة جسر جوي في سنة ١٩٧٣. هذه حقيقة مادية. لكن هذا كان منتظرا على اساس الالتزام الاميركي تجاه اسرائيل، وهو التزام قديم غير مكتوب. وعلى كل، فانني متأكد ان الحكومة بوغتت تماما بحرب ١٩٦٧. فالذي أتذكره هو ان نائب الرئيس المصري كان مرتّبا له ان

* *JPS* (27), Vol. VII, No. 3 (Spring 1978), pp. 17-30.

ملاحظة محرر المصدر: جورج بول هو مساعد سابق لوزير خارجية الولايات المتحدة، وقد كان احد مستشاري الرئيس كارتر لشؤون السياسة الخارجية في اثناء حملة كارتر الانتخابية، وقد ورد اسمه في اللائحة المصغرة للمرشحين لمنصب وزير الخارجية في ادارة كارتر. في شهر نيسان/ابريل ١٩٧٧، نشرت له مجلة *Foreign Affairs* مقالا بعنوان «كيف يمكن انقاذ اسرائيل رغما عنها». وقد لفت المقال انتباه الكثيرين بسبب تأييد الكاتب لموقف حازم تقفه الولايات المتحدة لتحمل اسرائيل على تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢. ورغبة في الاطلاع على آرائه في اعقاب مبادرة السلام التي قام بها الرئيس السادات فقد قابله ادمون غريب (مؤلف كتاب *Split-Vision: Arab Portrayal in the American Media*) في شباط/فبراير ١٩٧٨.

يتحدث مع حكومتنا في واشنطن، وكان الموعد بعد يوم او يومين من بدء الهجوم في سنة ١٩٦٧. غير انه ليس لدي رأي مستقل فيما كان عليه موقف الحكومة الاميركية، او فيما اذا كان هذا الامر قد عولج بالاسلوب اللائق أم لا، لأنني لم اكن حاضرا يومها.

س — كان نائب الرئيس المصري ينوي المجيء الى هنا، وأظن ان نائب الرئيس همفري كان ينوي الذهاب الى هناك في الوقت نفسه، وكان الهدف ان يبحثا عن سبيل لوقفها [الحرب]. غير ان بعض الناس يقول ان الولايات المتحدة كانت ترغب في القضاء على القوى الراديكالية، وهذا سر سماحها لاسرائيل بالهجوم. وفي الجوهر، فان الولايات المتحدة كان في استطاعتها كبح جماح الاسرائيليين.

ج — لا احسب ان هذا كان صحيحا على الاطلاق.

س — في شهر نيسان/ابريل ١٩٧٧ كتبتَ مقالا في مجلة *Foreign Affairs* بعنوان «كيف يمكن انقاذ اسرائيل رغما عنها». في رأيك، ما الذي كنت ترمي اليه، قولا أو انجازا، من هذا المقال؟

ج — اردت ان اوضح ما بدا لي انه سياسة مسؤولة للولايات المتحدة. شعرت بأنه ما لم تتخذ الولايات المتحدة موقفا حازما في سبيل الوصول الى السلام، في وقت كانت فيه الظروف اكثر ملاءمة من اي وقت مضى، فلن يكتب للسلام ان ينجز. فمن جهة، لم أكن افكر في انه يمكن لاسرائيل ان تتخذ الخطوات اللازمة لتحقيق السلام، بسبب ما كانت تتعرض له حكومتها من قيود سياسية. فعندما تتباين الآراء، كما يبدو الامر في اسرائيل، تكون النزعة في سياسة الحكومة مبنية على اساس ادنى عامل مشترك للآراء.

س — ماذا كانت ردة الفعل على المقال؟ هل كان ثمة ردة فعل سلبية كبيرة عليه هنا؟

ج — لقد تلقيت عددا ضئيلا من الرسائل التي كانت سلبية الصفة. وفي اغلب المجالات، كانت الرسائل التي تلقيتها تمتدح المقال. وعلى ما اذكر كتب مقال في مجلة *Commentary* جاء تحديا له. ومع انني لم اقرأ الصحف

اليهودية يومها، فانني افترض ان *Jewish Week* او احدى هذه الصحف قد تصدت له، غير ان أحدا لم ينبهني الى ذلك.

س — اذن لم تتعرض لأي ضغط؟

ج — لا، وفي واقع الامر فان الكثيرين من اصدقائي اليهود وافقوني على الفكرة الرئيسية في المقال. لم يشعروا بارتياح تجاه فكرة احتمال ان تأتي صيغة السلام على يد الولايات المتحدة، اذ فسروا مثل هذا الامر بأنه سلام مفروض، وهو ما أراه تجاهلا للحقيقة. لقد قلت الشيء ذاته في مناسبات اخرى.

س — لقد قلت ان عنصرا مهما يمنع ادارة الولايات المتحدة من القيام بعمل ما فيه مصلحة للعرب وللاسرائيليين على السواء — هذا العنصر هو الخوف. ما نوع الخوف الذي كنت تفكر فيه، وهل لك ان تتفضل بتوضيح هذا؟

ج — لا، لست اذكر انني قلت انه كان ثمة خوف في الولايات المتحدة. لقد قلت ان الخوف كان في اسرائيل من ناحية امنها، لكنني لا اذكر انني كتبت في اي وقت ان الولايات المتحدة كانت خائفة. لقد كانت عاجزة سياسيا عن التصرف بحزم، وذلك بسبب الشعور القوي الذي يسيطر على الكونغرس. لقد كان هناك قلق لدى بعض الذين يتعاطفون مع اسرائيل، من ان مثل هذا الامر قد يعني التخلي عن اسرائيل؛ وهذا الموقف جاء من قبل بعض الذين يتعاطفون معها.

س — ارى ان الاتجاه في ذلك المقال هو انه كان هناك خوف، او على الاقل قلق، فيما يتعلق بالادارة او بمسؤولي الولايات المتحدة بأنهم قد يتعرضون لانتقادات حادة من القوى الداخلية المؤيدة لاسرائيل.

ج — أوه نعم، هذا النوع من الخوف. اي انهم سيتعرضون لضغوط سياسية داخلية وهو قول صحيح. وقد تمثل ذلك المرة بعد المرة. وأحسب ان من الامثلة الصحيحة لذلك، تلك الظاهرة التي اشرت اليها. اظن انه كان

هناك ٧٥ او ٧٦ عضوا من اعضاء مجلس الشيوخ وقعوا رسالة، في الوقت الذي كان فيه كيسنجر يتحدث عن اعادة النظر في برنامج تسليح اسرائيل.

س — هل تعرف امثلة اخرى استخدمت فيها القوى المؤيدة لاسرائيل الضغوط للتأثير على اعمال سياسة الولايات المتحدة الخارجية؟

ج — ليس ثمة شيء يتصف بتلك الروح الدراماتيكية، لكن هناك امثلة كثيرة. انها كبيرة الاثر عندما تكون المشكلات مما يمس اسرائيل.

س — هناك عدد كبير من الناس خارج الولايات المتحدة لا يفهم تأثير الكونغرس في صنع السياسة الخارجية الاميركية. ما هي درجة التأثير، وما هو نوع التأثير الذي يتمتع به الكونغرس؟

ج — ان الدستور لم يحدد بوضوح دور الكونغرس أو دور الرئيس في صنع السياسة الخارجية الاميركية او في تصريفها. وأظن ان هذا الامر كان مقصودا. اذا قرأ المرء الكتابات المعاصرة لذلك، يبدو له ان هذا الامر وضع بذلك الشكل بقصد ان يتصرف الفريقان بحيث يوازن احدهما الآخر، ويكبح احدهما الآخر، وأن مثل هذا يحتمل ان يكون مفيدا. احيانا يكون المجلس حازما ويقوم بدور رئيسي، بينما يكون احيانا ساكنا ويعمل القليل. ان حق اتخاذ المبادرة هو في يد السلطة التنفيذية: الرئيس هو الذي يأخذ المبادرة في السياسة. ويتوقف مدى حفاظه على هذه السياسة، الى حد ما، على مدى الدعم الذي يلقاه من الكونغرس. وقد اظهر اكثر الرؤساء عدم استعداد لاتخاذ موقف معين عندما كانوا يعرفون انه غير مقبول من الكونغرس، او يدركون انه قد يؤذي مصالحهم الخاصة سياسيا. ومن الواضح ان هذا الاعتبار كان له دور اساسي.

س — عندما نأتي الى اللوبي المؤيد لاسرائيل، نجد ان عضوي مجلس الشيوخ فولبرايت وأبورزق قد قالا ان اسرائيل تتمتع بدعم ما بين ٧٥ و ٨٠ عضوا. ومعنى هذا ان اسرائيل يمكنها ان تحصل على كل ما تريد. كيف تحصل اسرائيل على هذا القدر من الدعم في الكونغرس الاميركي؟ كيف يعمل هذا اللوبي، وكيف يتصرف بمثل هذه القدرة والفاعلية؟ ولماذا؟

ج — اولا، لأن هناك مخزونا قويا من العطف على اسرائيل — وهو عامل عاطفي لا يمكن تجاهله. انه ليس نتيجة الشعور بأن الشعب اليهودي قد لقي اضطهادا عبر القرون فحسب، بل نشأ بصورة خاصة بسبب القتل الجماعي والمعاملة اللذين لقيهما هذا الشعب على يد النازيين. ومن ثم فهناك شعور بأنه يجب ان يسمح له بتحقيق هدفه في وطن قومي، وانه ينبغي للولايات المتحدة ان تدعمه بحيث لا تعرض سلامة اسرائيل، كوطن للشعب اليهودي، لأي خطر. وهذا، على المستوى العاطفي، هو عامل. ولو لم يوجد لما كان ثمة اي شيء آخر يمكن ان يكون مرغما. ويمكن ان تضيف الى ذلك ان اليهود الاميركيين كرماء جدا في تبرعاتهم للحملات الانتخابية السياسية، لا لمجرد انهم يريدون الحصول على الدعم لاسرائيل، بل لكونهم منخرطين في السياسة بطبيعتهم اكثر من العديد من الاميركيين غيرهم. اذكر هذا بالاعجاب. اظن انها لصفة رائعة ان يكونوا منخرطين في السياسة. وبالاضافة الى تبرعاتهم المالية، هناك ايضا عامل آخر وهو انه في اية حملة سياسية يكون الاكثر فعالية والأذكى غالبا والعاملون باخلاص في الحملة — وكثيرون منهم يقومون بالعمل تطوعا — هم يهود او مؤيدون لقضية اسرائيل. ويترتب على هذا تضخم هائل لأثر الجماعات اليهودية الاميركية في السياسة الاميركية. انها حقيقة من حقائق الحياة. وفي تركيبة النظام الذي عندنا، هذا هو اسلوب العمل فيه. ولست اقول قطعا ان اليهود الاميركيين ليسوا وطنيين، او انهم لا يعيرون مصالح الولايات المتحدة اي اهتمام، لكنهم يرون ان مصالح الولايات المتحدة ومصالح اسرائيل متوائمة اصلا.

س — هل هي متوائمة؟ هل هي متطابقة؟

ج — انها متطابقة الى حد ما.

س — ما هي مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وما هي المصالح الاسرائيلية؟ وكيف تختلف هذه المصالح، في رأيك؟

ج — قبل كل شيء، ان احدى مصالحنا في الشرق الاوسط هي العمل على القيام بالتزام عاطفي عميق نحو الشعب الاسرائيلي كي يتمكن من تحقيق

هدفه في وطن له. هذا الامر يعود الى زمن طويل، وتمتنه جميع الاسباب التي ذكرت. ومن ناحية استراتيجية محضة، بغض النظر عن الاساس الفكري والعاطفي لالتزامنا، فان كوننا التزمنا ذلك بصورة غير رسمية ومن دون معاهدة، لكن بوسائل متعددة مختلفة، يعني ان علينا ان نستمر فيه. ليس من مصلحة اميركا ان نتراجع عن تحالفاتنا، او نوحي بأننا نتخلى عن اصدقائنا. لقد ترسخ ان اسرائيل صديقة للولايات المتحدة. وقد ذكرت كتابة انه يتوجب علينا ان نعترف بأنه بينما نجد ان مصالح السياسة الخارجية لأميركا واسرائيل هي متطابقة في ناحية معينة، فهناك ايضا نواح نجد انها مختلفة، لأنه ينبغي للولايات المتحدة ان تصوغ سياستها في اطار عالمي، فلا تأخذ مصالح اسرائيل فقط بعين الاعتبار، بل مصالح شعوب اخرى ومصالحها هي بالنسبة الى شعوب اخرى ـ بينما تصاغ سياسة اسرائيل بالنسبة الى وضع محلي خاص بها. ومعنى هذا ان مصالحنا ومصالحها لا تتفق تماما. وهذا ما اخذت على عاتقي قوله للشعب الاميركي.

س ـ على وجه التخصيص، اين وكيف تختلف مصالح الولايات المتحدة عن مصالح اسرائيل في الشرق الاوسط؟

ج ـ اود ان افرق بين مصالح اسرائيل ـ مصالحها الحقيقية ـ ومصالح اسرائيل كما تتصورها هي. اظن انه فيما يخص مصالح اسرائيل الحقيقية ليس ثمة تباين اساسي بينها وبين مصالح الولايات المتحدة. وعلى كل حال، فانني ارى ان ثمة تباينا في كيفية ادراك بعض القادة الاسرائيليين لمصالح اسرائيل. وعلى وجه التخصيص، هناك كثيرون من الزعماء الاسرائيليين يتجهون ـ وأنا لا أريد ان اتحدث عن اسرائيل كما لو ان هناك رأيا اسرائيليا واحدا ـ يتجهون الى معادلة الارض والامن. ارى ان هذا وهم. ولن تتمكن اسرائيل، في المدى الطويل، من ان تضمن امنها الحقيقي ما لم تكن مستعدة للانسحاب انسحابا جوهريا الى حدود ما قبل سنة ١٩٦٧. وقد قلت هذا تكرارا.

س ـ يبدو كأن نوعا من العلاقة الفريدة يقوم بين الولايات المتحدة

واسرائيل. هل كان ثمة، في التاريخ، مثل هذه العلاقة بين الولايات المتحدة وأي بلد آخر؟

ج ـ في الواقع لا أستطيع ان اتذكر مثلا واحدا في الحدود هذه. انها علاقة فريدة.

س ـ هل هذه العلاقة ذات نفع لمصالح الولايات المتحدة؟ والى اي حد تقوم هذه العلاقة على اساس شيء آخر عدا التزام الولايات المتحدة «الأدبي» تجاه اسرائيل، وعدا الدعم الذي تحصل عليه اسرائيل من فئة من الشعب الاميركي، هي الجالية اليهودية في الولايات المتحدة ذات النفوذ في المجتمع الاميركي؟ هل ثمة شيء آخر عدا هذا كله؟

ج ـ لا، لا أظن ذلك. ارى انه يوجد عنصر ادبي قوي في الموقف الاميركي من اسرائيل. ثمة شعور في الولايات المتحدة يوجب عليها، صوابا او خطأ، ان تضمن للشعب اليهودي ان يحقق أهدافه للحصول على وطن قومي وأن يتاح لهذا الشعب ان يحافظ عليه. وهذا لا يعني بالضرورة وطنا قوميا في الحدود الحالية الموسعة. وأرى ايضا ان مجرد اتخاذ الولايات المتحدة هذا الموقف والتصريح به مرات كثيرة، يعني انه لا يحتمل ان نتراجع عنه. لكن هذا لا يعني من جهة اخرى اننا يجب ان نمتنع عن استخدام نفوذنا للوصول الى تسوية، لأنني لا اعتبر الوضع الحاضر وضعا صالحا قابلا للبقاء لمدة من الزمن.

س ـ ان السبب الذي من اجله وجهت هذا السؤال هو وجود نظرة ترى في اسرائيل قاعدة متقدمة للولايات المتحدة، اي انها قاعدة استعمارية.

ج ـ لا، هذا هراء لا اساس له.

س ـ لقد قلت ان التزام الولايات المتحدة ليس محددا على شكل معاهدة، بل انه يظهر في عدد من الامور المختلفة. ما هي هذه الامور؟

ج ـ ان التزام الولايات المتحدة تطور اصلا عبر التصريحات التي ادلى بها رؤساء مختلفون وغيرهم من المسؤولين الاميركيين. وحدث هذا بطريقة تراكمية، وهو يوضح ـ بالقول ـ التزامنا الرسمي بأمن اسرائيل.

س ــ لقد قلت، كما قال عدد كبير من المسؤولين الاميركيين، ان الولايات المتحدة ملتزمة بأمن اسرائيل. ويقول الاسرائيليون ان امنهم يضطرهم الى الاحتفاظ برقع كبيرة من الاراضي العربية في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان وسيناء. ويضيفون ان بقاءهم معرض للخطر وانه ليس لأحد، بما في ذلك يهود الولايات المتحدة، ان يقرر ما هي حاجاتهم الامنية. ما هو، في رأيك، الموقف الذي ينبغي للولايات المتحدة ان تتخذه في هذه المشكلة؟ هل عليها ان توافق على اغتصاب أراضي دول اخرى بالقوة؟

ج ــ موقفنا بسيط جدا. انه من المغالطة ان يعادل بين الامن والارض. لا يمكن ان يكون هناك امن لاسرائيل ما دامت تتسلط على الاراضي التي احتلت في حرب ١٩٦٧. ان الامن يتيسر بالسلام وبالاعتراف بالأماني المشروعة للفلسطينيين. ومن دون ذلك فانه يتحتم على الاسرائيليين ان يصبحوا «دولة ثكنة» كي يحافظوا على انفسهم. وسيتضاءل امنهم بسبب خيبة العرب وراديكاليتهم، وستسوء حالهم اذا اتبعوا مثل هذه السياسة. وينبغي للقيادة الاسرائيلية، ايضا، ان تقوم بتبديل في موقفها لأن الاحتلال العسكري خطأ، سواء من ناحية خلقية او من ناحية القانون الدولي. وبالاشارة الى ان الامن الاسرائيلي لا يقرره الآخرون، فأنا اوافق على ذلك. اعتقد ان الاسرائيليين هم الذين يجب ان يقرروا امنهم. أما من وجهة نظر الولايات المتحدة، فنحن لدينا قرارنا الوطني الذي يتطلب ان نقرر: اي وضع نحن على استعداد لأن نقدم الدعم له؟ هل نحن على استعداد لتقديم الدعم للوضع القائم الآن، وهو وضع سيؤدي الى النكبات والدمار؟ يجب ان نوضح اننا لن نقدم الدعم لمثل ذلك الوضع. يجب ان تكون آراؤنا واضحة نحو تسوية سلمية، وأن نقول: «اننا مستعدون لدعم الوضع أ، أما اذا كانت مخططاتكم تختلف عن ذلك، فهذا شأنكم».

س ــ لقد حدثت تطورات دراماتيكية في الوضع في الشرق الاوسط مؤخرا. الرئيس السادات ذهب الى اسرائيل. اولا ما هي في رأيك البواعث التي دفعته الى ذلك؟ ما الذي حمله على اتخاذ هذه الخطوة؟

ج ــ كنت في تل ابيب لما اعلن انه سيأتي الى اسرائيل. كنت قد ذهبت الى هناك لالقاء خطاب. ماذا كانت بواعث السادات؟ ارى انها كانت مزيجا من امرين: اظن، قبل كل شيء، انه كانت لديه رغبة جد اصيلة في الوصول الى السلام، لأنه يرى ان ذلك امر لا غنى عنه لبلده ولشعبه. ثانيا، انا متأكد ان السلام كان له مكان اولي في جدول اعماله، من حيث بقاؤه السياسي.

س ــ الى اي حد كان لهذا التحرك اثر من ناحية العلاقات بين الولايات المتحدة والعرب، وبين الولايات المتحدة ومصر، ومن ناحية عملية السلام؟

ج ــ انني ارى انه كان له اثر كبير. كان له اثر كبير فيما يختص بعلاقات الولايات المتحدة بالعرب، لأن السادات ادخل في روع الاميركيين ان عناصر كبيرة من الشعب العربي تريد السلام بقدر ما نريد نحن السلام. ثانيا، ان الاميركيين يعجبون بالرجل الشجاع، وقد جسد السادات نوعا من متانة الخلق العربي في السعي وراء حل سلمي. أما فيما اذا كانت هذه المبادرة ستؤثر في تطوير عملية السلام، فالامر يعتمد ــ الى درجة مهمة ــ على ما ستكون حكومتي مستعدة للقيام به. ثمة الآن فرصة حقيقية للتسوية، شرط ان تكون حكومة الولايات المتحدة على استعداد لتوضيح وجهة نظرها، وأن يستمر الرئيس في الحاحه على وجوب الوصول الى تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية وعلى انسحاب جوهري من قبل اسرائيل الى حدود ما قبل ١٩٦٧.

س ــ قرأت تقريرا يقول ان «اللجنة الثلاثية» بحثت، في آخر اجتماع لها، في الوضع في الشرق الاوسط، ووجدت ان الوضع هناك كان خطرا وقابلا للانفجار، وأن عددا من الاشخاص طلب اليها ان تزور دول الشرق الاوسط وتتباحث في الوضع مع قادة تلك الدول، وان اسمك قد ذكر في الواقع كواحد من اولئك الاشخاص. لقد سمعتك تقول انك كنت في اسرائيل لما زارها السادات. والسؤال هو هل ثمة صحة لذلك التقرير؟

ج ــ لا ادري. انني اسمع عنه اول مرة الآن. لا، انا ذهبت الى اسرائيل استجابة لدعوة وجهتها الي جماعة في اسرائيل تقوم بنشر مجلة دورية

اسمها *New Outlook*، وهذه الجماعة كانت قد نظمت ندوة بشأن هذه القضية برمتها. وقد كان بين الذين سيحضرون اشخاص مثل منديس ــ فرانس وآبا ايبن وغيرهما من الذين اعتبرهم عقلاء. لقد بدت لي انها مناسبة جيدة لأشرح آرائي في الوضع، وهو الامر الذي قمت به بصراحة تامة. لقد كنت هناك ليومين فقط، لكن هذا هو السبب في ذهابي.

س ــ كيف كانت الندوة؟ ماذا كان شعورك نحوها؟

ج ــ احسب انها كانت مناسبة لشرح وجهات النظر بحرية. وكثير من وجهات النظر كانت الى حد كبير متشابهة مع ما كتبته.

س ــ حتى عند اشخاص مثل منديس ــ فرانس؟

ج ــ نعم بالتأكيد. احسب اننا نحن الاثنين كنا نرى الوضع بكثير من التقارب.

س ــ لقد قلت في مقالك ان من الضروري ان تكون ثمة شروط مسبقة للتفاوض، لتكون المفاوضات الناجحة. هل ترى ان هذه الظروف متوافرة الآن لمفاوضة ناجحة ــ بعد زيارة السادات؟

ج ــ نعم ارى ثمة فرصة للاتفاق على المبادىء التي هناك ضرورة لوجودها في اية تسوية. ان مجرد جمع الافرقاء حول طاولة من دون تفاهم مسبق على اسس التسوية لن ينجز شيئا. ان حكومة الولايات المتحدة حاولت التوصل الى اتفاق مبدئي، لكن حكومة اسرائيل لم توافق على المبادىء التي يقبلها الرئيس السادات. ومن ثم فان العمل التمهيدي لم يتم بعد. وبما ان السادات قد قام بزيارة الولايات المتحدة، ولأن رئيس الوزراء بيغن قادم الينا، فانني آمل ــ في حال اتخذت حكومتي موقفا متينا ــ بأن نتمكن من النجاح في التوصل الى اتفاق بشأن مجموعة من المبادىء.

س ــ ما هي هذه المبادىء في رأيك؟ ما الذي يجب ان تتضمنه؟

ج ــ يمكن ان تتضمن مبدئيا محتويات القرار رقم ٢٤٢، مع اضافة امر يتعلق بالمشكلة الفلسطينية يشترط حق تقرير المصير للفلسطينيين ــ ليس من الضروري ان يتم ذلك اليوم، اذ ان مثل هذا قد يخلق قضايا كثيرة. لكن

الذي اقترحه سيكون شيئا من هذا النوع: اولا، يجب ان يضمن للفلسطينيين، خلال خمس سنوات او اية فترة زمنية يتفق عليها، ان يعطوا الفرصة لاختيار حكومتهم الخاصة بهم، عبر سبيل لتقرير المصير. انني لا ارى ان تقرير المصير يجب ان يمنح لشعب وينكر على الآخر. ثانيا، ان الشروط التي اربطها بالمسيرة هي ان اية حكومة تصل الى السلطة نتيجة تقرير المصير يتوجب عليها، كشرط لتسلمها السلطة، ان توافق على احترام سلامة جيرانها. ولعلي اذهب الى ابعد من ذلك، فأطالبها بالاعتراف بجيرانها واقامة علاقات طبيعية بهم. وأيضا، ثانيا، ان تكون ثمة فترة غير محددة لنزع السلاح؛ وخلال هذه الفترة الانتقالية ــ خمس سنوات او اية مدة يتفق عليها ــ يجب ان تقوم ادارة محايدة للضفة الغربية وقطاع غزة؛ ويجب ان تنسحب القوات الاسرائيلية.

س ــ وأي مبادىء يجب ان ينطوي عليها اتفاق يتعلق بمرتفعات الجولان؟

ج ــ انسحاب من الاراضي المحتلة ترافقه ترتيبات تضمن امن اسرائيل؛ ونزع السلاح؛ ووضع قوات محايدة في مرتفعات الجولان. هذا ما يجب ان يكون الاساس للاتفاق.

س ــ تشير مذكرات يو ثانت، الامين العام السابق للأمم المتحدة، التي ستنشر في حزيران/يونيو القادم، الى انه كان يعتقد ان فرقا من جنود القوى الكبرى يجب ان تقوم على ضمان حدود دولة فلسطينية تقوم الى جانب اسرائيل. ما هو رأيك في فكرة من هذا النوع؟

ج ــ انا لم اعارض قط في ضمانة دولية. لكن ثمة فرق بين ضمانة اسرائيل بالذات وبين ضمانة حدود متفق عليها. اذا كان الامر الاخير ذا منفعة لاتفاق شامل، فأنا لا اعترض عليه.

س ــ ان واحدة من القضايا التي تثير عددا من المشكلات الآن هي قضية الفلسطينيين. فقد وضعت اسرائيل شرطا من شروطها انه لا يمكن ان تقوم مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية. ومستشار مجلس الامن القومي، بريجنسكي، قال قبل وقت قصير «مع السلامة، منظمة التحرير

الفلسطينية». أما من الجهة الأخرى، فان منظمة التحرير الفلسطينية هي المنظمة الوحيدة ذات الاستقلال الذاتي التي استطاع الفلسطينيون انشاءها خلال الاعوام الثلاثين الاخيرة، وهي المعترف بها من قبل العرب، رسميا وعلنيا، وفي المجموعة الدولية بشكل واسع. هل من الممكن، حقيقة، ان يتم تجاهل المنظمة وتطرح جانبا ــ ومع ذلك التوصل الى تسوية في مثل هذا السبيل؟

ج ــ حقا ان هذا السؤال صعب، وأنا لا أود ان اتحدى رأي حكومتي في هذا الامر. لقد كنت اشعر بأن منظمة التحرير الفلسطينية ليست المشكلة الرئيسية. من المؤكد انه يجب ان يكون هناك تمثيل فلسطيني، وقد يعني هذا ان بعض الاشخاص يجب ان يكونوا من منظمة التحرير الفلسطينية، الى جانب زعماء فلسطينيين سياسيين آخرين، مثلا بعض رؤساء البلديات الذين ليسوا من منظمة التحرير الفلسطينية. ويمكن ان يميز المرء بين البعض ممن هم في الزعامة، ولكنهم لا يتحدثون بالضرورة كما تتحدث المنظمة مجتمعة.

س ــ القضية في حقيقتها ليست مسألة قيادة بمعنى ان بعض الزعماء يجب ان يحضروا الآن، او ألا يحضروا، او فيما اذا كانوا قد يمثلون او لا يمثلون، لكن الذي أراه هو ان منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث انها مؤسسة، هي المؤسسة الوحيدة التي تمثل الفلسطينيين.

ج ــ قد يكون ذلك. لكن السؤال هو الى اي حد هي [منظمة التحرير الفلسطينية] مؤسسة، اذ انه ينطوي تحت ردائها جميع اصناف الجماعات المتباينة ــ من الذين هم في غاية التطرف أتباع جورج حبش الى اولئك الاكثر اعتدالا. لا، انني ارى انه يجب ان يكون ثمة تمثيل فلسطيني، لكن فيما اذا كان الممثلون يتألفون من جماعة من صفوف منظمة التحرير الفلسطينية ومن بعض الرجال الآخرين، ام ان الممثل سيكون المنظمة بالذات من حيث انها مؤسسة، فانني من المؤكد اقف الى جانب الفكرة الاولى لا الثانية.

س ــ فيما يتعلق بالقرار رقم ٢٤٢، هل كنت آنذاك في الامم المتحدة؟

ج ــ لا، ليس في سنة ١٩٦٧، كنت قد تركت الحكومة.

س ــ يبدو ان الاسرائيليين يرون القرار رقم ٢٤٢ كأنه ينص على ان الحكومة الاسرائيلية ليست مضطرة الى الانسحاب من جميع الاراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧.

ج ــ انا اعرف ذلك، وأعرف حجتهم معرفة جيدة. كان هناك يومها جدل حول «ال» التعريف فيما اذا كان يجب ان تدخل ام لا، وقد تنفس الاسرائيليون الصعداء من انها لم تدخل في النص الانكليزي على الاقل، مع انه لم يكن ممكنا ان يكتب النص الفرنسي من دون «ال» التعريف.

س ــ هل كانت ثمة نية لصوغها بذلك الشكل؟ تقول السفارة الاسرائيلية، في تصريح حديث اصدرته، ان القصد كان «أراضي محتلة»، وسبب ذلك يعود الى رغبة اسرائيل في ان تكون آمنة وذات حدود يمكن الدفاع عنها.

ج ــ أما لماذا جارت حكومتي في حذف «ال» التعريف فلا أدري، لكنني افترض ان ذلك تم بحيث يفسح المجال لبعض الامتيازات الصغيرة من نوع ايجاد مناطق عازلة او تعديل في الحدود قد يتطلبه المنطق. أما ان يفسر القرار رقم ٢٤٢ بأن الانسحاب من قسم صغير يحقق القرار رقم ٢٤٢ فأمر لا أوافق عليه.

س ــ يبدو لي، وأحسب ان الامر يبدو كذلك لآخرين، ان الاسرائيليين يرفعون باستمرار الثمن لتسوية سلمية. ففي بادىء الامر كانوا يتحدثون عن القرار رقم ٢٤٢ ــ هذا القرار يعني الآن، بالنسبة اليهم، حدودا آمنة وقابلة للدفاع عنها؛ القرار رقم ٢٤٢ يعني ايضا معاهدة سلام، الامر الذي لا يذكره القرار. ومعاهدة سلام تعني تطبيع العلاقات، وتعني سياسة الباب المفتوح. ويظهر انهم الآن يريدون ايضا مستعمرات في سيناء ومستعمرات في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان.

ج ــ اشعر بأنه كان ثمة قدر كبير من اللاعقلانية عند الفريقين. فاذا عدنا الى الخرطوم وجدنا ان العرب اتخذوا موقفا عاطفيا لا عقلانيا. وأنا

لا ألوم اسرائيل على كل ذلك، لكن من المؤكد انني لا أوافق على ان القرار رقم ٢٤٢ يعني شيئا اقل من انسحاب يكاد يكون تاما من جميع الاراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧. لا يجوز الاستيلاء بالقوة على الاراضي للتوسع.

س ــ كيف تقوِّم اذن دور ادارة كارتر الآن؟ وهل كان ثمة اي تبديل عما كان في ايام الادارات السابقة؟

ج ــ ارى ان ادارة كارتر قطعت، في سبيل ايجاد تسوية، شوطا ابعد من اية ادارة اخرى منذ ادارة ايزنهاور. ارى ان ادارة كارتر قد احسنت العمل حتى الساعة.

س ــ لقد دعوتَ الرئيس كارتر الى القيام بعمل حاسم على نحو العمل البات والحازم الذي قام به ايزنهاور في ١٩٥٦ ــ ١٩٥٧. هل تفكر في انه يجب ان يقوم بذلك في هذه الساعة؟

ج ــ نعم، انني ارى ان الامر حيوي.

س ــ لنفترض ان الولايات المتحدة تشدد ضغطها على اسرائيل، او انها تستمر في هذا الموقف الحازم، وحدثت مجابهة. فهل تظن ان لدى الادارة القدرة او الاستعداد للاستمرار في ذلك؟

ج ــ ارى ان التحدث عن الضغط على اسرائيل هو خطأ. ان على الولايات المتحدة ان تتقصى مصالحها الوطنية، وجزء من هذا التقصي يعني ان نقرر نحو اي هدف سنستمر في تقديم الدعم المالي الكبير. هل نحن على استعداد لأن نقدم الى اسرائيل ملياري دولار من القطاع العام، ونسهل نقل ما قد يقدر بمليار آخر من القطاع الخاص لها سنويا، بغض النظر عن الموقف الذي تتخذه الحكومة الاسرائيلية؛ وهل هو معقول في نظرنا ــ هل هو في مصلحة السلام، ام انه يطيل عمر المأزق الذي يمكن ان ينتهي الى نكبة؟ انها قضية يترتب فيها على حكومة الولايات المتحدة ان تقرر، وفي اطار مصالحنا الوطنية الخاصة، كيف ننفق نحن، كأمة، أموالنا. هذه هي الرسالة التي يجب ان نوجهها: اننا مستعدون لانفاق أموالنا من اجل هذا الغرض، لكننا لسنا

على استعداد لانفاقها على شيء آخر. لسنا على استعداد لتقديم شيكات بيض. هذا هو الامر المهم.

س ــ هل اطلعت على مقال «ما هو الاكثر من الكثير؟» (How Much Is Too Much) في مجلة *Armed Forces Journal* لكاتبه انطوني كوردسمان؟

ج ــ لا لم اره.

س ــ كان مقالا رائعا. انه يتحدث عن شيء شبيه الى درجة كبيرة بما قلته انت. انه يشير الى ان سبيل الولايات المتحدة للتأثير على اسرائيل هو تجميد العون وقطع الغيار وتنقيص المبالغ المالية. ما هي الوسائل التي تملكها الولايات المتحدة للتأثير في التطورات؟

ج ــ لا ارى انه يجب ان ننظر الى الامر من هذه الناحية. ارى انه يجب ان نقرر ونقول [لاسرائيل]: «اننا نعتقد ان تسوية معقولة وخليقة بأن ندعمها بمالنا وعوننا تقوم على امور معينة». فاذا لم يكن الاسرائيليون مهيئين لذلك، عندها ارى انه يجب ان نعيد النظر في شروط دعمنا المالي. أما العمل على تجميد قطع الغيار وما الى ذلك، فأمر ليس واردا حاليا.

س ــ هل ترى فرقا في التكتيك والاستراتيجية اللذين تسير عليهما الادارة الحالية بالمقابلة بالادارة السابقة؟

ج ــ طبعا. اظن انها سياسة اكثر صراحة. انها تواجه الحقائق اكثر من الادارة السابقة.

س ــ اهتمامي الرئيسي هو في تقويمك لاتفاقية سيناء. كثيرون يقولون انها هي التي فجرت النزاع اللبناني وقسمت العالم العربي.

ج ــ نعم. انا عارضت اتفاقية سيناء. لقد قدمت شهادة ضد اتفاقية سيناء امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. قلت: أما وقد بلغنا هذا الحد، فانه يبدو لي كأن الولايات المتحدة ملزمة بالمصادقة عليها كي تتجنب خلق ازمة حقيقية. لكنني ارى انها كانت اتفاقية سيئة جدا، وقد عبرت عن رأيي بوضوح، لأنها بدت لي كأنها خططت اصلا لقسمة العالم العربي، من دون ان تحل اية من مشكلاته الجوهرية والحادة. لقد ألزمت الولايات المتحدة

بالسير في دعم اسرائيل بشكل لا يعطي الاسرائيليين حافزا للسير نحو تسوية.

س ـ ما هو تقويمك لسياسة كيسنجر الخارجية نحو الشرق الأوسط ـ مواطن ضعفها وقوتها؟

ج ـ كما قلت قبلا، انني ادليت بشهادة ضد اتفاقية سيناء لأنها حققت القليل جدا لقاء ثمن باهظ جدا بالنسبة الى التزامات الولايات المتحدة. كما ادت الى تقاعس الاسرائيليين عن السير نحو اتفاقية شاملة. دبلوماسية الخطوة خطوة خططت لقسمة العرب بعزل مصر عن العالم العربي، الامر الذي ليس له كبير نفع.

س ـ ما هي الفروق الرئيسية بين سياسته والسياسة الحالية؟

ج ـ كان يتحدث عن الحل قطعة قطعة. أما الآن فاننا نتجه نحو حل كلي.

س ـ ما هو الخطر الكامن في العجز عن الوصول الى تسوية، والى تسوية عاجلة؟

ج ـ الخطر الاكثر بروزا هو انه لن يقدم اي زعيم عربي معتدل على بذل الجهد الذي بذله السادات في سبيل السلام، وذلك بسبب الثمن السياسي الذي يدفعه. السادات يمكن ان يكون في موقف حرج. واذا كان على السادات إما ان يعكس سيره وإما ان يتعرض للعزل، بسبب مأزق طويل الامد، فربما رأينا تحركا راديكاليا في العالم العربي وسنجد قرارا عربيا اساسه اللجوء الى الحل العسكري، اذ انه ليس ثمة مجال للوصول الى تسوية عبر الوسائل الدبلوماسية.

س ـ هل ترى احتمال قيام حرب اخرى؟

ج ـ نعم، ارى ذلك.

س ـ كيف ترى قيام هذه الحرب، وما هو اثرها المحتمل على دول المنطقة، وعلى العلاقات العربية ـ الاميركية، وعلى الروابط بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؟

ج ـ ان فشل مسيرة السلام سيكون له آثار بالغة العمق: ١) لن يجرؤ زعيم عربي على المغامرة بمستقبله السياسي ويتقدم نحو اسرائيل بعروض السلام، او يجرؤ على التصرف كما تصرف الرئيس السادات؛ ٢) سيؤدي هذا

الفشل الى تحول العرب الى الراديكالية نتيجة الاحباط الناجم عن مسيرة التسوية السلمية؛ ٣) وهذا الاحباط سيقود العرب الى اللجوء الى الحل العسكري. لن يحدث حالا، وذلك بسبب من ضعف الوضع العسكري العربي بالمقابلة باسرائيل. غير انه قد يحدث خلال سنتين؛ ٤) ان هذا سيزيد التوتر في اسرائيل، الامر الذي قد يحمل الاسرائيليين على شن حرب وقائية ضد الدول العربية.

س ـ ماذا يمكن ان يكون تأثير مثل هذه الحرب؟

ج ـ ستكون الحرب نكبة على الجميع، وخصوصا ان الاسلحة المتطورة تدخل الآن الحلبة. سيستعمل الافرقاء المتحاربون صواريخ ارض ـ ارض التي ستوقع تدميرا كبيرا بالسكان المدنيين الذين لم يتدخلوا في الحروب السالفة. ويملك العرب الآن المال الذي سيمكنهم من تحسين وضعهم العسكري على مستوى لم يعرف من قبل. يضاف الى هذا ان السعوديين سيضطرون، بسبب الديناميكية العربية، الى ان يدخلوا الحرب ويستخدموا سلاح النفط. ومثل هذا العمل سيصيب اقتصاد العالم الصناعي غير الشيوعي بكارثة.

س ـ سؤالان: الى اي حد، في رأيك، كان سلاح النفط مؤثرا في المنطقة؛ وماذا يمكن ان يكون اثره في هذا النزاع؟

ج ـ انه امر يجب ان يحسب له حساب، لكنني لا احسب ان الخوف من سلاح النفط يجب ان يكون الاعتبار الرئيسي في صوغ السياسة الاميركية. وفي الوقت ذاته انه شيء لا يمكن اهماله كاحدى النتائج التي تنجم عن حرب اخرى.

س ـ ما هو الدور الذي ترى ان دولا اخرى يمكن ان تقوم به اساسا في الوصول الى تسوية؟ يبدو ان البعض يحاول اقصاء الاتحاد السوفياتي عن مسيرة المفاوضات. هل من المعقول الوصول الى تسوية من دون السوفيات؟

ج ـ ان السوفيات ليس لديهم إلا القليل مما يمكن ان يقدموه لتسوية، لكنهم يملكون قدرة معينة لمنع تسوية. وأرى ان من الواجب ـ في

وقت ما ــ اقناع السوفيات، اذا كانوا لا يريدون دعم تسوية بفعالية، بأن يمتنعوا عن عرقلتها على الاقل. وأرى ان هذا محتمل.

س ــ لقد ألححتَ على الرئيس كارتر في وجوب العمل بحزم الرئيس ايزنهاور في سنة ١٩٥٧، الذي، لما واجهه إحجام الاسرائيليين عن الانسحاب، اوضح لهم ان الولايات المتحدة ستعلق العون الحكومي للاعفاءات الضرائبية وستتخذ اجراءات ادارية لتقييد الهبات المالية النقدية وبيع السندات الاسرائيلية. هل تلح على الادارة الحالية في اتخاذ مثل هذه الخطوات فيما لو تمنعت اسرائيل عن الانسحاب؟

ج ــ ان ما اريده من الولايات المتحدة هو لا ان تقول لاسرائيل ما الذي يجب ان تعمله، او ان تحاول فرض حل من الحلول، بل ان تحدد هي [الولايات المتحدة] مصالحها الوطنية، وأن تقرر على اي شيء تريد ان تنفق أموالها، وأن تنتهي الى قرار بشأن ما تريد ان ينتهي الامر اليه ــ هل الى وضع يؤدي الى تسوية كلية شاملة ام الى آخر يقود الى مأزق واراقة الدماء.

س ــ ولكن أليس هذا شكلا من أشكال الضغط؟

ج ــ نحن لا نريد ان نحل آراءنا محل آراء اسرائيل. اسرائيل دولة ذات سيادة ولها ان تتبع السياسة التي تريد. لكننا نحن ايضا كذلك، واحدى مسؤوليات حكومتنا ذات السيادة هي ان نقرر السبيل الاصلح لانفاق أموال المكلّفين. على حكومتنا ان تقول ما الذي نحن مستعدون لدعمه ماليا، وما الذي لا استعداد عندنا لدعمه.

س ــ كيف تفسر قرار الولايات المتحدة ببيع طائرات لكل من مصر والعربية السعودية واسرائيل؟ لماذا عرضت هذه على انها «صفقة رزمة»؟ هل ترى فيها، كما يقول البعض، اشارة الى الحكومة الاسرائيلية؟

ج ــ موقف الولايات المتحدة هو ان تقيم نوعا من التوازن العسكري في المنطقة. فاذا اعطينا اسرائيل وحدها اسلحة متطورة فقد نضيع الفرصة لانجاح حل سلمي. اذا كان الاسرائيليون مسلحين بقوة، واذا انعدم التوازن العسكري، فقد يضعف حافز اسرائيل لاحلال السلام.

٣

وَثِيقَة سُونـدرز : القضيَّة الفلسْطينيّة في السِّيَاسَة الأميركيّة*

مـروَان ر. بُحَيري

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، سمحت وزارة الخارجية الاميركية بنشر وثيقة سوندرز، وهي واحد من اوسع وأشمل التصريحات التي اعدت عن القضية الفلسطينية من قبل اية من الادارات الاميركية. وقد كان المنبر الذي وقع عليه الاختيار احدى جلسات «الشهادة» امام اللجنة الفرعية للعلاقات الدولية في مجلس النواب. وهذه الجلسات ظلت منعقدة منذ ٣٠ ايلول/سبتمبر للمناقشة(١) بصورة خاصة في هذه المشكلة، التي هي من اكثر المشكلات

* *JPS* (29), Vol. VIII, No. 1 (Autumn 1978), pp. 28-40.

(١) House of Representatives, «The Palestine Issue in the Middle East Peace Efforts» Hearings, Committee on International Relations, 94th Congress (Washington: 1976).

وقد كان في عداد الشهود ابراهيم ابو لغد وادوارد سعيد (٣٠ ايلول/سبتمبر)، وم. اوبير وأ. رابينوفتش (١ تشرين الاول/اكتوبر)، وج. بن ــ داك (٨ تشرين الاول/اكتوبر)، وهارولد سوندرز وآرثر داي (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر).

انضم هارولد سوندرز الى هيئة مكتب «مجلس الامن القومي» في سنة ١٩٦١، وأصبح خبيرا بشؤون منطقة الشرق الادنى بصورة عامة، ورقي الى درجة كبار اعضاء الهيئة في سنة ١٩٦٧. وقد جاء به هنري كيسنجر الى وزارة الخارجية نائبا لمساعد وزير =

اثارة للمناقشة الحادة في السياسة الخارجية الاميركية. وقد افتتح رئيس اللجنة، لي هـ. هاملتون، الاعمال بأن اوضح للحضور ان الغرض من هذا كله كان ان نعرض مع وزارة الخارجية اسئلة من النوع التالي: «من يمثل الفلسطينيين؟ ما هي الاتصالات، ان كان ثمة اتصالات، التي تقيمها (الولايات المتحدة) الآن بأفراد فلسطينيين او مؤسسات فلسطينية؟ كيف يمكننا معالجة هذه المشكلة في الاشهر او السنوات المقبلة؟ لماذا لا نريد، او لا نقدر على التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية؟ في اية أحوال قد نتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية؟ كيف ننتظر ان نمد يد العون من اجل التغلب على المأزق الحالي بشأن دور منظمة التحرير الفلسطينية او الاردن في المفاوضات؟ ما الذي يمكن عمله في رأينا، خلال الاشهر القليلة القادمة، كي ننزع الفتيل من هذه المسألة في مؤتمر جنيف او عن طريق المحادثات الثنائية؟ ما هو رأينا في شأن حق الفلسطينيين في تقرير المصير بالنسبة الى مناطق في الضفة الغربية وغزة؟». [٢]

ان اطار مبادرة سوندرز وتوقيتها هما في غاية الاهمية؛ فقد جاءت في اعقاب اتفاقية سيناء الثانية، اذ كانت الولايات المتحدة تواجه قضية تقرير

= الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا. وقد كان يعتبر من مساعدي كيسنجر الرئيسيين، وكان يرافقه باستمرار في رحلاته الى الشرق الادنى. وقد وصفه إدوارد شيهان بقوله: «كان سوندرز جزل القول موجزه حذرا لين العريكة، وكان على غاية من المقدرة كما كان حصيفا جدا. لقد عرف في الوزارة [وزارة الخارجية] بدقة اسلوبه [الكتابي] ووضوحه، وبدقته وحجته في الغوص في دقيق المسائل الاستراتيجية ـ راجع:

Edward Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger* (New York: Reader's Digest Press, 1976), p. 169.

والبحث في السياسة الذي يحمل اسمه يعرف عادة باسم تصريح سوندرز او وثيقة سوندرز.

(٢) *Ibid.*, p. 175.

الخطوة التالية في جبهة المفاوضات. كان كيسنجر قد اشار الى الممثلين العرب في الامم المتحدة، في **٢٩** ايلول/سبتمبر، انه كان على استعداد للعمل من اجل خطوة ثانية نحو فك ارتباط في الجولان، اذا كانت هذه هي رغبة الافرقاء، وأنه سيبدأ «تصفية تفكيره فيما يتعلق بالسبيل الذي قد يؤدي الى التوصل الى ما يؤمن المصالح المشروعة للفلسطينيين عبر سلام شامل.»[٣]

في تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى الرئيس السادات خطابا في اجتماع ضم اعضاء مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ناشدهم فيه وجوب قيام مفاوضات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. وكان قبل ذلك قد ترك عند مراسلي الصحف في «جاكسون فيل» في فلوريدا، انطباعا بأن المعتدلين من اعضاء منظمة التحرير الفلسطينية يوافقون على انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. [٤]

وقد وضعت الوثيقة في فترة من فترات التردد، في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قبيل التجديد السوري لمراقبي الامم المتحدة لفك الارتباط. وقد ترددت روايات كثيرة تقول ان الرئيس فورد كان يترصد احتمال اجتماع بالرئيس الاسد. كما كانت هناك دلائل على ان الولايات المتحدة راغبة في ان تنحاز الى موقف اوروبا الغربية من التحرك نحو السلام في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وخصوصا التحرك نحو الانتقال من اعتبار الفلسطينيين لاجئين الى النظر اليهم انهم شعب له هويته السياسية الواضحة. يضاف الى هذا انه كانت هناك مذكرة سوفياتية الى الولايات المتحدة (٩ تشرين الثاني/نوفمبر) تدعو الى استئناف اعمال مؤتمر جنيف «مع اشتراك جميع الافرقاء المعنيين مباشرة على قدم المساواة: مصر، وسورية، والاردن، وممثلون عن الشعب العربي الفلسطيني في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، واسرائيل، ومع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية كرئيسين

---

(٣) *Department of State Bulletin*, LXXIII, 1895, October 20, 1975, p. 583.

(٤) *Arab Report and Record*, November 1-15, 1975.

مشتركين ومتناوبين للمؤتمر.»[٥]

وكان ثمة أبعاد مهمة اخرى تمت الى اطار الوثيقة بصلة، يدخل في عدادها: الحرب الاهلية في لبنان التي كانت في حالة كر وفر؛ والغارات الجوية الاسرائيلية المستمرة على الجنوب اللبناني؛ ودخول الجنود الاسرائيليين الى المنطقة تكرارا؛ وحملة سفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة موينيهان العنيفة على الجمعية العامة بسبب القرار الذي اتخذ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والذي وصف الصهيونية بأنها نوع من أنواع العنصرية او التمييز العنصري.

يتضح، اذن، ان ادارة فورد وقعت بين عدد من النيران: فهناك ضرورة اعلان الالتزام بالاستمرار في المفاوضات ومكافأة الرئيس السادات؛ وهناك الصمود في موقف الدعم لاسرائيل في الامم المتحدة في بدء فترة الحملات الانتخابية الرئاسية؛ وهناك «تصفية» الافكار فيما يختص بمشكلة منظمة التحرير الفلسطينية ضمن اطار اردني. ولعل هذا هو السبب في ان وزارة الخارجية اختارت «نبرة منخفضة للعرض ولم تشأ ان تعلن عن جلسة الشهادات.»[٦] والسؤال الكبير هو هل كان فصل سوندرز يمثل تطورا في سياسة الولايات المتحدة بالنسبة الى العنصر الفلسطيني في النزاع العربي ــ الاسرائيلي. وثمة سؤال آخر، وهو دور كيسنجر الخاص في صوغ الوثيقة.

---

(٥) *International Documents on Palestine 1975,* J. Nielsen, ed. (Beirut: Institute for Palestine Studies; Kuwait: The University of Kuwait, 1977), p. 310.

نقلا عن «برافدا»، ١١/١١/١٩٧٥. وقد شدد الجواب الاميركي على ضرورة عقد مؤتمر تحضيري لتهيئة السبيل لمؤتمر جنيف، ورفض محاولة السوفيات تبديل «تحديد صفة المشاركين في المؤتمر، كما اتفق عليه المشاركون الاصليون»، وبذلك اخرجت منظمة التحرير الفلسطينية:

Department of State Bulletin, LXXIV, 1906 (January 5, 1976), pp. 12-13.

(٦) Bernard Gwertzman, «US Seeks Talks on PLO,» *New York Times,* December 31, 1975.

قدم سوندرز خلاصة مقتضبة قبل ان تصدر الوثيقة رسميا في جلسة تشرين الثاني/نوفمبر، وبدأ التشديد على [الامر التالي]: «لقد قلنا، وكررنا القول، ان اماني العرب الفلسطينيين او مصالحهم الشرعية يجب ان يكون لها موضعها في مفاوضات السلام العربية ــ الاسرائيلية. القضية ليست فيما اذا كان هذا يجب ان يتم، لكن كيف يمكن التوصل الى ذلك.» وقد لحظ ان الولايات المتحدة قد رأت المشكلة، اصلا، من حيث انها مشكلة لاجئين وأشخاص مهجرين. وعلى كل حال، ثمة اعتراف الآن بأن الفلسطينيين يرغبون في ان يكون لهم صوت في تقرير مستقبلهم السياسي: «فالفلسطينيون مجتمعون هم عامل سياسي يجب ان يُتعامَل معه اذا كان ثمة رغبة في ان يسود السلام بين اسرائيل وجيرانها.»[٧] ويدخل في عداد القضايا الرئيسية، كما تراها وزارة الخارجية: تحديد الاماني الفلسطينية؛ وتطوير هيكلية للمفاوضات تقبلها اسرائيل والفلسطينيون على السواء؛ و«السؤال عمن يفاوض نيابة عن الفلسطينيين.»[٨] وأوضح سوندرز، اضافة، الحاجة الى ان يتطور الافرقاء المعنيون جميعا في نظرتهم الى العامل الفلسطيني في النزاع العربي ــ الاسرائيلي، ولحظ انه مع حدوث هذا التطوير «فان ما ليس ممكنا اليوم قد يصبح ممكنا فيما بعد.» وأشار الى ان الولايات المتحدة لن توصد الباب امام «اي حل معقول.» وقد قال أخيرا ان على الولايات المتحدة ان تعمل في سبيل تسوية «لأن هذه المشكلات التي تعني الفلسطينيين مهمة بحد ذاتها، وأيضا لأن الدول العربية المشاركة في المفاوضات قد اوضحت ان النجاح في المفاوضات الشاملة يعتمد في بعضه على النجاح في المشكلات التي يعنى بها الفلسطينيون.»[٩]

أما الوثيقة الشاملة، التي اعدها هارولد سوندرز، فقد احتوت، بالاضافة الى النقاط المشار اليها، وقد وُسِّعت، على اعتراف علني بأن «البعد

---

(٧) House of Representatives, «The Palestine Issue...,» *op.cit.,* p. 176.

(٨) *Ibid.,* p. 177.

(٩) *Ibid.,* pp. 177-178.

الفلسطيني في النزاع العربي ـ الاسرائيلي هو في صميم ذلك النزاع، وأن الحل النهائي للقضايا التي نشأت عن تقسيم فلسطين وانشاء دولة اسرائيل والمقاومة العربية لتلك الاحداث، لن يكون ممكنا إلا متى تم الاتفاق على تحديد وضع عادل ودائم للعرب الذين يعتبرون انفسهم فلسطينيين.»[١٠] وقد اثارت هذه الآراء عاصفة في الدوائر الاسرائيلية والدوائر الاميركية المؤيدة لاسرائيل، فهاجمت سوندرز بمرارة بسبب تصريحاته العلنية التي لا سابق لها فيما يتعلق بالبعد الفلسطيني على انه صميم النزاع.

وقد عرضت الوثيقة خطوطا عريضة واقعية لمختلف المواقف الفلسطينية من حيث صيغة التسوية السلمية. فأشارت الى تلميح منسوب الى منظمة التحرير الفلسطينية ان «التعايش بين دولتين، واحدة عربية وأخرى اسرائيلية، يمكن النظر فيه.»[١١] بالاضافة الى ذلك، خطت [الوثيقة] خطوة غير مألوفة في وصف منظمة التحرير الفلسطينية من حيث تنظيمها وصفتها التمثيلية والشعبية: «ان منظمة التحرير الفلسطينية ينضوي تحت لوائها عدد من المنظمات الشعبية ـ اتحادات عمالية ومهنية وجماعات طالبية وجماعات نسائية وهكذا دواليك.»[١٢] وقد كانت ثمة اشارة الى المؤسسة الاجتماعية لـ «فتح» وهي اكبر منظمة مقاومة في منظمة التحرير الفلسطينية. واعترفت الوثيقة ايضا بالمستوى العالي للكفايات الفلسطينية والانجازات التربوية: «ان عدد الذين أتموا تعليمهم الثانوي ودراستهم الجامعية هو امر يفوق المألوف. ويجد المرء فلسطينيين يحتلون مراكز رفيعة في المجالات المهنية والمهارات العمالية في الميادين المختلفة من انحاء العالم العربي.»[١٣] وقد افادت الاحصاءات

---

(١٠) *Ibid.*

(١١) *Ibid.*, p. 179.

«ان هدف منظمة التحرير الفلسطينية المعلن رسميا وعامة هو اقامة دولة ثنائية علمانية، لكن ثمة ما يدل على ان التعايش بين دولة عربية وأخرى اسرائيلية قد يكون موضع نظر.»

(١٢) *Ibid.*, p. 180.

(١٣) *Ibid.*, p. 178.

بتوزع اكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني كما يلي: مليون فلسطيني في الاراضي المحتلة: الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية؛ مليون تقريبا في الاردن؛ ٤٥٠,٠٠٠ في اسرائيل؛ ٥٠٠,٠٠٠ تقريبا في سورية ولبنان؛ ٢٠٠,٠٠٠ في جهات اخرى، وأساسا في دول الخليج العربي. وقدر مجموع عدد السكان المقيمين في المخيمات بـ ٦٥٠,٠٠٠ فلسطيني.

وعلى اساس اعتبار ان البعد الفلسطيني هو في «صميم النزاع العربي ـ الاسرائيلي»، فان الامر الذي يجب القيام به هو «عملية دبلوماسية يمكن من خلالها التوصل الى تحديد معقول للمصالح الفلسطينية ـ وهو موضع يمكن ان تبدأ منه المفاوضات لحل النواحي الفلسطينية من القضية.»[١٤] وثمة مطلب آخر وهو تطوير هيكلية للمفاوضات، وهي مهمة يمكن ان تواجه القضايا التالية كما يراها سوندرز:

> القضية الرئيسية التي يجب ان تحل في سبيل انشاء هيكلية لاحتواء المشكلات التي تعني الفلسطينيين في المفاوضات هي، اذن، التوصل الى قاعدة مشتركة للمفاوضات يقبلها كل من الفريقين: الفلسطينيين واسرائيل. هذه يمكن تحقيقها بقبول مشترك [لقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨]، مع انهما لا يعالجان الناحية السياسية من القضية الفلسطينية.
>
> وثمة ناحية ذات صعوبة خاصة في القضية، وهي من يفاوض عن الفلسطينيين. لقد كان اعتقادنا ان الاردن سيكون المفاوض المنطقي بالنسبة الى المشكلات ذات الصلة بالفلسطينيين. غير ان قمة الرباط اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية انها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني».[١٥]

وعلى كل، فان وثيقة سوندرز عن السياسة اوضحت ايضا المقولات والصور الاميركية فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية: تقسمها، وتنوع أهدافها غير الواضحة، واللجوء الى العنف للفت الانتباه اليها، ورفضها قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. وقد ادرك [سوندرز] التقسم لكنه لم يقع على ما يدل على التعددية الديمقراطية في حركة المقاومة. ومع ذلك، فان عددا

---

(١٤) *Ibid.*, p. 179.

(١٥) *Ibid.*

من المراقبين اعجب باللهجة الواقعية، وبالامر الذي اعتبر انه رغبة اكيدة في ان يكون هناك انفتاح عقلي على منظمة التحرير الفلسطينية وعلى مشكلة التمثيل الفلسطيني كليا. وقد قال عنها لي هاملتون (ديمقراطي من انديانا)، رئيس اللجنة الفرعية للشؤون الدولية: «لعلها اهم تصريح سياسي عن المشكلة الفلسطينية ظهر الى الآن»، وأضاف: «يبدو لي ان عملية اعادة النظر في المشكلة الفلسطينية وضعت على الخط، وان [وزارة الخارجية] هي الآن في صدد البحث عن الطرق والوسائل لفتح جزء من قضية الشرق الاوسط لم يناقش من قبل الى حد كبير.»[١٦] وقد صنف تصريح سوندرز على انه «استرضائي في لهجته نحو منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين»، وأنه لا يعكس اي عداء، ويحمل الامل بأن «يؤدي الى فتح الابواب.»[١٧]

* * *

في فترة الاسئلة التي تلت تقديم هارولد سوندرز نائب مساعد وزير الخارجية ورقته، تكلم لي هاملتون (متسائلا، معترضا) عن التعليل الرسمي الذي يكمن خلف الرفض الاميركي للتحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية: مشكلة الاعتراف باسرائيل ومشكلة الارهاب. وقد أشار، وهو يقارن قياسا بحالات اخرى: «لقد تحدثنا وتعاملنا مع فيتنام الشمالية ومع جمهورية الصين الشعبية في وقت رفضنا فيه الاعتراف بوجود اصدقائنا، فيتنام الجنوبية وتايوان، وتانك الدولتان كانتا قد وطدتا النفس على تدمير دولتين كانتا صديقتين لنا. اذا كنا نتحدث الى هذين البلدين، فلماذا تكون منظمة التحرير الفلسطينية مختلفة؟»[١٨] ثم تساءل ثانية «ولماذا نثير قضية الارهاب في هذه الحالة، في الوقت الذي لم يزعجنا [الارهاب] لما تعاملنا مع عدد من الحكومات في العالم يمارس هو بالذات الارهاب اليوم؟»[١٩] وأبدى هاملتون ايضا

(١٦) *Ibid.*, p. 181.

(١٧) *Ibid.*

(١٨) *Ibid.*, p. 182.

(١٩) *Ibid.*, p. 183.

الملاحظة التالية: «لماذا نستعمل كلمة المصالح لا الحقوق؟ هل هذا يعني انه ليس للفلسطينيين اية حقوق؟» وقد حذر هاملتون من ان هذا الموقف الاميركي، «في واقع الامر، يزيد في قوة الجماعة الرافضة بين الفلسطينيين، ويجعل الوضع بالنسبة الى المعتدلين من الفلسطينيين اشد صعوبة... [انه كان] يؤدي خدمة للعنصر الراديكالي ويجعل حجتهم اقوى.»[٢٠] وأضاف الى ذلك رغبته في استيضاح وزارة الخارجية بشأن تفكيرها عن قضية تقرير المصير للفلسطينيين. غير ان سوندرز تجنب عندها الانزلاق في مناقشة هذه القضية، وتحدث بصورة عامة عن فقدان الاجماع بين الفلسطينيين فيما يتعلق بهذه المسألة. وقد ذكّره عضو الكونغرس، ون، بأن الرئيس السادات قال، في اثناء زيارته الاخيرة للولايات المتحدة، انه سيلح على منظمة التحرير الفلسطينية في ان تقبل بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. هل يمكن اعتبار مثل هذا القبول من جانب منظمة التحرير الفلسطينية «تطورا ايجابيا وبدءا لمفاوضات؟»[٢١] وقد قال سوندرز في اجابته انه يجب ان تكون الولايات المتحدة حذرة في اعلان موقفها من جوهر المفاوضات. ولما أُلْحِفَ عليه بالسؤال عما اذا كانت الولايات المتحدة يمكن ان تؤيد انشاء مثل هذه الدولة فيما اذا اعترف الفلسطينيون باسرائيل، اجاب في النهاية قائلا: «اننا نفكر في هذه الامور كثيرا كما يمكن ان تتخيلوا. ومشكلتنا هنا هي: (أ) اننا لا نرى ان التصريح عن موقف الولايات المتحدة يجب ان يُعلن الآن، و(ب) ان الامر المهم في الحقيقة هو معرفة مدى ما يريد الفريقان نفساهما ان يقوما به.»[٢٢]

واستمر هاملتون في تفحصه مشكلات اخرى: الموقف الاميركي من قرار الرباط؛ مدى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية [للفلسطينيين]؛ قضية منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة الى علاقات الولايات المتحدة بالاردن. والذي اثبتته الاسئلة هو ان الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كان يتزايد في

(٢٠) *Ibid.*, p. 184.

(٢١) *Ibid.*, p. 187.

(٢٢) *Ibid.*, p. 188.

العالم وفي الامم المتحدة، وبدا انه ليس ثمة بديل عنها [المنظمة] كناطق رسمي باسم الفلسطينيين، مع ان سوندرز لم يكن مرتاحا تماما الى هذا الخط من التساؤلات. ولما سئل سوندرز عن النظرة الاميركية الى قرار الرباط اجاب قائلا: «ان هذا هو بطبيعة الحال قرار اصدره الزعماء العرب بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي في الواقع ممثلة الشعب الفلسطيني، ولسنا ننكر نحن ان منظمة التحرير الفلسطينية هي المنظمة الرئيسية في المجموعات الفلسطينية.»[٢٣] لكنه لم يكن راغبا في ان يجر الى اسئلة من نوع ما اذا كان ثمة مجموعات اخرى تمثل الفلسطينيين، وما هي اهميتها، و«اية نسبة من الفلسطينيين» تنطق منظمة التحرير الفلسطينية باسمهم.[٢٤] وعند الوصول الى هذه النقطة في سماع الشهادات، طلب [سوندرز] مساعدة آرثر داي، وهو مسؤول كبير في وزارة الخارجية وخبير بشؤون الضفة الغربية، الذي اوضح ان الفئة الكبرى من سكان الضفة الغربية هي، في الغالب، «صامتة» (لعله قد غيّر رأيه بعد الانتخابات البلدية في الضفة الغربية التي تمت في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٧٦، والتي نجح فيها المرشحون الذين يعلنون دعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية)، وأن «بعض الزعماء في الضفة الغربية لا يقبلون منظمة التحرير الفلسطينية متحدثة باسمهم.»[٢٥] لكنه صرح ايضا ان منظمة التحرير الفلسطينية، من حيث انها «المنظمة الوحيدة التي يتطلع العالم نحوها»، حملت اكثر الضفة الغربية على اعتبارها المتحدث الرسمي، وأنه ليس ثمة معارضة منظمة لها.[٢٦]

وقد سأل هاملتون، فيما يتعلق بموضوع العلاقات بين الولايات المتحدة والاردن: «ما هو الاثر الذي يمكن ان يصيب العلاقات بين الولايات المتحدة والاردن فيما لو جربت الولايات المتحدة ان تتحدث الى منظمة التحرير

(٢٣) *Ibid.*, p. 192.

(٢٤) *Ibid.*, p. 193.

(٢٥) *Ibid.*

(٢٦) *Ibid.*

الفلسطينية أو تلتقي معها او تفاوضها؟» وقد اجاب سوندرز: «يمكن ان يكون الاردن حساسا لمثل هذا [و] أن ينظر الى القضية بقلق بسبب المضاعفات بالنسبة الى الاردن بالذات والى مستقبل العلاقات بينه وبين الضفة الغربية.»[٢٧] وقد وجه الى سوندرز سؤال دقيق عن مذكرة اتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل تعود الى شهر ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ جاء فيها ان الولايات المتحدة ستقوم «بمشاورات تامة مع اسرائيل وستقوم بتنسيق موقفها واستراتيجيتها معها فيما يختص باشتراك اية دول اضافية اخرى في المؤتمر.»[٢٨]

لقد احس هاملتون بأن هذا التعهد قد قيّد يدي الولايات المتحدة، ورغب في ان يفسر سوندرز لغة هذه المذكرة. وقد ادعى سوندرز، في جوابه، ان المرونة التامة قد ابقيت، وأنه لم يكن في هذا التصريح شيء جديد. وأخيرا، تطرق سوندرز الى الدفاع عن الولايات المتحدة بسبب تصويتها ضد قرارين للأمم المتحدة. فارتأى ان مثل هذين القرارين لم يلقيا اية التزامات على عاتق الولايات المتحدة. أما القراران المشار اليهما فأحدهما يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية انها الممثلة في جميع المفاوضات التي ترعاها الامم المتحدة بشأن النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والثاني تكوين «لجنة الامم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة». وقد ردد سوندرز ايضا الحجة التقليدية بأن موضوع اضافة مشاركين الى مؤتمر جنيف (اي منظمة التحرير الفلسطينية) هو امر يجب ان يبحث فيه في المؤتمر نفسه.[٢٩]

من المؤكد ان وزير الخارجية، هنري كيسنجر، كان له دور مركزي في القضية برمتها.[٣٠] وعندما وجهت اليه اسئلة دقيقة من مجموعة صحافيين اسرائيليين قلقين في واشنطن، بعيد نشر الوثيقة السياسية، اجاب: «انني اصرح ثلاث مرات في الاسبوع انه لا يوجد تغيير. أريحوا انفسكم، واستمتعوا

(٢٧) *Ibid.*, p. 194.

(٢٨) *Ibid.*

(٢٩) *Ibid.*, pp. 196-97.

(٣٠) Sheehan, *The Arabs, Israelis and Kissinger, op.cit.*, p. 213.

بعطلة نهاية اسبوع جميلة.»[٣١] وقد استُدْعِيَ [كيسنجر] وسط مظاهر متزايدة ومضخمة عمدا من القلق والمعاداة، وذلك بعد أيام قليلة، امام لجنة المساعدات الخارجية في مجلس الشيوخ، التي كان يرئسها هيوبرت همفري، وسئل عن اهمية وثيقة سوندرز. وقد قام بأداء دوره في الترضية بطريقته المعروفة:

> كانت هذه ورقة قدمها نائب مساعد الوزير امام لجنة فرعية للجنة العلاقات الدولية لمجلس [النواب]، والتي كانت نوعا من التدريب الاكاديمي شرحت فيها بطريقة نظرية بحتة بضع نواح من المسألة الفلسطينية كما يراها مستر سوندرز. وقد اعلنتُ، مرات لا تحصى، موقفنا من القضية الفلسطينية. ان الولايات المتحدة لن تتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تقبل منظمة التحرير الفلسطينية وجود دولة اسرائيل وقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨. لقد كان هذا موقفنا، ويظل هذا موقفنا، واذا بدا لنا ان نغير موقفنا فان مثل ذلك لا يعلنه نائب مساعد وزير الخارجية امام لجنة فرعية للكونغرس. مثل هذا الامر يعلن على مستوى الرئاسة او على مستواي، ولا يتم هذا إلا بعد المشاورات التامة مع اسرائيل.[٣٢]

وقد كتب لي هاملتون الى كيسنجر يسأله عما اذا كان اقر بيان سوندرز، فتلقى منه جوابا طابعه المراوغة: ان سوندرز كان قد تحدث نيابة عن الادارة. وثمة رواية تقول ان كيسنجر ابلغ السفارة الاسرائيلية في واشنطن بأنه لم ير البيان من قبل.[٣٣] ومن ثم فانه، بالنسبة الى كيسنجر، لا يمثل تغييرا في سياسة الولايات المتحدة.

* * *

كان الرد على وثيقة سوندرز السياسية عنيفا في اسرائيل، كما كان متوقعا. وطبقا لما ورد في صحيفة «هآرتس» (٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥)، فان مجرد كون السفارة الاسرائيلية في واشنطن لم تُبَلَّغ بمحتوياتها، أو لم تعط

(٣١) *Jerusalem Post,* November 16, 1975.

(٣٢) *New York Times,* December 31, 1975.

(٣٣) *Ibid.*

حتى اشارة الى اعدادها، لهو دليل تقصير خطر جدا. والامر يثير الشك تجاه العلاقة الوثيقة المزعومة بين السفير [الاسرائيلي] دنيتس وهنري كيسنجر.[٣٤] أما صحيفة «دافار» (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥) فقد روت ان الحكومة الاسرائيلية عقدت اجتماعا خاصا وانتقدت الوثيقة بشدة بسبب ما تحتويه من «الاخطاء والتحويرات الكثيرة ــ خصوصا فيما يتعلق بالحقائق والسياسات ــ التي لا يمكن تجاهلها.»[٣٥] وقد اتُهم سوندرز بأنه شوه الأهداف الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما انه قلل من شأن دور الاردن في المفاوضات مع اسرائيل فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية. وقد صور بعض المصادر العمل كأنه دعوة لمنظمة التحرير الفلسطينية كي تحدد أهدافها ومطالبها بطريقة تسمح للولايات المتحدة بأن تأخذ زمام المبادرة في الاتصال بها. ومع ذلك كله، فان صحيفة «دافار» لم تر ان «سوندرز سيدخل تاريخ الشرق الادنى على انه اللورد بلفور للفلسطينيين.»[٣٦]

وقد اعتبرت الوزارة الاسرائيلية الحادثة برمتها انتهاكا لسياسة التنسيق الوثيقة بين المواقف الاميركية والاسرائيلية فيما يختص بالنزاع العربي ــ الاسرائيلي، وبصورة خاصة فيما يتعلق بمسائل حساسة كمنظمة التحرير الفلسطينية.[٣٧] وقد جندت آلة اللوبي الاسرائيلي القوية للضغط على ادارة فورد كي تعكس السير فيما كان يُرى كأنه اتجاه نحو قبول منظمة التحرير الفلسطينية كفريق في المفاوضات المستقبلية.

وقد استقطبت وثيقة سوندرز، وما تلاها من امور، الكثير من الاهتمام

(٣٤) «نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية»، السنة الخامسة، العددان (٢٣) و(٢٤)، ١ و١٦/١٢/١٩٧٥، ص ٥٦٧.
ان هذا المصدر مسح ردات فعل الصحافة الاسرائيلية تجاه مبادرة سوندرز، ص ٥٦٧ ــ ٥٧٢.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٥٦٩.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) *Near East Report,* November 19 and 26, 1975, pp. 203 and 206.

في الصحافة العربية، وهو الامر الذي كان منتظرا. فصحيفة «الاهرام» شبه الرسمية، التي عكست وجهة نظر الحكومة المصرية، وافقت على ما جاء فيها. وقد أكدت، بمناسبتين، ان الوثيقة فُسِّرت بأنها تبرير لسياسة الرئيس السادات.[٣٨] وقد صرح وزير الخارجية، اسماعيل فهمي، انها كانت تطورا ايجابيا في موقف الولايات المتحدة جاء في اعقاب زيارة الرئيس السادات للولايات المتحدة.[٣٩] وقد ابرزت «الاهرام» الحملات العنيفة التي شنتها الصحافة الاسرائيلية والحكومة الاسرائيلية ضد واقعة سوندرز.[٤٠]

وفي لبنان ركزت صحيفة «النهار» المستقلة الانتباه على هذه المبادرة الجديدة لادارة فورد. فقد اشارت الى ان وثيقة سوندرز وزعت من قبل المكتب الصحافي في سفارة الولايات المتحدة ببيروت توزيعا واسع النطاق. ونشرت الصحيفة النص بكامله على وجه التقريب، مختارة بعض العبارات عناوين وصفية مثل: [الولايات المتحدة] لم تقفل الباب امام اي حل معقول»، و«ما ليس ممكنا اليوم قد يصبح ممكنا.»[٤١] وفي مقالات لاحقة، تحدثت الصحافة عن رفض اسرائيل لمبادرة سوندرز وقبول مصر بها.[٤٢]

علقت الصحافة الفلسطينية ايضا على المبادرة باسهاب، مركزة على مخاطرها على حركة المقاومة. فالمقالات العشرين تقريبا او الافتتاحيات التي رجعتُ اليها من اجل هذه الدراسة، والتي تمثل تقريبا كل اتجاهات المقاومة، كلها انتقدت الوثيقة بمحتواها ونواياها والقبول الذي لقيته من مصر.

وقد نشرت «فلسطين الثورة»، وهي صحيفة منظمة التحرير الفلسطينية، شهادة سوندرز على انها مناورة القصد منها اجهاض الثورة تمهيدا

(٣٨) «الاهرام»، ١٤ و١٥/١١/١٩٧٥.

(٣٩) «النهار»، ١٨/١١/١٩٧٥.

(٤٠) «الاهرام»، ١٨ و٢٩/١١/١٩٧٥.

(٤١) «النهار»، ١٤/١١/١٩٧٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ١٥ و١٦ و١٧ و١٨ و٢٦/١١/١٩٧٥.

لفرض تسوية سلمية اميركية ـ اسرائيلية.[٤٣] ومما هو جدير بالملاحظة ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية من التسوية السلمية شدد على مشاركة الشعب الفلسطيني، ممثلا بمنظمة التحرير، «على قدم المساواة مع باقي الافرقاء المعنيين في الجهود ـ بما في ذلك مؤتمر جنيف عن الشرق الاوسط ـ للتوصل الى تسوية للشرق الاوسط.»[٤٤] زيادة على ذلك، فقد كان ثمة اصرار على حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته القومية الخاصة في الاراضي الفلسطينية. ومن البديهي ان الوثيقة السياسية التي وضعها سوندرز لم تبلغ الشوط الضروري لتلتقي موقف منظمة التحرير الفلسطينية السائد.

وعلى النحو النقدي ذاته كانت استجابة «الطلائع»، الناطقة بلسان الصاعقة. فقد روت ان الدوائر المصرية الحاكمة اصرّت على ان وثيقة سوندرز كانت نتيجة مباشرة لزيارة السادات لأميركا. وقد وصفت «الطلائع» محتويات الوثيقة ولهجتها بأنهما كانتا «مبهمتين... ودون المستوى الذي يمكن ان ينتظره الفلسطينيون حتى من اميركا.»[٤٥] وحذرت «الطلائع» من ان منظمة التحرير الفلسطينية تتعرض لضغوط من الرئيس المصري كي تستجيب استجابة مرضية لمبادرة سوندرز لتنزلق في طريق دبلوماسية اتفاقية سيناء الثانية.[٤٦] فضلا عن ذلك، فان اتفاقية سيناء الثانية حققت النجاح على حساب قضية الافرقاء العرب ـ من غير المصريين ـ في النزاع. ونددت «الهدف»، الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بهذا التحرك الجديد

(٤٣) غازي خليلي، «شهادة سوندرز»، «فلسطين الثورة»، ٣٠/١١/١٩٧٥، والافتتاحية في: «فلسطين الثورة»، ٢٣/١١/١٩٧٥.

(٤٤) بيانان مشتركان بتاريخ ٤ ايار/مايو ١٩٧٥ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، صدرا بمناسبة زيارة ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، للاتحاد السوفياتي. النصان موجودان في:

International Documents on Palestine 1975, op.cit., pp. 204 & 327.

(٤٥) «الطلائع»، ٢/١٢/١٩٧٥.

(٤٦) المصدر نفسه.

لادارة فورد، واعتبرته محاولة اخرى لتجريد الثورة الفلسطينية من سلاحها. ورأى المحلل السياسي ان منظمة التحرير الفلسطينية تُجر بالتدريج الى اطار التفاوض بشأن حل قائم على التسوية في جنيف، مع ان هذا الترويض عرض على انه «نصر» مهم للمنظمة وللشعب الفلسطيني بينما هو خضوع للضغوط.(٤٧)

وقد سارت «الى الامام» الناطقة بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ــ القيادة العامة، على الخط نفسه، فأفسحت مجالا واسعا للأهداف التي تضمنها هذا التحرك الاميركي على المسرح الفلسطيني. فاعتبرها احد المصادر انها اخطر المبادرات الاميركية التي ترمي الى تكبيل ايدي منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصا اذا نظر اليه [التكبيل] في سياق مبادرة الوساطة التي تقدم بها تشاوشيسكو، الرئيس الروماني، بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.(٤٨) وقد اعتبرت الوثيقة، بصورة عامة، انها تشترط على منظمة التحرير الفلسطينية اربعة شروط مسبقة في مقابل الاعتراف الاميركي:

١) التخلي عن النضال المسلح؛ ٢) الاعتراف باسرائيل؛ ٣) القبول بقرار رقم ٢٤٢ على انه الاطار الذي يقوم مؤتمر جنيف من خلاله؛ ٤) الوصول الى تفاهم مع الاردن.(٤٩)

أما «الثائر العربي»، صحيفة جبهة التحرير العربية، فقد فسرت المبادرة بأنها واحد من التحركات الاميركية التي ترمي الى القضاء على

---

(٤٧) عدنان بدر، «وثيقة سوندرز، خطوة اخرى...»، «الهدف»، ١٩٧٥/١١/٢٢.

(٤٨) وليد نصار، «وثيقة سوندرز، اخطر ما طرحته اميركا»، «الى الامام»، ١٩٧٥/١١/٢٨. وقد ذهبت هذه الصحيفة، وهي لسان حال جبهة الرفض الراديكالية، الى القول ان وثيقة سوندرز «أُعِدَّت» بمساعدة بعض الاحزاب العربية الملتزمة بالمفاوضة في سبيل تسوية وفاقية، وان هذه الاحزاب حصلت على مساعدة من قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وأضافت انها ترى ان الاتحاد السوفياتي قد وافق عليها.

(٤٩) «الى الامام»، ١٩٧٥/١١/٢٨.

الانجازات الحديثة التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية في حلبة الامم المتحدة، وخصوصا في ادانة الصهيونية بوصفها حركة عنصرية، وفي اقامة لجنة العشرين (لجنة لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة). وثمة تحرك آخر، اشار اليه المصدر، وهو تسريب خبر من وزارة الخارجية الاميركية الى وكالة الصحافة الفرنسية، خلاصته انه بعد ان يلتقي الامين العام للأمم المتحدة، كورت فالدهايم، هنري كيسنجر، ينقل الاول الى الزعماء الفلسطينيين آخر الافكار الاميركية الرامية الى تحقيق المطالب القومية الفلسطينية. ومن ثم فان من الضروري اتخاذ الحيطة ضد الاخطار الكامنة في هذه المبادرة السياسية الاميركية الجديدة.(٥٠)

وهكذا، فان الموقف الذي اتخذته الصحافة الفلسطينية من وثيقة سوندرز كان رفضا اجماعيا مع تفاوت في درجات التوكيد. أما على مستوى القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية، فقد عوملت الوثيقة بكثير من الحيطة، ولم يصدر عن الناطق الرسمي اي تصريح علني في شأنها. وكل ما فعلته «وفا»، وكالة الانباء الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية، انها نشرت مقتطفات من افتتاحية «فلسطين الثورة» تندد بالمبادرة الاميركية. ومن ثم، فان موقف القيادة من بيان سوندرز يظل غير موثق.(٥١)

---

(٥٠) «الثائر العربي»، ١٩٧٥/١٢/١.

(٥١) بحسب ما جاء في مجلة *Time* (١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥): «كما ان شهادة سوندرز قد ازعجت الاسرائيليين في الاعماق، فانها اعجبت الفلسطينيين المعتدلين الى الدرجة نفسها، بما في ذلك ياسر عرفات. فقد نقل عن بعض الصحافيين انه مستعد لقبول «نصف الرغيف» لحل قضية الشرق الاوسط ــ دولة في الضفة الغربية وغزة، عوضا عن فلسطين بأكملها.»

وقد حلل غازي خليلي وثيقة سوندرز وأثرها على مسرح المقاومة فكتب في «فلسطين الثورة» (١٩٧٥/١١/٣٠): «لقد نظرت بعض الدوائر الفلسطينية الى الوثيقة انها، عموما، تتفق مع الخط المصري في نظرته الى مبادرة سوندرز، بينما رفضتها دوائر اخرى على اساس انها لم تمثل اي جديد في السياسة الاميركية تجاه المسألة الفلسطينية.»

وقد لاحظ بعض المحللين السياسيين هذا التحفظ. فقد اسف محرر «الى الامام» اسفا شديدا لأن القيادة لم تناقش الوثيقة علنا: «لما اجتمع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، كانت وثيقة سوندرز قد وزعت، ومع ذلك فانها لم تناقش اثناء اجتماعات المجلس بسبب ان الوقت لم يكن كافيا لدراسة المحتويات وابداء الرأي.» وجاء في الافتتاحية ايضا القول ان تصريح سوندرز مرّ من دون اية ملاحظة جدية، «حتى ولا من الناطق الرسمي الذي هو عادة كريم في تعليقاته.»[(٥٢)]

* * *

كتب وليم كوانت عن حادث سوندرز مؤخرا ما يلي:

كان الشيء الجديد في التصريح قليلا، لكن توقيته كان مهما. كان القصد منه ان يرمز الى رغبة مستمرة من قبل الادارة في العمل من اجل تسوية سلمية. وقد قرأ كيسنجر المسودة بعناية، ودقق في كلماتها، ورُوي انه حصل على

= في المقابلة التي اجرتها «لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة» مع فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، سنة ١٩٧٧، بدا هذا الاخير كأنه يعتبر تصريح الرئيس كارتر فيما يخص «الوطن» كان تراجعا عن موقف سوندرز. ففي اجابته عن سؤال يتعلق بموقف منظمة التحرير الفلسطينية من تصريح كارتر، قال: «اننا نخشى ان «الوطن» يعني مجرد ملجأ للاجئين الفلسطينيين، اي مقترحات التسوية مكررة. أما كي يصبح هذا الموقف خطوة ايجابية، يتوجب اضافة بضع كلمات كي يصبح تصريح كارتر ايجابيا. فبدلا من «وطن»، يجب ان يقال «وطن قومي»، و«الشعب الفلسطيني»، عوضا عن «اللاجئين الفلسطينيين»... اذا اضيفت هذه الى التصريح يمكننا اعتباره ايجابيا. إلا انني اخشى ان يكون التعبير «وطن للفلسطينيين» هو خطوة الى الوراء. ان وثيقة سوندرز نصت على ان حلا في الشرق الاوسط غير ممكن بدون الفلسطينيين. وقد وقف سوندرز الى جانب الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ــ اي انه اعترف بوجود شعب فلسطيني. أما الآن فثمة تراجع، اذ استعملت كلمة «لاجئون: *JPS* (24), Vol. VI, No. 4 (Summer 1977), p. 186، نقلا عن: «شؤون فلسطينية»، حزيران/يونيو ١٩٧٧.

(٥٢) «الى الامام»، افتتاحية، ١٩٧٥/١١/٢٨. انظر ايضا مقالتي محمد المقدسي بتاريخ ٥ و ١٩٧٥/١٢/١٢ في: المصدر نفسه.

«موافقة» الرئيس فورد عليها. لكنه لما جوبه بردة فعل اسرائيل العدائية، صرف النظر عن تصريح سوندرز باعتباره مجرد عمل اكاديمي. ومع ذلك بدت الولايات المتحدة كأنها اتخذت موقفا اكثر مرونة مما كان عليه الحال في السابق، وذلك لما ظهرت مشكلة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مناقشة الامم المتحدة التي كانت قد ادرجت لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٧٦. فقد ارتفعت آمال العرب لفترة قصيرة، لكنهم لم يلبثوا ان أصيبوا بخيبة الامل؛ اذ لم يكن ثمة شيء جوهري حقيقي خلف هذا التبدل الرمزي في السياسة الاميركية.[(٥٣)]

ويفترض في وليم كوانت انه يعرف تماما. فقد عمل سنتين، اي الى سنة ١٩٧٤، نائبا لهارولد سوندرز في مكتب الشرق الاوسط بمجلس الامن القومي. فمن الصعب، اذن، ان يخالفه المرء في تقويمه انه «لم يكن ثمة شيء جوهري حقيقي.» يضاف الى ذلك، انه اذا كان احد الاهداف في شهادة سوندرز هو تنبيه القيادة في منظمة التحرير الفلسطينية الى ان الباب ظل مفتوحا (وان كان بشيء من التردد وبشكل لا يكاد يدرك تماما)، فان وزير الخارجية، هنري كيسنجر، عندما اطلق ملاحظاته ان الوثيقة لم تعد كونها تدريبا اكاديميا، قد صفق الباب، من دون اضاعة اي وقت.

ان قضية سوندرز تبرز التناقض الجوهري في السياسة الاميركية تجاه القضية الفلسطينية والدور الحاسم لمنظمة التحرير الفلسطينية. ففي ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ منح وزير الخارجية، هنري كيسنجر، اسرائيل حرية التصرف في قضية اشراك الفلسطينيين في المفاوضات في المستقبل. وهذه الحرية في التصرف تضمنتها مذكرة اتفاق، هي موضوع جدل بين الولايات المتحدة واسرائيل، وشكلت جزءا من اتفاقية الصفقة سيناء الثانية: «... ان الولايات المتحدة ستتشاور بصورة تامة وتعمل جاهدة على تنسيق موقفها واستراتيجيتها مع اسرائيل، فيما يختص باشتراك اية دول اضافية. من الواضح ان احتمال اشتراك اية دولة او جماعة او منظمة اضافية، في اية مرحلة تالية من مراحل

---

(٥٣) William Quandt, *Decade of Decisions* (Berkeley: University of California Press, 1977), pp. 278-79.

المؤتمر، يقتضي موافقة جميع المشاركين الاصليين.»[٥٤]

بعد شهرين اعترفت وثيقة كيسنجر ـ سوندرز علنا بمركزية المشكلة الفلسطينية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي («ان البعد الفلسطيني في النزاع العربي ـ الاسرائيلي هو في صميم ذلك النزاع»)، وهي حقيقة كانت وزارة خارجية الولايات المتحدة تعرفها طوال الوقت، كما كان يعرفها الآخرون، لكنها لم ترغب في الاعتراف بها علنا بسبب حساسيات الاسرائيلية. ان من الصعب ادراك كيف يمكن لدولة كبرى ان تتصرف تصرفا غير مسؤول، وذلك باقفال مجال الخيارات للتعامل «مع صميم النزاع»، واعطاء قوة النقض لدولة تابعة.

(٥٤) *International Documents on Palestine 1975*, *op.cit.*, pp. 267-68.

٤

قوة إسرائيل في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة*

غسان بشارة

في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٠ مثل وزير الخارجية الاميركية، سايروس فانس، امام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ ليوضّح لأعضائها كيف ان خطأ في نقل الاتصالات (المعلومات) ادى الى ان تصوت الولايات المتحدة ايجابيا على قرار مجلس الامن،[١] الذي يشجب سياسة اسرائيل الاستيطانية ويدعو الى تفكيك المستعمرات القائمة، بما فيها تلك القائمة في القدس. جرى التصويت في مجلس الامن في ١ آذار/مارس، وعقبه تصريح اصدره الرئيس من البيت الابيض تنصل فيه من القرار، واعتبر ان الدعوة الى تفكيك المستعمرات لم تكن «لائقة ولا عملية». وقد تحمل الوزير فانس، بواسطة الناطق الرسمي لوزارة الخارجية هودينغ كارتر، المسؤولية المترتبة على الخطأ الذي نجم عن الاتصالات.

ولم يكن تنصل الرئيس، كما اتضح فيما بعد، نتيجة خطأ في الاتصالات، بل كان مجرد تحرك سياسي قُصد به اسداء العون لكارتر في الانتخابات الاولية في ولاية نيويورك ـ وقد فشلت هذه المحاولة في النهاية اذ

* *JPS* (37), Vol. X, No. 1 (Autumn 1980), pp. 58-77.

(١) راجع نص قرار مجلس الامن رقم ٤٦٥ في الملحق بالمقال، ص ٩٠ ادناه. (المترجم)

ربحها ادوارد كنيدي. وقد توزعت أصوات اليهود في ولاية نيويورك ٣ الى ١ ضد كارتر، ويعتقد ان السبب يعود الى التصويت في مجلس الامن، والى عدم الثقة الاساسي الذي كان يهود نيويورك يحسون به في موقف كارتر من اسرائيل. وكان تنصل البيت الابيض مبنيا على تكرار الاشارة الى القدس في القرار، بالاضافة الى العبارة الخاصة بمستعمرات القدس المشار اليها سابقا. وقد جاء في التصريح: «ان الفشل في نقل» تعليمات الرئيس بشأن القدس «ادى الى ان يكون التصويت الى جانب القرار بدلا من ان يكون امتناعا [عن التصويت]».

وقد ذكر فيما بعد، بقصد التوضيح، ان الرئيس طلب حذف الفقرة السابقة من القرار، لأنها «غير منصفة» لاسرائيل. اذ وردت فيها الاشارة الى حق أتباع جميع العقائد في ان يزوروا اماكنهم المقدسة في القدس. وقد اوضح مسؤولو الولايات المتحدة انه لو بقيت هذه الفقرة في القرار لأدخلت في روع الناس ان اسرائيل لا تسمح، في الواقع، لجميع المؤمنين بزيارة اماكنهم المقدسة، وكان ذلك يشوه صورة اسرائيل «الحرة» و«الديمقراطية». ان تنصل الرئيس من قرار مجلس الامن لا سابقة له في تاريخ الولايات المتحدة او الامم المتحدة.

ان تراجع الرئيس وتعهده اللاحق بـ «الحرص على ان يكون اكثر دقة في المستقبل» لم يكونا كافيين لارضاء اعضاء الكونغرس. فقد أصروا على ان يتقدم وزير الخارجية فانس بشهادته امامهم، وأن يؤكد لهم ان التصويت الى جانب القرار لم يمثل تبدلا في سياسة الولايات المتحدة باتجاه مناوىء لاسرائيل، وأن الولايات المتحدة لا تنوي ان تلقي باسرائيل الى العرب، طبقا لما تضمنته أقوال بعض اعضاء اللجنة.

قبل تمحيص الاسئلة التي ألقتها اللجنة على الوزير فانس، نجد من الملائم ان نقدم تاريخا مقتضبا لقرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية المستعمرات. ففي ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩ اصدر المجلس القرار رقم ٤٤٦ القاضي بانشاء لجنة للنظر في المستعمرات الاسرائيلية في

الاراضي التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على هذا القرار متذرعة بأن «لديها شكا عميقا فيما يتعلق بفائدة انشاء لجنة للمستعمرات». وكان اعضاء اللجنة من زامبيا وبوليفيا والبرتغال. وقد قدمت اللجنة تقريرها الى مجلس الامن بتاريخ ١٢ تموز/يوليو ١٩٧٩، فأصدر المجلس بعد ذلك القرار رقم ٤٥٢، في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٩، قبل بموجبه التوصيات التي تقدمت بها اللجنة. وطلب الى اللجنة ان تبعث بتقرير ثان الى مجلس الامن قبل الاول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩. وامتنعت الولايات المتحدة ثانية عن التصويت على هذا القرار (رقم ٤٥٢)، معلنة ان الاشارات الى القدس هي اساس اعتراضها.

وقد قدمت لجنة المستعمرات تقريرها الى مجلس الامن في ٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩، بعد ان كانت قد طلبت تمديد التاريخ المحدد الى ما بعد اول تشرين الثاني/نوفمبر المبين في القرار رقم ٤٥٢. وقد ادت أحداث الضفة الغربية وقرار الحكومة الاسرائيلية بالسماح لمستوطنين يهود بالاقامة في الخليل، وهي مدينة فلسطينية بأجمعها، الى مجابهة جديدة بين اسرائيل وأعضاء في الامم المتحدة، فطلب عضوان، هما الاردن والمغرب، عقد اجتماع لمجلس الامن في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٠. وقد بدأ مجلس الامن مناقشة قضية المستعمرات الاسرائيلية في ٢٢ شباط/فبراير، وفي ٢٣ منه وزع مشروع قرار (س/ ١٣٨٢٧، S/13827) على اعضاء المجلس. وفي ١ آذار/مارس صوت مجلس الامن بالاجماع على قبول القرار رقم ٤٦٥؛ ومن الناحية القانونية يكون التصويت لا يزال ملزما، حتى بالنسبة الى الولايات المتحدة، على الرغم من تنصلها التالي من القرار.

هل تتخلى الولايات المتحدة عن اسرائيل لقاء نفط العرب؟

تعرض الوزير فانس، في الكونغرس، لأسئلة كثيفة تقدم بها بعض اعضاء لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وأكثرهم معروف بدعمه القوي لاسرائيل. ومن تحليل الاسئلة التي طرحت على فانس، يتضح أمران:

الاول، ان دعم اسرائيل في الكونغرس امر لا شك فيه ولا حد له. فبالنسبة الى اغلب اعضائه لا يمكن لاسرائيل ان تخطىء. والثاني، اننا نجد انه على العكس من حالة اكثر النظم السياسية في الشرق الاوسط، التي هي اوتوقراطية (تسلطية)، فان رئيس الولايات المتحدة لا حول له من دون تأييد الكونغرس؛ واذ ان الكونغرس هو مع اسرائيل بقوة كبيرة، وانه من المنتظر ان يستمر في هذا الاتجاه، فان اي امل بأن يحدث تبديل في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط لا يعدو كونه اضغاث احلام. وهذا يشمل، بطبيعة الحال، ولاية ثانية لادارة كارتر التي، فيما يبدو، يعلق عليها عديد من الحكومات العربية الآمال بأن تقوم بدور ايجابي اكبر في المستقبل.

ان نقلة في علاقة الولايات المتحدة باسرائيل، يحتمل ان ترضي على الاقل بعض المطالب العربية والفلسطينية، لا يمكن ان يوافق عليها الكونغرس الاميركي. ومع ان رئيس الولايات المتحدة، في فترة حكمه الثانية، يمكنه ان يتصرف بحرية اكبر بالنسبة الى بعض القضايا، من دون ان يهتم باعادة انتخابه، فان هذا لا يحرره بحيث يستطيع ان يتصرف كما يريد هو نفسه في القضايا ذات التأثير العاطفي، مثل قضية اسرائيل. فمثل هذا التبديل في نظرة الولايات المتحدة نحو الشرق الاوسط، سيضر بوضع الحزب الذي تنتمي الادارة اليه، ليس في الانتخابات الرئاسية القادمة فحسب، بل في مجلسي الشيوخ والنواب ايضا. فاذا كان مثل هذه الاتجاهات واضحا لأي رئيس اميركي ولأي مسؤولين حزبيين كذلك، فان احتمال تبديل في هذه السياسة يبدو غير وارد اصلا.

ومما يجب ألا يغرب عن البال ان هناك، بطبيعة الحال، اسبابا اخرى لالتزام الولايات المتحدة تجاه اسرائيل، غير التصويت الاميركي اليهودي، وغير المال الاميركي اليهودي. لقد قال السناتور السابق جيمس ابو رزق (ساوث داكوتا) مرة، وكان مصيبا في قوله ذاك، انه من الناحية التاريخية كان أكثر الناخبين اليهود يدعمون الحزب الديمقراطي. غير انه ركز على ان الجمهوريين، مثلهم في ذلك مثل الديمقراطيين يدعمون اسرائيل. وموقف الحزب الجمهوري

من الشرق الاوسط ليس أقل تأييدا لاسرائيل من موقف الحزب الديمقراطي. ولو ان الصوت اليهودي والمال اليهودي فقط هما اللذان يقرران سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط لتمكن الجمهوريون من اتخاذ مبادرة في التبديل، غير انهم لم يفعلوا ذلك.

وتبدو الاسباب الاخرى التي تفسر تلكؤ الولايات المتحدة في اتخاذ موقف مؤيد للفلسطينيين واضحة في تصريحات الرئيس كارتر نفسه. ففي أواسط سنة ١٩٧٩، في اثناء زيارة لفلوريدا، سئل كارتر عن موقف الولايات المتحدة المعارض لانشاء دولة فلسطينية مستقلة، فأجاب بأن ايا من الرؤساء العرب او رؤساء الدول لم يطلب منه، في السر، ان يدعم فكرة مثل هذه الدولة. وقد جاء في خطاب ألقاه كارتر في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٠ امام مؤتمر قيادة الشباب للدعوة اليهودية المتحدة قوله: «في رأيي الخاص، وفي رأي عدد من زعماء الشرق الاوسط، بمن في ذلك عدد من الزعماء العرب، [ان دولة فلسطينية] ستكون عاملا في زعزعة الاستقرار في الشرق الاوسط.»

وقد شدد فانس في تصريحه امام لجنة مجلس الشيوخ على النقاط القليلة التالية:

١) «دعمنا الثابت لأمن اسرائيل وخيرها»، وحق اسرائيل «في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها»، وان الولايات المتحدة «ملتزمة باستقلال جميع الدول في الشرق الاوسط وسلامتها.»

٢) «دعمنا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه على انه اساس لتسوية سلمية شاملة.»

٣) الاقتناع المشترك بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة بأن «السلام الشامل يجب ان ينطوي على حل للقضية الفلسطينية من جميع وجوهها.» وبموجب تصريح مسؤول في وزارة الخارجية ان عبارة «جميع وجوهها» تعني «سلاما شاملا لا يتضمن انشاء دولة فلسطينية مستقلة...»

٤) تكرار موقف كيسنجر كما كان في سنة ١٩٧٥ نحو منظمة التحرير الفلسطينية، والذي يتلخص في ان الولايات المتحدة «لا يمكن ان تعترف

بمنظمة التحرير الفلسطينية، او تتفاوض معها، ما دامت المنظمة لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل بقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨.»

٥) ترى الولايات المتحدة انه ما دامت محادثات الحكم الذاتي قائمة فعلى الافرقاء «ان يتصرفوا على أساس من القانون الدولي والتعقل...»

وعني فانس بعد ذلك بالتشديد على التمييز بين ما له علاقة بمحادثات «الحكم الذاتي» وما لا علاقة له بها. قال: «ليس المقصود بها ان تحدد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة.» مثل هذا يجب ان يترك الى مرحلة لاحقة حين يمكن للفلسطينيين المساهمة في تقرير مستقبلهم. وأضاف: «ان ما يعنينا هو ان الاعمال التي تقوم بها جهة واحدة قد تؤذي النتائج المترتبة على تلك المفاوضات...» والمفاوضات بين مصر واسرائيل، مع مشاركة الولايات المتحدة التامة، بشأن الحكم الذاتي للفلسطينيين هي ـ كما قال فانس ـ «محاولة لانشاء سلطة ذات حكم ذاتي» في الاراضي المحتلة «لفترة انتقالية مع حماية امن اسرائيل حماية تامة.»

وأضاف فانس في تحديد الغرض من المفاوضات الجارية قائلا انها تهدف الى تحديد صلاحيات سلطة الحكم الذاتي والمسؤوليات، التي ستمارسها في الضفة الغربية وغزة. ويجب ان يناقش ويقرر في هذه المفاوضات اسلوب الانتخابات المنوي اجراؤها في الضفة الغربية وغزة. وثمة التزام آخر هو جزء من اتفاق كامب ديفيد يقضي «باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة وتقديم جميع التعهدات الضرورية لضمان امن اسرائيل وأمن جيرانها...» ثم اضاف قوله الى اعضاء اللجنة ان الولايات المتحدة جربت في شباط/ فبراير، من دون نجاح، ان تحذف الاشارة الى «تفكيك المستعمرات» في قرار الامم المتحدة.

واستنادا الى ما قاله فانس من ان الرئيس كان يريد ان تحذف من القرار جميع الاشارات الى القدس، لكن بسبب سوء تفاهم صوتت الولايات المتحدة ايجابا الى جانب القرار الذي كان لا يزال يحتوي على هذه الاشارات، قال فانس: «كنت على خطأ وقد تحملت المسؤولية كاملة لما نشأ من سوء التفاهم هذا.» وبالاشارة الى ما حواه القرار من اشارات الى «فلسطين وأراض عربية

اخرى»، قال فانس ان الولايات المتحدة لا تفسر هذا الامر بأنه يمكن ان يؤدي الى الحاق الاذى بالمفاوضات بأي شكل كان.

وقال فانس ان موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمستعمرات والقدس قد حدده الرئيس في ٣ آذار/مارس، بما لا يقبل اي لبس او ابهام، وليس فيه اي تبديل في السياسة. والسياسة الرسمية للولايات المتحدة هي ان المستعمرات في الضفة الغربية وغزة «مناقضة للقانون الدولي وعائق في طريق السلام»، وان الولايات المتحدة كانت «تلح على اسرائيل باستمرار كي تتوقف عن العمل» في اقامة مستعمرات جديدة والاستيلاء على الاراضي. وقد اعترف فانس بأن الاطار الذي صيغ فيه اتفاق كامب ديفيد لا يشير اشارة خاصة الى المستعمرات في الضفة الغربية وغزة، كما انه [الاطار]، في الحقيقة، لا يلزم اسرائيل لا نصا ولا استنتاجا بالتوقف عن نشاطها في اقامة المستعمرات. والحل الاخير لوضع الاراضي المحتلة سيعين ايضا حل مشكلة المستعمرات.

وقال فانس، فيما يتعلق بالقدس، ان السياسة الرسمية للولايات المتحدة لم تتبدل، وقد اوضحها الرئيس كارتر للرئيس السادات في اتفاق كامب ديفيد. ففي تلك الرسالة الموجهة الى انور السادات، المؤرخة في ٢٢ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨، والتي وقعها جيمي كارتر، ورد ان «موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل على ما صرح به سفير [الولايات المتحدة] في [الامم المتحدة] غولدبرغ، امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٧، وفي تصريح تال للسفير [سفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة] يوست امام مجلس الامن الدولي في ١ تموز/يوليو ١٩٦٩.»

وقد بعث السفير السابق غولدبرغ برسالة الى صحيفة «نيويورك تايمز»، بتاريخ ١٢ آذار/مارس ١٩٨٠، جاء فيها: «الحقيقة انني لم اصف القدس كأرض محتلة.» وأضاف: «ان مفهوم القدس كأرض محتلة لم اكن انا البادىء به.» وقد نفى غولدبرغ نفيا قاطعا انه صرح بمثل ذلك، وقال: «لم يحدث قط ولا مرة، في الخطب العديدة [في الامم المتحدة]، انني اشرت الى القدس على انها ارض محتلة.» وختم غولدبرغ رسالته الى صحيفة «نيويورك تايمز» بأنه

يرفض ان يزج باسمه في سياسة لا يمكنه ان يؤيدها.

ويثبت نص خطاب آرثر غولدبرغ، الذي ألقاه في ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٧، صحة توكيداته. على ان مراجعة دقيقة للنص تبين ان الخطاب يتضمن بوضوح ان الولايات المتحدة كانت تعتبر القدس وبقية الاراضي التي وقعت تحت سلطة اسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٦٧، أراضي محتلة. فقد قال غولدبرغ في ذلك الخطاب، ما نورده على سبيل المثال، ان «الخطوة الفورية والظاهرة والملحة هي الفصل بين جميع القوات وانسحاب القوات الاسرائيلية الى أراضيها.» ولم يقل السفير غولدبرغ ان القدس يجب ان تستثنى من دعوة اسرائيل الى الانسحاب «الى أراضيها». ومن الواضح ان انسحاب قوات اسرائيل الذي طلب منها القيام به هو من الاراضي التي كانت يومها، في رأي غولدبرغ والولايات المتحدة، أراضي لا تخص اسرائيل، وكانت القدس تدخل في نطاقها.

وقد قال غولدبرغ ايضا في خطابه ان «الولايات المتحدة مستعدة لاعطاء الدعم التام لخطط عملية من شأنها تنفيذ هذه الخطوات ــ انسحاب القوات»، ووضع حد لحالة الحرب بين دول المنطقة. ويشير خطاب غولدبرغ الى ان الولايات المتحدة اعتبرت ان هذه الاراضي كانت تحت احتلال اسرائيلي، ومن ثم دعت الى انسحاب اسرائيل كخطوة اولى نحو اعادة الوضع الى طبيعته في المنطقة. والفكرة ذاتها والتفسير ذاته، اي انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة، يكوّنان ايضا العنصر الاساسي في قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. ومن الظاهر، اذن، ان رسالة غولدبرغ الى صحيفة «نيويورك تايمز» المؤرخة في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٠، هي محاولة واضحة لارباك ادارة كارتر وللسير على الخط الذي تتبعه الجماعة اليهودية الاميركية في تقديم الدعم المفرط لاسرائيل.

وتصريح السفير يوست عن القدس مغاير تماما لقول غولدبرغ. فهو دقيق وواضح في تصنيف القدس بأنها جزء من الاراضي المحتلة. فقد قال يوست في ١ تموز/يوليو ١٩٦٩: «ان الولايات المتحدة تعتبر ان الجزء من القدس الذي وقع تحت سلطة اسرائيل في حرب حزيران/يونيو، مثل الاراضي

الاخرى التي احتلتها اسرائيل، هو أراض محتلة، ومن ثم فانه يخضع لشروط القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق وواجبات دولة محتلة.» فالقدس، اذن، تعتبر في نظر صانعي السياسة في الولايات المتحدة ارضا محتلة. واسرائيل، بكونها الدولة المحتلة، خاضعة للقانون الدولي الذي يقيد التبديلات في القوانين او الادارة في أراض محتلة، إلا في اجراءات موقتة تقتضيها ضرورات امنية معينة. يضاف الى ذلك ان اسرائيل يُطلب منها، قانونا، «ألا تصادر وتدمر املاكا خاصة» في اي من المناطق التي تحتلها، مع انها في الواقع قد اقدمت على هذه الاعمال اللاشرعية في السنوات المنصرمة منذ سنة ١٩٦٧.

كانت حكومة الولايات المتحدة مطلعة تماما على هذه الحقائق، ومع ذلك فانه لما صوت مجلس الامن بالاجماع مؤيدا القرار رقم ٤٦٥ ومنددا بانتهاكات اسرائيل لهذه القوانين الدولية وداعيا اياها الى تفكيك المستعمرات القائمة، ابدى رئيس الولايات المتحدة اسفه بسبب موافقة حكومته سابقا على هذا القرار، ووصفه بأنه لم يكن «لائقا ولا عمليا». وفي نظر الولايات المتحدة، ان وضع القدس النهائي «يجب ان يتقرر في نطاق المفاوضات الرامية الى احلال السلام النهائي.» وقال فانس، امام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية في ٢٠ آذار/مارس: «نعتقد انه مهما يكن الحل الذي يمكن ان يتفق عليه فيما بعد، فانه يجب ان يبقي القدس مدينة غير مقسمة.» أما الموقف الاسرائيلي من القدس، الذي يتباين مع موقف الولايات المتحدة الغامض، فهو يعتبر ان القدس ليست جزءا من امن اسرائيل، وليست جزءا من الضفة الغربية ــ ليست هذا وذاك فحسب، بل «هي العاصمة الابدية لاسرائيل»، والتي «لا يمكن ان تقسم ثانية». ومع ان الولايات المتحدة لا تتفق مع اسرائيل على هذه المسألة نظريا، فانها ليست لديها اية نية لأن تعمل شيئا، او هي عاجزة عن عمل اي شيء، لتبديل الوضع الراهن الذي فرضه ضم اسرائيل للمدينة المقدسة بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

ان تبديل وضع القدس على يد اسرائيل، ومصادرتها للكثير من الأراضي التي يملكها سكان فلسطينيون مقيمون في المدينة (وبعض هؤلاء هم

حتى من رعايا الولايات المتحدة)، واقامتها المباني الاسرائيلية المرتفعة جدا، التي غيرت مظهر القدس الفريد تغييرا بعيد الاثر، وهدم بيوت فلسطينيين اشتبه بأنهم ذوو نشاط سياسي ــ كل هذا هو انتهاك للقانون الدولي، وهي حقيقة تعترف بها الولايات المتحدة. ومع ذلك، فلا الرئيس كارتر ولا انور السادات استطاعا ان يبدلا الموقف الذي اتخذه مناحم بيغن فيما يتعلق بالقدس خلال اجتماع القمة في كامب ديفيد الذي دام ثلاثة اسابيع. وقد نسب الى بيغن مؤخرا قوله انه ما كان ليوقع اتفاق كامب ديفيد لو انه اشار الى القدس. وبسبب حاجة كارتر والسادات الى شعور النشوة بـ «النجاح»، فانهما لم يضغطا على بيغن في هذه القضية.

اعضاء الكونغرس يؤكدون ولاءهم لاسرائيل

يبذل اعضاء مجلس الشيوخ في لجنة العلاقات الخارجية، مثل غيرهم من اعضاء الكونغرس، جهدا كبيرا في منافستهم، الواحد للآخر، كي يظهروا اقصى درجة من التأييد لاسرائيل. وعرضهم اول مرة، وهم يعملون في سبيل ذلك، هو تجربة فريدة في السياسة الاميركية. وما يلي هو صورة للمناقشة التي جرت بين وزير الخارجية وأعضاء اللجنة في آذار/مارس ١٩٨٠.

بعد ان انتهى السناتور فرانك تشرتش من الترحيب الرسمي بوزير الخارجية، بدأ السناتور جاكوب جافيتس الجلسة بوصف قرار مجلس الامن بأنه «نكبة بالغة الضرر بالسياسة الخارجية الاميركية»، وان «التحقيق عن الشخص الذي كان على خطأ» لن يخفف من آثارها. وقد كان جافيتس في الواقع يقول لفانس، بما لا يقبل الشك، ان تحمله المسؤولية في «الخطأ» لن يكون كافيا. وأضاف: «ان العالم الاسلامي الآن يقول للولايات المتحدة ويقول لأوروبا وللغرب بأجمعه، ان الرهينة التي يجب ان تسلم، بلا رحمة، هي اسرائيل، وعندها يصبح كل شيء على ما يرام.» واستطرد قائلا ان مثل هذا الفرض يتحدى واقع منطقة الشرق الاوسط المتنابذة والمجزأة والمنهوكة بسبب الحروب.

وخلاصة قول جافيتس هي ان الولايات المتحدة لا يجوز لها «ان تؤخذ

بمثل هذا الامر». وينبغي للولايات المتحدة ان تظل وفية «لمعقل من افضل المعاقل، ان لم يكن افضلها، للتحالف والامن للعالم الحر في الشرق الاوسط... هل نحن ننوي الحفاظ [على اسرائيل] او الالقاء بها للذئاب؟» هذا كان السؤال الذي افتتح به جافيتس بيانه.

وسأل جافيتس، في فترة الاستجواب التي تلت بيانه الافتتاحي، فانس عما اذا كان «القرار، كما صدر، قد دعا في الواقع اسرائيل الى تفكيك [المستعمرات الاسرائيلية في أراض عربية محتلة]...» أم لا؟ وكيف يبرر الرئيس التصويت، اذ ان موقفه من تفكيك المستعمرات، كما كان قد أُعلن، يعارض اي عمل من هذا النوع. فأجاب فانس: «في اي قرار ترد كلمات او عبارات قد لا يوافق المرء عليها، ومع ذلك فانه يصوت الى جانب القرار ما دام يوضح موقفه السياسي بشأن ما لا يوافق عليه.» وأضاف ان هذا ما تم بوضوح بالنسبة الى هذا القرار.

جافيتس: «أليس موقف الولايات المتحدة، كما كان دوما، هو ان القدس يجب ان تكون مدينة غير مقسمة؟ فكيف حدث اذن ان صوتنا الى جانب قرار يشير الى ان القدس ارض محتلة، كما لو كانت مقسمة؟»

فانس: «اذا عدت الى التصريحات التي صدرت سنة ١٩٧٠، تجد انه قيل يومها انه كانت ثمة ارض محتلة في القدس، هي القدس الشرقية. ومع ذلك فان الولايات المتحدة كانت تعتقد، في الوقت ذاته، انها يجب ان تكون سدينة موحدة. وكان المقصود من ذلك انها تكون غير مقسمة من ناحية مادية، اي من دون اسلاك شائكة. ولم تقل [التصريحات] قط ما يجب ان يكون عليه وضع القدس النهائي.»

جافيتس: «كيف تفسر الفقرة الخامسة من القرار؟» [راجع الملحق أدناه، صفحة ٩٠].

فانس: «ان هذا يعني انه لا يجوز ان يقام بعمل ما، من جانب واحد، مما قد يؤدي الى تغيير الخصائص التي نشير اليها ــ ان اي شيء مما قد يبدل تلك الخصائص يجب ان يتم عن طريق المفاوضات.»

جافيتس: «ان اتفاق كامب ديفيد تجنب عامدا متعمدا استعمال اي وصف آخر سوى «السكان العرب» [اي المقيمين] في الاراضي، ومع ذلك فان القرار يتحدث عن «سكان عرب محليين». فما معنى هذا؟»

فانس: «انه لا يعدو كونه وصفا ديموغرافيا (سكانيا). البعض فلسطينيون، والبعض فئات اخرى من العرب. ليس لذلك دلالة جديدة، والى ذلك فهي عبارة وردت في قرارات اخرى للأمم المتحدة التي صوتت الولايات المتحدة الى جانبها ولم تثر اية اسئلة بشأن ذلك. لم يكن المقصود بها تقرير اي شيء يتعلق بقضية السيادة، انها فقط وصف ديموغرافي (سكاني) للحقائق الواقعية.»

جافيتس: «اسرائيل محقة اذن في قولها اننا اذ تنصلنا من [مسؤولية] القرار، فاننا تنصلنا من القرار بكامله؟»

فانس: «ان تصريح الرئيس واضح بحد ذاته، وهو يشير الى تلك النواحي الواردة في القرار التي نخالفها والى تلك التي نقبلها.»

جافيتس: «هل نتفق مع تلك [النواحي] التي لم يستثنها التصريح بوضوح؟»

فانس: «فيما يتعلق بذلك فانني اعتقد ان مدلول هذا هو انه ما دامت التبديلات المشار اليها هي تحفظات ـ حذف الاشارات الى القدس، وتأكيد تحفظاتنا تجاه التفكيك ـ وان هذا هو توصيات وليس التزاما، عندها كنا نصوت الى جانب القرار.»

كان ثاني المتكلمين في اجتماع اللجنة السناتور ريتشارد لوغار، جمهوري من ولاية انديانا، انتخب عضوا في مجلس الشيوخ سنة ١٩٧٦. امتدح لوغار التطور المهم، ولو انه محدود، نحو السلام في الشرق الاوسط من خلال مسيرة كامب ديفيد، لكنه قال انه «اقل تأكدا من انه نتج عن المفاوضات التالية للاتفاق شيء ذو اهمية.» وقال انه كان «يساوره شك في ان شيئا ما يمكن ان يؤمل من الامم المتحدة بالنسبة الى هذه القضية. ان السد الظاهر من الشعور المعادي لاسرائيل في الامم المتحدة يؤدي الى استبعاد اية تسوية بناءة في تلك المؤسسة.»

وأبدى السناتور اهتمامه الجدي بشأن الهزيمة المحيطة بقلب التصويت والتفسير الذي رافق ذلك. ان هذا الامر، كما كان يشعر هو، قد اخفى أمورا كثيرة وأثار الشكوك فيما يتعلق بسياسة الادارة الحالية نحو اسرائيل. وقد طلب من الوزير فانس ان يعد نفسه لتلقي سلسلة من الاسئلة، مع انه لم ينتظر من الوزير ان يجيب عنها، وانما اراد بطرحه هذه الاسئلة ان يعرب لفانس عن انزعاجه. وقد طرح السناتور لوغار الاسئلة التالية:

هل كانت الادارة تعتقد ان الضفة الغربية وغزة وأجزاء من القدس كانت شرعيا أراضي فلسطينية او عربية، وذلك بموجب الاسس الشرعية المرعية؟ اذا كان الجواب ايجابا، أليس معنى ذلك ان مثل هذا هو حكم مسبق على نتائج المفاوضات اللاحقة بين مصر واسرائيل؟ هل كانت الادارة تعتقد ان من الممكن القبول بابقاء الحدود كما كانت عليه سنة ١٩٦٧؟ هل كانت الادارة تعتقد انه يجب ان تفكك جميع المستعمرات الاسرائيلية، بما فيها تلك التي اقيمت في القدس؟ هل كانت الادارة تعتقد انه لا يجوز ان تقوم اسرائيل بأية مبادرة للتغيير في الخصائص الطبيعية او الديموغرافية (السكانية) او ما يخص المؤسسات في الضفة الغربية وغزة والقدس؟ هل اقترحت الادارة، او انها تنوي ذلك في المستقبل، ان تخفض العون (المالي) لاسرائيل بسبب سياستها في اقامة المستعمرات؟

واختتم لوغار كلامه بقوله انه يبدو ان الادارة تدعي ان شيئا في السياسة التي تتبعها الادارات السابقة منذ سنة ١٩٤٨ لم يتغير، لكن الادارة [الحالية]، في حقيقة الامر، هي في صدد وضع سياسة جديدة تماما نحو اسرائيل.

أما السناتور تشرتش من ولاية ايداهو، رئيس اللجنة، فقد ذكّر الوزير فانس بأن اللجنة طلبت من دونالد مكهنري سفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة، وهارولد سوندرز مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا، المثول امامها، لكن لم يحضر اي منهما. وأخبر الوزير ايضا ان اللجنة تحتفظ بحقها في دعوة الشاهدين المذكورين فيما اذا كان ثمة ضرورة لذلك. وأجاب فانس انه كان على رأس وزارة الخارجية ومن ثم فهو مسؤول عن

كل ما تقوم به، بما في ذلك الاعمال والقرارات التي تتخذها في الامم المتحدة. وأخذ تشرتش بعد ذلك يوجه الاسئلة الى سايروس فانس.

تشرتش: «اولا، هل توافق مبدئيا على ان اسرائيل كانت، في الاعوام الثلاثين السابقة، صديقا حميما ومعتمدا للولايات المتحدة؟»

فانس: «ليس لدي شك في ذلك.»

تشرتش: «هل توافقني على انه مهما يكن التفسير السائد حاليا فستظل اسرائيل حليفا للولايات المتحدة يُعتمد عليه؟»

فانس: «ليس لدي شك في هذا الامر.»

تشرتش: «يمكننا ان نتفق ايضا على ان جميع الحكومات الاسرائيلية كانت مسالمة. مثل هذا القول لا يمكن ان يقال عن اية حكومة اخرى في ذلك الجزء من العالم. ان اسرائيل كانت دوما واحة للاستقرار السياسي. وفي ضوء هذا، هل تعتبر ان اسرائيل بلد ذو اهمية استراتيجية في المنطقة؟»

فانس: «انا موافق حقا. اسرائيل بلد ذو اهمية استراتيجية كبيرة. انها قوية جدا، وهي مستقرة، كما انها ثابتة في دعمها للقيم والمبادىء التي نشترك فيها. لقد كانت، وستظل دوما صديقا حميما وحليفا للولايات المتحدة. انها قوة استقرار في المنطقة.»

تشرتش: «هل يشاطرك الرئيس رأيك؟»

فانس: «نعم».

تشرتش: «وانه اذا كان ثمة أفراد في وزارة الخارجية لا يشاطرون الرأي القائل بأهمية اسرائيل الاستراتيجية للولايات المتحدة، فان مركزهم لا يعكس سياسة هذه الادارة؛ هل هذا صحيح؟»

فانس: «ان سياسة هذه الادارة يعكسها ذلك الذي قلته انا الآن.»

تشرتش: «هل انت واثق من ان هذه السياسة واضحة بالنسبة الى المرؤوسين في وزارة الخارجية وانها تلقى دعمهم؟»

فانس: «انا واثق».

تشرتش: «هل توافقني على ان الخصومات في العالم الاسلامي قد تستأثر بمجرى الحوادث في ذلك الجزء من العالم لما تبقى من هذا القرن؟»

فانس: «ثمة تيارات متخاصمة في العالم الاسلامي.»

تشرتش: «أليس موقفك هو ان الانقسامات العميقة في العالم الاسلامي قد تختفي مع ايجاد حل للنزاع العربي ــ الاسرائيلي؟»

فانس: «انه واضح ان بعض تلك [الانقسامات] لن يختفي؛ وعلى كل، فانني احسب ان التوصل الى سلام شامل في الشرق الاوسط سيكون عاملا مهما جدا في السير نحو استقرار اكبر في دول الشرق الاوسط، الاسلامية منها وغير الاسلامية.»

تشرتش: «هل ترى ان اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة لن تكون في مصلحة الولايات المتحدة واسرائيل؟»

فانس: «نحن نعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة.»

تشرتش: «ألم يكن اكثر اتساقا مع دورنا كدولة وسيطة ان نظل على الحياد ونمتنع عن التصويت على اي قرار يتعلق بموضوع هذه المفاوضات؟»

فانس: «ان الولايات المتحدة كانت شريكا كاملا في المفاوضات في الماضي، وهي كذلك الآن. اننا نريد ان نخلق جوا يتوفر فيه للأفرقاء افضل فرص النجاح. لقد امتنعنا عن التصويت في شهر آذار/مارس من السنة الماضية على احد القرارات لأننا اعتقدنا يومها اننا، بامتناعنا، نساعد في دفع عجلة المفاوضات الجارية الى الامام. وكان املنا كذلك بأن يؤدي امتناعنا الى كبح اسرائيل عن اقامة مستعمرات جديدة. والامر نفسه صحيح بالنسبة الى التصويت في شهر تموز/يوليو. لسوء الحظ، خاب املنا فيما يتعلق بامتناع اسرائيل عن اقامة مستعمرات جديدة. لذلك عندما طرح هذا القرار في هذا الوقت، وخصوصا في ضوء ان ما املناه من حيث ارتداع [اسرائيل] لم يحدث، وبسبب الاخطار التي ادركناها على استمرار المحادثات بشأن الحكم الذاتي، نتيجة الاخفاق في التزام الارتداع، شعرنا بأن من الاهمية بمكان ان نصوت الى جانب القرار فيما يتعلق بقضية المستعمرات.»

تشرتش: «انني اخالف استنتاجك هذا.»

جاء بعد ذلك دور السناتور ريتشارد ستون في توجيه الاسئلة الى الوزير

فانس. وستون (فلوريدا) يهودي ديمقراطي، مولـود في مدينـة نيويـورك. وهو، الى جانب كونه عضوا في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، يرئس لجنة فرعية منها تختص بشؤون الشرق الادنى وجنوب آسيا. والسناتور ستون معروف بأنه مؤيد قوي لاسرائيل. وقد جرب في اسئلته الاولى ان ينتزع من فانس، بالنيابة عن الحكومة، التزاما بأن تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتـو عندما تقدم لجنة الامم المتحـدة تقريـرهـا الى مجلس الامن في ١ ايلـول/سبتمبر ١٩٨٠.

ستون: «لما كان ان قرار مجلس الامن يدعو الى تنفيذ تام بعد ان تقدم اللجنة ذاتها تقريرها في ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٠، هل ستنقض الولايـات المتحدة اي قرار يتعلق بالتنفيذ، ما دمنا قد تنصلنا من دعمنا للقرار؟»

فانس: «القرار هو في طبيعته توصية وليس ملزما؛ ومن ثـمَّ لا اود ان اتكهن بشأن شيء يبعد عنا حتى شهر ايلول/سبتمبر.»

ستون: «هل نعمل لتوضيح موقفنا الآن للأمم المتحدة بالذات عن طريق ابلاغ اعضاء مجلس الامن، عبر الامانة [العامة] بأننا نعتبر تصويتنا غلطة، وأن الاشارة الى تفكيك المستعمرات ليست لائقة ولا عملية، او ان تصريحاتنا هي من اجل الاستهلاك الداخلي فقط؟»

فانس: «لقد بيّـن الرئيس موقفنا.»

ستون: «هل يمكن ان نبعث بهذا كله الى مجلس الامن؟»

فـانس: «يمكن القيام بـذلك، لكن لمـاذا ترى ان القيـام بـذلـك امر ضروري؟»

ستون: «كي يصبح الامر رسميا لا داخليا فقط.»

فانس: «الامر ليس داخليا. عندما يتكلم رئيس الولايـات المتحدة فكلامه موجه الى العالم بأسره، بما في ذلك مجلس الامن.»

ان اشارة ستون الى «اعتبارات داخلية» تتفق مع الاتجاه العـام في الولايات المتحدة، الذي نظر الى تنصل الرئيس من التصويت بأنه تراجع امام الضغوط التي مارستها الجماعة اليهودية الاميركية واسرائيل. وكان ايضا ثمة

اعتقاد ان كارتر كان يبذل جهده للتعامل مع الوضع السياسي في انتخابات [ولاية] نيويورك الاولية، وغيرها من الانتخابات الاولية في البلاد، وهي التي كان سيتلقى فيها غضب الناخبين اليهود، الذين يصوت عدد كبير منهم في الانتخابات الاولية للحزب الديمقراطي. والسناتور ستون، وغيره من اعضاء مجلس الشيوخ، كانوا يعتقدون ان سياسة كارتر كانت تبتعد عن اسرائيل، وان التصويت في مجلس الامن كان افضل تعبير عن هـذا الابتعاد. ولم يكن التنصل، في رأي هؤلاء الاعضاء وغيرهم، يرتكز على اعتراف اصيل بالاساءة الى اسرائيل، بل كان مجرد محاولة لكسب الاصوات اليهودية، من دون ان يعيد الى الادارة التزامها بموقف مؤيد لاسرائيل.

ستون: «ماذا سيكون موقف الولايات المتحدة عندما يحين الموعد النهائي للمفاوضات في شهر ايار/مايو؟»

فانس: «لقد اشرنا الى ان [القرارين] **٢٤٢** و**٣٣٨** هما اساس كل ما نقوم به في البحث عن سلام شامل في المنطقة. سنتابع جهودنا على الرغم من اي موعد محدد.»

وقد اعرب السناتور تشارلز بيرسي، وهو جمهوري من إللينوي وعضو في لجنة العلاقات الخارجيـة في مجلس الشيوخ، عن قلقـه ازاء التنصل من التصويت في الامم المتحدة، لكنه قال انه يشعر بأن الامر الاكثر اهمية هو اين ستتجه الولايات المتحدة بعد الآن. لقد رحب السناتور بقرار الادارة دعوة السادات وبيغن الى واشنطن للاستمرار في مسيرة كامب ديفيد، الامر الذي يعتبره في الدرجة الاولى من الاولويات. وقد اخبر الوزير بأنه يود ان يتلقى منه جوابا على التكهنات بأن التنصل من التصويت في الامم المتحدة كان نتيجة الضغوط السياسية.»

فانس: «ليس هذا صحيحا في تقديري.»

بيرسي: «هل لك ان تخبرنا كيف تم امر الاعداد للمحادثات المرتقبة هنا مع السادات وبيغن، وهل ثمة فرصة لاجتماع قمة ثلاثيـة في شهر نيسان/ابريل؟»

فانس: «نحن مستمرون في التحدث الى المحاورين الرئيسيين في القضية، ولا يوجد في الوقت الحاضر اي تفكير في محادثات ثلاثية في شهر نيسان/ابريل.»

بيرسي: «هل لك ان تنبئنا عما اذا كانت مشكلة تبديل الموقف من التصويت في الامم المتحدة قد ادت الى تبديلات من قبل مصر واسرائيل؟»

فانس: «لا اعرف في هذه اللحظة ما اذا كان ثمة ما يشير الى ان هذه الحادثة في الامم المتحدة قد اخرجت المحادثات عن سكّتها.»

بيرسي: «ما هي النقاط المعرقلة حقا في هذه المرحلة من محادثات الحكم الذاتي التي نعالجها نحن بصفتنا وسطاء؟»

فانس: «بلغت الامور حد امكان تلخيصها في مجموعات ثلاث:

«(١) الصلاحيات والمسؤوليات التي اتفق الفريقان على ان تكون لسلطة الحكم الذاتي.

«(٢) الصلاحيات والمسؤوليات التي تدور بشأنها خلافات، مع بعض المقترحات بأن تقسم هذه الصلاحيات بين سلطة الحكم الذاتي والدول ذات العلاقة بالموضوع.

«(٣) اشياء ترى اسرائيل انها يجب ان تحتفظ بالمسؤولية عنها. والمحادثات الآن تتركز حول المجموعتين الثانية والثالثة. بعض هذه المشكلات يشمل: الماء، والارض، وقضية المستعمرات، ومتى يمكن انتخاب السلطة ذات السيادة المحلية، وقضية حقوق التصويت للفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية.»

كان المتكلم التالي السناتور مكغفرن، وهو ديمقراطي (ساوث داكوتا) ومعروف بنزعته الليبرالية، وقد كان من قبل مرشح حزبه لرئاسة الولايات المتحدة. اشاد مكغفرن باتفاق كامب ديفيد على انه انجاز رائع. وقال ان الشيء الوحيد المؤسف حقا فيما يتعلق بالخطأ في التصويت في الامم المتحدة هو انه عرض الجهود المبذولة بين مصر واسرائيل للخطر. وأضاف ان على الولايات المتحدة ألا تلوم ايا من الفريقين.»

مكغفرن: «ألم يكن الذين تقدموا بالقرار هم من مناوئي كامب ديفيد؟»

فانس: «بعض اعضاء مجلس الامن عارض كامب ديفيد، وكان هناك البعض ممن لم يعارضه.»

مكغفرن: «ما يعنيني هو ان هذا القرار ادخل ضمن مذهب كارتر بشأن الخليج العربي.[٢] هل في استطاعتك ان تعطينا بعض التطمينات الى ان هذا المذهب [مذهب كارتر] لن يوضع موضع التنفيذ على حساب الالتزام التقليدي بأمن اسرائيل؟»

فانس: «ان التزامنا بأمن اسرائيل يظل ثابتا، ولن يتأثر بذلك.»

السناتور جيسي هلمز (نورث كارولينا)، جمهوري ومعروف بموقفه المحافظ في المشكلات الداخلية. وقد اشتهر بتعاطفه مع وجهة النظر العربية. وقد كان هلمز واحدا من نفر ضئيل من المتشرعين ممن لم تأخذهم البهرجة اللماعة حين وقعت «معاهدة السلام» المصرية ـ الاسرائيلية. وقد ألقى خطابا في مجلس الشيوخ في **٢١** آذار/مارس **١٩٧٩** دافع فيه طويلا وبوضوح عن وجهة نظره في المعاهدة، قائلا يومها: «ان الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي لم يكن في الحقيقة معاهدة سلام قط»، وانه «بالعكس يحمل جميع دلائل الدعوة الى مزيد من اراقة الدماء والعنف.»

والنقد الذي وجهه السناتور هلمز للاتفاق المصري ـ الاسرائيلي بوصفه اياه بأنه «دعوة الى مزيد من اراقة الدماء والعنف» لم يكسبه اصدقاء في الولايات المتحدة، كما اشار هو نفسه الى ذلك لاحقا في ١٤ ايار/مايو **١٩٧٩**.

---

(٢) استعمال عبارة «مذهب كارتر» هو اشارة الى بيان صدر عن جيمي كارتر في رسالته «وضع الاتحاد» التي وجهها الى الكونغرس السادس والتسعين، في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، حدد فيها منطقة الخليج العربي على انها حيوية بالنسبة الى مصالح الولايات المتحدة. وقد اعلن كارتر «ان اية محاولة من قبل قوة خارجية للوصول الى التسلط على منطقة الخليج العربي تعتبر هجوما على مصالح الولايات المتحدة، وستقاوم بجميع الوسائل الضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية.»

والسناتور القادم من نورث كارولينا كان قد تقدم من الوزير فانس بتسعة عشر سؤالا عن «معاهدة السلام» في ١١ نيسان/ابريل **١٩٧٩**. وقد ذكر موظفو مكتب السناتور ان وزارة الخارجية اجابت عن اسئلة هلمز لكن بعد تأخر طويل، غير ان الاجوبة لم تكن للنشر. وقد دار النقاش التالي بين هلمز والوزير فانس امام اللجنة:

هلمز: «هل لك ان تخبرني بدقة تامة عن الالتزامات التي تعهد بها رئيس الوزراء بيغن فيما يتعلق بالمستعمرات والنشاط الاستيطاني؟»

فانس: «ليس في اتفاق كامب ديفيد اية التزامات من هذا النوع. لقد اثيرت قضية المستعمرات طبعا بمناسبات عدة في كامب ديفيد، لكن ليس ثمة التزامات مكتوبة بالنسبة الى المستعمرات.»

هلمز: «هل كان ثمة التزامات شفوية؟»

فانس: «كان ثمة تبادل في الآراء بشأن المستعمرات... فقد بينا موقفنا، وبين رئيس الوزراء وجهة نظره.»

هلمز: «هل تقول ان رئيس الوزراء [بيغن] لم يتعهد بأي التزام، لا كتابة ولا شفاهة، فيما يتعلق بالمستعمرات؟»

فانس: «انه يعتقد انه لم يقم بذلك.»

هلمز: «ألم يصوت يتسحاق شامير، الذي عينه بيغن حديثا وزيرا للخارجية، ضد كامب ديفيد؟»

فانس: «اعتقد انه امتنع عن التصويت.»

هلمز: «هل ترى ان لتعيين شامير مدلولا خاصا؟»

هلمز: «انا لا اود، في الحقيقة، ان اعلق على السياسة الاسرائيلية.»

هلمز: «ألا ترى ان بيغن يريد توجيه انتباهنا الى امر ما؟»

فانس: «افضل الامتناع عن الكلام.»

كان السناتور جوزف بيدن، وهو ديمقراطي من ديلاور، السناتور التالي الذي تقدم لطرح الاسئلة على الوزير فانس. والسناتور بيدن انتخب عضوا في مجلس الشيوخ سنة **١٩٧٢**، وهو رئيس اللجنة الاوروبية الفرعية. وقد اعرب

سناتور ديلاور عن معارضته لسياسة المستعمرات الاسرائيلية، وكان بذلك يتفق مع ادارة كارتر. وقد قال: «انني ارى ان بيغن يقلل من اهمية الاشياء التي يحس بها الشعب الاميركي بسبب انشاء مستعمرات جديدة.» وأضاف: «ارى ان حكومة بيغن اخطأت خطأ بالغا في انشائها مستعمرات جديدة.» ومع ذلك، فان السناتور بيدن استمر في الكلام فقال انه لم يستطع ان «يرى اي سبب للتصويت الى جانب القرار او اي جزء منه.»

ومع ان الحكومة الاميركية وعددا من اعضاء مجلس الشيوخ وغيرهم يتفقون على ان المستعمرات «مخالفة للقانون الدولي وعائق في طريق السلام»، فانهم ليسوا على استعداد لدعم آرائهم عبر منظمات دولية مثل الامم المتحدة. فالسناتور بيدن نقل محور البحث محاولا ان ينتزع من وزير الخارجية تصريحات تبين ان اسرائيل مهمة جدا كحليف، وأنها تستطيع ان تقوم بدور في الدفاع عن الولايات المتحدة والمصالح الاوروبية، وهي تريد ان تفعل ذلك. ولم يختلف الوزير، بطبيعة الحال، [مع السناتور] على هذا التقويم قط. ثم انتقد بيدن «التحركات الاوروبية لأنها غير مجدية»، وقال انها قد تكون لها آثار ضارة على حلف شمال الاطلسي (الناتو). (ان التحركات الاوروبية التي اشار اليها بيدن تتناول تقرير المصير للفلسطينيين والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية انها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني).[٣]

ان التحركات الاوروبية في هذه الصيغة تعني، بالنسبة الى الولايات

---

(٣) ان المبادرة الاوروبية، كما تطورت فيما بعد، كانت عناصرها الرئيسية هي الاعتراف بالفلسطينيين كشعب مع حقه في تقرير المصير، والدعوة الى ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية «مشاركة» في مسيرة السلام. وهذه المبادرة الاوروبية التي صدرت عن اجتماع لرؤساء الدول [دول السوق الاوروبية المشتركة] في البندقية بايطاليا، كانت تتضمن ارسال لجنة لتقصي الحقائق، مؤلفة من الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة، الى الشرق الاوسط، بقصد «التعرف الوثيق بموقف الجهات المختلفة»، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية. وقد اكد الاعضاء التسعة في الجماعة الاوروبية «حق جميع الدول في الامن والبقاء... بما في ذلك اسرائيل» ـ *New York Times*, June 14, 1980.

المتحدة، نعوة مسيرة كامب ديفيد، اذ ان الوفاة الواقعية قد حدثت منذ وقت طويل. فكان من الطبيعي، اذن، ان يَصِمَ المسؤولون والمشرعون في الولايات المتحدة اي برنامج بأنه «مضاد للنجاح» اذا كان يمنح الفلسطينيين ما لم يخطر [لمخططي] كامب ديفيد ان يمنحوهم اياه ـ مما أدى الى فشله ـ اي حق تقرير المصير والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية. وقد تقدم السناتور بيدن بحجة مفادها ان دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة سيكون لها تأثير في قيام الاستقرار في المنطقة، غير انه صرح قائلا: «انني افضل عدم الاستقرار مع ضمان قوة اسرائيل، على استقرار في الامة العربية مع انعدام امن اسرائيل.»

ويبدو ان السناتور بيدن يعتقد ان المصلحة الرئيسية، بل المصلحة الوحيدة، في الواقع، للولايات المتحدة في الشرق الاوسط هي امن اسرائيل. أما استقرار العالم العربي او عدمه، وضمان وصول النفط او عدم ضمانه، وضمانة الاسواق العربية لصادرات الولايات المتحدة من المواد الغذائية او عدم ضمانتها [فهي ليست مهمة]. والمشكلة الوحيدة ذات الاهمية، في رأي السناتور، هي امن اسرائيل. وعلى الرغم من التصريحات المكررة التي ادلى بها عدد من الزعماء العرب والفلسطينيين بأن هدفهم هو تقرير المصير للفلسطينيين واقامة دولة لهم، فان بيدن وغيره يصرون على وضع المسألة امام الولايات المتحدة على انها خيار بين دولة اسرائيل ودولة فلسطينية، لا الاخذ بالاثنتين معا. وشرع بيدن في سؤال الوزير عما اذا كان الرئيس قد قرأ القرار الذي تنصل منه فيما بعد.

فانس: «لا استطيع الاجابة نيابة عن الرئيس.»

بيدن: «هل قرأت القرار؟»

فانس: «نعم قرأته.»

وفي الجولة الثانية للأسئلة التي طرحها أعضاء آخرون في المجلس، من أفراد اللجنة، وجه السناتور ستون (فلوريدا) الاسئلة التالية الى فانس:

ستون: «هل واقع كون القرار ذا صفة التوصية هو الذي ينقذه من كونه مؤذيا لسياستنا؟»

فانس: «لا، لكنه عامل من العوامل.»

ستون: «اذا كان هذا هو موقفنا، فهل تأخذ اليوم موقفا واضحا، وهو اننا سنستعمل حق النقض بشأنه، اذا كانت ثمة محاولة لجعله ملزما لنا بعد ١ ايلول/سبتمبر؟»

فانس: «ان ذلك يتوقف على ما سيظهر عندها.»

ستون: «هل موقفك هو ان بعض [أجزائه] يمكن ان تصبح إلزامية من دون الاخرى؟»

فانس: «ان هذا يعتمد على ما الذي سيعرض على الامم المتحدة في ذلك الوقت. لا انوي ان اتكهن.»

ستون: «بمعنى آخر: ثمة بضعة أجزاء من هذا القرار يمكن ان تصبح ملزمة؟»

فانس: «استطيع ان اتصور تقريرا او قرارا يحتوي على بعض بنود تعالج مشكلة المستعمرات، التي قد نصوّت الى جانبها، لأن موقفنا من المستعمرات واضح.»

ستون: «اذن، انت ستتابع اجراء مجلس الامن بشأن ما نتذمر منه. كيف يمكن التوفيق بين هذا وبين الدعم التام لتنفيذ مفاوضات كامب ديفيد؟»

فانس: «سناتور ستون، انت تتحدث عن شيء قد يحدث في المستقبل او لا يحدث.»

ستون: «انه سيحدث.»

فانس: «علينا ان نرى ما الذي يُعرض يومها.»

وقد انتهت هنا فترة الاسئلة والاجوبة، كما انتهت شهادة فانس امام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ. ما كان السناتور ستون يحاوله، بوضوح، هو ان يحمل الوزير فانس على الزام الولايات المتحدة ـ في آذار/مارس ١٩٨٠ ـ بنقض قرار سيعرض في ايلول/سبتمبر من السنة ذاتها. وعلى كل، فان فانس لم يخضع لضغط ستون وزملائه، وأصر في موقفه على ان التنصل من القرار لم يكن نتيجة اعتبارات سياسية داخل الولايات المتحدة. وأعاد

فانس تصريحه بأنه يتحمل كامل المسؤولية في الخطأ، ولام الفوضى في «الخطأ في الاتصالات» بدونالد مكهنري، سفير الولايات المتحدة في الامم المتحدة. وضمن فانس ايضا أقواله بأن الولايات المتحدة تعتبر «القدس الشرقية» أراضي محتلة، مثل باقي أجزاء الضفة الغربية وغزة.

رفض مجلس الشيوخ الضغط على اسرائيل

مع ان الولايات المتحدة، كما اشير الى ذلك قبلا، تعتبر الاراضي التي وقعت تحت سيطرة اسرائيل، في حزيران/يونيو ١٩٦٧، أراضي محتلة، ومع ان سياسة الولايات المتحدة المعلنة فيما يتعلق بالمستعمرات الاسرائيلية في تلك الاراضي، والعقوبات الجماعية، وابعاد الافراد والأُسَر، وغير ذلك من الاعمال الاخرى هي انتهاك للقانون الدولي وانها عقبة في طريق السلام — مع ذلك فان حكومة الولايات المتحدة لم تحاول قط استعمال ضغط اميركي لحمل اسرائيل على الالتزام بهذه القواعد. ففي ١٧ حزيران/يونيو من هذه السنة تقدم السناتور ادلاي ستيفنسون، وهو ديمقراطي من إلليـنوي، باقتراح تعديل في القانون الذي اقره مجلس الشيوخ الاميركي للأمن والمساعدة للعام المالي ١٩٨١، يقضي بتخصيص مبلغ ٤,٨١٣,٩٢١,٠٠٠ دولار للمساعدات توزع عالميا. ونص تعديل ستيفنسون، رقم ١٨٩٥ على ما يلي: «من المبلغ المخصص لاسرائيل في الفقرة (١)، تحجز ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار من التعهدات والنفقات الى ان يتأكد الرئيس من ان اسرائيل توقفت عن التوسع في مستعمراتها في الضفة الغربية وفي أراض اخرى محتلة، وانها توقفت عن التخطيط لمستعمرات اضافية في الضفة الغربية وما شابهها من أراض.»

كانت الغاية من التعديل الذي تقدم به السناتور ستيفنسون ان يكون اشارة الى اسرائيل بأن الولايات المتحدة جادة في معارضتها لسياسة اسرائيل الاستيطانية، وانها [الولايات المتحدة] ترى حقيقة ان سياسة كهذه هي منافية للقانون الدولي وعائق في سبيل السلام. وكان المبلغ الذي اقترح السناتور ستيفنسون حجزه جزءا صغيرا مما خصص مساعدة لاسرائيل بموجب

القانون، اذ ان قيمة المساعدة بلغت مليارين و ١٨٥ مليون دولار. وحصة مصر كانت ١,٣٠٠,٩٩٦,٠٠٠ دولار. فمصر واسرائيل مجتمعتين تحصلان على ٧٠ ٪ من جميع المساعدات المالية التي تقدمها الولايات المتحدة.

وكان السناتور ستيفنسون (من إلليـنوي) قد قرر ألا يترشح عن حزبه في الانتخابات التالية لمجلس الشيوخ. قال لمجلس الشيوخ ايضا ان «اسرائيل، ذات مستوى المعيشة العالي، ينالها من العون الاقتصادي والعسكري الذي تقدمه الولايات المتحدة بقدر ما يحصل عليه باقي العالم اي ٩٩,٩٪ من مجموع هؤلاء السكان.» وقال لمجلس الشيوخ ايضا ان حصة اسرائيل في القانون المعروض على مجلس الشيوخ الآن بلغت ٤٣ ٪ من جميع المساعدات. ويرى المعلقون السياسيون ان شجاعة السناتور ستيفنسون في تحديه للوبي الاسرائيلي في الولايات المتحدة كانت تعود، في الواقع، الى انه لن يتقدم مجددا لانتخابات مجلس الشيوخ. وثمة عضوان آخران من اعضاء مجلس الشيوخ صوتا الى جانب التعديل الذي تقدم به ستيفنسون، وهما السناتور هنري بلمان من اوكلاهوما والسناتور ملتون يونغ من نورث داكوتا، وهذان ايضا لن يتقدما للانتخاب مجددا.

واستمر السناتور ستيفنسون في الادلاء بحجته بقوله ان العون لاسرائيل ليس له ما يبرره لأنه لم «يقوّ امن اسرائيل» بل انه «يعكس استمرار الولايات المتحدة في القبول بالسياسة الاسرائيلية التي تنذر بازدياد عدم الاستقرار في الشرق الاوسط وبضمان اقل لأمن اسرائيل، واستمرار انحطاط سلطة الولايات المتحدة في العالم.»

وقد لمّح السناتور ستيفنسون، في اثناء دفاعه عن التعديل، الى انه، مع ان العديد من اعضاء الكونغرس لا يوافقون على المستعمرات الاسرائيلية، فان مخالفتهم تظل «خافتة» و«تتلوها همهمات متوترة بأننا في وسط مسيرة للسلام دقيقة للغاية.» وتابع ستيفنسون يقول ان المسيرة الدقيقة نحو السلام هي «الحملة الانتخابية في الولايات المتحدة»، التي يكون فيها اي انتقاد لاسرائيل ممنوعا. واتهم السناتور ايضا الحكومات الاميركية، منذ سنة ١٩٦٧، بأنها لم تملك الشجاعة للتحقيق الجدي في اعتداء اسرائيل على السفينة

الاميركية «ليبرتي» في حزيران/يونيو ١٩٦٧، الذي قتل فيه ٣٤ اميركيا. وقال ستيفنسون «قد تكون اسرائيل فعلت ذلك عمدا.» وقد نشر مؤخرا كتاب في الولايات المتحدة، وضعه ضابط من ضباط «ليبرتي» الذين نجوا من الاعتداء الاسرائيلي، يتهم فيه الولايات المتحدة بأنها سترت الحقائق المتعلقة بالاعتداء. وأضاف: «لم تسترد الولايات المتحدة تعويضا عن الاضرار التي لحقت بالسفينة. وأنا لا استطيع ان احصل حتى على تقرير واف عن الحادثة من وزارة الخارجية.» وقد شدد على ذلك.

وتابع السناتور ستيفنسون قائلا انه، بينما حظرت الولايات المتحدة تصدير الاسلحة الى تركيا لأنها استعملت اسلحة الولايات المتحدة في «هجومها» على قبرص سنة ١٩٧٤، فانها لم تعاقب اسرائيل على المستوى نفسه بسبب هجومها على لبنان مستخدمة اسلحة اميركية، مخالفة بذلك بنود المعاهدة الموقعة بين اسرائيل الولايات المتحدة. واتهم اسرائيل ايضا بفرض العقوبة الجماعية، و«اغلاق صحف عربية واتلاف غلّات عربية وفرض منع التجول وتعريض السكان للارهاب الاسرائيلي.»

لم يكن احد بحاجة الى الكثير من الحدس كي يتنبأ بنتيجة التصويت على التعديل، اذا اخذ بعين الاعتبار الدعم الطاغي الذي تتمتع به اسرائيل في مجلس الشيوخ. اقترح السناتور فرانك تشرتش من ايداهو ارجاء المناقشة في التعديل وطلب التصويت على اقتراحه. وكانت النتيجة ان صوت ٨٥ الى جانب الارجاء وسبعة ضده. وقد صوت الى جانب تعديل ستيفنسون: بلمان (اوكلاهوما)، وبيرد (وست فرجينيا) ــ وهو زعيم الاغلبية ــ وهاتفيلد (اوريغون)، وهلمز (نورث كارولينا)، ومككلور (ايداهو)، ويونغ (نورث داكوتا). وقد كان ثمانية اعضاء غائبين.

السياسة الخارجية هي السياسة الداخلية

في ٢١ نيسان/ابريل، قدم وزير الخارجية سايروس فانس كتاب استقالته مكتوبا بخط يده الى جيمي كارتر، الذي قبل الاستقالة في

٢٨ نيسان/ابريل في جواب بخط اليد. والسبب الذي يكمن خلف استقالة فانس، على ما ذكره هو، كان عدم استطاعته ان يؤيد كارتر في قراره استعمال القوة العسكرية لانقاذ الرهائن الاميركيين في طهران بايران. فقد كتب فانس الى كارتر: «اود لو استطيع تأييدك فيه [القرار]. لكن للأسباب التي بحثنا فيها معا، ارى انني لا اقدر.»

وعلى كل، فان الرأي السائد في واشنطن هو ان فانس كان على وشك تقديم استقالته مرة او مرتين قبل محاولة انقاذ الرهائن في نيسان/ابريل. وتخمن الدوائر السياسية ان القرار الذي اتخذه مجلس الامن في الامم المتحدة بشأن المستعمرات الاسرائيلية، والذي تنصل منه كارتر فيما بعد تحت ضغط اسرائيل ويهود اميركا، كان من صنع فانس ومشاركيه في وزارة الخارجية. وتتابع هذه الدوائر انه بعد ان اوعز فانس الى السفير مكهنري بالتصويت الى جانب القرار الذي ندد بالمستعمرات الاسرائيلية، بما فيها تلك القائمة في القدس وحولها، وطلب تفكيكها، اقدم على تحمل مسؤولية التصويت الى جانب القرار عندما أُعلن التنصل منه من البيت الابيض. ان كارتر لم يستطع الصمود امام الضغط الذي بادرت اليه الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة واسرائيل ذاتها، واضطر الى ان يتراجع عن موقف ادارته في تأييد القرار.

وعلى كل، فان هذا التنصل من القرار لم ينقذ كارتر من الضربة السياسية القاتلة التي تلت ذلك في الانتخابات الاولية في ولاية نيويورك: فقد صوت ٧٥٪ من اليهود في الحزب الديمقراطي في نيويورك الى جانب كنيدي، تاركين ٢٥٪ لكارتر. وقد قبل فانس اللوم على هذا الفشل في الانتخابات الاولية التي تعتبر الثانية في اهميتها في الولايات المتحدة، وأشيع انه كان حانقا على التنصل. وقد هدد يومها بالاستقالة، على ما يُظن، لأن كارتر تراجع عن قرار كان يدعمه هو ووزارته.

ليست الغاية، هنا، اظهار سايروس فانس كما لو كان مؤيدا لوجهة النظر العربية فيما يخص نزاع الشرق الاوسط. وعلى كل، فان الصحيح هو انه لو ترك الامر لوزارة الخارجية لكان يتوجب على اسرائيل ان تفعل اكثر مما كانت

على استعداد للقيام به حتى ذلك الوقت في اطار كامب ديفيد. ان من المفروض ان يعهد الى مسؤولي وزارة الخارجية في تسيير دفة السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وفي الاحوال القائمة الآن من حيث عزلة الولايات المتحدة في المنظمات الدولية والاقليمية (الامم المتحدة والحلف الاطلسي وحلف منظمة الدول الاميركية) التي تعود في الاغلب الى تعنت اسرائيل، فان وزارة الخارجية، لو سمح لها بذلك، لاستطاعت ان تضغط على اسرائيل لتستجيب لسياسة الولايات المتحدة المعلنة. ان سفراء الولايات المتحدة في جميع انحاء العالم يبعثون الى وزارة الخارجية بانطباعاتهم عن نظرة الدول المضيفة لهم بشأن الشرق الاوسط، وهي نظرة يغلب فيها في هذه الايام مخالفتها لسياسة اسرائيل فيما يتعلق بالاحتلال والمستعمرات، والتطرف بوجه عام.

ويختلف مسؤولو وزارة الخارجية عن الرئيس، الذي هو رجل حزبي ومسؤول منتخب وتحت رحمة الناخبين دائما، في انهم مسؤولون معينون لمناصبهم، ومسؤولون بالتالي امام الشخص او الهيئة التي تعينهم. أما المسؤولون المنتخبون في الولايات المتحدة فيتوجب عليهم، في جميع الاحوال، ان يراعوا مصالح الجماعات التي تنتخبهم.

في ٥ آذار/مارس سألتُ هودنغ كارتر، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية، كيف تقيم الولايات المتحدة سياستها في منطقة جد «حيوية» مثل الشرق الاوسط على «انتخابية» (قابلية الشخص لينتخب) او «عدم انتخابية» شخص واحد، سواء أكان الرئيس ام غيره، بينما ان للولايات المتحدة، بصفتها «دولة عظمى»، مصالح متعددة مختلفة. فكان جواب هودنغ كارتر ان «من الضروري، في كل بلد، تجميع القوى للحصول على دعمها.» وأضاف: «ان هذه» ـ مشيرا الى سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ـ «لها جماعة انتخابية تامة تسندها بأصواتها. فالسياسة الخارجية لا يمكن فصلها عن موافقة المحكومين [المواطنين]. العمل السياسي والسياسة هما واقع حقيقي.» وبينما نجد ان الافتراض الاساسي عند الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية هو صحيح، فان من المهم ان نلحظ ان استطلاعا للرأي العام الاميركي قامت

به مجلة «نيوزويك» ونشر في ٢١ نيسان/ابريل، اظهر نتائج غير منتظرة. كان السؤال، «هل يجب على الولايات المتحدة ان تضغط على اسرائيل كي تتوقف عن تطوير مستعمرات يهودية في الضفة الغربية ذات الاغلبية الفلسطينية؟» فجاء الجواب ان ٤٤٪ قالوا نعم، و٣٢٪ قالوا لا، و٢٤٪ لم يكن لديهم جواب.

وقد ظُن ايضا ان سايروس فانس وشك على الاستقالة مرة قبل ذلك ـ في اثناء قضية اندي يونغ في آب/اغسطس [١٩٧٩]، التي انتهت باستقالة يونغ نفسه. لقد ارغم يونغ على الاستقالة من منصبه كسفير للولايات المتحدة في الامم المتحدة، بعد ان عُرف انه كان قد التقى، سرا، زهدي الطرزي، مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في الامم المتحدة. لقد ساد ظن يومها ان يونغ كان «الضحية» لسياسة يدعمها فانس. ولم يستطع فانس وادارة كارتر مواجهة الضغط الذي جوبها به من قبل القوى المؤيدة لاسرائيل، وهي التي عارضت اجتماع يونغ مع الطرزي، لكن فانس ـ على ما رُوي ـ اغتم كثيرا بسبب استقالة يونغ، وهدد بالاستقالة ايضا.

ان تنصل جيمي كارتر من قرار الامم المتحدة، بعد ان كان قد بادر الى تأييده، اشارة اخرى واضحة الى ان النزاع في الشرق الاوسط خاضع للسياسة الداخلية في الولايات المتحدة، وسيظل كذلك. ومن ثم، فان اية مساهمة يمكن ان تقوم بها الولايات المتحدة لحل النزاع، يستحيل عليها ان تؤديها. لقد كان هذا هو الحال وما زال منذ أواخر الاربعينات. وقد نقل ارنست بيفن، وزير خارجية بريطانيا، انه قال في أواخر سنة ١٩٤٦: «انني لا استطيع، في الشؤون الدولية، ان احل الامور اذا كانت قضيتي اصبحت خاضعة للانتخابات المحلية في الولايات المتحدة.» وعندما يلاحظ المرء كيف يعالج المسؤولون في الولايات المتحدة نزاع الشرق الاوسط سنة ١٩٨٠ التي هي سنة انتخابية، فانه مضطر الى الاستنتاج انه لم يحدث تغيير كبير منذ أواخر الاربعينات.

ملحق

قرار رقم ٤٦٥ (١٩٨٠) بتاريخ ١ آذار (مارس) ١٩٨٠.*

ان مجلس الامن،

اذ يحيط علما بتقارير لجنة مجلس الامن التي أُلفت بموجب القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) لدرس الوضع المتعلق بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، المتضمنة في الوثائق S/13450, Corr. 1, S/13679،

واذ يحيط علما ايضا برسالة كل من المندوب الدائم للاردن (S/13801)، والمندوب الدائم للمغرب رئيس المجموعة الاسلامية (S/13802)،

واذ يشجب بقوة رفض اسرائيل التعاون مع اللجنة، ويأسف لرفضها الرسمي للقرارين ٤٤٦ (١٩٧٩)، و٤٥٢ (١٩٧٩)،

واذ يؤكد مرة اخرى ان اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس،

واذ يشجب قرار حكومة اسرائيل بتأييدها الرسمي للاستيطان الاسرائيلي في المناطق الفلسطينية والعربية الاخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧،

واذ يساوره بالغ القلق بشأن ممارسات السلطات الاسرائيلية الرامية

* «قرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي ــ الاسرائيلي، ١٩٨٠» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ أبو ظبي: مركز الوثائق والدراسات، ١٩٨١)، ص ٤٧.

ملاحظة المترجم: ان قرار مجلس الامن رقم ٤٦٥ الذي نورد ترجمته هنا دعا اسرائيل الى «تفكيك المستوطنات القائمة.... والى التوقف فورا عن انشاء المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس.» وقد تبنى المجلس هذا القرار بالاجماع في ١ آذار/مارس ١٩٨٠، في جلسته رقم ٢٢٠٣. وكانت الدول الاعضاء فيه لسنة ١٩٨٠ (١٥ دولة) هي: الاتحاد السوفياتي والبرتغال وبنغلادش وتونس وجامايكا والجمهورية الديمقراطية الالمانية وزامبيا والصين وفرنسا والفيليبين والمكسيك وبريطانيا والنروج والنيجر والولايات المتحدة الاميركية.

الى تنفيذ سياسة الاستيطان في المناطق العربية المحتلة، بما في ذلك القدس، ونتائجها بالنسبة الى السكان المحليين العرب والفلسطينيين،

واذ يأخذ في اعتباره ضرورة النظر في تدابير لحماية الاراضي والممتلكات العامة والخاصة والموارد المائية، من دون استثناء،

واذ يضع في اعتباره الوضع الخاص للقدس، لا سيما ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة في المدينة والمحافظة عليها،

واذ يلفت الانتباه الى النتائج الخطرة التي ستتركها سياسة الاستيطان على اية محاولة للتوصل الى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط،

واذ يذكّر بقرارات مجلس الامن النافذة، وبصورة خاصة بالقرارات ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، و٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ في ٢١ ايار/مايو ١٩٦٨، و٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ في ٣ تموز/يوليو ١٩٦٩، و٢٧١ (١٩٦٩) المؤرخ في ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٦٩، و٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ في ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧١، وكذلك بالبيان الاجماعي لرئيس مجلس الامن المؤرخ في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦،

وقد دعا السيد فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل في الارض المحتلة، الى تزويده بالمعلومات وفقا للقاعدة ٣٩ من القواعد الاجرائية الموقتة،

١ ــ **ينوه** بالعمل الذي انجزته اللجنة في تحضير التقرير المتضمن في الوثيقة S/13679؛

٢ ــ **يوافق** على النتائج والتوصيات المتضمنة في تقرير اللجنة المذكورة اعلاه؛

٣ ــ **يدعو** الاطراف كافة، وبصورة خاصة حكومة اسرائيل، الى التعاون مع اللجنة؛

٤ ــ **يشجب بقوة** قرار اسرائيل بمنع رئيس البلدية، فهد القواسمة، من حرية السفر للمثول امام مجلس الامن، ويطلب من اسرائيل السماح له بحرية السفر الى مقر الامم المتحدة الرئيسي لهذا الغرض؛

٥ ــ **يقرر** ان جميع التدابير التي اتخذتها اسرائيل لتغيير المعالم المادية والتركيب السكاني والهيكل المؤسسي في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، او اي جزء منها، ليس لها اي مستند قانوني، وأن سياسة اسرائيل وأعمالها لتوطين قسم

من سكانها ومن المهاجرين الجدد في هذه الاراضي تشكل خرقا فاضحا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة جدية امام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الاوسط؛

٦ ـ **يشجب بشدة** استمرار اسرائيل وتصميمها على متابعة هذه السياسات والممارسات، ويدعو حكومتها وشعبها الى وقف هذه الاجراءات وتفكيك المستوطنات القائمة. كما يدعوها، بصورة خاصة، الى التوقف فورا عن انشاء المستوطنات وبنائها والتخطيط لها في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس؛

٧ ـ **يدعو** الدول كافة الى عدم تقديم اية مساعدات الى اسرائيل يمكن استعمالها خصوصا فيما يتعلق بالمستوطنات في الاراضي المحتلة؛

٨ ـ **يطلب** الى اللجنة الاستمرار في درس الوضع المتعلق بالمستوطنات في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، والتحقيق في الانباء عن الاستنزاف الجاد للموارد الطبيعية، وخصوصا المائية، بقصد ضمان حماية هذه الموارد الطبيعية المهمة في الاراضي الخاضعة للاحتلال، وبقاء تطبيق القرار الحالي تحت التمحيص الدقيق؛

٩ ـ **يطلب** الى اللجنة ان ترفع تقريرها الى مجلس الامن قبل الاول من ايلول/سبتمبر ١٩٨٠، ويقرر العودة الى الانعقاد في اقرب وقت ممكن بعد ذلك للنظر في التقرير وفي التطبيق الكامل للقرار الحالي.

٥

سياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط*

ندوة شارك فيها:

رتشارد بارنت

ديفيد دلنغر

رتشارد فولك

بارنت: سأتحدث عما اعتبره مشكلة السياسة الخارجية الاميركية كما يراها مدبروها. وهذه المشكلة، على ما أرى، هي استمرار للمشكلة ذاتها التي اقضّت مضاجع الولايات المتحدة منذ انهيار سياسة الحرب الفيتنامية. وتاريخ هذه الفترة كله يمكن اعتباره سعيا لاعادة تطوير لاستراتيجية عالمية واعادة التأكيد عليها في سبيل الحفاظ على المصالح الاميركية الوطنية التقليدية ودفعها

* *JPS* (37), Vol. X, No. 1 (Autumn 1980), pp. 3-34.

ملاحظة محرر المصدر: في اطار سلسلة المحاضرات والندوات التي تعقدها مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وجهت دعوة الى ثلاثة من رجال الفكر الراديكاليين الاميركيين لمناقشة التطورات الحديثة في السياسة الخارجية الاميركية، في ضوء ما يمكن ان يكون لهذه التطورات من تأثير محتمل على القضية الفلسطينية. ومن الموضوعات التي اعتبرت ذات اهمية خاصة الموقف المتصلب الذي وقفته ادارة كارتر من الاتحاد السوفياتي مؤخرا، والاثر المحدود في عملية صنع القرار الاميركي للفئات التي تتجاوب مع اماني الحركات التحررية في العالم الثالث، والنتيجة المحتملة لسياسة الادارة المتبعة حاليا نحو حركة المقاومة الفلسطينية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

وكان المشاركون الرئيسيون في الحلقة هم: رتشارد بارنت، من معهد دراسات السياسة في واشنطن؛ ورتشارد فولك، استاذ القانون الدولي في معهد وودرو ويلسون =

الى الامام، وذلك عن طريق وسائل وتقنيات تقليدية. والامر الذي تبدّل بصورة واضحة في اثناء حرب فيتنام، هو الاستراتيجية الاساسية للحفاظ على العلاقات القائمة. ومبدأ نيكسون، اي فكرة «الفتنمة»، كان ــ بطبيعة الحال ــ مجهودا للاستعاضة عن تدخل الولايات المتحدة المباشر في مناطق من العالم خطرة استراتيجيا، بقوة الدول المحلية، التي كانت تخضع للنفوذ الاميركي تماما. وأولئك الذين يسمون «وكلاء حفظ السلام»، وهم الذين يحافظون على المصالح الاميركية، سواء في ذلك ايران او اسرائيل او البرازيل ــ وهي البلاد التي يسميها بريجنسكي «صاحبة النفوذ الاقليمي» ــ هم الذين سيصبحون اعمدة جيل كيسنجر السلمي.

هذا المبدأ بدا بوضوح انه ضروري كبديل لاستراتيجية كانت قد اخفقت لأسباب سياسية داخلية، اي الاستراتيجية التي كانت تقوم على احتمال التزام لا يكاد يكون له حدود بالمال الاميركي والجنود والموظفين الاميركيين في مناطق حربية خطرة. وقد تبدل الوضع في السياسة الخارجية في الولايات المتحدة، بطبيعة الحال، بسبب تعريض القوات الاميركية مباشرة، والمخاطر التي واجهت هذه القوات. ولما جاءت ادارة كارتر ورثت هذه البنية لصنع السياسة، وهي البنية التي اقامها نيكسون وكيسنجر معا.

غير ان مشكلات خطرة جدا بدت بعيد ذلك كأنها تعكر امكانات نجاح الاستراتيجية الجديدة، وتعمل على تقويضها: وكانت قضية النفط واحدة من هذه المشكلات. فالاعتماد الخطر والمتزايد على نفط الخليج قد اوجد عدة عوامل جديدة تؤثر على السياسة الاميركية. ولنُشِر الى عامل واحد فقط،

= بجامعة برنستون؛ وديفيد دلنغر، محرر مجلة «سفن دايز» وأحد المناهضين الفعالين لحرب فيتنام سابقا. وقد عرضوا آراءهم على العاملين في البحث والتحرير في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في مقرها في بيروت، في ٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠. وكان رئيس الجلسة في تلك المناسبة ادوارد سعيد، استاذ الادب الانكليزي والادب المقارن في جامعة كولومبيا.

وفيما يلي النص المسجل للخطب التي ألقيت وما دار في اعقاب ذلك في الجلسة التي خصصت للأسئلة والاجوبة.

وهو تصاعد نفقات انتشار قوات الولايات المتحدة العسكرية. ذلك بأن ناحية من نواحي الحرب الفيتنامية التي لم تفهم تماما في الولايات المتحدة آنذاك، هي التكاليف الباهظة للموارد، وخصوصا النفط، التي فرضتها استراتيجية الحرب. وكان ذلك في زمن لم تكن فيه النفقات شيئا يذكر بالنسبة الى ما هي عليه اليوم.

والعامل الثاني كان الارتفاع المقلق في حرارة التوتر بين الدول الصناعية في سبيل الوصول الى النفط. واني اعتقد ان هذا الامر هو تطور خطر جدا، كما انه بان اكثر منذ ان تولت ادارة كارتر الحكم. ومن المفارقات الغريبة ان يحتل، في ادارة كارتر، اعضاء «اللجنة الثلاثية» البارزون المناصب الكثيرة، بمن فيهم بريجنسكي الذي كان سابقا السكرتير التنفيذي للجنة. وقد كان المبدأ الاساسي الذي انطلقت منه اللجنة هو ان قضية الامن الخطرة للولايات المتحدة تكمن في تنظيم علاقاتها بالعالم الصناعي. وقد كانت اللجنة معنية بانهيار النظام النقدي الذي حدث في أوائل السبعينات، اي عند انتهاء نظام «برتون وودز». وشددت على وجوب التقليل من حدة التوتر المتنامي حول النفط والنقد، وهما أمران مترابطان عضويا. وكانت الفكرة الاساسية من انشاء «اللجنة الثلاثية» هي تطوير علاقات جديدة قد يكون من شأنها ترميم الروابط المتقطعة [بين الدول الصناعية] قبل ان تصبح هذه قضية جدية. ويبدو لي، في حقيقة الامر، انه قد بدا للعيان ان الخلافات في المصالح بين الولايات المتحدة وبقية العالم الصناعي هي اشد حدة، وان حدتها المشتدة هي ابرز للأذهان الآن مما كان عليه الامر لما تولّت الادارة الحكم. وقد ظهر هذا كله في اعقاب ردة الفعل ازاء افغانستان في اليابان وأوروبا الغربية.

وقد كان في الادارة، منذ البداية، توتر اصيل مصدره ما يمكنني ان اسميه جدول الاعمال الثلاثي، الذي كان يرمي الى ترميم العلاقات بالعالم الصناعي، والتوصل الى نوع من التفاهم مع العالم الثالث. ولم تكن الغاية من هذا التفاهم ان يدخل اي تبديل اساسي في المصالح او الامتيازات المتضمنة في جدول اعمال النظام الاقتصادي الجديد. بل كان مقصودا به ان يغدو

استراتيجية، شبيهة الى حد ما باستراتيجية نيكسون في تعامله مع قضية الامن العسكري، اي ان يناط الاقتصاد الاميركي بوكلاء محليين بحيث يمكن التخفيف من التوتر، والتقليل من حدة الدعاية، وتجنب وضع المجابهة بين الولايات المتحدة والعالم الثالث في مثل ما كان عليه في أوائل السبعينات. والذي اعتقده ان حتى هذا المقصد قد باء بالفشل، وذلك لأسباب مختلفة.

وأعتقد ان احد هذه الاسباب يعود الى ان التوتر في داخل الادارة، بين جدول الاعمال الثلاثي وبين ما اسميه الاستمرار في تحديد مصالح السياسة الخارجية الاميركية طبقا لمفهوم الحرب الباردة، تواصل وسيطر على الادارة. ومن المألوف في الصحف ان يجسم هذان الاتجاهان المتناقضان بنسبة احدهما ـ الاتجاه الثلاثي ـ الى فانس، والآخر الى بريجنسكي. وأرى ان هذا وصف صحيح ـ الى حد كبير ـ للوضع، مع ان مثل هذا التفسير قد يبالغ فيه. ولما تولت «الادارة» الحكم كانت ملزمة بالاستمرار في الوفاق مع الاتحاد السوفياتي وتوسيع مجالاته، ولكن بطريقة تمكن اميركا عمليا من استعادة المبادرة.

اني ارى من الانصاف ان يقال، كما قال نيكسون في السبعينات، ان ما يدعى الانتصارات الدبلوماسية التي دخلت في اقامة الوفاق كانت، في حقيقة الامر، تمثل سلسلة من التنازلات لمواقع سوفياتية كانت «الادارات» الاميركية تقاومها لمدة طويلة. وقد دخل في عداد هذه التنازلات بصورة بارزة، قبول التسوية في ألمانيا والقبول، ولو نظريا على الاقل، بالامر الوحيد الذي كان السوفيات يطالبون به بشدة في المجال العسكري، اي فكرة المساواة العسكرية، او شكل من اشكال التعادل. ولم تكد الادارة تدخل الحكم حتى بدأت خيوط كرة الوفاق تتفكك بسرعة فائقة. وقد كان ذلك نتيجة عدة عوامل.

أولها، ان سياسة بريجنسكي العالمية كانت تحتضن، في جزء مهم منها، الهجوم الايديولوجي على الاتحاد السوفياتي. والشأن الاول لحملة كارتر بشأن «حقوق الانسان» انها جاءت لتقوم بهذا بالضبط. وقد فسرها بريجنسكي في

الواقع وبصراحة تامة، في مقابلة صحافية: «ان الاتحاد السوفياتي جال وصال من دون حساب» (هذا اصطلاح غريب)، «بينما كانت الولايات المتحدة تقاتل في فيتنام.» والفكرة كانت ان الاتحاد السوفياتي كانت له الافضلية وذلك لأنه ليس الولايات المتحدة. غير ان الوقت قد حان لاتخاذ المبادرة والحملة على الاتحاد السوفياتي في اضعف نقطة فيه؛ ومعنى هذا تنظيم القوى العالمية للدفاع عن حقوق الانسان والضغط بها عليه. وفي الوقت ذاته، سمحت الادارة لنفسها، بسبب ما اعتقد انه سخافة الرئيس التي لا تصدق، بأن تقنع نفسها بانتهاج خط جديد كليا مع السوفيات في مفاوضات السلاح. ومن ثم قدمت في شهر آذار/مارس مقترحات كان من شأنها ان تبدّل لا الصفة الجوهرية لمحادثات «سالت» فحسب، بل الاطار الاداري بكامله، وهو الذي كانت المفاوضات تدور ضمنه. وقد كانت هذه صدمة جسيمة للسوفيات، وأثارت شعورا عميقا بالشك، خصوصا في سياق البيانات الجديدة التي كانت تصدر عن واشنطن فيما يتعلق بحقوق الانسان والاتحاد السوفياتي.

وترتب على ذلك تدهور سريع ناشىء عن حملة كانت قائمة منذ انتخاب الرئيس سنة ١٩٧٦. وقد كان يدعم هذه الحملة مديرو الامن القومي، وجماعة من ارباب الصناعات المرتبطة بالدفاع، ورجال عسكريون متقاعدون وغيرهم، وكانت تطلق على نفسها «لجنة الخطر الراهن». وقد نجحت في اقامة الاطار الكامل للحوار الداخلي فيما يخص العلاقة بالاتحاد السوفياتي. وكانت الحجة الاساسية ان الاتحاد السوفياتي قد حقق تفوقا عسكريا، وان ردة الفعل الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة القيام بها هي ان تسير بخطى قوية جدية. وترتب على هذا وضع عجزت فيه الادارة، ايديولوجيا وسياسيا، عن القيام بالدفاع عن الاستمرار في قضية الوفاق مع الاتحاد السوفياتي داخل البلد. ففي محاولة تمرير اتفاقية «سالت» الحديثة ارتكبت الادارة، في رأيي، خطأ فاحشا اذ قبلت الهيكل الاساسي والفرضيات التي تقدم بها الفريق الآخر، في الوقت الذي كانت تقدم حجة تكتية محدودة جدا عن الاسباب التي توجب قبول الاتفاقية. وقد فشلت تماما في الحصول على دعم عام كاف لضمان ابرام مجلس الشيوخ

للاتفاقية. وكان من نتيجة ذلك انه لما دخل السوفيات افغانستان كانت جميع العناصر الاساسية للاستراتيجية العسكرية الجديدة الحالية قد وضعت في مراكزها. كان قد تقرر ان تزاد الميزانية العسكرية ٥٪ سنويا، بعد أخذ التضخم (المالي) بعين الاعتبار، وبقطع النظر عن ماهية المحتوى. وقد اتخذ قرار بنشر مجموعة جديدة من الصواريخ المتوسطة (صواريخ بيرشنغ وكروز) في اوروبا، وهي صواريخ مثيرة للغاية، كما انها تهدد الاتحاد السوفياتي خاصة. وذلك لسببين: الاول انها، من وجهة نظر السوفيات، تمثل نظام اسلحة استراتيجيا جديدا، الامر الذي هو انتهاك صريح لمضمون «سالت»، اذ ان هذه هي الاسلحة التي تستطيع ان تصيب كل مدينة كبرى في الاتحاد السوفياتي الى الغرب من جبال أورال في غضون ٤ ـ ٧ دقائق. يضاف الى ذلك، ان الخاصية التقنية لهذه الاسلحة تجعل مراقبة الاسلحة أمرا شبيها بالمحال (صواريخ كروز يسهل تخبئتها، ويكاد يكون من العسير الدفاع ضدها). وكان في امكان مخطط عسكري سوفياتي، ينظر الى الوضع من نقطة اشراف لسنة ١٩٨٠، ان يتصور العودة الى تفوق الولايات المتحدة العسكري، ولو من الناحية النظرية. وليس معنى هذا ان الولايات المتحدة ستقوم بحرب ناجحة ـ فليس في استطاعة احد ان يقوم بحرب نووية ناجحة ـ لكن الاثر السياسي الذي تخلّفه اعادة التفوق الكبير الاميركي تقنيا وعدديا وبمثل هذه الضخامة هو، في رأيي، مدعاة لاهتمام السوفيات الجدي.

وأختم بالاشارة البسيطة الى ان السياسة «الحربية» الحالية، التي تشمل العودة الى سياسة جون فوستر دالاس الرامية الى الحصول على قواعد في تركيا وعُمان والصومال وغيرها من الاماكن، تواجه مشكلات واقعية وأساسية جدية. والذي أراه هو ان انهيار كل من الفكرة غير الواضحة للاستراتيجية الثلاثية والنموذج الذي وضعه كيسنجر لسياسة الوفاق، ادى الى العودة الى الآراء الاستراتيجية التي كانت رائجة قبل جيل، وهي فترة «ما قبل الوفاق». وهذه الآراء تمثل جهدا يقوم على اساس ذي شقين: تخفيض الخسائر الاميركية، ومحاولة اعادة الموقع العالمي الى ما كان عليه قبلا ـ لكن في عالم قد

خلا من العاملين الاصليين اللذين مكنا مثل هذه الاستراتيجية من النجاح في الخمسينات: احد هذين العاملين هو ان المجموعة المستقرة من الدول المطاوعة نسبيا والمسالمة والتي طوعت سياسيا وكانت جميعها تحيط بالاتحاد السوفياتي، قد انتهى امرها. فكل من هذه الدول يمكن ان تصبح «ايران»، وادخال كميات كبيرة ومتطورة من الشحنات العسكرية قد يكون، من وجهة النظر الاميركية، العامل الذي يؤدي الى زعزعة الاستقرار في اي من هذه الدول، كما حدث في ايران؛ والعامل الثاني الاساسي، الذي ارى انه يبدل بصورة جوهرية احتمال نجاح العودة الى الاستراتيجية القديمة، هو الديناميكية الجديدة في العلاقات القائمة داخل العالم الصناعي: فهناك الادراك المتزايد ان مصالح اليابان والاوروبيين الغربيين ليست مطابقة لمصالح الولايات المتحدة، وهناك ايضا دلائل على ان زعامة الولايات المتحدة، في ظل تطوير استراتيجية قديمة منقحة اساسها الحرب الباردة العالمية، ستُقاوَم.

فولك: اود، باديء ذي بدء، ان اؤكد نقطة رئيسية، وهي التي ابرزها دِك بارنت ايضا، لأنني ارى انها تنطبق عامة على سياسة الولايات المتحدة الخارجية في عهد كارتر. ان جميع المبادرات الكبرى في السياسة الخارجية الاميركية، بقطع النظر عن نقطة انطلاقها، كانت تطور وتبرر في هيكلية من افتراضات على يد اكثر مؤسسات الحكم الاميركي رجعية. وكان هذا يمثل، في المجال الداخلي في الولايات المتحدة، انتصارا لأولئك الذين كانوا يدعون الى موقف في السياسة الخارجية ذي طابع اشد عسكرية. وقد وجد كارتر، على الرغم من ادعائه انه كان رئيسا محافظا على التقليد الليبرالي، ان من الضروري ان يعقلن جميع مبادراته ويقيم الدعم السياسي لها، عن طريق قبوله بافتراضات موقف العسكريين. وبالعكس، فقد ترتب على ذلك ان بدا كارتر قليل التأثير لأنه ظهر كأنه يؤيد وجهة نظر معينة في العلاقات الدولية، بينما كان يتابع وجهة نظر اخرى في حقيقة الامر. ومن ثم، فانه لا يحصل على اعتراف بفضله لا من العسكريين، لأنه يستعمل لغة «ناعمة» نابعة من التقليد الليبرالي، ولا من الدوائر الاكثر تقدما لأنه كان يقبل افتراضات هيكلية

العسكريين لتفهم الشؤون الدولية.

وقد بدت هذه الصفة الخاصة في السياسة الخارجية لادارة كارتر، لأول مرة، في الجدل بشأن معاهدات قناة بنما. ومما يدعو الى الاهتمام ان يكون هذا الامر اول مثل ملموس للقطيعة بين الكلام والفعل، وهي الصفة المميزة لسياسة كارتر الخارجية. فقد عرضت المعاهدات اولا على انها جهد تقوم به الولايات المتحدة لمجاراة الضغوط العالمية ضد الاستعمار، والتخلص من علاقة بالية ببنما. لكن الحوار انتهى الى ان يقول كارتر: «هذا ما كان يفعله تدي روزفلت لو انه كان بيننا اليوم» ـ وهو امر له دلالته البالغة. وليس ثمة فرق بين ان يكون تدي روزفلت في ايامه او ان يكون بيننا اليوم، فالرجل يلخص، في كلامه وأعماله، الرئاسة العسكرية والتدخلية، وخصوصا بالنسبة الى النصف الغربي من الكرة الارضية.

وفي سبيل فهم سياسة الولايات المتحدة الخارجية يتوجب على المرء ان يتساءل لماذا اصبح الرئيس كارتر تقريبا في جميع مناطق السياسة الخطرة، والذي كان في اسلوبه ليبراليا وانسانيا من دون ان يندى له جبين؛ اصبح اكثر فأكثر ايغالا في العسكرية والرجعية من الناحية العملية. ان اية محاولة لتوضيح السياسة الخارجية الاميركية يجب ان تبدأ في المسرح الاميركي الداخلي، وبصورة خاصة ادراك كارتر ومستشاريه لطبيعة هذا المسرح المتقلبة. ان ادراكهم للصلة بين القوى والضغوط، التي تقوم داخل المجتمع السياسي الداخلي الاميركي في هذا الوقت، امر حيوي لتقدير البواعث الاساسية في القرارات السياسية. وهذا التفاعل بين العوامل السياسية الداخلية وأهداف السياسة الخارجية أمر بارز بصورة خاصة في السياسة الاميركية نحو الشرق الاوسط.

اعتقد ان ثمة ادراكا متزايدا، سواء داخل الولايات المتحدة او في العالم عامة، ان العقد القادم سيبرز، الى درجة لعلها اكبر كثيرا مما مر في تاريخ العالم، المدى الذي ستبلغه منطقة الشرق الاوسط على انها نقطة الثقل الحقيقية في السياسة العالمية. انها، من حيث جغرافيتها السياسية (جيوبوليتيتها)،

رئيسية وستظل كذلك، وذلك بسبب عناصر ثلاثة: اولا، انها تقدم الامكان لأن تقوم فيها مجابهة مباشرة بين الجبارين. ثانيا، انها تحتوي على اكبر مصدر اقتصادي حيوي بالنسبة الى الجيوبوليتية: السيطرة على طرق الوصول الى النفط. ثالثا، يبدو انها تدخل في اطار اكثر اهتمامات السياسة الاميركية جمودا؛ اذ تحافظ على سياسة نحو اسرائيل تعزل الولايات المتحدة عزلا دبلوماسيا متزايدا داخل العالم بأسره، بما في ذلك الجزء غير الشيوعي. والتفاعل المتشابك لهذه العناصر، وفي سياق العصر النووي، هو الذي يجعل من هذه المنطقة بوتقة ملائمة لنزاع عنيف، ورحبة حيث سيكتب فيها تاريخ مستقبل البشرية، وخصوصا خلال العقد القادم او ما يقرب من ذلك.

واذا التفتنا الى الموقف الاميركي من هذه الاتجاهات الخطرة في الشرق الاوسط، اي مشكلات كيفية التعامل مع الاتحاد السوفياتي والاعتماد على النفط ومع النزاع العربي ـ الاسرائيلي ولبه الفلسطيني، فانني اعتقد ان هناك وجوها اربعة: اولا، ان الاتجاه اخذ يصبح عسكريا وسيستمر هكذا في تصاعد. يضاف الى ذلك ان هذا الاتجاه العسكري هو الذي يُتبنى، على الرغم من انه لا يتمتع إلا بقدر ضئيل من النجاح في الحقيقة. ثالثا، ان توافق أمكانات الفشل الخطر من جهة، ونوع المراهنات والاهمية الفائقة للمصالح المتضمَّنة من جهة اخرى، يخلقان وضعا بالغ الخطورة ومدمرا، ما لم يمكن تحويله بطريقة ما. وأخيرا، يتحتم على المرء ان يتساءل، بعد النظر الى هذه النقاط الثلاث: لماذا يتبع الناس الأذكياء سياسة تظهر بوضوح انها مدمرة لذاتها؟ وبقطع النظر عن الخيار الذي يتخذه المرء لوصف توجيه مؤسسة سياسة الولايات المتحدة الخارجية اليوم، فانه يجد ان الذين يمارسونها ليسوا اغبياء، وأنهم ليسوا مصممين على تدمير انفسهم او تدمير العالم. فيبقى السؤال: لماذا يتّبعون سياسة ستوصل تماما الى هذه الاتجاهات؟

ان الاجابة عن هذا السؤال تحملني على العودة الى نقطة لمّحت اليها قبلا: ان هؤلاء القوم يتبعون هذه السياسة الخارجية المعينة لأنهم، من حيث تركيبتهم، مقيدون بسلسلة من العوامل الدولية والداخلية. وبكلام آخر

ـ وهذا يعتمد على نوع التفسير الايديولوجي الذي يريد الواحد منا ان يلجأ اليه لفهم معنى التركيبة المقيدة ـ قلنا ان صانعي السياسة، على ما يبدو، ينقصهم التخيل للبحث عن سبيل غير عسكري ناجح لحماية المصالح الاميركية والغربية. ان الذي يبدو صالحا سياسيا داخل تركيبة الوضع الاميركي، هو الذي ينحرف بالسياسة في هذا الاتجاه العسكري والتدميري لذاته. ثم ارجو ان يسمح لي بأن احاول القول بايجاز لماذا ارى الاشياء تتطور في هذا الاتجاه الذي يؤدي، على الاقل في المدى القصير، الى نظرة تشاؤمية في التطلع نحو سياسة خارجية اميركية تقدمية.

ان الشيء الاميركي الابعد اهمية بالنسبة الى الشرق الاوسط هو، بطبيعة الحال، الوصول الى النفط. ان ٣٤ ٪ من المستوردات الاميركية تأتي من منطقة الخليج؛ و ٦١ ٪ من مستوردات اوروبا الغربية و ٧٢ ٪ من مستوردات اليابان تأتي ايضا من الخليج. بالاضافة الى ذلك، كما تعرفون، فان اكثر من ٥٠ ٪ من احتياط النفط المؤكد للعالم بأجمعه موجود في هذه المنطقة. واقتصاد العالم الصناعي المتطور وغير الاشتراكي يعتمد اعتمادا كليا في بقائه على استمرار الوصول الى هذا النفط، على الاقل طوال السنوات العشرين القادمة. وفي تقديري، ان ادراك هذا الامر، اي عدم الاستغناء عن الوصول الى هذا النفط، هو المنطلق الاساسي غير المعترف به للسياسة الخارجية الاميركية. على كل حال، فان هذا المنطلق لا يعلنه بمثل هذا التحديد اولئك المسؤولون عن صنع السياسة. وهذا يعكس، فيما اعتقد، الاحساس بالتقيد الناشىء عن ادراك ان النفط المستورد من الخليج مهم جدا بالنسبة الى انعاش الاقتصاد والاطمئنان الداخلي في اميركا؛ وليس ثمة بديل يسير او جاهز يمكن التوصل اليه.

وقد اعد المجلس الاطلسي دراسة بعنوان «النفط والاضطراب» (Oil and Turmoil)، وهي تؤيد ما ذهبتُ اليه. وكان ضمن جماعة العمل التي اعدت الدراسة عديد من كبار الضباط (الجنرالات) ورتشارد هلمز، مدير وكالة الاستخبارات المركزية السابق، وكذلك فئة من اساطين النفط وكبار

الدبلوماسيين العاملين في مؤسسة سياسة الولايات المتحدة الخارجية. فهي، اذن، وثيقة ممثلة لجميع الآراء، وتعكس نوع النظرة العالمية السائدة وترسخها.

ومما يسترعي الانتباه ان وثيقة المجلس الاطلسي هذه اعدت قبل دخول السوفيات افغانستان بأشهر، لكن بعد سقوط الشاه. واذا كنت قد اصبت صميم الحقيقة في تقديري للمنطلق الرئيسي الذي هو اساس السياسة الاميركية نحو الشرق الاوسط، تكون اذن الحادثة الاخيرة، اي سقوط الشاه، حادثة لا يمكن تقليل اهميتها أبدا. ويعود ذلك الى انها اوجدت تهديدا مباشرا وجارحا للمنطلق الرئيسي، وهي تعتبر ايضا اقسى خسارة جيوبوليتية تلقتها المصالح الغربية منذ الحرب العالمية الثانية.

وثمة وجه آخر للسياسة الخارجية الاميركية تجاه الشرق الاوسط ينبع مما اسميه «التوجه الامبريالي». وقد تعمدت استعمال «امبريالي» لا «استعماري»، وذلك لأسباب تتعلق بالتجرد الفكري، مع انني اعتقد ان في السياسة الخارجية الاميركية عناصر من الامبريالية والاستعمارية. وأعني بالامبريالية ان من «مسؤولية» اميركا ان تعطي العالم غير الشيوعي «القيادة». و «القيادة»، في هذا الاطار الامبريالي، يفهم منها التحكم. وتظل الامبريالية، على كل، كلمة رمزية للتحكم؛ فالزعماء الاميركيون لا يمكنهم القول «تحكم» بصراحة. وفي هذا السياق يدخل في «التحكم» القدرة العسكرية للحيلولة دون تطورات عكسية. بالاضافة الى ذلك، فان «التحكم» يقتضي وجود الاحساس بالامر القادم، ولا يستطيع صانعو سياسة الولايات المتحدة تحمل الوضع السياسي الدولي المتفجر القائم اليوم في الشرق الاوسط. والسياسة الوحيدة الملائمة والصالحة، عندما ينظر اليها من هذا المنظور، هي محاولة ممارسة «التحكم» على هذه الاوضاع التي لا يمكن التكهن بها بالوسائل العسكرية. وليس مثل هذا الموقف شيئا غير مألوف بالنسبة الى ما يمكن للسياسة الاميركية الخارجية ان تتولاه؛ فقد حاولته في تعاطيها مع القوميات الثورية، مرة بعد الاخرى، وقد فشلت تكرارا على اشكال متباينة: فشلت في فيتنام بشكلها المكشوف؛ وفشلت في ايران على نحو اكثر تغطية.

وجوهر هذه السياسة هو محاولة «التحكم» في القومية الثورية عن طريق صبغ النزاع بالصبغة العسكرية (عسكرة النزاع). وهذا مبرر المشروع الامبريالي في الشرق الاوسط اليوم. وهذه السياسة تنذر بالضرورة، وقبل كل شيء آخر، بمجابهة ومصادمة مع القومية الثورية الفلسطينية، التي هي الصيغة الاشد فعالية روحيا، والاشد تهديدا عقائديا، التي تتخذها القومية في هذه المنطقة. وهي، من المنظور الامبريالي لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، حقيقة حبلى بالنذر، حتى بقطع النظر عن ارتباطها باسرائيل.

هذا الاطار الامبريالي المهيمن ضروري لفهم الاستجابة الاعم للقومية الثورية. وهكذا، فان المرء ليجد هذه العودة المستهجنة الى سياسة مقاومة القومية الثورية، التي كانت سائدة في فترة ما قبل فيتنام؛ وكل ما هناك انها ألبست اليوم ثوبا مختلفا عقائديا وايديولوجيا. يمكنك عمليا ان تستعيض ــ والامر لا يعدو كونه تجديدا تكنولوجيا ــ بقوة الانتشار السريع عن القبعات الخضر، وبفكرة القوة المتحركة والقاذفة عن القوات الارضية المقاومة للعصيان. والفكرة الرئيسية تعود الى الظهور مجددا، وهي اننا في فترة «اعتماد الامبريالية على نفسها»؛ اذ ان مبدأ نيكسون بان افلاسه. وعلى كل حال، يرفض صانعو السياسة الاميركيون ان يتذكروا العمليات الفاشلة لمثل هذا النوع من الاعتماد على النفس في الماضي. فكارتر وآخرون غيره في مؤسسة السياسة الخارجية يصرون على ان تتغلب اميركا على شلل الارادة الذي كان بقية ما تركته التجربة الفيتنامية. ويُنظر الى الاخفاقات السابقة كأن لا علاقة لها بالواقع الحالي؛ يجب ان تركن هذه الاخفاقات جانبا كي يمكن السير قدما بالسياسة الحاضرة ــ بصرف النظر عن كونها تقتفي اثر الخطى ذاتها النابعة من المنطق الاعوج نفسه.

وثمة وجه ثالث يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار في فهم هذا السياق المقيد، والذي هو مهم للغاية هنا، وهو مجابهة سير التاريخ. ففي اللحظة التي يبعث فيها هذا الموقف الامبريالي يجد الواحد منا دلائل متزايدة، وخصوصا في الشرق الاوسط، على تصاعد نشاط قومي ثوري عارم. ان القبول الواسع بشرعية

منظمة التحرير الفلسطينية هو اعتراف، في بقية العالم، بما يمكن ان تنذر به مسيرة التاريخ هذه بالنسبة الى المستقبل. والدول الاستعمارية القديمة هي، من جهة، اكثر تفهما من الولايات المتحدة لهذا، لأنها خاضت الحروب الاستعمارية وخسرتها، كما ان وسائلها العسكرية عاجزة بحيث لا تسمح لها حتى بالتفكير في السير في مثل هذا السبيل اليوم.

ان مقاومة مسيرة التاريخ هذه هي الانهماك في جهود عديمة الجدوى الى درجة مرعبة. والطريقة الوحيدة التي يمكن ان تعطي هذا الامر مصداقيته هي التلويح بالانذار النووي. واذا لم تتمكن قوة اميركية مؤلفة من نصف مليون جندي، مدعومة بأسلحة متطورة تكنولوجيا من كل نوع يمكن تصوره، من القضاء على الثورة الفيتنامية، فانه يبدو ان من غير المعقول القول انه حتى «قوة الانتشار السريع» المزودة بأقوى الاسلحة قد تتمكن من صد تيار القومية الثورية في الشرق الاوسط. وهكذا، فان في خلفية سياسة الولايات المتحدة اليوم العودة الى سياسة «دالاس الانتقامية باستعمال قوى هائلة؛ اي انه لا يجوز لأحد ان يعبث بمصالح الولايات المتحدة لأن ذلك قد ينتهي الى حرب نووية. وهذا هو اساس الخطر الذي تنذر به «العسكرية» الجديدة.

وأخيرا، يقودني هذا الى القول ان محاولة العثور على مبرر ايديولوجي لهذه السياسة، في سياق التفكير الاميركي، تخلق الشيء الكثير من الحيرة. فليست الولايات المتحدة بلدا يمكنه ان يعترف بدوره الامبريالي، ولا بتوجيهه العسكري في سبيل الدفاع عما يعتبره مصالحه القومية. والى هذا يعود السبب، الى حد كبير، في تضخيم دخول السوفيات افغانستان ــ احياء الحرب الباردة والقول ان هذا العمل هو اخطر ما تعرض له السلم منذ الحرب العالمية الثانية. ففي السياق الفكري الاميركي يزود هذا الامر حجة منطقية مقبولة لهذه العسكرية الجديدة. وهكذا، فان صحافيا محافظا في الولايات المتحدة، وليم سفير، قال عن الاستيلاء على السفارة الاميركية في طهران انه كان «الاثارة التي هبطت من السماء بواسطة آية الله.» ومن الواضح ان سفير لم يكن يؤيد الاستيلاء، بل الحالة النفسية التي نشأت، ولا بد، عن هذا الاستيلاء. وفي

رأي سفير ان هذه الحالة الاكثر تشنجا سترغم ادارة كارتر على اتخاذ الاجراءات الاشد عنفا التي كان الصحافي يطالب بها باستمرار.

يؤدي جميع ما قدمته من آراء حتى الآن، الى نظرتي النهائية وهي ان الولايات المتحدة امبراطورية سائرة في طريق الانحطاط؛ وهذه النظرة هي، في الوقت ذاته، تصور لأكثر العالم وتصريح عن حقيقة دولية. ومن الناحية التاريخية، فان انحطاط دولة امبريالية يجر الى انتقال خطر، ذلك لأن الدولة الامبريالية لا تملك، في اثناء ذلك الانحطاط، سوى قوتها الحربية الهائلة لوقف هذا الاتجاه المناوىء. وهذا يؤدي الى نوع من الافلاس في السياسة الذي هو نذير بالخطر؛ غير انه يخلق فرصة مؤاتية اذ يكمن في هذا الفراغ في السياسة، امكان زيادة الوعي العام. والقيادة، بسبب انها ذات تركيبة مقيدة، لا تستطيع ان تتواءم مع الحقائق الجديدة. ومن الناحية الاخرى، فان الجمهور قد يتزايد تقبله لدعاية ما تقول لأن لأميركا دورا جديدا في النظام العالمي، وهذا الدور هو الذي يخلق في خاتمة المطاف احتمالات متزايدة نحو التبديل.

ولست اشعر، على كل حال، بأن ثمة فرصة للخروج من هذا القيد الهيكلي المحكم على ايدي الجمهوريين او الديمقراطيين. فالحزبان لا يتميز واحدهما من الآخر فيما يتعلق بقضية الاصلاح البنيوي. والسبيل الوحيد للخروج من هذا القيد الهيكلي هو عبر سياسة تقدمية داخلية في الولايات المتحدة نفسها. فلا سبيل الى تغيير اساسي موائم في السياسة الخارجية، من دون سياسة تقدمية حقيقية تبدل الجو والسياق السياسي داخل الولايات المتحدة. ولا يجوز للمرء ان يبرز تغيير نظرة النخبة، لا تكتيكا ولا استراتيجيا ــ ولو انه ليس ثمة من خطأ في محاولة ذلك؛ انني واثق من انه لا يوجد مجال كبير لتبديل ذي اهمية. وعوضا عن ذلك، يجب تسليط النشاط والجهد السياسيين نحو تغيير الرأي العام، وتقوية التشكيلات والامكانات التقدمية داخل الولايات المتحدة.

دلنغر: لا ادري تماما كيف تبدو لكم الستينات او الى اي مدى تفكرون فيما يتعلق بالستينات، لكن في الولايات المتحدة الكثير من الاساطير حول تلك

الفترة. فهناك اسطورة تقول انها كانت عقدا عجيبا اذ كان كل واحد في المعركة، وفي الشارع. وهناك نزعة قوية الى التقليل من اهمية الفترة الحالية، اي السبعينات او بدء الثمانينات، وذلك قياسا بالفترة العجيبة ذات الثورة والحركة الاجتماعيتين.

وواقع الامر هو ان الستينات كانت شديدة البطء في تطورها، وخلال معظمها كان عدد من الشعب يجافي النظام ويقاومه اصغر من عدد اولئك الذين فعلوا الشيء ذاته في السبعينات، ومن المؤكد انه اصغر مما هو عليه الآن. واحدى نظرياتي تقول ان فترة «استنزاف للطاقة» تعقب كل حرب. فالحرب تحفز الطاقة ــ بمعنى ان الناس يصرفونها بشكل طارىء. وفي حالتنا، في حالة حرب فيتنام، صُرف الكثير من الطاقة ضد الحرب، بدلا من صرفها ــ كما حدث في الحرب العالمية الثانية ــ في دعم الحرب، لكن النتيجة التي تلت ذلك كانت مماثلة.

ورغبة منا في اكتناه ديناميكية الحركات الاجتماعية وحركات المقاومة في الولايات المتحدة، نذكّر انفسنا بأنه كان ثمة حركة نشيطة ضد الرأسماليين وضد المؤسسة في الولايات المتحدة عشية الحرب العالمية الثانية ــ وهذا يسهل فهمه بسبب حالة الكساد. وكانت الفترة ايضا شبيهة بآخر الستينات، اذ ان الناس خرجوا اول مرة على النظام وانتقدوه وكانوا ضده. لكن، اساسا بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤٥ جمعت الطاقة بأكملها ووجهت نحو الحرب العالمية الثانية. وفي نهاية تلك الفترة كانت الحركة الراديكالية قد استنزفت بشكل واضح.

ولأنني كنت ضد الفاشية في وقت مبكر كنت كثيرا ما اتناقش مع الناس، بمن في ذلك اعضاء اسرتي وأصدقائي المقربون، فيما اذا كان من الصواب ان انضم الى الولايات المتحدة لمحاربة الفاشية، او ان من الضروري ان تتخذ الخطوة التي اتخذتها انا، وهي المقاومة، لأن الحرب ضد الفاشية كانت تقودها دولة مستعمرة عسكرية، وانها لن تصل الى نهايتها الصحيحة. لكن في جميع هذه المناقشات كان تعليقهم «اننا سنستمر في القتال؛ لأننا سنتخلص من

هتلر اولا، ثم نعود هنا لنقاتل حكومتنا.» لكن لما جاءت سنة ١٩٤٥، كان ذلك كله قد ذهب هباء، ودخلنا فترة ضياع وانعدام اي حركة احتجاج ذات حيوية، او على مقياس واسع، او اي حركة للتغيير الاجتماعي.

ثم ظهرت، طبعا، فترة المكارثية (نسبة الى السناتور مكارثي). ثم جاءت سنة ١٩٥٦ وحملت معها، من حيث لا يدري احد، بدء التغير، وقد رافق ذلك حادثة مقاطعة «باص مونتغومري». هذه كانت حقا بداية فترة كان التطور فيها طويلا وبطيئا من سنة ١٩٥٦ الى سنة ١٩٦٧. يتحدث الناس عن نشاط ضخم في الستينات، لكنني اذكر اننا لم نمتلىء خيلاء لأول مرة إلا في نيسان/ابريل ١٩٦٥، اذ تم لنا القيام بتظاهرة وطنية ضخمة ناجحة ضد الحرب في فيتنام. وكم تقدرون عدد الذين اشتركوا في هذه التظاهرة؟ انه ١٥,٠٠٠ شخص. لكن هذا العدد كان ضخما في ذلك الوقت. وعندما تنظرون اليوم الى حركة مقاومة الخطر النووي، تجدون انه تظاهر ٢٠٠,٠٠٠ شخص في اكثر من مرة واحدة سنة ١٩٧٩.

ولأن الناس يريدون، الى حد ما، ان يحطوا من معنوياتنا (والسبب الذي حملني على ان اضع لأحد كتبي عنوان «قوة اكثر مما نعرف»)، هو ان الناس يكررون القول اننا لا نملك القوة او النفوذ)، فان من الممكن في الولايات المتحدة ان تكون واحدا من ٢٠٠,٠٠٠ يشتركون في حركة مقاومة الخطر النووي وتفكر، مع ذلك، في انه مما يخجل حقا ان هذا هو اصغر عددا وأقل حيوية وأضعف من حركة الستينات.

وثمة مقارنة اخرى، وهي اننا في آب/اغسطس ١٩٦٥ عقدنا شيئا سميناه «اجتماع الشعب غير الممثل»، الذي انتهى بمسيرة نحو مبنى الكابيتول في واشنطن. كنا ننوي ان نصعد درجات المبنى، ونعلن السلم مع الشعب الفيتنامي. وقد ألقي القبض على اقل من مئة شخص لاجتراحهم هذا العمل من نوع العصيان المدني. وقد اعتبر هذا يومها أمرا ذا شأن عظيم.

استطيع القول ان من المحتمل انه كان هناك، في سنة ١٩٧٩، خمس وعشرون مناسبة مختلفة ألقي في كل منها القبض على ما يزيد عن مئة شخص، وأحيانا على مئتين او ثلاثمئة شخص، بسبب اضرابهم جلوسا في مصنع نووي

او بسبب اشتراكهم في عمل مباشر من هذا النوع.

في نيسان/ابريل ١٩٦٧ كانت قد تجمعت قوى متعددة، بما في ذلك حركة الحقوق المدنية التي كانت، في اشكالها الاكثر ظهورا وضخامة — وبواسطة مارتن لوثر كنغ — حريصة على ألا تخلط بين قضيتي الحقوق المدنية ومقاومة حرب فيتنام. لكن أخيرا جاءت، في نيسان/ابريل ١٩٦٧، التظاهرة الضخمة الاولى في الحقيقة. فقد اشترك فيها ٢٥٠,٠٠٠ شخص او ٣٠٠,٠٠٠ شخص في نيويورك، ثم تلاها في تشرين الاول/اكتوبر ما نسميه «حصار البنتاغون» اذ حضر عدد يماثل ذلك العدد وكانت تظاهرة ضخمة؛ وقد تدخل نحو ٢٠,٠٠٠ منهم في عمل مباشر، اذ جربوا فعلا ان يقتحموا البنتاغون. ولأعد الى نظريتي فيما يخص «استنزاف الطاقة» الذي يعقب فترة طوارىء (وهذا هو الذي اصابنا في السبعينات)؛ فقد عاد الناس الى سيرتهم الطبيعية في الحياة، من حيث انشاء اسرة والتعليم او العمل والسماح لمخيلاتهم بأن تحوم قليلا في ميادين الفن والموسيقى، وأمور مثل هذه. وبعد كل شيء، يبدو من الطبيعي ان تستيقظ صباح يوم سبت — انني افكر في يوم السبت لأن العديد من تظاهراتنا كان يقوم في يوم السبت — فتذهب الى الريف او تتسلق جبلا او تصغي الى موسيقى، بدل ان تذهب الى واشنطن او تذهب لتشترك في اضراب «جالس» في مكان ما او تجابه بالغاز المسيّل للدموع او بالهراوات. غير ان هذا فسر كأنك تقول، بشكل او بآخر، ان الشعب عاد الى حظيرة «النظام». لكن الكثير من هذا كان معناه العودة الى حياة معقولة اكثر ذات نسق طويل المدى، ذلك بأنك اذا اهملت هذه الاشياء جميعا فانك تصبح اكثر ضحالة وأقل تأثيرا سياسيا وأقل انسانية.

وقد تسربت الى الحركة اخطاء كثيرة ايضا. ان من الاهمية بمكان انه عند ابتداء حرب فيتنام — على الرغم من التطور التاريخي ضد الرأسمالية خلال حالة الكساد قبل الحرب العالمية الثانية — كان ثمة نزعة قوية عند الناس الى ان يحسبوا ان [حرب فيتنام] كانت مجرد غلطة ارتكبها احدهم: إما ان الرئيس لم يُعطَ المعلومات الكافية، وإما انه لم يكن لدينا الرئيس الملائم. لكن الناس

عرفوا بالتدريج ان الامر لم يكن كذلك؛ فقد حصل الرئيس على المعلومات [الكافية]، لكن المؤسسة كانت قد انعزلت عن الشعب، عن القيم الانسانية، بحيث انها لم تستطع تفسير ما عندها من معلومات. ثم ادرك الناس، بالتدريج، ان الحرب في فيتنام كانت تعبيرا منطقيا لنظام رأسمالي ـ امبريالي. هذا الامر كان ايجابيا ـ هذا التعلم البطيء الصعب الذي تحقق شهرا بعد شهر وسنة بعد سنة. أما من الناحية السلبية، فقد كان هناك نزوع نحو مزيد من التجريدية والجمود العقائدي والجنوح النظري، بحيث انتهى الامر بالوصول الى وضع متناقض؛ ففي حين كانت الاكثرية في البلد قد اتجهت في النهاية ضد الحرب، كانت قطاعات كبيرة من حركة مقاومة الحرب قد انقطعت عن السكان المقاومين للحرب. وعلى سبيل المثال، بدلا من ان يصون الناس انسانيتهم ـ التي كانت، بمعنى ما، اثمن مصدر للحركة وأكبر باعث لها ـ أخذوا يخرجون الى الشارع ويصرخون «هو هو هو تشي منه ـ ستنتصر جبهة التحرير الوطني»، وهو الامر الذي لم يكن يعني شيئا للشعب الذي كان يراك مندفعا في الشارع وأنت تصرخ. كان ذلك يعني انك فصلت عن شعبك، وأنك كنت تريد النصر لبلد اجنبي ما بدلا عنك، ولم تصغ الفكرة ـ في حقيقة الامر ـ بشكل يمكن نقله الى الآخرين. والمثل الذي يغلب عليّ تقديمه لذلك يعود الى دورات التوضيح المبكرة، التي كانت اساس تطور حركة مقاومة الحرب. كانت وجهات نظر مختلفة تقدّم للحضور، وكان بين هؤلاء من يطرح سؤالا يدل على جهل او افتقار الى الفهم ـ اقصد الجهل بما كان يدور في فيتنام ـ وهؤلاء كانوا يحصلون على اجوبة بأناة وصبر. وفي نهاية الاجتماع (وأنا هنا ابالغ بعض الشيء، لكن هذا اندس وأصبح اكثر اهمية مما كان يجب ان يكون)، كانت هناك نزعة الى التأكد من ان كل متكلم بمفرده كان لديه الخط الصحيح او وجهة النظر الصحيحة. واذا حدث ان سأل احدهم ـ وكان حديث عهد بالحركة وعلى وشك ان ينضم اليها ـ سؤالا بريئا، سؤالا صادقا جديا، كان ثمة نزعة الى ان يُصرخ في وجهه او وجهها: «خنزير» او «فاشي» او اي نعت آخر يدل على انه عدو.

وهكذا، فان السبعينات تمثل العودة بالنسبة اليّ الى حياة اكثر طبيعية، والى جذور اعمق، والى التطهر من الكثير من الاخطاء التي تسربت [الى الحركة]. وقد تطورت الحركة النسائية، وغدت حركة السحاق ـ اللواط قوة اجتماعية حديثة كبيرة الاهمية، وأصبح لحركة مقاومة الخطر النووي اهمية بارزة. جميع هذه المشكلات كانت جزءا من الحياة. غير انه كان هناك ما يمكن ان يسمى، من احدى وجهات النظر، التشرذم؛ اذ ان هذه المشكلات كانت تعاني احيانا شيئا من المنافسة، مثل: اي منها يتوجب عليك ان تعمل في سبيلها. ومن الواضح ان هذه النزعات تآكلت مع مر السنين، على ما ارى. وقد قامت جماعات وتحالفات مميزة، وكان هناك أفراد جربوا ان يرأبوا الصدع ويضموا هذا كله معا. وفيما نحن وسط هذا كله، وعلى وشك الخروج من فترة الاستنزاف والبدء بالمشاركة لتطوير حركة ناضجة، اتت تطورات ايران وأفغانستان حاملة معها ردة فعل جسيمة في الولايات المتحدة، لا سياسيا فحسب بل ايضا في شكل محاولة [المؤسسة] اقناع الحركة بأنه لم يعد لها وجود، وبأنها قد تشرذمت، وبأن الناس أصبحوا لامبالين بها، وبأن أعراض ما بعد فيتنام قد انتهت (والاعراض التي جاءت في اعقاب فيتنام هي مضادة للحروب «المحدودة» في الخارج ـ التي لم تكن «محدودة» قط بالنسبة الى البلاد التي قامت الحروب فيها، لكنها كانت «محدودة» بالنسبة الى الاميركيين). لكن يبدو ان اولئك الذين كانوا يحاولون اقناع الناس بأننا تجاوزنا هذه الاعراض البَعد ـ فيتنامي، كانوا يقرأون «تصريحاتهم الخاصة في الصحف» ـ كما نقول في الولايات المتحدة ـ وأخذوا يصدقون دعاياتهم. فقد ارتكب كارتر غلطة سياسية ضخمة، على ما افسر أنا هذا الامر، بدعوته الى التسجيل للجندية؛ اذ اتضح فجأة ان الناس لم يكونوا لامبالين، وأنهم لم يعودوا الى النظام، ولم يكونوا قد قبلوا قيمه. وأستطيع القول انه كان هناك، خلال الاشهر الثلاثة الاولى من هذه السنة، اعتراضات ومعترضون اكثر من اية فترة ثلاثة اشهر ـ او حتى فترة ستة اشهر ـ خلال الفترة بأكملها بين سنة ١٩٥٦ (مقاطعة «باص مونتغومري»، اي بدء حركة الحقوق المدنية) وسنة ١٩٦٧. ففيما يتعلق

بالدعوة الى الخدمة العسكرية، على سبيل المثال، بينت دراسة حديثة ان **نصف** الناس في سن الجندية في الولايات المتحدة، كان سيرفض التسجيل للجندية. وقد يكون في هذا بعض المبالغة، لكنه يظهر العمق الذي وصل اليه الانفصال عن المؤسسة.

وأحسب اننا لسنا اكبر عددا فحسب، من حيث اننا حركة اعتراض اجتماعية او حركة تدعو الى اساليب في الحياة مغايرة، وعلاقات انسانية بديلة، ونظم اقتصادية وسياسية بديلة، بل ايضا اكثر ثراء [انسانيا] بسبب تاريخ السبعينات والتنوع الذي جاء مع الحركة النسائية وغيرها مما ذكرت، بما في ذلك تطور حركات العالم الثالث في الولايات المتحدة. وسأشير الى حركة واحدة فقط وهي حركة الاميركيين الاصليين التي بلغت سن الرشد. ولم تكد تكون معروفة قبل السنين الاخيرة من الستينات، ومن المؤكد انها لم تتصل بباقي الحركة. والامر الآخر هو اننا لم نعرف قط تاريخنا، تاريخنا الراديكالي، وهذا هو السبب في ارتكاب اخطاء كثيرة في الستينات، على سبيل المثال. أما الآن، فان تاريخنا اصبح اقرب الينا. ففي السنوات الخمس الاولى من حركة مقاومة حرب فيتنام، كنا نعرف، متى وقف احدهم وقال انه محارب قديم، اننا امام امر مقلق. او عندما نكون سائرين [في تظاهرة] في الشارع فنلتقي جماعات صغيرة من قدماء المحاربين كانت عندئذ تهاجم المتظاهرين. أما الآن، فاذا كان ثمة محاربون قدماء من حرب فيتنام ممن يؤيدون الحرب او يؤيدون ذلك النوع من السياسة، فانهم يهمسون بذلك. واذا وقف احدهم وأعلن نفسه انه محارب قديم فانك لا تنتظر منه التأييد فحسب، بل القيادة ايضا. وأود ان اختم بتطبيق هذا الامر بشكل جزئي صغير على المشكلة التي نُعنى بها جميعا: فلسطين. ولأكن صريحا، وآمل بألا اكون مبالغا، ان هذه كانت قضية منسيّة في اطول مدة من هذه الفترة. وهذا يعود، الى حد ما، الى تاريخها المشوه الذي تلقيناه، وهو الامر الذي لا حاجة بي الى شرحه. غير انني اقول ان القضية اكثر حياة الآن، وذلك لأن اسرائيل تزداد سفاهة.

خلال السنوات الاخيرة من الستينات، وهي الفترة التي كان الناس يتشدقون فيها بالشعارات ــ ولم تكن هذه صفة تامة لتلك الفترة على اي

حال ــ كان ثمة وقت قصير كان فيه البعض يخرج الى الشارع ويصرخ «عرفات» تأييدا له؛ غير ان هذا العمل كان شبيها بالمراهق الذي يوجه كلمة قذرة الى ابويه بقصد اهانتهما. لم تكن عميقة ولم تكن مفهومة؛ ولم يكن لها هذا النوع من الصلة العضوية بالحياة والسياسة وبالحركة، النوع الذي ــ فيما اعتقد ــ قد اخذ طريقه بالتدريج نحو التطور. وقد كان ثمة، خلال هذه الفترة بأكملها، عصبة امينة من الافراد، مثل نوام تشومسكي ودك فولك وغيرهما، الذين كانوا يحاولون تثقيف الناس، ويحاولون نقض ذلك التاريخ المزيف. غير انني اشعر اليوم بأننا حقا ندخل فترة ستكون فيها قضية فلسطين قضية اساسية في حركة الاعتراض الاجتماعي، هذه الحركة المتنوعة النواحي التي حاولت ان ألخصها. كان العرب في الولايات المتحدة يشعرون بالعزلة وعدم الاطمئنان ايضا، ولم يهتدوا ــ وذلك لأسباب واضحة ــ الى الطريق الذي يوصلهم الى هذه الحركة كما حدث بالنسبة الى حركة مقاومة حرب فيتنام او حركة مقاومة الخطر النووي. ويبدو لي، من اتصالاتي الخاصة، ان هذا آخذ في التبدل ايضا. ولا انوي القول ان شيئا ما سيحدث بسرعة، لكنني اغتبطت مؤخرا لما تكلمت في اوريغون (وهي منطقة ريفية تقريبا، تقع في الشمال الغربي من الولايات المتحدة، وليست معروفة بتطورها السياسي) وفي ايوا، وكان حديثي في المناسبتين يتعلق بالاحتجاج على التجنيد. فبعد ان لخصت آرائي عن التجنيد والحرب النووية وايران وأفغانستان، كنت واثقا من ان الناس كانوا الى جانبي. ثم تهيأت وأدخلت الموضوع الذي يعتبر «غير محبب» الى الناس قائلا انه لن يكون هناك سلام في الشرق الاوسط الى ان يحصل الفلسطينيون على حق تقرير المصير وعلى دولة خاصة بهم. وقد داخلني سرور كبير، في اوريغون وفي ايوا، لأن الناس صفقوا بحماسة شديدة. ولم يكن ثمة مجال، على الارجح، في امكان حدوث مثل هذا الامر قبل ستة اشهر. انني اروي هذا على انه حقيقة؛ ولا انوي حتى مجرد تفسيره، لأنني كنت انا نفسي حائرا ازاءه، وليس الامر معي دوما على هذا النحو. غير انني ارى ان هذا هو بداية لشيء ما.

وفي الختام، اننا الآن نجرب اقامة تحالفات للعرب، وجماعة مقاومة الحرب، وجماعة العالم الثالث ــ وأحد التطورات التي تدعو الى الكثير من التفاؤل هو ان البوتوريكيين والمكسيكيين والاميركيين ــ الآسيويين والسود يعملون جنبا الى جنب مع جماعة مقاومة الخطر النووي وجماعة مقاومة الحرب وجماعات النساء. وثمة تحالفات موقتة مختلفة تنشأ الآن، اذ تجتمع تلك الجماعات للاحتجاج او لتبادل الرأي والمخططات. وقد ظل الفلسطينيون خارج هذا كله الى وقت قريب. غير انهم أصحوا الآن جزءا من ذلك. هناك عدد من التحالفات الموقتة، وأحدها يطلق عليه «الائتلاف للعمل للسلام في الشرق الاوسط». وثمة ائتلاف آخر على وشك الظهور على يد «لجنة الخدمة للشرق الاوسط»، التابعة للفرندز (طائفة مسيحية)، هو المجلس الوطني للكنائس وبعض الجماعات التقليدية المناوئة للحرب. ومن ثم، فهناك شيء من العمل التأسيسي. وأرى ان هذه الجماعات معا ستسرع العملية التي كنت اتحدث عنها. وآمل بأن نصل، في مرحلة ما، الى النقطة التي وصلنا اليها في حركة مقاومة حرب فيتنام في أواخر سنة ١٩٦٧ او أوائل سنة ١٩٦٨. كما آمل بأنه بعد هذا التطور الطويل الصبور البطيء الشاق، والذي تعرض للاحباط مرات، سيكون كل شيء جاهزا للانطلاق. وعندها سيحمل هذا البلاد معه. وبسبب المواقف غير المنتقدة المتعددة والكذب والتزوير لدعم اسرائيل، فانني ارى انه متى زالت الغشاوة ــ وهذا الزوال قد بدأ ــ عن العيون، واذا استمرت عملية التثقيف الاصلية، فان التطور المرتقب سيكون سريعا جدا.

سؤال: ان الفكرة التي اخذتها من المتكلمين الثلاثة هي ان سياسة الولايات المتحدة الخارجية تعاني من التقيد في قضيتين اساسيتين: اولاهما، الموقف الامبريالي لكل من الحكومة والمؤسسة؛ والثانية، «عسكرية» المؤسسة. وهذان القيدان ناتجان، على ما يقال، اولا عن دروس فيتنام، وثانيا عن الاتجاهات الثورية او الراديكالية في منطقتنا وعن وجود احتياطي هائل من النفط في العالم العربي. ولست ارى ان هذا «القيد» هو عامل قسر على ما يبدو انكم تعتقدون، وذلك لسببين: اعتقد ان دروس فيتنام، من وجهة النظر الاميركية،

مهمة لكن ما هو اكثر اهمية هو ان العقلية التي يسرت السبيل لفيتنام، لا تزال تتحكم في تصرف المؤسسة وتفكيرها في الولايات المتحدة. ويعود هذا اساسا الى التحالف القائم بين المصالح الصناعية و«العسكرية»، والى نفوذ المجموعات الصهيونية ــ وذلك فيما يتعلق بالشرق الاوسط ــ والى قيم معينة لا تزال تتسلط على المؤسسة؛

أما في الجهة العربية، فان «القيد» ليس له مثل ذلك الاثر، لأننا بعيدون عن استثمار العاملين اللذين ذكرتهما: النزعات الراديكالية، والنفط. ففي اعتقادي ان النزعات الراديكالية ليس لها، في العالم العربي، مثل تلك القوة؛ وعلى العكس من ذلك، فانني لو سئلت عن اعطاء العالم العربي اليوم صفة، لقلت انه بصورة عامة يتخذ صفة النزعات الرجعية. وأي نظرة تتعارض مع هذه قد تكون للمدى البعيد. والذي أراه ان علينا، بالنسبة الى المستقبل القريب والمتوسط المدى، ان نفكر في حدود وضع راكد، بمعنى استمرار الوضع الحالي القائم في العالم العربي اليوم. ان اي تحرك جدي نحو الراديكالية هو قضية الشوط البعيد، اي ــ كما ارى ــ ما يزيد عن سنوات خمس. والسبب الآخر الذي يحملني على عدم القبول بأن العرب يملكون القوة التي وصفتَنا بها، هو اننا لا نفيد من دور النفط الفائدة الصحيحة. وأخص بالذكر ان العربية السعودية، وهي اكبر منتج ومصدر للنفط، تتنازل عن دورها ــ الى حد كبير ــ ومن ثم فان الولايات المتحدة لا تستطيع ان تكون اكثر حدبا على العرب من العربية السعودية، ولا حاجة بها الى اتخاذ مثل هذه الخطوة؛ واذن، فان لعبة النفط لن ينتج عنها اي شيء خلال بضع من السنوات المقبلة. ولهذه الاسباب جميعا، نجد ان الولايات المتحدة غير مقيدة الى الدرجة التي تضمنتها الاحاديث، إلا اذا ــ وهذه «إلا إذا» كبيرة ــ تطور الشعور الشعبي الذي تكلمتم عنه فأصبح اكبر قوة وأكثر سرعة، عما نشاهده الآن. وشعوري، كشخص ينظر الى الامور من الخارج، هو ان كل شيء يسير بخطى ابطأ مما اشير اليه.

بارنت: يبدو ان ثمة التباس حول استعمال كلمة «قيد». ان الذي

رميت اليه، وأرى ان دك فولك كان ادق في تعبيره، هو ان ثمة قيودا داخلية ودولية تضغط على المؤسسة الاميركية كي **لا** تبدل سياستها، وهذه القيود هي ما ذكرتَ تماما. انني اتفق مع دك فولك على ان العادات العقلية القديمة هي، من حيث الاصل، انه اذا كانت المنطقة مهمة فيجب التسلط عليها. غير ان ما حدث، في الوقت ذاته، هو ان كلا من الاستراتيجيات التي خططت للتسلط بدت فيها تناقضات اساسية. ولنأخذ مثلا لذلك: «العسكرية». فمع انه من المسلم به ان الانظمة في الخليج انظمة رجعية، غير ان هناك ادلة متزايدة على ان تلك الانظمة ذكية بحيث انها تدرك، على العكس من النظرية التي اتبعتها الولايات المتحدة في العقد الماضي، ان حضورا عسكريا اميركيا كبيرا في أراضيها سيؤدي الى اثارة النزعات الراديكالية لا الى كبحها. وأحد الدروس الكبرى التي تعلمناها من ايران هو ان تلك الاقطار ليس فيها اي قدر من الحماسة لتجعل من نفسها تعبيرا واضحا للوجود الاميركي في المنطقة.

وثمة تناقض واضح آخر هو عسكري: يتقدم وزير دفاع الولايات المتحدة بحجة الى الشعب الاميركي اساسها ان السبب الرئيسي لحاجتنا الى زيادة كبيرة في قواتنا، على اختلاف أنواعها، ويدخل في عدادها خاصة القوة السريعة الانتشار، هو ضمانة الوصول الى النفط عن طريق احتلال حقوله. لكن، في الوقت ذاته، ينشر ضباط في الجيش الاميركي رفيعو المستوى مقالات تملؤها الحجج التقنية اللافتة للانتباه لتوثيق الامر الذي ارى انه في غاية الوضوح: ان الامكان التقني لضمان استمرار وصول هذا المدد الحيوي من النفط بواسطة الاحتلال العسكري غير موجود اصلا. ومن ثم فانني ارى ان هذه التناقضات قائمة.

دلنغر: اود ان اشير بكلمة الى القيود الشعبية مثل المسيرة التي قامت في تشرين الاول/اكتوبر **١٩٦٧** في اتجاه البنتاغون، والتي اشرت اليها. فقد اشتركت فيها أعداد كبيرة من الشعب، وقام عدد بالغ الاهمية منهم بأعمال من العصيان المدني او بعمل مباشر ضد البنتاغون. في ذلك الوقت، بدأ كثيرون من الاميركيين في حركة «مقاومة الحرب» يشعرون بالتخاذل ويقولون: «قد

مرت علينا ستة اشهر ونحن نقوم بالعمل ذاته» ــ او لأي فترة، وكانت ست سنوات في بعض الحالات ــ «ولا نزال حيث كنا». لكن لما نُشرت أوراق البنتاغون سنة **١٩٧٣** وجدنا انه في تشرين الاول/اكتوبر **١٩٦٧** كانت السلطات العليا جميعا قد عقدت اجتماعات طارئة في البيت الابيض وفي جميع انحاء واشنطن، وكانت تنبؤاتهم انه اذا استمرت حركة «مقاومة الحرب» في نموها على نحو ما حدث خلال الاشهر الستة السابقة، فانهم سيعجزون، خلال ستة اشهر، عن حكم البلد. والذي اخشاه هو ان تقوم الحكومة بخطوة مفاجئة تجابه بها البلد **بأمر واقع**، وتخطىء التقدير مجددا. لكن ما ينفع اذا اخطأوا التقدير وثار الشعب الاميركي وعجزوا عن حكمه، عندما يكون ما قاموا به شيئا رهيبا على الصعيد العسكري.

سؤال: هذا السؤال يدور حول الملاحظة الاخيرة للبروفيسور فولك بأن طريق الخروج من هذا النسيج العنكبوتي للسياسة الاميركية هو انتهاج سياسة داخلية تقدمية.

سؤالي هو كيف تنظر [بروفيسور فولك] الى دور القومية الفلسطينية الراديكالية كعامل يساعد في قيام هذه السياسة التقدمية؟

فولك: ارى ان هذا سؤال اساسي لأن احتمال قيام سياسة تقدمية في الولايات المتحدة يعتمد، الى حد كبير، على ما يحدث على المسرح العالمي. ان احد الاشياء التي اهمل ديف [دلنغر] ذكرها، لما تحدث عن حركة مقاومة حرب فيتنام، انها لم تبدأ السير في طريق النجاح إلا في **١٩٦٧ ــ ١٩٦٩**. ففي ذلك الوقت، جاءت جهود حركة المقاومة الفيتنامية وانتصاراتها لتبدل الظروف الموضوعية الداخلية في الولايات المتحدة، فقلبت فجأة ما كان سابقا تنديدا ادبيا للسياسة المتبعة قائما على هامش التحركات السياسية، الى امر يمكن استخدامه قاعدة لحشد الجماهير. وما اريد قوله هو انه، في الوضع العالمي الحاضر، نجد بين القوى الكبيرة الايجابية التي تؤدي الى احتمال تقدمي في الولايات المتحدة عجزَ الامبريالية عن حل تناقضاتها الذاتية. وكل ما تستطيعه الامبريالية هو دفع النظام العالمي نحو هوة الحرب النووية. انها غير قادرة على

التغلب على هذه التناقضات.

ان الناس في الولايات المتحدة، بتميزهم عن القيادة او عن نخبة الشركات متعددة الجنسيات المتلاحمة مع النظام الامبريالي، بقدر ما قد يكونون محربين فان وعيهم آخذ في الازدياد. اظن ان هذا الامر ينعكس في ردة الفعل القوية غير المنتظرة لمحاولة كارتر احياء التجنيد. ثمة احساس قوي عند الناس العاديين في الولايات المتحدة بأنه يسار بهم في طريق متلف اكراما للمصالح الخاصة. انهم لا يريدون الموت في سبيل شركات النفط.

والوعي، في صفوف العامة، بأن جهاد الفلسطينيين تشوه صورته هو ايضا قضية في غاية الاهمية بالنسبة الى سياسة تقدمية في الولايات المتحدة. وثمة عاملان متصلان بذلك بصورة خاصة: اولا، ان المرء يحتاج الى كل عون ممكن في سبيل ان يخلق بين الاميركيين شعورا بعدالة مطالب الفلسطينيين، [وثانيا] فاعلية الفلسطينيين السياسية ــ التاريخية. ولا يمكن لأي من العاملين، وحده، ان يكون له وقع في السياسة التقدمية، لكن للاثنين معا قوة متناهية. وقد بدأ ادوارد سعيد، بصورة خاصة، بالتأثير بشكل اساسي على الرأي العام المفكر على الاقل، الذي كان من قبل يرى النضال الفلسطيني كما لو كان سمكة ميتة في مركز السياسة، بحيث انها تشم لكن لا يتحدث عنها. وهذا يعود، في جزء منه، الى قوة اجماع مؤيدي اسرائيل التي تحول دون اكثر الناس ومناقشة المشكلة الفلسطينية مناقشة دقيقة. وانني اظن ان هذا ينطبق علينا نحن الثلاثة الى درجة ما. فمع اننا كنا دوما نشيطين جدا في مجالات القضايا التقدمية، فقد كنا نميل الى تجنب هذه المشكلة [الفلسطينية] بسبب انها كانت مثيرة كي تعالج، ولم نكن نستطيع عمل اي شيء بها. فالمناقشة الصريحة تؤدي فقط الى وضعك على الهامش سياسيا، وتبطل ما انت قادر على عمله. وعلى كل، فانني ارى ان هذه الحالة النفسية آخذة في التبدل. والذي اعتقده هو ان ما يمكن للفلسطينيين ان يقوموا به هو ان يوضحوا الناحيتين اللتين اشرت اليهما في النضال الفلسطيني وضوحا تاما.

والاتصالات المباشرة مهمة ايضا في كلتا الحالتين. وعلى سبيل المثال،

جاء شفيق الحوت الى جامعة برنستون ولم يكن لا تلاميذي ولا زملائي في الهيئة التعليمية قد وقعت اعينهم من قبل على عضو من منظمة التحرير الفلسطينية؛ اظن انهم انتظروا ان يروا نوعا من الاشخاص الخطرين جدا (انه في الواقع خطر لكن ليس على النحو الذي تصوروه مسبقا). لقد كان لزيارته وقع كبير جدا.

وما اريد ان انقله اليكم هو ان الايديولوجية الرسمية للولايات المتحدة مفلسة. انها لا تستطيع ان توفي بما تعد به. ومن ثم، فهناك احتمال بأن يتقبل جمهور الناس وجهات نظر اخرى افضل وأكثر اقناعا لما يجري تاريخيا، في اطار الطبيعة الخلقية للنزاعات والصراعات القائمة في العالم. ان احدى الفضائل في التركيبة الاميركية هي الاعتقاد ان الشعب الاميركي لا يجب ان تكذب حكومته عليه، او ان تضلله. يضاف الى ذلك، ان القادة في الحكم لا يعملون على اساس سياسة مدمرة، حتى ولا في قضايا مثل تقرير المصير. والظروف الموضوعية توحي بأنهم مشغولون بسياسات قمع. لكن ثمة اعتقاد لا يزال قائما هو ان هذا ليس ما تجمع عليه الرسالة والهوية الاميركيتان. ومن هنا، فانني ارى ان ثمة فرصة لخلق تعاطف ودعم اوسع مدى للقضية الاساسية، وهي قضية تقرير المصير للفلسطينيين. اظن انها مشكلة رئيسية في نقل الاتجاه السياسي الاجمالي في الولايات المتحدة نحو الشرق، الى مشاركة عالمية تكون اقل عسكرية وأقل تدميرا.

بارنت: اود ان اضيف شيئا قليلا. ان احد العوامل الحاسمة بصورة قطعية هو التعبير عن «انسانية» الحركة. ان الشيء الوحيد الذي يمكن ان يدمر اي نوع من الاعلام تدميرا تاما هو ان يُقلب مدلول حركة ما وتوصم بأسلوب يقلل من ادراك الناس لـ «انسانية» نضالها.

والنقطة الثانية التي اود ان اضعها امامكم، هي انه ليس بالصحيح تماما القول «ركزوا جهودكم على الشعب لا على الزعماء». ارى ان الاشياء اشد تعقيدا من هذا. اعتقد ان البحث عن الشروخ الرئيسية في القيادة ممكن وضروري. وبينما يمكن القول ان الأنماط العقلية حول السياسة الاميركية

الامبريالية هي متسقة عامة، فقد ظهرت تبدلات جديرة بالعناية في السنة الماضية او ما يقارب ذلك. وقد اخذ البعض من الرجال المهمين يرى ان السياسة القديمة لا يمكن ان تلقى النجاح. وانعدام الاتساق في دعم المؤسسة لتلك السياسة هو بالضبط ما يجب ان يوجه العمل نحوه، اذ ان تلك الشروخ هي التي تسوّغ شرعية الحركات التقدمية والقوى السياسية، وتقدم العامل الذي من شأنه ان يكبح العمل بالسياسة المدمرة كما في الماضي.

سؤال: ان احد زملائكم، مايكل كلار، قال في أوائل السبعينات، تماما بعد حرب فيتنام والحظر على النفط، ان لا شيء يمكن ان يبدل السياسة الاميركية إلا اذا كان هناك تفكيك تام لسياسة البنتاغون، بما في ذلك المساعدات العسكرية الخ. انني ألحظ في مناقشتكم انكم تتحدثون عن المواقف والمواقع العسكرية، لكنكم لا تعيرون القوى البنيوية التي تخلق هذا الموقف اي انتباه. لا احسب ان المشكلة مشكلة خيار، خيار من صنع الانسان، بين المواقف اللاعسكرية والمواقف العسكرية، بل هي مشكلة المصالح المتعلقة بالسلاح والمؤسسات القائمة وراء انبعاث الاستمرارية العسكرية هذه. والسؤال الآخر هو عن النفط. اظن ان بارنت اشار الى ان الحصول على النفط هو امر رئيسي بالنسبة الى سياسة الولايات المتحدة الخارجية، وان هذا الامر غير معروف للعامة. ارى كون الحصول على النفط أمرا رئيسيا بالنسبة الى الولايات المتحدة قد بحث فيه بشكل علني جدا، الى حد جعل بعض الناس يتساءل، في واقع الامر، عما اذا كان الامر اسطورة ام لا. ان الجهة الاخرى لمعادلة النفط هي السلاح، ويمكن ان ينظر اليها في اطار اقتصادي. هل يحتاج القوم الى النفط الى هذا الحد الكبير لأنهم يريدون بيع السلاح، ام الامر عكس ذلك؟

بارنت: دعوني اجيب عن السؤال الثاني اولا. ارى ان الاعتماد على النفط امر واضح، وهو نتيجة مباشرة لنظام التخطيط القائم على قرارات اساسية وضعتها الشركات متعددة الجنسيات في الخمسينات لسياسة الطاقة عندنا. وهذا الاعتماد على نفط الشرق الاوسط ناتج عن ان نفقة ايصال

برميل النفط الى الولايات المتحدة كانت بالسنتات، بينما كانت اكثر من ذلك كثيرا في الولايات المتحدة نفسها. ومن ثم، فقد اعتقدت الشركات انها اهتدت الى نظام سيستمر الى ما لانهاية. وكانت سياسة شحن الاسلحة عنصرا بالغ الاهمية وواضحا كل الوضوح في سياسة تسوية ميزان المدفوعات بسبب استيراد النفط. وشحنات الاسلحة كانت جزءا مهما في سياسة تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. وهناك جزء اكثر اهمية حتى من تلك يشمل شحنات المواد الغذائية، التي لها ملابسات ذات اهمية بالغة في انحاء العالم؛ ففي ايران كانت مهمة في خلق بعض الاحوال التي نشأت الثورة عنها.

أما فيما يتعلق بالمجمع العسكري ـ الصناعي فانه، ولا شك، موجود ولا سبيل الى الشك في ان جماعات وصناعات تعتمد اعتمادا كليا على «العسكرية»، وأن التخلص من هذا الشيء يتطلب جهدا تخطيطيا كبيرا على مستوى الامة. لكن الصحيح ايضا هو ان الاعتماد على الاقتصاد العسكري بالغ الضرر بالنسبة الى اقتصاد الولايات المتحدة ككل، وذلك لأسباب محددة اخذت «اقسام» من المؤسسة الاميركية تدركها. اولا، من المرجح ان ليس ثمة سبيلا لانفاق مليار دولار من الاموال العامة يؤدي الى تضخم اكبر والى نتائج اضأل على صعيد العمالة. والسبب واضح: انه [اي المبلغ] ينتج اشياء لا تنتج اشياء اخرى، وكثير منه ينفق على موظفين لا ينتجون شيئا. صحيح ان ادارة كارتر اوجدت ربع مليون «وظيفة» في البنتاغون بين ليلة وضحاها تقريبا، لكن عندما تتفحص هذه «الوظائف» تجدها ليست من نوع الاعمال التي تحسن وضع العمالة بشكل جوهري. انها تتجه نحو اعمال تكنولوجية متطورة لها، في واقع الامر، مجالات كبيرة للاستخدام في الاقتصاد. وأثرها هو ان تؤدي الى رفع اجور المهندسين والعلماء والمديرين التكنولوجيين من المستويات الرفيعة. والوظائف في المستوى الادنى لا تمس أبدا، كما لا تمس «جيوب» العمال العاطلين، وهو امر في غاية الجد، اذ يوجد عندنا ٤٠ ٪ من العمال العاطلين بين شبان السود في المدن.

والنقطة الاخرى التي ارى ان خطورتها تزداد بالتدريج، والتي تعود الى

ما ذكرته قبلا عن المنافسة بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، هي ان بعض رجال الاعمال بيننا اخذ يتضح له ان اليابانيين والالمان حصلوا على تطور في ميدان التكنولوجيا من دون كلفة ملحوظة. لقد تمكنوا من زيادة ما يخصص في ميزانياتهم الوطنية للبحث والتنمية، وقد تفوقوا على الولايات المتحدة في كل ميدان تكنولوجي غير عسكري تقريبا. وهذا امر في غاية الغرابة، وذو اهمية خاصة، لأنهم استطاعوا ان يلائموا بين تكنولوجيتهم واستراتيجية تقوم على اساس توفير في الموارد. وهكذا، فاننا نجد انه حتى الشركات في الولايات المتحدة تود الحصول على «قطعة» [أداة] تكنولوجية من ألمانيا او اليابان لأنها لا تستهلك من الطاقة الكمية التي تستهلكها القطعة الاميركية المقابلة لها.

وهكذا، نجد انفسنا ــ مرة اخرى ــ في واحد من هذه التناقضات، حيث يكون الاعتماد على «العسكرية» ضارا بالاقتصاد ككل. ويبدو هذا واضحا بشكل بيّن بالنسبة الى التضخم؛ ذلك بأنه عندما يرتفع التضخم وتتعرض نفقات البنى التحتية، التي قد اعتدنا عليها، للاقتطاع منها، يشمل الاقتطاع كل شيء سوى «العسكرية». وهذه التناقضات في القيادة الاميركية ستزداد حدة. وثمة مثل جيد لذلك، هو صواريخ «MX». ليس من قبيل المصادفة ان يتخذ حديثهم عن النفقات العسكرية هذا التعبير الرمزي. وحجتهم هي ان يسمح لهم بزيادة ٥ ٪ كي نظهر للروس اننا جادون حقيقة. لكن عندما تبدأ بالحديث بصورة محددة، فمعنى ذلك اننا سننفق عددا مجهولا من مليارات الدولارات، وأن ننقل كمية مجهولة من المليارات من غالونات الماء الى خمس ولايات، وذلك كي نصنع هذا الجهاز الجنوني من الصواريخ؛ ثم نحصل على ردة فعل عنيفة حتى من المحافظين. والذي أراه هو ان مثل هذه الامور يحدث.

سؤال: لقد قرأنا الكثير عن الاستراتيجية الاميركية الجديدة التي تبحث عن قواعد. وفيما نقرأه الكثير من التساؤلات بشأن هذه القواعد «ذات الحدين» ــ كما اشير الى ان وجودا اميركيا عسكريا يثير ردات الفعل الشعبية ويحرج الحكومات المضيفة، ومع ذلك يبدو هذا ضروريا لحماية الوصول الى النفط.

والآن ألا يبدو هذا كأننا نعود، بمعنى ما، الى مخططات مكنمارا بما فيها من قواعد [بحرية] متنقلة وقوة جوية وطائرات لحمل قوى الانتشار المرنة، وقوى الانتشار السريع، بدلا من القواعد الثابتة؟

بارنت: اظن ان الخطة هي ضميمة الامرين. انهم سيتابعون، الى اقصى الحدود الممكنة، استراتيجية ما يسمى «قبل ــ اقامة القاعدة»: اي انهم سيجمعون مخزونا عسكريا كبيرا في مناطق استراتيجية، لكن ذلك سيكون اقل استكمالا للتفاصيل، وأقل تعرضا للهجوم، وأقل ظهورا من القاعدة. لكن، لا بد من بعض القواعد. وبطبيعة الحال، فانهم يبذلون جهودا كبيرة على قواعد في تركيا وعُمان والصومال وكينيا، وهم يضاعفون العمل في قاعدة دييغوغارسيا. وأرى ان من المهم لجميع تلك الاقطار ان تدرك ما هي وظيفة القواعد. وعلى سبيل المثال: المملكة العربية السعودية. فقد كانت النظرية السائدة، حتى وقت قصير، هي ان واسطة الضغط الوحيدة التي كانت الولايات المتحدة تستطيع ان تستعملها للحفاظ على اسعار النفط هي وهن امن انظمة الدول المنتجة للنفط، ويكون اساس المساومة: «لا تتلاعبوا بأسعار النفط اكثر من اللازم، والا وجدنا بديلا عنكم». او: «اذا تماديتم في اسعار النفط، فلن يبقى لنا حافز كي نمنع عنكم حتى قيام حكومة راديكالية؛ ومن المحتمل ان نتعاون معها كما تعاملنا معكم.» ارى ان هذا كان عاملا مهما جدا. وفي الجهة الاخرى، هناك احساس متزايد، وخصوصا بسبب ما حدث في ايران، بأن الاميركيين البالغ عددهم ٤٥,٠٠٠ ــ او مهما يكن عدد الذين كانوا في ايران ــ لم يتمكنوا من حماية الشاه. كما عجزت اسلحة غاية في التطور بلغ ثمنها عشرين مليار دولار عن القيام بذلك. هل هي فكرة جيدة ان يكون هناك هؤلاء الاميركيون الذين لم يتقبلهم الشعب، والذين عجزوا عن المحافظة على عروش الاسر المالكة؟ ان الانطباع الذي كونته من قراءة الصحف ومن التحدث الى بعض الناس، هو ان انظمة الخليج تبدي ترددا اكبر في السير بهذا الطريق مما كان المرء يتنبأ به.

سؤال: لماذا نجد ان الاشخاص الذين يقرأون الانباء عن القواعد هم

الذين يروّجون مثل هذا النقد الذاتي لهذه القواعد؟ والذي اعنيه هو انك تجد ان البنتاغون يتحدث عن ضرورة الحصول على هذه القواعد، ويقال بعد ذلك ايضا ان ذلك قضية ذات حدين، وذلك بسبب مشكلات المعارضة الشعبية. والامر الآخر هو انك ترى شخصا مثل جورج بول يتقدم قائلا: «ليبنِ اليابانيون، او ليشتروا لنا اثنتين من حاملات الطائرات بكلفة مليار دولار لكل واحدة، ثم يضعونها في تصرف الولايات المتحدة، على اساس الاعارة والتأجير، لأن الولايات المتحدة لا تستطيع الانفاق على بنائها.» يبدو ان هناك اشارات مربكة ترسل لتصور ما يمكن ان تكون عليه الصورة خلال الخمس او العشر سنوات القادمة.

بارنت: ان هذا يظهر مدى ما تتمتع به الولايات المتحدة من قدرة على التخيل!

دلنغر: ويظهر هذا ايضا مدى افلاسها في الوقت الحاضر.

سؤال: هل ثمة احتمال لتفهم القضية الفلسطينية في الولايات المتحدة؟ والى اي درجة من المحتمل مواجهة المنظمات المؤيدة للصهيونية في الولايات المتحدة؟

دلنغر: حقا انها قضية صعبة. كان ثمة مجموعة قامت في اطار الجماعة اليهودية وهي المسماة «بريرا»، وقد كانت من اول المحاولات لتفهم القضية الفلسطينية بعض الشيء. كانت هذه مبادرة مهمة، وكان من الممكن ان تساعد غير اليهود. ولأنها كانت يهودية اعتقد انها كانت عرضة للطعن بصورة خاصة. لكن خلال فترة من الزمن أزالها الصهيونيون من الوجود. ولما بدأتُ اتحدث في هذا الموضوع [القضية الفلسطينية] لم تقل لي زوجتي: «لا تفعل هذا»، لكنها قالت: «آمل بألا تعطي عنوان بيتك».

وما أراه، اذا نظرنا الى الامر من ناحية معينة، هو ان العمل على تنمية التفهم داخل الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة امر مهم جدا. هذا احد اهم الامور التي نحاولها. و«الائتلاف للعمل للسلام في الشرق الاوسط» الذي اشرت اليه، والذي لا يزال من نواح عديدة في مرحلة التكوّن، لكنه

يحتوي على منظمات سود مهمة ومنظمات مقاومة الحرب وعرب، يحاول الوصول الى بعض مجموعات يهودية منشقة في الولايات المتحدة بطريقة غير رسمية. هذا امر مهم سياسيا.

لما ذهبنا الى الجنوب جابهتنا مجالس المواطنين البيض وضباط الامن وكلاب الشرطة، ولم تقم قط مسيرة لم يهاجمها قدماء المحاربون. ولذلك، فانني اضمن ان هذا امر يجب ان نعالجه. انا لا اريد ان ارى دوما الامور البراقة من خلال الاشياء الداكنة، لكن الواقع هو انه عندما تقوم عصبة الدفاع اليهودية او غيرها بمهاجمة الاجتماعات التي هي من نوع اجتماعاتنا، فان هؤلاء يثيرون الناس ضدهم؛ انهم في حقيقة الامر يجيّرون التعاطف لحسابنا. وانني ارى ان الصهيونيين «الليبراليين» الاكثر ذكاء يدركون ذلك، وأنهم في الواقع يقومون بدور ما رادع في التأثير على الآخرين. اذ ان من الضروري ان نعرف نحن انهم، على الاقل في هذا الامر، يرتعدون خوفا من قيام اللاسامية في اميركا، وذلك بسبب تاريخهم. فالتوازن مفقود بشأن هذا الموضوع بالذات، بين المديح غير الواقعي لاسرائيل من جهة، وبين كثير من اللاسامية الكامنة ــ وهي ليست كامنة دوما. ويبدو ان الامرين يسيران جنبا الى جنب. وانني ارى ان هذا يحمل الكثيرين من الحاخامين وغيرهم من القادة اليهود على ان يحاولوا التأثير على آخرين لردعهم، لا لأن مثل هذا يكسبنا تعاطفا مباشرة، او لأنه يخلق جو مقاومة لتلك المجموعات، بل لأنهم يتوجسون خيفة من اثارة موجات جديدة من اللاسامية في الولايات المتحدة.

وهناك حقيقة: ان اسطورة اسرائيل في الولايات المتحدة هي دوما انهم أخذوا الصحراء فأينعت على ايديهم، وأنهم أوجدوا «وطنا» لليهود. يوجد الآن ٤٠٠,٠٠٠ اسرائيلي يقيمون في الولايات المتحدة لأن آمالهم في «الوطن» قد خابت. مثل هذا لا بد من ان يكون له اثر على التصورات في الولايات المتحدة، بما في ذلك الجماعة اليهودية، اذ توجد هجرة في الاتجاه المعاكس ــ وهذا عامل آخر.

سؤال: يوجد في الولايات المتحدة شك اساسي في الحركات الثورية

القومية، وذلك لأن القومية الثورية مرتبطة، او كانت دوما مرتبطة بالشيوعية. ألا تزال هذه الحالة قائمة ام ان اهل الاختصاص في مراكز صنع القرارات يفرقون بين حركة قومية ثورية وبين الشيوعية؟ وثانيا، ان ما قلتموه ثلاثتكم يدل على برنامج طويل الامد. وقد فهمت ان لا سبيل لحصول تبديل اساسي ما لم يقع تبديل اساسي في مجتمع الولايات المتحدة. لكن المناضلين والمحاربين لا يمكن ان ينتظروا عشرين سنة او خمسا وعشرين سنة. هل هناك شيء اقرب منالا؟ هل ثمة بارقة امل تمكنكم من ان تضعوا شيئا خلال خمس سنوات او ست سنوات او عشر سنوات، ام انه يترتب علينا ان نقول لهؤلاء القوم المناضلين، بمن فيهم الفلسطينيون: لن يكون هناك اي تبديل اساسي إلا متى حدث تبديل اساسي في الولايات المتحدة؟

فولك: اسمحوا لي بأن احاول قول شيء بسرعة عن كل من السؤالين. اظن ان استراتيجية القيادة في الولايات المتحدة هي ان تشوش قضية القومية الثورية عمدا، بحيث تظهرها كأنها تماما مثل التنافس مع الاتحاد السوفياتي والشيوعية. والسبب الذي جعل من الثورة الايرانية احجية بالنسبة الى القيادة الاميركية، هو انه كان من الصعوبة بمكان ان يتخذ من آية الله الخميني ماركسيا مخلصا. وقد حلت الاحجية إما بالقول ان كل هذا ستار: وقد كان بختيار، رئيس الوزراء بين العهدين، يرى ان خميني كان واجهة للشيوعيين، او على الاقل هذا ما قاله لي عندما التقيته في كانون الثاني/يناير الماضي. وأما «الحل» الآخر، وذلك لأن القومية الثورية يجب ان تطرح جانبا في سبيل المصالح الاستعمارية، بقطع النظر عن التوجيه الايديولوجي، فهو ان يبرز على انه حالة باثولوجية (مرضية). وهكذا يُصوَّر الخميني انه طاغية مصاب بالهستيريا. وحري بالاهتمام، اذا عدت الى الوراء، ان مصدّق فُهم بالطريقة نفسها وأُبرز على النحو نفسه للجمهور الاميركي.

وأحسب ان احد الاسباب التي ادت الى الاقبال على الاهتمام بالتطورات الافغانية، هو انها ساهمت في تحويل النظر عن ضعف التبرير الايديولوجي لمناهضة القومية الثورية الايرانية. والمحاولة التي تبذل لتبرير

التدخل الاميركي ضد القومية الثورية هي احدى نقاط الضعف في الايديولوجية الرسمية بأكملها. وكلما ازدادت معرفة الواحد منا، على سبيل المثال، بالاتجاه العام للحركة الفلسطينية في الوقت الحاضر، ازداد تفهما لها بأنها حركة في التيار العام للقومية الثورية ولا سبيل لوصفها منطقيا، ولو بأية حجة مقنعة، بأنها شيوعية او ماركسية الخ.

أما فيما يتعلق بالنقطة الاخرى، فانني اشعر باختلاط المشاعر في اجابتي عن هذا السؤال، لأنني اعتقد ان هناك نزعة هائلة عند الشعب في الولايات المتحدة الى البحث عن حل سريع. ومثل هذا يتفق مع المزاج الاميركي، وينتهي بخيبة الامل في العمل السياسي الجدي الذي قد يؤدي الى خلق نوع من الحركة التقدمية التي يمكن ان تواجه القيود الهيكلية. ولا يعني هذا ان الامور لا تحدث بسرعة. انظروا الى ما حدث بالنسبة الى الثورة الايرانية. انظروا الى ما حدث في فيتنام بعد هجوم تِت. والمعادلة الفلسطينية، التي تخترق الجهود الرسمية للتعتيم على طبيعة النزاع الخلقية والسياسية، سيكون لها اثر في قطاع كبير من الشعب بجعله اكثر احساسا بالعلاقة الاصيلة بين القوى بالنسبة الى النزاع ــ وهذه العلاقة بين القوى هي التي تعين مسار السياسة الاميركية، ما دامت لا تملك الحجة الخلقية الافضل، ولا الموقف الفكري الاكثر اقناعا. فالموقف الرسمي يُدرَك عادة في حدود ما يمكن ان ينجح وما يمكن ان يخفق بالنسبة الى الموقع الاميركي في العالم.

والذي ارمي اليه هو ان هناك، بسبب ان السياسة الامبريالية تتبع طريقا قد يؤدي بسهولة الى اشتعال نووي، امكانات سياسية كثيرة في اميركا من منطلق المصلحة الذاتية وعداوة الاستعمار.

دلنغر: اعتقد ان السياسة الاميركية لا تقوم فقط بالتعتيم على الشعب بالنسبة الى طبيعة القومية الثورية، معادلة اياها دوما بالشيوعية، بل انها تجرب واقعيا ان تقلبها، ان لم تستطع شراءها، الى منظمة على نسق شيوعي او الى حركة شيوعية ــ قصدا منها ان تدفع بها الى احضان الاتحاد السوفياتي. ارى انهم فعلوا ذلك عمدا في حالة كوبا؛ وقد تصرفوا كذلك عمدا في الوضع

الفيتنامي. انهم لا يرغبون في ان تكون الحركات حيادية؛ انهم لا يرغبون في ان تطور اية حركة قومية، ثورية او غير ذلك، نموذجا [خاصا بها] غير النموذج الذي ينظر اليه كشيوعية توتاليتارية من جهة، وكمعاد للرأسمالية القائمة في العالم الحر من جهة اخرى؛ انهم لا يريدون ان يفكر الشعب في امكان قيام اسلوب من الاشتراكية او الشيوعية له قلب انساني، مع الاهتمام بالحريات المدنية والحريات الاساسية. ومن هنا كانت تقوية حركة الامم غير المنحازة أمرا في غاية الاهمية بالنسبة الينا.

ثانيا، انني أوافق على انه لا يمكن ان يحدث تبديل اساسي قبل ان تقوم ثورة في الولايات المتحدة. لكن ذلك لا يعني ان السلطات تتمتع بحرية التصرف. لقد تحدثت عما حدث بعد المسيرة نحو البنتاغون ومحاصرته، وكيف تنبأوا بأنهم لن يتمكنوا من حكم [البلد] فيما لو استمرت الامور في ذلك الاتجاه ستة اشهر اخرى. وهذا الوضع اضيف اليه هجوم تت في شباط/فبراير (١٩٦٨)، وفي آذار/مارس ١٩٦٨ ـ ولأول مرة منذ سنة ١٩٦١ ـ وقد رفضوا طلب نجدات عسكرية اضافية تقدمت بها هيئة الاركان او البنتاغون. وكانوا قد أنقصوا العدد الذي ارسل، لكن هذه المرة طلبوا، فيما اظن، ٢٠٠,٠٠٠ لكنهم لم يحصلوا على اي شيء ـ وذلك لأسباب سياسية. وقد كانت نتيجة ذلك ان انسحابا للجنود الاميركيين قد بدأ، وكان انسحابا بطيئا مملوءا بالصعاب والآلام. لكن ذلك لم ينقذ الموقف؛ كان على الفيتناميين ان يواجهوا جحيما، وكان الاميركيون لا يزالون يحاربونهم. ومع ذلك، فان الشعب الاميركي مع الانتصارات الفيتنامية، ارغما [المؤسسة العسكرية] على تبديل الخطة. والذي اعتقده الآن هو انه في اقل من خمس سنوات، بسبب توافق بين الجيوبوليتية وتحركات تقوم بها دول عربية، سينتهي الامر الى وضع يصبح فيه في امكان الرأي [العام] ان يرغم الحكومة والمؤسسة على قبول الدولة الفلسطينية. وهذا امر لا يجوز التغاضي عنه من حيث اهميته.

والامر المؤسف هو انه بينما كانت الولايات المتحدة تسحب الجيوش، وقد ارغمت على السماح لفيتنام بأن تتوحد، استمرت [الولايات المتحدة] في

ممارسة سياسة الحرب بوسائل اخرى: حرب اقتصادية وحملات دبلوماسية دولية وغير ذلك، رغبة منها في ان تصبح الامور على شر ما يكون. ومن المؤكد انه حين يتم انشاء دولة فلسطينية فان هذا لا يعني ان الولايات المتحدة ستتصرف تصرفا محقا وتقول: «نعم، لقد نلتم حريتكم. ولكم الآن دولة مستقلة.» انها [الولايات المتحدة] ستستمر في محاولة شراء هذه الدولة، او ضمها الى صفها، او تدميرها.

بارنت: انني اميل الى التشاؤم بالنسبة الى السؤال الاول، بينما اجدني كثير التفاؤل بالنسبة الى السؤال الثاني. ارى انك اذا اخذت مدى تاما من التاريخ الاميركي، عد الى العصيان الفيليبيني [١٨٩٩ ـ ١٩٠١] وأمثلة غيره من التاريخ، تجد ان التحدي القومي الثوري، لما اصبحت الولايات المتحدة امبراطورية، جاء قبل الشيوعية. وأرى ان هذا هو امر اساسي. في الوقت ذاته، انني اكثر تفاؤلا بشأن حدوث شروخ في الجهاز الحاكم، اساسها المصالح الذاتية. وفي الواقع، انه عندما يصبح من المستحيل مقاومة حركة ثورية، ترى نفسك امام ظاهرة في غاية الغرابة حين تنشىء شركة نفط الخليج مصفاتها في انغولا حيث يحميها المجندون الكوبيون. ان للشركات الاميركية متعددة الجنسيات ـ وهي تمثل مصالح سياسية ذات اهمية كبرى في الولايات المتحدة ـ قدرة كبيرة على رؤية مصالح مختلفة لها، وانه حيث لا يمكن الحؤول دون قيام القومية الثورية، يصبح من الممكن ان يلتف حولها بطرق اخرى، وهي طرق يمكن ان تخفف آلام الكثيرين.

سؤال: كم كان عدد اولئك الذين اشتركوا في اجتماعي ايوا وأوريغون؟

دلنغر: كنت في الليلة السابقة لذلك اشارك في مناسبة خطابية منوعة، وذلك قبل ذهابي الى اوريغون. وكان ممثل منظمي المسيرة معي وظل يكرر: «ننتظر ان يكون هناك ألفان من الناس.» وقد لكزته برفق مرارا. وفي فترة الاعلانات التجارية قلت له: «لا تقل ذلك ثانية، لأنه ان جاء ١٥٠٠ فسيكون هذا أمرا جيدا لنا، لكن كل واحد سيقول: «كان الحضور اقل مما انتظرتم».» وقد حضر اربعة آلاف شخص. وقد قيل انه كان اكبر اجتماع

في تاريخ البلدة. في ايوا شعرت بشيء من الخيبة؛ كان الاجتماع في الجامعة، ولعل الذين حضروا بلغوا ٢٥٠ شخصا. لكنني عرفت في سياق الاحداث ان جميع هؤلاء كانوا محليين لأنه كان هناك في ست مدن في ايـوا تجمعات للاحتجاج على التجنيد في اليوم ذاته. خلال فترة حرب فيتنام كان يقال لنا دائما: «ان الوسط في الولايات المتحدة لا يؤيدكم» والاشارة الى الوسط في اميركا كانت في بعضها جغرافية، وفي البعض الآخر اقتصادية؛ والآن ــ هذه ستة تجمعات احتجاجية ضد التجنيد تعقد في ايوا. والمؤلم في هذا كله انك لن تقرأ شيئا عنها ــ واذا اتيح لك ذلك فسيكون بشكل مشوه ومختصر جدا في مجلة «تايم» ومجلة «نيوزويك» وما الى ذلك. وليس ذلك فحسب، ولكن سكان ايوا ما كانوا ليعرفون ما الذي حدث في اوريغون، لـولا انني ذهبت من اوريغون الى ايوا وأخبرتهم. وفي اوج ايام مقاومة الحرب كان من المألوف ألا يعرف سكان احد الامكنة ما كان يجري في مكان آخر ــ واذا عرفوه لا يكون وافيا ولا كافيا ــ وهذه الشبكة الواسعـة للاتصـال ومنشوراتنـا هما أمـران مهمان جدا.

سؤال: لقد تحدثتم عن الاتجاه الاستراتيجي الاميركي. كيف يمكن لهذا في المقابل ان يثير استجابة الجبار الآخـر؟ وما الـذي يمكن ان يقال عن «الديناميكية» القائمة بينهما؟

بارنت: كان ثمة عامل واحد اردت ان اضمنه الخلاصة التي تقدمت بها عن سياسة كارتر، وهو التراجع الكامل لابعاد الاتحاد السوفياتي عن التسوية في الشرق الاوسط. وهذه مشكلة اخرى اعتقد ان هناك، بسببها، شرخا حقيقيا وامكانا بأن يكبر هذا الشرخ، في المؤسسة الاميركية. وسبب ذلك هو انه من البديهي انه اذا كانت هناك تسوية فان آخر ما يمكن ان يعمل هو اعطاء الجبار المستثنى الحافز ليقلبها [التسوية]. ويقال عنها بمصطلحات «السياسة الواقعية» الكلاسيكية انها خالية من اي منطق.

وما أراه هو ان اساس سياسة الاتحاد السوفياتي في المجالين السياسي والعسكري هو تحييد نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، الامر الذي يسير

باطراد. ويبدو لي انهم [السوفيات] تعلموا ــ الى ان دخلوا افغانستان ــ ألا يغالوا في تصرفهم، كما فعلوا من قبل في مصر وفي اماكن اخرى. والذي اخمّنه هو انهم سينتظرون تطور القوى التي ستقلص التورط الاميركي. وعلى كل حال، فان ما أراه خطرا كبيرا جدا ــ وهذه ناحية لم تنل، فيما ارى، حظها من الاهتمام ــ هو الخطأ في الحساب في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

فولك: اود ان اؤكد نقطة واحدة تحدث عنها دك بارنت. تقوم في الكرملين في هذه الايام «ازمة معمّرين». فتصور القيادة [هناك] هو ايضا تصور لوجود استعماري متهاو في العالم. لقد فقدت اي شكل من اشكال الايحاء الايديولوجي بالنسبة الى العالم الثالث. والتطورات في افغانستان تدل على ان هذه القيادة ايضا مضطرة ــ ولأول مرة ــ الى الاعتماد، الى درجة كبيرة جدا، على الوسائل العسكرية لحماية مصالحها. وهذا يعكس فقدانا لثقتها بالوسائل الايديولوجية والسياسية غير المباشرة. ارى ان هذا امر مهم جدا، اذ انه يترتب عليكم ان تنظروا كيف يقوّم الكرملين اعتماده الوصول بشكل ما الى نفط الخليج العربي في أواخر الثمانينات، حيث تظهر بعض التطلعات المستقبلية الى ان القطاع الاشتراكي سيصبح ايضا مستوردا للنفط. ومثل هذا قد يحمل المخططين السوفيات واستراتيجيتهم على التفكير في ان من المعقول بالنسبة اليهم، جيوبوليتيكيا، لا ان يصبحوا فريقا متدخلا بالنسبة الى الشرق الاوسط، بل ان يعطلوا تدخل الولايات المتحدة وأن يخلقوا لأنفسهم حضورا في المحيط الهندي. وفي مثل هذا الوضع يصبح خطر الخطأ في التقدير خطرا الى درجة مرعبة، خصوصا اذا تذكرنا نـوع الاسلحة والاجهـزة القتاليـة والايديولوجيات التي تبرز باستمرار. وفي اعتقادي ان هذا هو ما يثير المخاوف في الفترة التي نحن مقبلون عليها.

سؤال: وردت اشارة الى طبيعة القيادة في واشنطن وموسكو، وهي تتضمن فكرة ان السياسة يمكن ان تكون مختلفة في احداهما عن الاخرى. هل من الممكن التوسع في البحث في طبيعة القيادة في كل منهما؟

بارنت: اريد ان اكرر الفكرة [التي ذكرت سابقا] وهي ان القيادة عاجزة عن التخيل عجزا لا يصدق. ففي الولايات المتحدة، وأنا هنا اعيد الى الذاكرة ما قيل من قبل، يقبع القادة في الهيكل القديم، لكن في وضع جديد، الامر الذي يجعل ذلك اشد خطرا. أما فيما يختص بالاتحاد السوفياتي، فان ما يتبع هو نظرية تقارب سلبي، اي: اعـاننا الله عنـدما يصبح الاتحاد السوفياتي اشبه حالا بنا؛ ذلك بأنه عندما كان قوة ايديولوجية ضعيفة عسكريا، منغمسة في امنها الخاص ضمن مفهوم محدود، فان احتمالات المجابهة كانت حقا اقل. والحرب الباردة كانت، في واقع الامر، سباقا في اتجاه واحد؛ وسباق التسلح لم يصبح سباق تسلح حقيقيا إلا في سنة ١٩٦٥. وما نتذكره عن هذه الحرب الباردة المبكرة، من حيث انها كانت فترة مواجهة متوترة، قد بولغ فيه لأن السوفيات لم يكن لديهم الكثير مما يمكن ان يواجهوا به. لكن ليس هذا هو الوضع اليوم. وما أراه يحدث الآن هو ان القيادة السوفياتية خاضعة للنوع نفسه من الاوهام الامبريالية الذي كنا نتحدث عنه هنا، اي ان الاسلوب الوحيد لضمان الامن هو التسلط. قد تكون نظرتهم اليه في حدود الدفاع عن النفس والامن، وقد يؤمنون بذلك باخلاص تام، تماما كما ارى ان البعض من مدبري الامن القومي من الاميركيين يؤمن مخلصا بأنه في موقف دفاعي. لكن طبيعة هذه النظرة الى العالم هي الرغبة في التسلط عليه؛ هي الصيغة الروسية لمذهب جون فوستر دالاس، واني اشعر بقلق شديد منها. وأنا ارى الجواب عليها ــ التطور الاكثر اهمية الذي ارى انه قد يقلل الخطر ــ هو تطور حركة جدية اصيلة غير منحازة لن تكتفي فقط بوضع قواعد واضحة بشأن أحكام التدخل التي يمكن تطبيقها على الجبارين او على كل القوى العظمى، بل تتقدم ايضا نحو اتخاذ المبادرة في الشؤون التي تهم العالم ــ مشكلة الوصول الى الموارد، والبيئة، واعادة بناء نظام مالي عالمي ــ تلك الشؤون التي جربت الدول الصناعية ان تحلها لنفسها، وفشلت فشلا ذريعا.

ارى ان هناك فرصة هائلة لقيام الساسة في العالم الثالث بصنع سياسة حكيمة في الفترة القادمة، وهذا احد العوامل المجهولة فيما اذا استطعنا تجنب

المجابهة المتزايدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

سؤال: اود ان اسأل ما اذا كان في امكانكم ان تفصّلوا قضية تحدثتم عنها بشأن نجاح السياسة الخارجية او فشلها، وأن تربطوا ذلك باتفاق كامب ديفيد الذي يبدو كأنه لم ينجح كثيرا. ومع ذلك، فاننا نجد في اميركا شخصا مثل انتوني لويس يكتب قبل ايام قليلة عن انجاز كارتر في حقل السياسة العامة، معطيا تحقيق كارتر لاتفاق كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية الاولوية.

فولك: اسمحوا لي بأن اتقدم بجواب مقتضب يمكن ان يكون، على كل حال، جوابا طويلا. ارى ان سجل كارتر يحتوي على الكثير من الفشل الذريع، بحيث ان فشلا نسبيا قد يعتبر نوعا من النجاح. اعتقد ان هذا من الاسباب التي تحمل شخصا مثل لويس على ان يعتبره كذلك. وهكذا، فانه يُنظر الى اتفاق كامب ديفيد خطأً انه نجاح لكارتر.

الناحية الاخرى لاحياء نموذج دالاس في السياسة الخارجية هي انشاء تحالفات في المنطقة. لقد نشر امس تقرير يدل على ان الولايات المتحدة، على الرغم من تضاؤل الدعم الشعبي للسادات، تزيد بشكل مثير في التزامها لبقاء نظام السادات عبر برامج مساعدة عسكرية واقتصادية. ارى ان السياسة الجديدة التي جاءت بعد ايران، بالاضافة الى المخاطرة النووية، هي انشاء مثل هذه التحالفات التي لا يمكن ان تسمى تحالفا، لأن هذه الدول لا يمكن ان تعمل معا بصورة واضحة، وذلك لأسباب ايديولوجية. ان مصر واسرائيل وتركيا الى درجة معينة، والعربية السعودية وباكستان، تشكل نوعا من حلقة احتواء للعالم العربي. وعندها، ينظر الى كامب ديفيد انه خطوة حاسمة في فك مصر عن العالم العربي. وهذا هو المقصود من الرمز او الاشارة الى احلال السلام في الشرق الاوسط. والانجاز الحقيقي هو انجاز امبريالي في تجزئة العالم العربي، ووضع مصر خارج النزاع، وخلق جو من الوهم بأن تقدما حقيقيا قد حدث. وأعتقد ان الكثيرين يؤمنون، عندما يرون زعيما عربيا جالسا مع زعيم اسرائيلي، وعندما يظهران على شاشة التلفزيون وهما يتعانقان، بأن

السلام قد حل في المنطقة؛ اذ ان خطوة هائلة، من الناحية النفسية، قد تمت. وعلى كل، فقد ترتب على ذلك ان اصبح ادراكنا للوضع الفلسطيني، من حيث انه صميم النزاع العربي ـ الاسرائيلي، اصعب. و«نجاح» كامب ديفيد يجب ان يدرك في حدود امرين امبرياليين: اشاعة الاوهام والغموض او الارباك الامبريالي، واستراتيجية تفتيت الصمود العربي.

سؤال: هذا السؤال متعلق بعلاقات منظمة التحرير الفلسطينية بالدول الرأسمالية الغربية. بدأت منظمة التحرير الفلسطينية، في اغلب البلاد الاوروبية، باقامة علاقات بقوى تقدمية ذات تنظيم متين نسبيا، وقد نجم عن ذلك دعم تدريجي للقضية الفلسطينية في تلك الأقطار. ولعل هذا قام، في بعض الاماكن، بدور في تبديل سياسة الحكومات. بالنسبة الى الولايات المتحدة، اثير احتمال ايجاد الروابط بالقوى التقدمية في البلد. ما هي التطلعات في ان تقوم هذه القوى بدور مماثل لدور اليسار الاوروبي؟ ترى، هل ثمة ما يضمن ان تكون القوى الرئيسية هناك على استعداد للقيام بدور منظم في اي تحالف على نطاق واسع يدافع عن مطالب الفلسطينيين، ويطالب بسياسة تقدمية لمعالجة المشكلات الداخلية ومشكلات الشرق الاوسط؟ ما اعنيه هو هل ثمة قوى منظمة، في تركيبها، يمكنها في المدى الطويل ان تقوم بدور مؤثر في السياسات بالنسبة الى الشرق الاوسط؟

دلنغر: ان الولايات المتحدة تختلف عن اوروبا في ان الاحزاب السياسية الايديولوجية تقوم هناك بدور ضئيل. ليس هناك ما يمكن مقابلته بالحزب الشيوعي، او حتى بالحزب الاشتراكي، في فرنسا وايطاليا وما الى ذلك. وكما اشرت قبلا هناك، على كل حال، نوع من توحيد القوى مثل حركة تحرير السود والحركات المختلفة لتحرير العالم الثالث وحركة مقاومة الحرب وحركات النساء، وهي الاحدث عهدا. وثمة شعور متزايد بأن التخلص من الحروب لا يتم إلا بازالة اسبابها. وأرى ان ثمة فهما اعمق للعلل المنتظمة للحرب، وتحركا في اتجاه اشتراكي عام، او ما يسمى احيانا الشيوعية المتحررة. لكن هذا ليس قاعدة للتنظيم؛ اذ لا يزال هناك منظمات تُعنى كل منها بقضيتها الخاصة،

شأن المنظمات النسائية او منظمات مقاومة الخطر النووي ومؤيدي نزع السلاح.

وقد حدث أمران في الوقت الحاضر. فمنذ ثلاث سنوات او اربع سنوات مررنا بمرحلة يمكن ان يسمى الكثير منها تشكلات او تجمعات «ما قبل الحزب» كانت تحاول وضع تصميم للايديولوجية وللعلاقات السياسية وللعضوية وما الى ذلك، التي قد تنتهي الى انشاء حزب يساري في الولايات المتحدة. وهذه الاحزاب المسماة طليعية لم تكن لها جذور حقيقية او نمو، وقد آل بعضها الى مجموعات ضيقة النظرة ومتعصبة وغارقة في التنظير. والذي حدث، في الحقيقة، هو ان بعضا من المجموعات التي كانت تنوي اصلا العمل متضامنة، انقسم الى اقسام ثلاثة او اربعة او خمسة صغيرة، وكان اثرها ـ على ما ارى ـ ضئيلا، او املها في النمو ضعيفا. ومن جهة اخرى، فان ما يجري الآن هو ضم ائتلافات، حيث يمكن لمجموعات، مثل الحزب الاشتراكي «البورتوريكي»، او عدد من المواطنين الاميركيين والمكسيكيين وغير ذلك، ان تعمل متعاونة ـ احيانا في عمل واحد، ولكن ايضا عن طريق اجتماعات مشتركة بصورة متزايدة، وذلك لدراسة التحليلات الايديولوجية والسياسية. واحدى نتائج هذه الاجتماعات الملموسة هي التخطيط للقيام بتظاهرات وقت انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي. ولعل ما سيكون اهم من التظاهرة، اذا نجحت، عقد ما يصح ان يسمى المؤتمر الشعبي، وهو بديل عن الحزبين القائمين الآن؛ ان هذا لن يوجد حزبا او تنظيما جديدا، بل قد ينتهي به الامر ليصبح تشكيل «ما قبل الحزب» في هذه المرحلة من تطور الحركة الاميركية. وأخيرا، ليس ثمة ضمانات، لكنني ارى في اعقاب الدروس التي نتعلمها عن فلسطين انه سيصبح هناك ادراك بأن القضية الفلسطينية تقع ضمن أهداف عدد من هذه المجموعات الخاصة. وأعتقد ان الوضع سيتحسن من الآن فصاعدا. لكن فيما اذا كان تحسنه سيكون سريعا بما فيه الكفاية، او انه سيكون ناجحا الى الحد المقبول، فهو قضية اخرى.

سؤال: ما هو الامل الذي يمكن للفلسطينيين ان يتطلعوا اليه في ان

يؤدي تصادم المصالح في صوغ سياسة الولايات المتحدة الى تبديل في تلك السياسة في الشرق الاوسط؟

فولك: ارى ان هذا سيؤدي الى السؤال الذي طرحه دك بارنت وأنا عدة مرات، وهو كيف يُنظر الى الانقسامات في المؤسسة الاميركية. ان نظرتي اليها اكثر تشاؤما من نظرته هو، ومن ثم فلعله من الملائم ان نجيب كلانا باختصار عن هذا السؤال. انني اعتبر هذه الشروخ، في اغلبها، خيارات تكتية، وهي لا تبطل تحليلي العام فيما يخص الالتزام باللجوء الى وسائل عسكرية لحماية المصالح الاميركية، في هذه الفترة التي نرى فيها القوة الامبريالية آخذة في الانحطاط. ومن ثم، فأنا لا ارى انه يمكننا ان نأمل بحدوث انتقال ارادي وتطوعي يستمد اسسه إما من تحول خلقي وإما من اقناع عقلاني لجزء من النخبة الاميركية ليبدل نظرته. ولا ارى اي تبديل في الجهد الاصلي الذي يقضي بالانتصار على الحركة الفلسطينية في الفترة القادمة. وأقول مخلصا انني لا اتوقع سياسة خارجية اميركية ايجابية تتكيف مع المطالب الفلسطينية. وهذا لا يعني انه لا توجد اوضاع تكتية تكون افضل او اسوأ قليلا من حيث آثارها بالنسبة الى الولايات المتحدة والحركة الفلسطينية والمنطقة والعالم. ولا اقول ان هذه الفروق ليست بذات اهمية كبرى، لكنني لا ارى شيئا يمكن ان يوصف، بصدق، بأنه تبديل في السياسة، إلا اذا كان يقصد من ذلك السير في طريق ضيق وخاص جدا. وسيستمر الحوار التكتي حول كيفية وقف القومية الثورية ــ وخصوصا في هذه المنطقة ــ وأخص من ذلك الصيغة الفلسطينية لهذه القومية الثورية لأنها الصيغة الاكثر جاذبية في المنطقة.

بارنت: ان وجهة نظري تختلف قليلا عن ذلك. انني أوافق على ان القضية ليست قضية ضغط خلقي. ان ما أراه هو شرط لاحتمال شرخ ممكن ان ينتج عنه التبديل. من المؤكد انني لا اتنبأ بذلك ولا اضمنه، لكنني ارى ان الاحتمال قائم وأنه يجب ألا يغفل. واذا جاء فانه يأتي تماما بسبب التناقضات التي تحدثنا عنها، اي المشكلات الاساسية الموجودة الناجمة عن التحرك ضمن

الاطار. وحتى لو ان الغرض هو تبديل جزء من سياسة ما في سبيل الحفاظ على الكل، فان مثل هذا التبديل يمكن ان يكون له ملابسات ضخمة للقوم الذين سيتأثرون بذلك. وفي هذا المضمار، لا استثني احتمال حدوث تبديل مهم.

سؤال: كان حديثنا، في معظمه، منصبا على المسرح الاميركي. لكن هل لي ان اسأل ضيوفنا ان يوجزوا لنا رأيهم في الاتجاه الذي يمكن ان ينتهجه النزاع في الثمانينات، آخذين بعين الاعتبار هذا التشابك الثلاثي بين مجتمع مستوطنين تعوزه حاليا المرونة اللازمة للتغيير والمواءمة مع هذا الذي يسمى تسوية عادلة؛ بين دولة امبريالية تسير نحو الانحطاط وحركة قومية ثورية. وهذه الحركة الثورية بالذات لا تزال تتأرجح بين قومية ثقافية فلسطينية محلية من جهة، وبين ان تكون حركة عربية راديكالية، على الرغم مما يوصف به العالم العربي ظاهريا من انه عالم طيع، لكنه اصلا عالم غير مستقر، من جهة اخرى؟

فولك: انا مسرور لأنك انتظرت نهاية الشوط. انه سؤال صعب وعميق جدا. وبقدر ما اشعر به مزاجيا من الابتعاد عن التواضع فكريا، فانني اتردد كثيرا في ان اقول اي شيء يكون محددا، بسبب ان هناك الكثير مما يبدو كأنه لا يخضع للتنبؤ بشأن هذه العلاقة الثلاثية بين القوى التي اشرت اليها. والذي حاولت ان اقوله قبلا ــ وأنا لا استطيع إلا ان اعيد ذلك كتنظير لهذا ــ هو انني ارى ان في سير التاريخ ما يقر هذا التطور القومي الثوري. والامر في حقيقته هو قضية وقت وظروف وسياق فقط، وهذه هي التي تحدد سبيل اندراج القضية الفلسطينية في نوع ما من أنواع الحل العادل. انني ارى ان ما يحاول التقدميون في العالم بأسره ــ وخصوصا الاميركيين، فيما آمل ــ هو تسريع ذلك المسار وجعله اقل ايذاء، وذلك من اجل انفسنا والآخرين على السواء.

دلنغر: اود ان اشير الى عنصر واحد فقط من عناصر السؤال؛ يبدو لي ان الشيء الذي يُغفل عادة هو افلاس اسرائيل ــ اقتصاديا وايديولوجيا او خلقيا ــ في الوقت الحاضر. وبسبب ما كانت عليه الاسطورة، فان هذا الامر [افلاس اسرائيل] سيؤدي الى تبدل كبير في النظرة الى اسرائيل. وعلى

كل، فان هذا ليس جميعه ايجابيا، لأن هناك شعورا باليأس في اسرائيل بسبب التضخم والشقاق بين سكانها وامتلاكها القوة النووية. لقد اعتراني رعب مميت لما زرت اسرائيل في آب/اغسطس الماضي، وكنا نسمع باستمرار: «لا تحرجونا، لا تحرجونا، اذ اننا سنلجأ الى ما يفعله اليائسون.» لقد قال لنا رجل عسكري: «لن نتنازل بوصة واحدة، حتى لو كان معنى هذا ان يصل اللهيب الذري الى نيويورك نفسها.» ان عليهم [على الاسرائيليين] ان يقوموا بعمل ما إما ايجابا واما سلبا، والتحرك السلبي قد يكون فاجعة. والآن، فما هو مدعاة للاهتمام انه على الرغم مما قلناه عن الاقتصاد الاميركي، فواقع الامر هو ان الولايات المتحدة هي، في امور كثيرة، ليست متخلفة عن اسرائيل سوى قليلا. انها لم تستطع ان تنفق على حرب فيتنام؛ فالمألوف هو ان تدفع نفقات الحرب والحرب قائمة، عن طريق زيادة الضرائب وما الى ذلك، لكن هذا لم يكن ممكنا سياسيا. قد اكون مبالغا، لكن بعد زيارتي لاسرائيل اخذ يزداد اقتناعي، وانا انظر الى اميركا يوميا، بأنها لا تتخلف إلا قليلا عن اسرائيل. وأخيرا، فبالاضافة الى حالة اليأس والافلاس الفكري اصبحت القضية هي ان الولايات المتحدة قد فقدت موقعها التسلطي في العالم، لكنها لم تفقد القدرة على ان تكون مدمرة الى درجة خطرة. وهذا امر مرعب.

انني موافق على ان القوة الخلقية لا تحمل الحكومات على تبديل سياساتها. ان الامر لا يتم إلا بالضغوط السياسية وتوازن القوى الواقعية. لكنني اعتقد ان الحركات وتوازن القوى يتبدلان عن طريق الالتفات الى صفات النضال الخلقية، مثل التنكر المبدئي لحقوق الفلسطينيين، في الداخل والخارج على السواء. ان الخطأ الذي ارتكبته حركاتنا، او بضع قطاعات منها، في أواخر الستينات، هو انها كانت تقول: «كنا في الايام المبكرة خُلُقيين. كنا نعارض القاء قنابل النابالم على الاطفال. أما الآن فنحن ماركسيون متطورون جدا، وكل شيء علمي، وليس مطلوبا منا ان نلجأ الى الحجة الخلقية.» من الواضح انه امر اساسي جدا ألا تلقى قنابل النابالم على الاطفال، ولا ان يعيشوا في مخيمات؛ لكن هذا هو الواقع.

بارنت: لن اضيف اي شيء الى هذا. انني ارى ان «المجهول الكبير» هو فيما اذا كان من الممكن ان تلتقي القوى التي يمكن ان تولّد التبدل العميق الذي نحن بحاجة اليه ـ ومعنى هذا تفاعل القوى الموجودة في الولايات المتحدة مع القوى الخارجية كي تنتج اجماعا خلقيا جديدا على مستوى بالغ الاهمية ويمكن ان يغدو قوة سياسية. وأود ان اختم بالقول انني لا استطيع ان ابرز، بما فيه الكفاية، الاهمية التي اعلقها على رؤية جديدة للعالم تقوم على احتمالات التحرر وواقعية التحرر؛ رؤية يمكن ان تُقدَّم الى قوم يعيشون في امبراطورية سائرة في طريق الانحطاط.

٦

الولايات المتحدة وأمن طاقة إسرائيل*

بشارة بحبّاح

مقدمة

ان ضمان طاقة اسرائيل هو احد حجار الزاوية في نظرتها الى امنها الكلي. والوضع الذي تواجهه اسرائيل كان ولا يزال يهدد امنها بطريقة مباشرة، وقد عقد مشكلاتها الاقتصادية الى درجة لا تطاق، كما عرّضها لأخطار تبعية سياسية واقتصادية.

وأعراض وضع الطاقة السيىء في اسرائيل متعددة، ويدخل فيها اعتمادها شبه الكلي على مصدر واحد للطاقة: النفط الخام. فقد زود النفط ٩٩٪ من حاجة اسرائيل من الطاقة في سنة ١٩٨٠، بينما حصلت على ١٪ من الطاقة الشمسية والغاز.[١] واستنفاد الانتاج الداخلي للنفط، الذي بلغ ذروته في عام ١٩٦٥/١٩٦٦، اذ وصل الى ٤٠٠٠ برميل يوميا، وانخفض الى ٦٠٠ برميل يوميا سنة ١٩٨٠، ارغم اسرائيل على الاعتماد اعتمادا كبيرا على النفط المستورد من الخارج. وقد تجاوز هذا المستورد ١٦٥,٠٠٠ برميل يوميا في

* *JPS* (42), Vol. XI, No. 2 (Winter 1982), pp. 113-131.

(١) John Yemma, «Oil-Short Israel Trying to Reduce its Dependence on Imported Fuels,» *Christian Science Monitor,* April 3, 1981, p. 6.

سنة ١٩٨٠،[٢] بتكلفة تقدر بـ ٢,٢ مليار دولار،[٣] وهو يساوي – على وجه التقريب – قيمة مجموع صادراتها الصناعية للسنة نفسها.[٤] ومع ان دفع ثمن النفط كان مشكلة فان ايجاد النفط وشراءه كانا كفاحا بحد ذاته. فالحروب بين اسرائيل وجيرانها العرب، وتزايد القوة الاقتصادية والسياسية لهؤلاء الجيران، عقّدا الامور بالنسبة الى اسرائيل، وقضيا عليها بالعزلة العالمية. ومن ثـمّ، فليس من الغرابة بمكان ان نعلم ان اقل من ٥ ٪ من الاسواق العالمية مفتوح امام اسرائيل[٥] اولا، وثانيا ان بلدين فقط – مصر والمكسيك – كانا على استعداد لعقد صفقات لبيع النفط لاسرائيل علنا. ومع هذا كله، فان النفط المستورد من هذين البلدين لم يغط سوى ٥٥ ٪ من حاجة اسرائيل لسنة ١٩٨٠.[٦] على ان قرار المكسيك (سنة ١٩٨١) زيادة النفط المصدر الى اسرائيل رفع هذا المستوى الى ٦٧ ٪.[٧] ولتوفي اسرائيل ما يتبقى من حاجاتها، اضطرت الى ان تعتمد اعتمادا كبيرا على السوق الآنية المتأرجحة.

تورط الولايات المتحدة الاولي

دخلت الولايات المتحدة المسرح في وقت مبكر من سنة ١٩٧٥ لحمل

(٢) «معاريف»، ١٩٨٠/١/٩.

(٣) «Can Israel Maitain its Economic Balancing Act,» *World Business*, July 6, 1981. Quoted from the *Bank of Israel*.

(٤) «هآرتس»، ١٩٨٠/٢/١٥.

(٥) *Los Angeles Times*, November 23, 1979.

(٦) كما يستدل من المعلومات الواردة في:
Petroleum Press Service, No. 47 (January 1980), p. 19 and *Jerusalem Post*, November 19, 1980.

(٧) اصل المعلومات من:
Jerusalem Post, May 13, 1980.

اسرائيل ومصر على عقد اتفاق موقت بينهما. وقد وصلت دبلوماسية هنري كيسنجر المكوكية الى الباب الموصد في آذار/مارس ١٩٧٥، عندما لم تتفق مصر واسرائيل على مدى انسحاب اسرائيل من سيناء في مقابل ما تمنحه مصر من تنازلات سياسية.[٨] فمن جهة، كان للسادات مطلبان رئيسيان كانت الولايات المتحدة تدعمهما: اعادة حقول النفط في ابو رديس، والانسحاب الى ما وراء ممري الجدي ومتلا الجبليين. ومن جهة اخرى، كانت اسرائيل قد قبلت، حتى في آذار/مارس ١٩٧٥، ان تعيد حقول النفط الى مصر «شريطة ان تكون هذه منطقة محصورة تتصل بمدينة السويس عبر طريق تشرف عليه الامم المتحدة.»[٩] يضاف الى هذا، ان اسرائيل أرادت ان تصل الى تسوية تتيح لها الاحتفاظ بالممرين تحت سلطتها فعلا. ومن الطبيعي ان ترفض مصر هذين المطلبين.

و «التقويم» السياسي الذي قام به الرئيس فورد في اعقاب ذلك، كان يشتم منه رائحة الانذار لاسرائيل. وقد كان معنى ذلك، كما وصفه يتسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل يومها: «اذا استمريت (يا اسرائيل) في رفضك لفتح الطريق الى السلام، فلا تنتظري دعم الولايات المتحدة.»[١٠] واذ ادركت اسرائيل انها لن تحصل على مزيد من التنازلات من مصر، ونظرا الى رغبة الولايات المتحدة القوية في الوصول الى اتفاق، فقد قررت الحكومة الاسرائيلية ان تبحث عن تعويضات امنية من الولايات المتحدة بديلا عما ترفض مصر القبول به. وقد عقدت الصفقة التي انتهت بتوقيع اتفاقية سيناء الثانية في ٤ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥. وبموجب هذه الاتفاقية، قبلت اسرائيل ان تنسحب من ممري سيناء وأن تسلم مصر حقول النفط في سيناء

(٨) دخل في عداد هذه التنازلات التزام مصر «عدم استعمال القوة» واللجوء الى «الوسائل السلمية» لحل النزاع العربي – الاسرائيلي.

(٩) Yitzhak Rabin, *The Rabin Memoirs* (Boston: Little, Brown and Company, 1979), p. 264.

(١٠) *Ibid.*, p. 261.

بكامل عدتها. وقد وازنت الولايات المتحدة ما تركته اسرائيل لمصر بضمانات وتعهدات والتزامات، ضُمِّنَتْ الى حد بعيد، في مذكرة اتفاق «بلغت حلفا واقعيا في كل شيء سوى الاسم.»(١١)

تسليم آبار النفط

عندما قررت اسرائيل التخلي عن سيطرتها على حقول النفط في سيناء، كانت هذه الحقول تزود اسرائيل بما مقداره ٤,٥ ملايين طن من النفط الخام في السنة، وهو ما يساوي ٥٥٪ من حاجاتها الداخلية.(١٢) وهذا يعني ان الخزينة الاسرائيلية كانت توفر ٣٥٠ مليون دولار(١٣) سنويا، وهو المبلغ الذي كان يتوجب دفعه ثمنا لمستوردات نفطية. يضاف الى هذا، ان هذه الحقول كانت توفر على اسرائيل الكرب الذي كانت تعانيه للحصول على النفط من الخارج. ومن المؤكد ان وعي اسرائيل لحاجتها الى مصادر نفط مضمونة ازداد بعد ازمة النفط سنة ١٩٧٣. ومع ذلك كله، فقد قررت اسرائيل ان تتخلى عن حقول النفط في سيناء. وثمة بضعة اسباب ادت الى هذا القرار.

ان اعادة حقول النفط مع الممرين كانت جزءا من مقايضة سياسية ادت الى توقيع اتفاقية سيناء الثانية. وفي مقابل ذلك، قبلت مصر عدة بنود تعهدت فيها بألا تلجأ الى القوة وأن تسعى لتسوية بـ«وسائل سلمية» (المادة الاولى). وقبلت مصر ايضا رسميا بضعة اجراءات ارضائية، مثل السماح لـ«الشحنات غير العسكرية» المرسلة الى اسرائيل او الآتية منها، بالمرور عبر قناة السويس (المادة السابعة).

عندما ينظر المرء الى الامر من زاوية اسرائيل، يجد ان «اعادة حقول

---

(١١) Nadav Safran, *Israel the Embattled Ally*, 2nd ed. (Cambridge: Harvard University Press, 1979), p. 593.

(١٢) *Petroleum Intelligence Weekly*, No. 14 (September 15, 1975), p. 5.

(١٣) *Near East Report*, Vol. 19, No. 49 (December 3, 1975), p. 1.

النفط خففت من غلواء العداء المصري، ووضعت في ايدي قادتها مبررا قويا لأداء التزامهم بالاتفاقية.»(١٤) وكان امل اسرائيل ان الاتفاقية برمتها قد: (أ) تدفع السادات الى المزيد من الابتعاد عن الاتحاد السوفياتي، ومن ثم تحرم الجيش المصري من شحنات اضافية من السلاح السوفياتي؛ و(ب) توسع شقة الخلاف بين مصر وسورية؛ و(ج) تترك امام السادات خيارا واحدا فقط: الحل السياسي؛ «قد يكون لمصر خيارات اخرى، لكن ليس للسادات.»(١٥)

وقد كانت اعادة حقول النفط، بالنسبة الى عدد كبير من الاسرائيليين، اقل ايذاء لاسرائيل من اعادة الممرين؛ «عندما تواجه اسرائيل بالخيار الكلاسيكي «بين مالك او حياتك»، فانها تكون اكثر استعدادا لأن تتنازل عن حقول النفط الثمينة من ان تنسحب من ممري الجدي ومتلا الاستراتيجيين اللذين يسيطران على طريق الهجوم على سيناء ومنها على اسرائيل.»(١٦)

يتضح من هذا التصريح انه مع ان حقول النفط ثمينة، فقد قيست قيمتها بالمعيار المالي اكثر منها بالمعيار الاستراتيجي والامني. وقد كان هذا التقويم يومها قابلا للفهم، لأن اسرائيل كانت تضمن وصول النفط الخام من مصادر كافية وبأسعار السوق السائدة،(١٧) خصوصا من ايران والمكسيك. وقد قيل ان الشاه تعهد لادارة فورد ان يحافظ على ارسال شحنات النفط الى اسرائيل من دون خطر قطع النفط.(١٨) فالمشكلة لم تكن، اذن، في الحصول على المؤونة من النفط الاجنبي، بل كانت في التمويل.

وثمة عامل آخر كان له ولا بد أثر في الموقف الاسرائيلي، وهو ما كان

---

(١٤) Rabin, *op.cit.*, p. 274.

(١٥) *Ibid.*

(١٦) *Near East Report*, Vol. 19, No. 10 (March 5, 1975), p. 2.

(١٧) Yuval Elizur, «Israel is Offered Oil to Replace Sinai Output,» *Washington Post*, September 9, 1975, p. A16.

(١٨) Ernest Gilman, «Israel and the Iranian Oil Embargo,» *Round Table*, No. 276 (October 1979), p. 292.

يرشح من تقارير بأن حقول النفط [المذكورة] كانت تسير سريعا في طريق النضوب. ومن ثم سيغدو موقف اسرائيل اقل فائدة لها فيما لو تنازلت عن حقول النفط في وقت لاحق تكون هذه الحقول فيه قد نضبت الى حد كبير جدا. وقد بدا لها انها [اسرائيل] تنال اكبر كسب ممكن ان هي تنازلت عن حقول النفط في مقابل التنازلات المهمة التي عرضت عليها.

ان ضغط الولايات المتحدة على اسرائيل لتتنازل عن الممرين وحقول النفط، على الرغم من اهميته، لم يكن وحده كافيا للحصول على القبول الاسرائيلي. كان على الولايات المتحدة ان تقدم لاسرائيل ضمانات وتعهدات ومساعدة مالية تعويضا لها عن التنازلات التي كانت مستعدة لتقديمها. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة بالضبط، وتمت الصفقة في «مذكرة اتفاق» بين البلدين.

الشروط المتعلقة بالطاقة

مع ان مذكرة اتفاق ١٩٧٥ بين الولايات المتحدة واسرائيل كانت سرية اولا، فانها اعطيت للصحافة بعد ذلك بفترة وجيزة. وقد نصت الفقرة الاولى من الاتفاق على التزام الولايات المتحدة ببذل كل جهد كي تستجيب «لما تتطلبه [اسرائيل] من الطاقة ولحاجاتها الاقتصادية.» وستحصر الولايات المتحدة جهودها ضمن حدودها وضمن موافقة الكونغرس من جهة، وستكون هذه الجهود «مستمرة وعلى اساس طويل الاجل» من جهة اخرى. والحاجات التي حددت في الفقرتين ٣ و ٤، والتي تخص الطاقة بالذات، «ستعتبر ملائمة لتكون من ضمن المجموع السنوي الذي سيطلب في العام المالي ١٩٧٦ وفي الاعوام المالية التالية.»

وينص الاتفاق، بموجب الفقرة ٣، على ان تحصل اسرائيل على متطلباتها من الطاقة عبر «ترتيباتها المستقلة الخاصة»، وعلى ان تتقدم الولايات المتحدة للعون عندما تعجز اسرائيل عن ذلك. وفي هذه الحالة ستقوم الولايات المتحدة بالمساعدة، وستتوقف هذه المساعدة على ما اذا كانت الولايات المتحدة بالذات

متضايقة من «نقص كمي بسبب حظر [النفط] او لأي سبب آخر»، او لم تكن كذلك. فاذا لم يكن ثمة نقص كمي، فعلى الولايات المتحدة «ان تقوم حالا بتوفير النفط لتبتاعه اسرائيل...»[١٩] وتساعد حتى في ضمان نقله فيما اذا كانت اسرائيل عاجزة عن ذلك. وفي حالة «النقص الكمي» في الولايات المتحدة، فان على الولايات المتحدة ان تيسّر النفط لاسرائيل حالا؛ غير انه، في هذه الحالة، «يكون ذلك بموجب الصيغة التي تفرضها الوكالة الدولية للطاقة الخاصة بالحفظ والتوزيع كما تطبقها حكومة الولايات المتحدة، وذلك لتزويد اسرائيل بالمتطلبات **الاساسية**.» وتقوم الولايات المتحدة بالمساعدة لضمان نقل النفط الى اسرائيل، فيما اذا دعت الحاجة الى ذلك. ويعقد الخبراء من كلا البلدين اجتماعات سنوية لمراجعة حاجات اسرائيل المستمرة من متطلبات النفط.

وتعالج الفقرة الرابعة من الاتفاق، بشيء من الغموض، العون المالي الذي ستزود اسرائيل به. فالقسم (أ) من الفقرة الرابعة يقرر انه «عندما يأتي دور تحديد الارقام الكلية التي ستطلب من الكونغرس، تولي حكومة الولايات المتحدة متطلبات اسرائيل من النفط المستورد **عناية خاصة**. وخلال المدة التي تقررها المادة الثالثة (اي لمدة خمس سنوات) تأخذ [حكومة الولايات المتحدة] بعين الاعتبار، في تقدير تلك الارقام، نفقات اسرائيل الاضافية لاستيراد النفط للتعويض عما يمكن الحصول عليه من ابو رديس ورأس سدر (٤,٥ ملايين طن في سنة ١٩٧٥).»

وهذا، بطبيعة الحال، لا يوضح ما اذا كانت الولايات المتحدة ستزود جميع نفقات التعويض لمدة السنوات الخمس او بعضها. فبينما قدرت مصادر الولايات المتحدة نفقات تمويل اسرائيل للتعويض عن حاجاتها من الاستيراد

(١٩) في سنة ١٩٧٥ ابلغت وزارة العدل وزارة الخارجية بأن الولايات المتحدة تستطيع، بموجب التشريع المعمول به يومها، ان تزود اسرائيل بالنفط من مخزونها من دون الحصول على تفويض من الكونغرس (*Oilgram*, October 5, 1975.).

لسنة ١٩٧٥ بين ٣٠٠ و ٣٥٠ مليون دولار سنويا،[٢٠] ارتفعت هذه التكاليف للكمية ذاتها من النفط الخام في السنوات التالية.[٢١] ومع انه يفهم ضمنا من الفقرة الرابعة (أ) المذكورة سابقا انه لم تحدد قيمة معينة للسنوات الخمس، فليس ثمة دلالة صريحة على ما سيحدث اذا: (أ) ارتفعت اسعار النفط ارتفاعا شديدا؛ و(ب) تغيرت الظروف بحيث لم تعد اسرائيل بحاجة الى استيراد ٤,٥ ملايين طن [من النفط] سنويا بسبب اكتشافات جديدة للنفط، إما في سيناء المحتلة واما في اسرائيل بالذات. فما هو معروف عن الترتيبات المالية ضئيل نسبيا. وقد جاء في شهادة قدمتها الادارة الاميركية للكونغرس في شباط/فبراير ١٩٧٨ تثبيت ان حكومة الولايات المتحدة «... اخذت بصورة مؤكدة بعين الاعتبار تكاليف التعويض (للنفط الخام) في مختلف طلبات المساعدة التي عرضت امام هذه اللجنة (لجنة مجلس النواب للعلاقات الدولية). كما اننا اخذنا نفقات تخزين النفط بعين الاعتبار.»[٢٢] وعلى كل حال، فقد كُشف النقاب عن معلومات دقيقة وردت في تقرير قدّم الى الكونغرس جاء فيه ان الولايات المتحدة قد قبلت، كجزء من اتفاقية سيناء الموقتة، «ان تمنح اسرائيل مبلغا اضافيا قدره ٤٠٠ مليون دولار سنويا لمدة خمس سنوات، ييسر لها الحصول على حاجتها من النفط الخام في الاسواق العالمية.»[٢٣]

ان مذكرة الاتفاق تحوي فترتين منفصلتين، مدة كل منهما خمس

---

(٢٠) *Oilgram*, November 17, 1975.

(٢١) بسبب اسعار سنة ١٩٧٨ ارتفعت القيمة الى نحو ٤١٠ ملايين دولار.

(٢٢) US Congress, House, Committee on International Relations, *Foreign Assistance Legislation for Fiscal Year 1979 (Part 5): Hearings before the Subcommittee on Europe and the Middle East,* 95th Cong., 2d sess., March and February 1978, p. 210.

(٢٣) Dario Scuka, «The Issue of Crude Oil Availability to the Israeli Economy,» *Congressional Record,* October 5, 1978, p. E5439.

سنوات. فالسنوات الخمس الاولى تبحث في توفر النفط لاسرائيل كما هو موضح في المادة الثالثة، بينما تعالج السنوات الخمس الثانية قضية التعويض على اسرائيل عن ٤,٥ ملايين طن من النفط سنويا، وهي الكمية التي تنازلت عنها لمصر. ولفترة السنوات الخمس الاولى «تاريخ بدء طليق»، وهذا يعني ـ كما فسره سايروس فانس ـ «انه عندما يقدم اول طلب تبدأ فترة السنوات الخمس.»[٢٤] أما فترة السنوات الخمس الثانية فقد بدأت في العام المالي ١٩٧٦ (بموجب المادة الاولى) وتنتهي في سنة ١٩٨٠.

بالاضافة الى جميع التزامات الولايات المتحدة، فان المادة الرابعة (ب) تلزم حكومة الولايات المتحدة الطلب من الكونغرس

> ... ان يوفر لاسرائيل المال اللازم ويحدد المبلغ باتفاق متبادل، لمشروع انشاء وتخزين احتياطي النفط الذي سيخزن في اسرائيل، بحيث تصل القدرة على حفظ هذا المخزون وكمية الاحتياطي الموجود الآن (١٩٧٥) الى درجة تكفي اسرائيل ما يقرب من ستة اشهر وحتى السنة، وذلك عندما يتم المشروع.

وقد تم الاتفاق ايضا على اتمام هذا المشروع خلال اربع سنوات. وقد قدر المسؤولون الاسرائيليون كلفة وسائل التخزين الجديدة التي ستقام تحت الارض بنحو ٣٥٠ مليون دولار.[٢٥]

ولم تنس اسرائيل، في اثناء المفاوضات المتعلقة بالاتفاق، خطورة وسائل التخزين الاسرائيلية على امنها في حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣. وقد كان السبب الاساسي في ذلك اقفال مصر لمضيق باب المندب، الامر الذي حال دون وصول شحنات النفط الايراني الى اسرائيل. وقد اضطر ذلك اسرائيل الى تحويل الطريق الذي كانت ناقلات النفط ستتبعه الى المصب في ايلات على البحر الاحمر. وقد ضاع الكثير من الوقت الثمين والمال في نقل

---

(٢٤) US Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, *Middle East Package: Hearings before the Committee on Foreign Relations* on S.1007, 96th Cong., 1st sess., 1979, pp. 54-55.

(٢٥) *Oilgram,* August 19, 1975.

النفط حول رأس الرجاء الصالح، بينما كان استخدام حقول ابو رديس ورأس سدر للحصول على النفط متعذرا، لأن خطوط سير السفن كانت في متناول العدو. وكان على الاسرائيليين، والحالة هذه، ان يعتمدوا على احتياطهم الاستراتيجي.[٢٦] ومن ثم، فقد اصبحت القضية ذات اهمية خاصة في نظر اسرائيل، اي توسيع وسائل تخزينها للنفط، اذ انها ستكون فيما بعد اكثر اعتمادا على النفط المستورد من ايران، وذلك نتيجة اتفاقية سيناء الثانية. وقد انصرف الاسرائيليون، بين سنتي ١٩٧٣ و١٩٧٥، الى الاسراع في توسيع قدرة وسائل التخزين للنفط عندهم.[٢٧] ومع ذلك، فقد اعتبرت دون المستوى اللازم لمواجهة الطوارىء مثل حرب تشرين الاول/اكتوبر. وترتب على ذلك، ان تشدد الاسرائيليون في طلب التزام من الولايات المتحدة وحصلوا عليه، وهو الالتزام المذكورة خلاصته في الفقرة الرابعة (ب) اعلاه.

وبالنظر الى الالتزامات الضخمة التي تعهدت بها الولايات المتحدة من خلال الاتفاق، فالسؤال الذي يطرح نفسه على المرء يرتبط بالسبب الذي يكمن وراء استعداد الولايات المتحدة للقبول بذلك كله.

الالتزامات الاميركية الكبيرة

بلغ اهتمام الولايات المتحدة باتفاقية مصرية ـ اسرائيلية حدا حملها على الضغط على اسرائيل لقبول تسليم الممرين وحقول النفط قبل التوصل الى ضمان من مصر بأن تنهي حالة العداء.[٢٨] وقد ادى هذا الموقف الاميركي والتجاوب الاسرائيلي السلبي الى فشل المفاوضات في آذار/مارس ١٩٧٥.

وقد كان ثمة اسباب متعددة ادت الى حلحلة العقدة: كان اولها رسالة وقعها ٧٦ عضوا من اعضاء مجلس الشيوخ وأرسلت الى الرئيس فورد في شهر

(٢٦) Howard M. Sachar, *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time* (New York: Alfred A. Knopf, 1976), p. 766.

(٢٧) Gilman, *op.cit.*, p. 293.

(٢٨) Safran, *op.cit.*, p. 553.

ايار/مايو من السنة ذاتها، مؤيدين فيها مطالب اسرائيل في ان تكون لها حدود «يمكن الدفاع عنها»، وأن تُمنح عونا اقتصاديا وعسكريا على نطاق واسع.[٢٩] هذه الحادثة كانت استجابة لـ«سياسة اعادة التقويم» التي انتهجتها ادارة فورد، وكان القصد من الرسالة الضغط على الرئيس كي يميل نحو الموقف الاسرائيلي. وفي الجهة الاخرى، فقد استخدم فورد هذه الرسالة، فيما بعد، ليبرر الضمانات والتعهدات الضخمة التي اعطيت لاسرائيل في اطار اتفاقية سيناء الثانية.[٣٠]

كان لاجتماع الرئيس فورد الى السادات في سالزبورغ، خلال حزيران/يونيو ١٩٧٥، اثر كبير على فورد من حيث تفهمه للموقف المصري. فقد اقتنع بأن السادات كان حريصا على الابقاء على العلاقات الاميركية وتطويرها وعلى اتباع خط للسلام للوصول الى تسوية.[٣١] وبعد التقاء فورد والسادات بمدة وجيزة، التقى رئيس وزراء اسرائيل الرئيس فورد في واشنطن. واذ كانت التطورات الاخيرة لا تزال ماثلة في ذهن فورد، فقد واجه هذا رابين بواحد من خيارين: إما تبديل الموقف الذي وقفته اسرائيل في آذار/مارس والحصول على عون اميركي ضخم، وإما ان تذهب الولايات المتحدة الى مؤتمر جنيف حاملة خطة اميركية أُعدت بقطع النظر عن اي اهتمام بالسياسات الاميركية الداخلية.[٣٢] وقد بدا لرابين ان الوعد بمساعدة اميركية ضخمة، مرفقة بدعم غير محدود من مجلس الشيوخ، لم يكن افضل ما كان يمكن انجازه فحسب بل انه ايضا افضل ما امل بالحصول عليه.[٣٣]

أما فيما يتعلق بضمان الولايات المتحدة بشأن النفط، فكانت ادارة فورد قد حصلت على وعد من الشاه بأن تصل شحنات النفط الى اسرائيل

(٢٩) *Near East Report*, Vol. 19, No. 38 (September 17, 1975), p. 162.

(٣٠) *Ibid.*, Kissinger statement.

(٣١) Safran, *op.cit.*, p. 553.

(٣٢) *Ibid.*, p. 554.

(٣٣) *Ibid.*

باستمرار، من دون التخوف من اي حظر.(٣٤) وما دامت شحنات النفط مؤمنة لاسرائيل، فان على الولايات المتحدة ان تعوضها عن خسارتها المالية الناجمة عن تبديل مصدر النفط من سيناء.

واذا نُظر الى القضية نظرة شاملة، فان مكاسب الولايات المتحدة السياسية من اتفاقية على غرار اتفاقية سيناء الثانية، رجحت على النفقات التي تكبدتها [الولايات المتحدة]. فقد قربت الاتفاقية مصر الى المعسكر الغربي، وأبعدتها عن النفوذ السوفياتي. كذلك اقصت احتمال قيام حرب عربية ـ اسرائيلية جديدة موسعة، وذلك بالتزام مصر، التي تملك اكبر جيش عربي، ألا تعمد في حل النزاع في الشرق الاوسط «الى القوة العسكرية بل الى الوسائل السلمية.» ان مذكرة الاتفاق الاميركي الاسرائيلي ـ بما قدمته من مساعدات مالية وعسكرية ضخمة جدا، بالاضافة الى ما تقدمت به من ضمانات وتعهدات ـ زادت امن حليف [اسرائيل] للولايات المتحدة منعة. وقد اظهرت ايضا الاستجابة التي ابدتها ادارة فورد في تلبيتها لطلبات اكثرية اعضاء مجلس الشيوخ وتوصياتها. وفي النهاية، وفوق ذلك كله، فقد زود الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي ادارة فورد بنجاح سياسي كانت الادارة بحاجة ماسة اليه للتعويض عما لحق بالسياسة الخارجية من نكسات في فيتنام وتركيا والبرتغال.

التحدي الايراني

كان من الطبيعي ان يزداد استيراد اسرائيل للنفط بعد ان قررت تسليم حقول سيناء في سنة ١٩٧٥، وذلك لملء الفراغ الذي نشأ عن ذلك. وكان

(٣٤) Gilman, *op.cit.*, p. 293.

وقد ذكرت مصادر اخرى ان ايران لم تقطع مثل هذا التعهد. وقد قال الشاه في مقابلة خاصة في فيينا (في اثناء زيارة خاصة) انه ليس «عمّ» اسرائيل، ولم يشعر بأي مسؤولية لمكافأتها اذا هي طبقت قرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة (*Oilgram*, January 20, 1978).

معظم ما لزم استيراده يأتي من ايران. واذ ادركت اسرائيل الخطر المترتب اصلا على اعتماد مصدر واحد للنفط الخام، عمدت الى تنويع مصادر النفط الخام، ومن ثم تقليل اعتمادها على النفط الايراني. وفي آذار/مارس ١٩٧٨، نجحت اسرائيل في اقناع المكسيك بأن تزيد في شحنات النفط الخام اليها من ٢٠,٠٠٠ برميل يوميا الى ٣٠,٠٠٠ برميل يوميا،(٣٥) والذي يوازي تقريبا خُمس ما تستهلكه اسرائيل. يضاف الى هذا ان اسرائيل، بعد تسليمها حقول سيناء لمصر بفترة وجيزة، ركزت جهودها ـ في مجال التنقيب عن النفط ـ على خليج السويس، وعلى رفع احتياطها الامني [من النفط] بمساعدة الولايات المتحدة، على نحو ما اشترط عليه في الفقرة الرابعة (ب) من مذكرة الاتفاق.

وقد كان قيام الثورة الايرانية تحديا جديا كبيرا جدا لأمن طاقة اسرائيل. وقد رافق هذا اول تجربة جدية للولايات المتحدة بشأن استعدادها للوفاء بتعهداتها لاسرائيل. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، حظرت الحكومة الايرانية تصدير النفط الى اسرائيل.(٣٦) وفي سبيل تفادي تحويل النفط الايراني الى اسرائيل على يد جماعة ثالثة، حصلت ايران على وعود من الدول التي كانت تستورد النفط منها بألا تعيد بيع النفط الى اسرائيل (وجنوب افريقيا). واذا لم يف اي من الاقطار بمنع ايصال النفط الى اسرائيل، فان هذا القطر «يخسر الامتياز الممنوح له» بشراء النفط من ايران.(٣٧)

ردة فعل الولايات المتحدة

حتى قبل ان تعلن ايران رسميا حظر تصدير النفط الى اسرائيل، اكد وزير الطاقة شليزنجر ان الولايات المتحدة مستعدة لمساعدة اسرائيل في

(٣٥) *Middle East Economic Survey*, No. 21 (March 13, 1978), p. 10.

(٣٦) *Petroleum Press Service* (March 1979), p. 127.

(٣٧) *Petroleum Intelligence Weekly*, June 11, 1979, p. 7.

الحصول على حاجاتها من النفط في الاسواق العالمية. واذا لم يكف ذلك، فان الولايات المتحدة على استعداد لارسال نفطها الخام الداخلي.(٣٨) وقال شليزنجر ان النفط الخام المستخرج من ألاسكا (المنحدر الشمالي) يمكن ان يُعتبر احد المصادر لارسال هذه الشحنات.(٣٩) وقد اعترف رئيس وزراء اسرائيل، مناحم بيغن، في تصريح علني بتاريخ ٢٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، بأن الولايات المتحدة كانت تساعد اسرائيل في الحصول على الشحنات اللازمة.(٤٠)

وقد وضعت الولايات المتحدة، في أوائل آذار/مارس ١٩٧٩، خطة طوارىء لتزويد اسرائيل بالنفط فيما اذا طالبت الولايات المتحدة بالتزامها الذي قدمته سنة ١٩٧٥ بأن تساعد اسرائيل في ايجاد موارد نفطية اكيدة. وقد حوت الخطة اربعة خيارات: (أ) اعانة اسرائيل على تحديد اماكن النفط في السوق العالمية الآنية؛ (ب) الطلب من الكونغرس الموافقة على تصدير النفط الخام من ألاسكا بناقلات للنفط ترفع العلم الاسرائيلي، وبالسعر القائم في الاسواق العالمية الآنية «على اساس التفاوض»؛ (ج) استخدام مساعي الولايات المتحدة الحميدة لاقناع المكسيك بزيادة كمية ما تصدره من النفط الى اسرائيل؛ (د) التفاوض مع الدول المنتجة للنفط الخام، من غير اعضاء «اوبك» (منظمة الدول المصدرة للنفط)، في امكان قبولها ان تكون مصدرة للنفط الى اسرائيل في المستقبل.(٤١)

ومع ان اسرائيل تغلبت على أزمة الطاقة الناشئة عن قطع النفط الايراني عنها، من دون ان تثير مذكرة اتفاق ١٩٧٥ بين الولايات المتحدة واسرائيل، فقد عُرف ان بعض الدول النفطية، من غير اعضاء «اوبك» (والارجح ان تكون

(٣٨) كان ثمة فترة ٦٠ يوما امام الكونغرس ليعرض الامر قبل تصدير اية كمية من النفط الى اسرائيل (*Oilgram*, March 29, 1979).

(٣٩) *Oilgram*, January 4, 1979.

(٤٠) *Ibid.*, January 2, 1979.

(٤١) *Ibid.*, March 6, 1979.

المكسيك في هذه الحالة)، قد زادت في مبيعاتها في الواقع.

وخلاصة القول ان الولايات المتحدة، اذا اقتضى الامر، كانت ستفي بتعهداتها كلها المنصوص عنها في مذكرة الاتفاق، لكن بعد ان تكون قد استنفدت جميع الخيارات الاخرى لتأمين حاجة اسرائيل من النفط.

ردة فعل اسرائيل

ان اي بلد قد يتعرض فجأة لحرمانه من مواد ذات اهمية بالغة، مثل النفط، وذلك على يد مزوده الاكبر، لا بد من ان يجد نفسه في وضع محفوف بالخطر، وهذا اقل ما يقال. ان مثل هذا البلد يحتاج الى بضعة اشهر على الاقل حتى يعثر على مزودين «مضمونين وثابتين» جدد، شريطة ألا يكون ثمة نقص في الاسواق، وأن يكون المال اللازم لدفع الاسعار الاكثر ارتفاعا متوفرا. ولنتصور تأثير مثل هذا الوضع على كيان مثل اسرائيل، التي لم يكن لها سبيل إلا للوصول الى اقل من ٥٪ من أسواق النفط.(٤٢)

ومع ذلك، فقد تمكنت اسرائيل من التعويض عن النقص الايراني، وذلك باتخاذها عدة اجراءات، كان اولها استعمال مخزونها الكبير كما فعلت في حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣.(٤٣) وكان الثاني انها ابتاعت النفط حيثما كان ذلك ممكنا. وقد رُوي في شباط/فبراير ١٩٧٩، ان اسرائيل كانت تبتاع ٢٠٪ من وارداتها النفطية من الاسواق الآنية، والباقي كانت تزودها به «مصادر ثابتة»، طبقا لما قاله وزير الطاقة يتسحاق موداعي.(٤٤) وقد ورد في اخبار كانت تنشر في القدس، ان هذه المصادر هي: المكسيك وفنزويلا والغابون ونيجيريا.(٤٥) وقد اكد مسؤولو وزارة الخارجية الاميركية ذلك،

(٤٢) *Los Angeles Times*, November 23, 1979.

(٤٣) *Oil and Gas Journal Newsletter*, January 22, 1979.

(٤٤) *Oilgram*, February 13, 1979.

(٤٥) *Ibid.*

حين لاحظوا انه بينما كان قطع [النفط] قد اثر على الامدادات لاسرائيل، فان البلد (اسرائيل) كان قد عقد اتفاقات للطوارىء مع دول منتجة اخرى.[٤٦] وعلى كل حال، لم تُذكر اسماء قط. وكان ثمة اجراء آخر هو استخراج النفط بأقصى سرعة من بئر جديدة في حقل علما المحاذي لشبه جزيرة سيناء. وقد بلغ انتاج هذه البئر، في شباط/فبراير ١٩٧٩، نحو ٢٦,٠٠٠ برميل يوميا. غير ان المسؤولين الاسرائيليين كانوا واثقين من ان البئر يمكن ان تنتج ١٦٠,٠٠٠ برميل يوميا؛ وهذا كل ما تحتاج اليه اسرائيل من الطاقة.[٤٧] وكإجراء اخير، وضعت اسرائيل عددا من القيود للمحافظة على الطاقة: فقد امرت وزارة الدفاع بتخفيض ٨٪ من استهلاك القوات المسلحة والصناعات العسكرية.[٤٨] وقد نوت اسرائيل ايضا ان تفرض منع استعمال السيارات الخاصة يوما واحدا في الاسبوع، ورفع الضريبة على البنزين التي كانت مرتفعة على كل حال.[٤٩]

وهكذا، فقد تفادت اسرائيل الازمة من دون ان تطالب بوضع اتفاق ١٩٧٥ مع الولايات المتحدة موضع التنفيذ. والاهم من ذلك، هو ان اسرائيل تعلمت بضع امثولات من الحادثة، وهي الامثولات التي انعكست فيما بعد في تعاملها مع كل من مصر، شريكتها في السلام، والولايات المتحدة، حليفتها الرئيسية.

معاهدة السلام

لم يحتو اتفاق كامب ديفيد الموقع في ايلول/سبتمبر ١٩٧٨، على

(٤٦) *Ibid.*, January 4, 1979.

(٤٧) *Oil and Gas Journal Newsletter*, January 22, 1979.

(٤٨) *Petroleum Intelligence Weekly*, February 26, 1979, p. 11.

(٤٩) كونغرس الولايات المتحدة، مجلس الشيوخ، السناتور بيرسي متحدثا عن المقترحات الاسرائيلية للاجراءات الشديدة من اجل المحافظة على الطاقة، ٤/٤/١٩٧٩ — *Congressional Record*, Part 1, No. 43, p. S3951.

شروط ذات صلة بالنفط. وقد شهدت الفترة الممتدة بين كامب ديفيد ومعاهدة السلام في آذار/مارس ١٩٧٩، تطورات مهمة كان من شأنها ان تزيد في قلق اسرائيل تجاه امنها من ناحية الطاقة. فهناك، اولا، الحظر على النفط الايراني، وهذا وحده جرد اسرائيل مما يزيد عن ٦٠٪ من حاجتها من الطاقة،[٥٠] وخلّفها من دون مزودين للنفط مضمونين. وثمة، ثانيا، اضطرار اسرائيل الى التنازل عن حقل علما، وذلك بموجب معاهدة السلام مع مصر. وهذا الحقل كان يزود اسرائيل بنحو ٢٠٪ من حاجتها من الطاقة، مع امكان قدرته على انتاج جميع ما تحتاج اليه اسرائيل من النفط. وبسبب الارتفاع الكبير في اسعار النفط في مطلع سنة ١٩٧٩، كان على اسرائيل، ثالثا، ان تواجه فاتورة نفط اكبر كثيرا من اي شيء سبق ذلك. وأخيرا، ومع ان اسرائيل استطاعت ان تؤمن التزام مصر ببيعها النفط على اساس تجاري عادي،[٥١] فانها لم تنجح في حمل مصر على ارتباط طويل الامد يضمن شحنات النفط اليها. وما كانت اسرائيل لتوقع معاهدة السلام، في مثل هذه الاحوال، من دون ان تضمن امنها من جهة الطاقة. فقررت الولايات المتحدة، رغبة منها في تجنب احتمال اخفاق [في المحادثات]، ان تتدخل وذلك باعطاء اسرائيل مجال تعديل التزام [الولايات المتحدة] بتزويد [اسرائيل] بالنفط

(٥٠) *Petroleum Intelligence Weekly*, May 28, 1979, p. 10.

(٥١) نص الملحق الثالث لمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية (٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩) على ما يلي: «... اقامة علاقات اقتصادية عادية بين الفريقين. وبموجب هذا، تم الاتفاق على ان مثل هذه العلاقات يشمل ان تبيع مصر النفط لاسرائيل على اساس تجاري عادي؛ وأن يكون لاسرائيل كامل الحق في ان تتقدم لشراء النفط المصري الاصل الفائض عن حاجة الاستهلاك الداخلي من النفط، وأن مصر وأولئك الذين يملكون امتيازات نفطية يتقبلون تقدم اسرائيل للشراء، على الاساس نفسه وبالشروط نفسها التي تنطبق على المتقدمين الآخرين لشراء مثل هذا النفط»: US Department of State, *The Egyptian-Israeli Peace Treaty, March 26, 1979,* Selected Documents, No. 11 (April 1979), pp. 19-20.

في الحالات الطارئة لخمس سنوات، الى التزام مدته خمس عشرة سنة. وقد وضعت الترتيبات الجديدة رسميا في مذكرة اتفاق اميركي — اسرائيلي جديدة وقعت في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩، في اطار معاهدة السلام.

مذكرة اتفاق ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩[٥٢]

لقد تقرر، في هذا الاتفاق، ان توضع مذكرة اتفاق جديدة «تنص على تنظيم للتزويد بالنفط لمدة طولها خمس عشرة سنة، يدخل في حُسابها السنوات الخمس المنصوص عليها في ترتيبات ١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥.» وحددت مدة اقصاها ستون يوما، بعد بدء العمل بمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل، لعقد اتفاق جديد. وبموجب هذا الاتفاق، «تكون الاسعار التي تدفعها اسرائيل للنفط الذي تزودها به الولايات المتحدة مساوية للأسعار السائدة في الاسواق العالمية عند القيام بعملية النقل.» وتعهدت ادارة الولايات المتحدة ايضا ان تطلب «عاجلا» التفويض الاضافي الضروري لوضع هذه الترتيبات موضع التنفيذ الكامل. وباستثناء التبديلات المذكورة اعلاه، تظل الشروط المتعلقة بالطاقة الواردة في مذكرة اتفاق ١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ كما هي من دون تبديل بسبب عقد معاهدة السلام.[٥٣]

وقد ادلى سايروس فانس بشهادة، امام لجنة مجلس الشيوخ للعلاقات الخارجية، اوضح فيها ان مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل جاءت نتيجة عرض تقدمت به الولايات المتحدة للفريقين[٥٤] في سبيل ايجاد

(٥٢) US Congress, House, *The Search for Peace in the Middle East, Documents and Statements, 1967-79*, 96th Cong., 1st sess., 1979, p. 83 (for full text of the Agreement).

(٥٣) الفقرة ٨ من مذكرة الاتفاق بين حكومتي الولايات المتحدة الاميركية ودولة اسرائيل الموقعة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥.

(٥٤) رفضت مصر عرضا اميركيا لتوقيع اتفاق مماثل.

«... حاجز واق ضد ما قد ينشأ من قضايا محتملة وغير منظورة عند تنفيذ [بنود] المعاهدة، وذلك عن طريق التأكيد للفريقين اننا نحن (الولايات المتحدة) سنظل شريكا كاملا في عملية التنفيذ، تماما كما كنا في مرحلة المفاوضات.»[٥٥] وفي نهاية المطاف، فان الولايات المتحدة لم تكن تنتظر ان يتبدد عدم الثقة الذي قام عبر عقود بين عشية وضحاها. وسيكون تطور علاقات عادية تامة أمرا تدريجيا.[٥٦]

وقد رأت اسرائيل في المذكرة وقاية بالغة الاهمية، خصوصا في الاحوال التي كانت سائدة.[٥٧] وبدا للاسرائيليين ان توقيع مثل هذا الاتفاق مقرونا بمعاهدة السلام امر ذو اهمية خاصة لـ «دعم ثقة اسرائيل بشروطها.»[٥٨]

وكان رأي الولايات المتحدة، في الجهة الاخرى، هو ان ضمانة طويلة الامد للامدادات التي لا تستطيع اسرائيل الحصول عليها من مصر، امر حاسم بالنسبة الى امن اسرائيل.[٥٩] وهذا الوضع يفسر استعداد الولايات المتحدة لتقديم ضمانة بديلة لاسرائيل. وفضلا عن ذلك، ما دامت الالتزامات المتعلقة بتزويد النفط جزءا لا يتجزأ من عملية المفاوضات، فان الولايات المتحدة شعرت بأن التزامها «يبرر الزيادة الصغيرة في المسؤولية الاضافية المحتملة التي قد تتخذها.»[٦٠] ولم تضطر اسرائيل الى ان تطالب بالعمل بتعهدات التزويد بالنفط التي اعطتها الولايات المتحدة سنة ١٩٧٥، وأبدى مسؤولو الولايات المتحدة ثقتهم بأن الاسرائيليين سيبذلون جهدهم في سبيل تجنب مثل ذلك الوضع في المستقبل. وحتى لو اضطرت اسرائيل الى بعث الاتفاق، في وقت ما، والى الالتفات الى الولايات المتحدة للحصول على حاجاتها من النفط

(٥٥) *Middle East Peace Package*, 1979, p. 15.

(٥٦) *Ibid.*

(٥٧) «يديعوت احرونوت»، ١٩٧٩/٣/٢٧.

(٥٨) *New York Times*, March 22, 1979.

(٥٩) *Middle East Peace Package*, 1979, p. 16.

(٦٠) *Ibid.*

كاملة، «فانها ستحتاج الى كمية تعادل اقل من ١ ٪ مما تستهلكه الولايات المتحدة ــ وهو امر قليل الاهمية بالنسبة الينا [الولايات المتحدة].»[٦١] وأخيرا، فقد كان ثمة اعتقاد واسع الانتشار انه لو لم تحصل اسرائيل على ضمان امنها من الطاقة، لما كان من الممكن ان تعقد معاهدة سلام أبدا.[٦٢] ومن المرجح ان يكون لهذا العامل الاخير دور فاصل اكبر من اي من العوامل المذكورة. ذلك بأن الرئيس كارتر، الذي ابتلي بأزمات دولية تأخذ احداها برقاب الاخرى، وهو مسؤول عن الكثير منها، كان بحاجة الى درب يقتحمه في نزاع الشرق الاوسط المحفوف بالأشواك؛ كان ذلك ضروريا لسيرته السياسية، ولانقاذ صورة الولايات المتحدة ومكانتها اللتين كانتا تتدهوران في العالم. ومن ثم، فان الثمن الاضافي الذي كان يجب ان يدفع، بالنسبة الى توقيع معاهدة سلام بين مصر واسرائيل ــ وهي الاولى من نوعها بين قطر عربي واسرائيل ــ كان ضئيلا نسبيا.

مذكرة اتفاق حزيران/يونيو ١٩٧٩

هذه المذكرة الجديدة كانت، اصلا، «ترتيبا لتزويد النفط»؛ انها توسيع لتلك التي وقّعت في ١ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ واعادة نظر فيها. وهي، في الوقت ذاته، تتمة للاتفاقية التي وقّعت في ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٩، والتي نص فيها على ان مذكرة اوفى في تفاصيلها يجب ان تعقد فيما بعد. والمادة الاولى في هذه الاتفاقية مطابقة تماما للفقرة الثالثة من اتفاقية سيناء سنة ١٩٧٥، وتتناول ما يترتب على الولايات المتحدة ان تقوم به، عندما تعجز اسرائيل عن تلبية «جميع ما تحتاج اليه من متطلبات داخلية عادية.» وبينما تلزم الاتفاقية القديمة حكومة الولايات المتحدة بأن توفر لاسرائيل «بسرعة» نفطا لتبتاعه، فان

---

(٦١) *Ibid.*

(٦٢) ان السفير هرمان ايلتس، سفير الولايات المتحدة سابقا لدى العربية السعودية ومصر، يشترك في هذا الرأي ــ مقابلة، ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠.

الاتفاقية الجديدة تذهب الى ابعد من ذلك، اذ تفرض على الولايات المتحدة ان «تبذل غاية الجهد لتكون هذه الفترة اقل من ستين يوما.» والاسعار التي يجب ان تدفع لهذا النفط «يجب ان تعادل اسعار الاسواق العالمية السائدة عند نقل النفط.» وتنص المادة الثالثة على ضرورة عقد اجتماع سنوي او اكثر للخبراء لعرض متطلبات اسرائيل النفطية المستمرة. وفضلا عن ذلك، فانه اوكل الى هؤلاء الخبراء بعمل جديد هو تطوير «اية ترتيبات تنفيذية طارئة وضرورية»، واعادة النظر فيها. وقد كانت هذه، كما سنرى، الاساس للاتفاقية النفطية الاميركية ــ الاسرائيلية الجديدة لسنة ١٩٨٠. وتنص المادة الرابعة على ان الاتفاقية «خاضعة لقوانين الولايات المتحدة المرعية». وهي تترك للولايات المتحدة الخيار في ان تطلب «التفويض القانوني الاضافي الذي قد يكون ضروريا للتنفيذ الكلي للاتفاقية هذه.» وأخيرا، فان المادة الاخيرة تحدد مدة الاتفاقية، التي كان قد بدأ العمل بها في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩؛ فالاتفاقية تستمر حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اي مدة خمس عشرة سنة كاملة.

«تفاهم» ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٧٩

وقد تم «تفاهم» منفصل ووقِّع رسميا في التاريخ نفسه الذي وقعت فيه الاتفاقية السابقة، اي ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٧٩. وقد تفاهمت، بموجبه، الولايات المتحدة واسرائيل على انه:

> بسبب وضع اسرائيل الامني الفريد، فان احتياطها من النفط هو الآن، ويجب ان يكون دائما، في مستوى يعادل حاجتها من الاستهلاك لمدة ستة اشهر؛ وفيما يتعلق بذلك، فان موجودات الولايات المتحدة من النفط يجب ان تكون على مستوى بحيث لا تتأثر قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بتعهداتها النفطية بشكل عكسي.[٦٣]

يتكشف لنا، من هذا التفاهم، بضع مشكلات حريّة بالعناية لكل من

---

(٦٣) *The Search for Peace in the Middle East*, 1979, p. 86.

اسرائيل والولايات المتحدة. فالقسم الاول من «التفاهم» يكشف الستار عن كمية احتياط النفط لدى اسرائيل. فكون الكمية قد حددت انها تساوي استهلاك اسرائيل للنفط لستة اشهر، يعني ان اسرائيل لم تزد احتياطها النفطي منذ سنة ١٩٧٥، على الاقل، اي عندما تم الاتفاق في مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل على الطلب من الكونغرس ان يزود اسرائيل بالمال اللازم كي ترفع مخزونها الاحتياطي، الذي كان كافيا لستة اشهر، الى مستوى «حاجتها لسنة واحدة»، وذلك خلال فترة اربع سنوات (المادة ٤ ــ ب من الاتفاقية). ولما كنا نعرف ان الكونغرس قد اقر المال اللازم لاسرائيل كي تتوصل الى تخزين حاجتها، فقد نستغرب اين ذهب المال، ولماذا اكتفت اسرائيل، في سنة ١٩٧٩، بما يعادل احتياطيا لستة اشهر، مع انها اصرّت على ضعف هذا الاحتياط سنة ١٩٧٥، علما بأن وضعها النفطي كان يومها اقل حرجا. فضلا عن ذلك، فانه ليس واضحا ما اذا كان هذا «التفاهم» يدل على الغاء اسرائيل لخطتها القاضية بزيادة القدرة الاحتياطية للنفط. ويمكن ان ينظر الى «التفاهم» من حيث انه يطمئن الولايات المتحدة الى ان اسرائيل لن تضطر الى ان تطلب «فجأة» تطبيق الترتيبات المتعلقة بتزويدها بالنفط ما دامت تملك، باستمرار، كمية ضخمة من احتياطي النفط.

وقد يكون القسم الثاني من «التفاهم»، المتعلق بمستوى موجودات الولايات المتحدة من النفط، استجابة لمطلب اسرائيلي. فمن البديهي انه اذا طلبت اسرائيل تنفيذ الترتيب الخاص بتزويدها بالنفط، فانها تود ان يكون لدى الولايات المتحدة النفط الذي تحتاج اليه. وفضلا عن ذلك، فانه ليس من مصلحة اسرائيل ان ينظر اليها انها عبء اضافي على الموجودات النفطية التي هي اصلا ضئيلة في الولايات المتحدة.

تنفيذ الاتفاقيات

قانون ادارة التصدير، حزيران/يونيو ١٩٧٩:

بحسب القوانين المعمول بها يومئذ، لا يجوز للولايات المتحدة ان تصدّر

النفط الداخلي الى اسرائيل وفاء لتعهداتها في مذكرات الاتفاقيات المختلفة. لذلك، فان الامر اقتضى تعديل قانون ادارة التصدير لسنة ١٩٦٩. ومن ثم فان القانون الجديد والمعدل لادارة التصدير لسنة ١٩٧٩ منح الرئيس السلطة بأن

> ... يصدر النفط الى اي بلد تبعا لاتفاق ثنائي دولي للتزويد بالنفط تم عقده من قبل الولايات المتحدة مع دولة ما قبل ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٧٩، او الى اي بلد تبعا للخطة الدولية للمشاركة في النفط في حالة الطوارىء الخاصة بالوكالة الدولية للطوارىء (قسم ٧، فقرة ١٠ ــ د).

وما دام هذا الاستثناء من القيود على التصدير للنفط، مهما يكن نوعه، مصدرا تبعا لاتفاق ثنائي، فان المقصود منه بالذات ان يطبق على الترتيبات والاتفاقيات المترابطة بين الولايات المتحدة واسرائيل.[٦٤] ومن ثم، فقد اصبحت اسرائيل البلد الوحيد في العالم الذي يتمتع بمثل هذه الاتفاقية مع الولايات المتحدة.[٦٥] وتبعا لذلك، اصبحت الزبون الاول المحتمل في الخارج لنفط ألاسكا من المنحدر الشمالي.[٦٦]

وقد وافقت الاكثرية الساحقة من الكونغرس على التعهد الاميركي للسنوات الخمس عشرة، وعلى التعديل المذكور للقانون. ومع ذلك، كان هناك فئة قليلة من اعضاء مجلس الشيوخ شعرت بأن «توقيت الوعد كان خطأ»؛ فالسناتور باري غولدووتر[٦٧] والسناتور ادوارد زورنسكي،[٦٨] بالاضافة الى آخرين، تذمروا من «اننا (الولايات المتحدة) لا نملك اية ضمانة بأننا سنستطيع ان نوفر لأنفسنا الحد الادنى من حاجاتنا

---

(٦٤) US Congress, House, *Conference Report to Accompany S-737,* H. Doc. 482, 96th Cong. 1st sess., 1979, p. 51.

(٦٥) *Jerusalem Post,* October 20, 1980.

(٦٦) *Oil and Gas Journal,* April 9, 1979, p. 99.

(٦٧) *Near East Report,* Vol. 23, No. 30 (July 25, 1979), p. 136.

(٦٨) *Middle East Peace Package,* 1979, p. 11.

خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، لكن الادارة ــ مع ذلك ــ تسير قدما في تعهدها بأن تزود بلدا آخر.»[٦٩]

اتفاقية النفط، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠:

كانت اتفاقية النفط بين الولايات المتحدة واسرائيل لسنة ١٩٨٠ وفاء لوعد، قطعه الرئيس كارتر شخصيا خلال شهر آذار/مارس ١٩٧٩، مرتبط بانسحاب اسرائيل من حقول النفط في خليج السويس وعقدها معاهدة السلام مع مصر.[٧٠] فاتفاقية ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٧٩ لم تحو مواصفات للشروط التي يمكن ان تضع الاتفاقية موضع التنفيذ. وبعد عام من المفاوضات الطويلة الشاقة توصل البلدان الى اتفاق خُطط «للتوكيد على ان جميع المهمات المترابطة قد اخذت بعين الاعتبار.»[٧١]

وقد حددت نصوص الاتفاقية ثلاثة اوضاع يمكن بموجبها احياء مذكرة سنة ١٩٧٩ بين الولايات المتحدة واسرائيل.[٧٢] وأول هذه الاوضاع يأتي اصلا عندما تعجز اسرائيل عن الحصول على حاجتها من النفط «بقطع النظر عن السعر او الشروط التي تعرضها.» وينشأ الثاني عندما تستطيع اسرائيل الحصول على النفط، لكن بدفعها أسعارا فاحشة في معدلها، ويكون البيع على اساس ترتيبات غير مضمونة قطعا. وأخيرا، تدخل في الوضع الثالث خسارة اسرائيل لواحد من مصادر التزويد الرئيسية (المكسيك ومصر والسوق الآنية)،

(٦٩) *Near East Report,* Vol. 23, No. 30 (July 25, 1979), p. 136.

(٧٠) «Arrangements for the Implementation of the US-Israel Oil Agreement, Remarks on the Signing Ceremony, October 17, 1979,» *Weekly Compilation of Presidential Documents,* Vol. 16, No. 43, p. 2318.

(٧١) *Ibid.*، تصريح للرئيس كارتر.

(٧٢) ما تبقى من هذه الفقرة يعتمد على المراجع التالية:

(أ) *Jerusalem Post Weekly,* October 19-25, 1980, p. 2.

(ب) *New York Times,* October 16, 1980.

(ج) *Jerusalem Post,* October 17, 1980.

على الرغم من الجهود للاحتفاظ بذلك المصدر. فضلا عن ذلك، تشترط الاتفاقية ان تجرب الولايات المتحدة اولا ايجاد نفط اجنبي لاسرائيل، فاذا ثبت ان هذا لم يكن كافيا، تزودها عندها بنفطها الداخلي. ولم تشترط الاتفاقية تزويد اسرائيل «بأي نفط بالمجان». ومن ثم، فان الباعث المالي لاحياء المذكرة ضئيل جدا. ولما لم تكن الاتفاقية بحاجة الى موافقة مجلس الشيوخ، فانها دخلت حيز التنفيذ ساعة توقيعها، وتستمر صالحة حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الى جانب غيرها من مذكرات الاتفاقيات المتعلقة بالنفط بين الولايات المتحدة واسرائيل.

وتسجل الاتفاقية، في صيغتها التفصيلية، انتصارا للجهود الاسرائيلية في ان تقنع الولايات المتحدة بأن تفصح، بقدر ما يمكن الافصاح، عن الشروط التي يمكن ان تبعث المذكرات النفطية بين الولايات المتحدة واسرائيل عمليا بطريقة تلقائية. وقد كان الاسرائيليون مزهوين طبعا لحصولهم على وثيقة واضحة تماما ومفصلة تماما ومتصلة بمشكلة حيوية وبالغة الدقة.[٧٣] وقد كانت الولايات المتحدة، في الجهة الاخرى، مترددة في توسيع نطاق التعهد النفطي بحيث يشمل اوقات الارتفاع السريع في الاسعار.[٧٤] فقد كان مما يقلق الادارة ان اتفاقية اوسع كثيرا في مداها ستستعدي العربية السعودية وغيرها من الدول العربية المنتجة للنفط، وهي الدول التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في الحصول على المزيد من شحنات النفط في المستقبل.[٧٥] ورغب كارتر في استرضاء تلك الدول فأعلن ان التعاون بين الولايات المتحدة واسرائيل «في مجال الطاقة وغيره من المجالات هو في خدمة قضية السلام؛ انه ليس ضد اية دولة؛ انه من اجل الشعب الذي يتوق الى

(٧٣) بيان موداعي في:
Weekly Compilation of Presidential Documents, p. 2318.

(٧٤) *New York Times,* October 16, 1980.

(٧٥) *Ibid.*

مستقبل آمن.»(٧٦) وقد حرصت ادارة كارتر ايضا، على تجنب اية اتفاقية مبهمة قد تسمح لاسرائيل بأن تتقدم بطلب العون في الوقت الذي لا تكون هناك حاجة فيه الى المساعدة.(٧٧)

وقد رأت الولايات المتحدة في الاتفاقية دليلا آخر على «التزامها غير المتردد وتقدمها الثابت نحو سلام شامل في المنطقة، وهو الامر الذي نرغب فيه (كارتر المتكلم) جميعنا بمنتهى الجد. ومنطلقه [هذا السلام] هو امن اسرائيل، بكل ما في الكلمة من معنى.»(٧٨) وقد قصد بالاتفاقية، على غرار تزويد اسرائيل بالأسلحة الحديثة، ان تمنح اسرائيل الثقة والضمانات الضرورية كي تجازف في سبيل السلام. وفي وقت يسود فيه عدم الاستقرار الخليج العربي وايران، تقف الولايات المتحدة الى جانب حلفائها.(٧٩) ولم تكن الاتفاقية استثمارا لأمن اسرائيل فحسب، بل كانت ايضا «استثمارا صالحا لأمن الولايات المتحدة.»(٨٠)

وقد اثار توقيت الاتفاقية الكثير من الاهتمام والتساؤل، اذ انها وقّعت قبل شهر تماما من الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة. فقد كانت اسرائيل تلح، من جهة، على امتيازات اضافية، بينما كانت ادارة كارتر تستقطب الاصوات اليهودية عن طريق ابراز استجابة الادارة لأمن اسرائيل وحاجاتها من جهة اخرى. وقد بلغ الامر بكارتر ان ذهب الى حد ابراز موقف

(٧٦) تصريح للرئيس كارتر في:
Weekly Compilation of Presidential Documents, October 17, 1980.

(٧٧) *New York Times*, October 16, 1980.

(٧٨) تصريح للرئيس كارتر في:
Weekly Compilation of Presidential Documents, October 17, 1980, p. 2319.

(٧٩) *Near East Report*, Vol. 24, No. 42 (October 17, 1980), p. 193.

(٨٠) تصريح للرئيس كارتر في:
Jerusalem Post Weekly, October 19-25, 1980, p. 2.

بأن الاتفاقية ليست سوى «ناحية واحدة فقط، بينما آمل بأن تصبح تعاونا متسع المدى في تقوية امن اسرائيل في شؤون الطاقة.»(٨١) والخلاصة هي ان كلا الفريقين أراد ان يجمع بين يديه جميع الفوائد، بقطع النظر عما اذا كان توقيت وضع الاتفاقية بصيغتها النهائية مصادفة ام لا.

حرج اسرائيل المتزايد

كان ثمة عدد من الدلائل يشير الى صحة الفرضية القائلة بأن قبول اسرائيل بالضغط الاميركي كان يتزايد. وأول ما يدل على ذلك، ويأتي في المقدمة، هو ازدياد اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة زيادة مطردة عبر السنين. فقد تلقت اسرائيل بين سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٦٦ مساعدة قيمتها ١,٢ مليار دولار من الولايات المتحدة، منها ٥٨,٤ مليون دولار هبة.(٨٢) وقد قفز المبلغ في سنة ١٩٧٤ وحدها الى ٢,٦٣٤ مليار دولار، وبلغت الهبة منه ١,٦١٥ مليار دولار؛ وهذا يساوي ٢٨٪ من مجموع برامج المساعدة الخارجية التي وضعتها الولايات المتحدة لتلك السنة.(٨٣) ومن المنتظر ان تدفع الولايات المتحدة مبلغا اضافيا يقدر بتسعة الى عشرة مليارات دولار بين سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٨٢، وذلك نتيجة اتفاقيات السلام.(٨٤) وقد طلبت ادارة ريغان، أخيرا، من الكونغرس ان يخصص

(٨١) تصريح للرئيس كارتر في:
Weekly Compilation of Presidential Documents, October 17, 1980.

(٨٢) US Congress, Senate, Committee on Foreign Relations, *Middle East Peace Package*, Hearings on S-1007, 96th Cong., 1st sess., April 11 and 25, 1979, pp. 183-84.

(٨٣) Alan Taylor, *The Meaning of U.S. Aid to Israel* (Washington, D.C.: National Association of Arab-Americans, 1977), p. 13.

(٨٤) «What Price Peace?,» *Economist*, December 2, 1978, p. 90.

٢,٨ مليار دولار مساعدة لاسرائيل للعام المالي ١٩٨٢.[٨٥] وهذا، في الواقع، زيادة ضخمة بالنسبة الى ما كان عليه معدل ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، وهو ٢,٢ مليار دولار. وبكلمة اخرى، فان حصة المواطن الواحد في اسرائيل من المساعدة الرسمية التي تمنحها الولايات المتحدة [لاسرائيل] هي الآن ٦٧٠ دولارا.[٨٦] وعندما تضم الهبات الخاصة والمساعدة الرسمية، يصبح مجموع ما تزود به الولايات المتحدة اسرائيل نحو نصف الدخل القومي العام.[٨٧] يضاف الى ذلك، ان الولايات المتحدة هي الحليف الاكبر، وأحيانا تكون الحليف الوحيد في الحقل السياسي، وشريك مهم في التجارة، والمزود الاجنبي الوحيد لاسرائيل بالعتاد العسكري المتطور.

وما دام اعتماد اسرائيل على الولايات المتحدة في تزايد، حتى في مجال امن النفط، فانه قد يظهر ان اسرائيل اصبحت تتقبل الضغط الاميركي بصورة كبيرة ـ هذا من الناحية النظرية. غير ان الضغط نادرا ما يستعمل. واذا حاولنا تقصي الأسباب الفاعلة في غياب الضغط نجد، في عدادها، تأثير الجماعة اليهودية الاميركية، والدعم المطلق الذي تلقاه اسرائيل من جانب اغلبية القادة السياسيين في الولايات المتحدة، والمركز المرموق الذي تحتله اسرائيل في نظر الشعب الاميركي عامة، والنظر الى اسرائيل انها اقوى حليف للولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط المضطربة وحامي مصالحها هناك.[٨٨] وتحتل اسرائيل مكانة فريدة، فتأثيرها في المسرح الداخلي كبير الى

(٨٥) US Congress, House, Hearings before the Subcommittee on Europe and the Middle East, Februay 26, 1981, Quoted from the *AAUG Newsletter*, March-April 1981, pp. 6-7.

(٨٦) *Ibid.*

(٨٧) في محاضرة ألقاها ا.ج. ماير في جامعة هارفارد، كمبردج، مساتشوستس، خريف ١٩٧٩.

(٨٨) للحصول على تفاصيل وافية، راجع البيان الذي ألقاه رونالد ريغان في اثناء الحملة الانتخابية الرئاسية لسنة ١٩٨٠ في:
Near East Report, Vol. 23, No. 35 (August 29, 1979), p. 157.

حد ان اية ادارة في الولايات المتحدة، باستثناء قلة من تلك الادارات،[٨٩] تتعرض للخسارة اذا حاولت ان تستخدم وسائل الضغط على اسرائيل.[٩٠]

وباختصار، فان اعتماد اسرائيل على النفط قد زاد في قوة الولايات المتحدة عليها، لكن بالقدر الذي تسمح به سياسات الولايات المتحدة الداخلية.

خلاصة

ان ما تتمتع به اسرائيل من امتيازات وتعهدات امنية مما تقدمه لها الولايات المتحدة في مجال الطاقة، لا يتمتع به اي بلد آخر في العالم، بما في ذلك حلفاء الناتو (منظمة حلف شمال الاطلسي). وقد حافظت الولايات المتحدة، حتى الساعة، على التزاماتها المتعددة لمساعدة اسرائيل في نضالها من اجل امن طاقتها. فقد قامت الولايات المتحدة بتشجيع عدد من الدول غير المنضوية تحت لواء «اوبك»، كي تبدأ بتزويد اسرائيل بالنفط، او تستمر في ذلك. وقد ساعدت اسرائيل على ايجاد النفط في الاسواق الحرة؛ واستخدمت نفوذها في كل من مصر والمكسيك كي تزيدا في شحنات النفط الى اسرائيل؛ وحصلت على موافقة الكونغرس على شحن النفط الخام من ألاسكا الى اسرائيل؛ وكجزء من تنفيذ اتفاقية ١٩٧٥، دفعت الولايات المتحدة الى اسرائيل ٢,٣٥ مليار دولار على مدى خمس سنوات، تعويضا لها عن النفط الذي كان يمكن ان تنتجه حقول النفط في ابو رديس ورأس سدر؛ هذا، وأعانت اسرائيل في توسيع امكانات التخزين. وأحدث ما تم هو ان اتفاقية

(٨٩) ضغط الرئيس ايزنهاور على اسرائيل خلال ازمة السويس سنة ١٩٥٦.

(٩٠) المثل لذلك هو الحنق الذي تلا تنصل الرئيس كارتر من قرار مجلس الامن الذي ندد بالمستعمرات الاسرائيلية (آذار/مارس ١٩٨٠)، والذي صوتت الولايات المتحدة الى جانبه.

النفط، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠، منحت اسرائيل مزيدا من الامن، وخصوصا ما تحتاج اليه لتأمين استمرار تزويدها بالنفط. وعلى كل حال، فان ضمان امن الطاقة البعيد المدى، بالنسبة الى اسرائيل، لا يكمن في تعهد الولايات المتحدة بتزويدها بالنفط، ولا في وجود مصر المعزولة كحليف، وانما في السير وراء سلام اصيل.

حاشية

اذا لاحظنا التطورات التي طرأت على أسواق النفط سنة ١٩٨١ ــ فائض النفط وما تلا ذلك من خفض لأسعاره الرسمية في اكثر الدول المنتجة له ــ بدا لنا ان قلق اسرائيل بشأن امن الطاقة قد يكون مضخما، وعلاقتها بالولايات المتحدة فيما يخص الطاقة قد بولغ فيها. وخلال معظم سنة ١٩٨١، كان في استطاعة اسرائيل ان تبتاع كميات كبيرة من النفط في الاسواق الحرة، من دون ان يزعجها التزويد القليل او الاسعار الفاحشة. وفضلا عن ذلك، فقد خفضت كل من مصر والمكسيك ــ وهما المزودان الرئيسيان لاسرائيل بالنفط ــ اسعار نفطهما بدولارين وأربعين سنتا للبرميل، مما ادى الى توفير ملحوظ على الخزينة الاسرائيلية. وأهم من ذلك ان المكسيك، وقد عجزت عن تصريف كميات كبيرة من نفطها الخام، بالاضافة الى أهدافها البعيدة المدى في تنويع زبائن طاقتها، اضطرت الى زيادة مستوى التصدير الى اسرائيل من ٤٥,٠٠٠ برميل يوميا الى ٧٠,٠٠٠ برميل يوميا.

وعندما ينظر الى هذه التطورات في أسواق النفط العالمية من المنظور التاريخي الاوسع، يتضح انها كانت اصلا ردة فعل منطقية للقفزة الهائلة في اسعار النفط، من ١٣ دولارا للبرميل الواحد سنة ١٩٧٨ الى ما يزيد على ٣٤ دولارا للبرميل سنة ١٩٨١. وهذا الارتفاع الشديد في اسعار النفط، مضافا اليه التراجع الاقتصادي في ١٩٧٩ ــ ١٩٨١، ادى الى نقص في استهلاك العالم الغربي للنفط بمقدار ٧٪ خلال سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٨٠، والى ٣٪ اخرى فيما بعد خلال سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٨١. ومن هنا، اصبحت

الاسواق الدولية تغص بفائض من النفط. وهذا الفائض هو ظاهرة موقتة على كل حال، وقد تنتهي في «وقت لا يتجاوز» الربع الثاني من سنة ١٩٨٢، وفق ما يراه عدد من خبراء الطاقة، ومنهم وزير النفط في العربية السعودية احمد زكي اليماني. وانتهاء الفائض الكبير قد يعني شحنات اصغر وأسعارا اعلى، لكن باعتدال.

وعلى الرغم من ان اسرائيل تسعى، بكثير من الجد والنشاط، للبحث عن مصادر بديلة للطاقة، فان اكثر هذه المصادر هي الآن في المهد، وقد تحتاج الى اكثر من عقد حتى تبلغ اشدها. وفي هذا الوقت، ستظل اسرائيل معتمدة الى درجة كبيرة على النفط كمصدر رئيسي لطاقتها، ومن ثم فانها تكون معرضة لتقلبات أسواق النفط العالمية. ومما لا مندوحة عنه، هو ان تظل التزامات الولايات المتحدة الكبيرة نحو امن طاقة اسرائيل جزءا جوهريا من امن اسرائيل الشامل.

٧

السياسة الأميركيّة في الشرق الأوسط : كيسنجر، كارتر والمستقبل*

مالكوم كير

١ ــ مقدمة

ان خريف سنة ١٩٨٠ هو وقت ملائم لتقويم اسس السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، كما ظهرت هذه السياسة خلال سنوات العقد المنصرم، بالاضافة الى محاولة استشفاف الخيارات الرئيسية التي قد تثير اهتمام حكومة الولايات المتحدة في السنوات القادمة. فنحن الآن في خضم معركة انتخابات الرئاسة الاميركية، وهي مناسبة تقليدية يتم فيها عادة تقويم السياسة في المجالات كافة ــ لكن الواقع هو ان نهج الرئيس كارتر تجاه شؤون الشرق الاوسط قد وصل الى طريق مسدود. وسواء اعيد انتخاب الرئيس كارتر او لم يُعَد، فلا مفر له او لخليفته من النظر بامعان في الخيارات المتاحة امامه.

ان المأزق الحالي متعدد الوجوه. فقد اخفقت استراتيجية كامب ديفيد في الوصول الى اتفاق بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني بين مصر واسرائيل، وأدت الى ازدياد واضح في التوتر في ارجاء اخرى من العالم العربي وفي اسرائيل ايضا. ولا تزال الازمة اللبنانية، التي تنذر دوما بالتسبب في حرب عربية ــ اسرائيلية جديدة، بعيدة عن الحل كما كانت سابقا. والثورة الايرانية

---

* Malcolm H. Kerr, *America's Middle East Policy: Kissinger, Carter and the Future*, I.P.S. Papers, No. 14 (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1980).

ـ وهي في الواقع نتاج الحماقة الاميركية في الماضي ـ لا تزال مصدر ارباك وازعاج لصانعي السياسة في واشنطن، الذين يودون التعامل معها بصورة بناءة لو استطاعوا الى ذلك سبيلا. أما الحروب في افغانستان وشط العرب، فقد جعلت الاميركيين يدركون مقدار ضعفهم الاستراتيجي تجاه الاتحاد السوفياتي في منطقة الخليج، في حين بلغ فيه الاعتماد على نفط الخليج حدا يدعو الى القلق على كل حال. وبكلمة موجزة، هناك دلائل في ارجاء الشرق الاوسط تشير الى اوضاع خطرة، والى عجز حكومة الولايات المتحدة عن التحكم في الاحداث، وربما عن فهمها ايضا.

أما مدى الترابط بين هذه الامور فهو موضوع جدل طبعا. كما يمكن الجدل في قدرة الرئيس كارتر على تغيير مجرى الاحداث لو اتبع سياسة مختلفة. لكن الشرق الاوسط، ومنذ خمسة وثلاثين عاما على الاقل، لا يزال يحتل حيزا بارزا في خريطة صانعي السياسة الاميركية؛ والمدهش في الامر هو ضآلة وضوح الرؤية وتماسكها فيما يتعلق بطبيعة مشكلات المنطقة، وبما ينبغي ان تقوم به اميركا تجاه هذه المشكلات.

ان المشكلة العربية ـ الاسرائيلية تحتل مكانا بارزا في سجل السياسة الاميركية المرتبكة. فقد كانت هذه المشكلة، ولا تزال، الشغل الشاغل والاهم للعديد من دول المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية؛ اذ تجعل سياسة تلك الدول اكثر تعقيدا ازاء العديد من المشكلات، كما توتر علاقات هذه الدول بالولايات المتحدة والغرب. ومن جهة اخرى، ثمة حساسية سياسية فريدة في حدتها تلف هذا الموضوع داخل الولايات المتحدة، بحيث لا يوازيه في هذه الحساسية اي موضوع آخر في مجال السياسة الخارجية: لا قبرص، ولا ايرلندا الشمالية، ولا جنوب افريقيا، ولا تايوان، ولا الصين، ولا بنما، ولا حتى فيتنام. لقد احدثت حرب فيتنام شروخا عميقة في اميركا، كما هو معلوم، لكن الكثيرين لم يكترثوا لفيتنام نفسها؛ فقد كان الامر يتمحور حول مصالح اميركا الادبية والمادية، وعلى الرغم من حدة العواطف فقد كان الموضوع يعالج عقلانيا وكان الرأي العام يتطرق اليه على اساس من الواقعية المحضة.

أما بالنسبة الى اسرائيل وفلسطين، فالأمر يختلف. ان المشكلة الاساسية في اميركا تكمن في ان البحث الصريح والعقلاني في هذا الامر يكاد يكون مستحيلا. ومن دون الخوض في الاسباب المعروفة تماما في الظاهر والمحتاجة، مع ذلك، الى بحث مستفيض في العمق، نكتفي بالقول ان تأثير هذه المشكلة على صعيد صوغ القرارات هو تأثير سلبي كابح. فأهل الحكم، الذين يقع عليهم واجب التفكير الجدي في هذه الامور، يبتعدون غالبا عن الامور التي قد تسبب في الجدل والصراع لهم ولرؤسائهم، ويلجأون الى تقويم استراتيجي لمشكلات الشرق الاوسط، ينسجم مع التفكير السائد في الكونغرس والصحافة والرأي العام، بتشجيع من «اللوبي» الاسرائيلي. وهذا التفكير السائد مبني على المبادىء التالية:

١) ان اسرائيل ليست هدفا لتعهد اميركي قائم وثابت فقط، بل هي ايضا مصدر قوة ونفع لأميركا في المجالات العسكرية والسياسية والخلقية.

٢) ان موضوع التطلعات الوطنية الفلسطينية يجب ان يوضع جانبا عند صوغ اية تسوية للمشكلة العربية ـ الاسرائيلية، لأن هذه التطلعات تغذى بصورة مصطنعة وخبيثة.

٣) ان الموضوع الرئيسي هو الرفض العربي لقبول وجود اسرائيل، ويعود ذلك الى تعقيدات نفسية خاصة بالعرب وحدهم.

٤) ليس الحل أمرا اساسيا على اي حال، لأنه ينقص العرب الاهتمام والقدرة والارادة على فعل الكثير من اجل التسوية.

وبين حين وآخر، يقوم بعض الافراد من موظفي الحكومة او اصحاب الرأي بتحدي بعض هذه المبادىء، لكنها اضحت جزءا لا يتجزأ من ثقافة اميركا السياسية؛ ولذا فهي تطغى على صنع القرارات السياسية في المدى الطويل. فحين يأتي رئيس جديد الى البيت الابيض، مثل نيكسون او كارتر، وهو مصمم على اجراء تقويم شامل للسياسة في الشرق الاوسط ثم تصدر عنه بعض بوادر التغيير، فانه سرعان ما يجابه جدلا وبلبلة لا يحتملان، فينكفىء الى التفكير السائد، سواء أكان مقتنعا بذلك ام لا. والمثال البارز لذلك،

هو تراجع كارتر عن دبلوماسية مؤتمر جنيف الى دبلوماسية كامب ديفيد.

ان البيت الابيض ووزارة الخارجية لا يتداولان، طبعا، امور السياسة ضمن الاطار الفكري السطحي الذي يكتنف التفكير السائد. فوزارة الخارجية تضع اطارا بالغ الاهمية لاقرار التوجهات السياسية، لكنها لا تطرح نظرية استراتيجية متماسكة. أما الجدل النظري فيجري على مستوى آخر، اي بين اولئك الذين يرون الشرق الاوسط ومشكلاته من خلال منظار الحرب الباردة وميزان القوى بين واشنطن وموسكو وحلفائهما، وبين الذين يؤثرون التركيز على طبيعة المشكلات الاقليمية نفسها والمصالح الاميركية فيها. أما التفكير السائد فيكمن دوره في تغيير مجرى الجدل الدائر عند بعض منعطفاته المهمة لمصلحة أرباب الحرب الباردة وتشويه سمعة منافسيهم. ان حجة هؤلاء المنافسين ممتازة، لكن عليهم ان يشرحوا موقفهم امام جمهور خارج نطاق السلطة التنفيذية (وحتى داخلها) لا يثق بما يقولون، بل هو جمهور تتحكم في ذهنيته عشرات السنين من الاساطير فيما يتعلق بما يجري في الشرق الاوسط.(١)

هذا الوضع لا يتلاءم مع وجود سياسة اميركية ذكية ومتماسكة. ان الحجة «الاقليمية» على قدر كبير من الصحة، ولها جذور عميقة في مشكلات الشرق الاوسط والمصالح الاميركية، بحيث لا يمكن ان تختفي من التفكير الجاري في الاوساط الحكومية. لكن مبدأ «الحرب الباردة» يستعيد قوته باستمرار عندما يتعلق الامر بمصالح اسرائيل الرئيسية، فيأتي التفكير السائد ليمنح هذا المبدأ قوة جديدة. ما هو سلم الاولويات فيما يختص بالأهداف السياسية الاميركية في الشرق الاوسط؟ وما هي وسيلة تحقيق هذه الاهداف؟ هذان سؤالان يطرحان باستمرار ولا يحظيان بأجوبة واضحة. ويبقى ان نبحث

(١) كمثال بسيط لهذا الموضوع، سمع كاتب هذه السطور استاذا جامعيا محترما وخبيرا بالتنظيم المدني في العالم الثالث، يصف بئر السبع امام جمهور من المثقفين بأنها «مدينة اسرائيلية جديدة بنيت على موقع بلدة تركية قديمة مهجورة.» لذا، فان تشريد الفلسطينيين العرب سنة ١٩٤٨ على يد اسرائيل يبقى فصلا مجهولا، حتى بالنسبة الى العديد من الاميركيين من ذوي الثقافة الرفيعة.

عما اذا كان هناك سبب يدعو الى الاعتقاد ان الامور قد تتغير في السنوات القادمة بفعل ضغط تراكم الازمات، القديمة منها والحديثة.

لا شك في ان من بين الاسباب التي تمنع اميركا من اظهار اهتمام اكبر بمعالجة موضوع المظالم القومية في العالم العربي، ومن تخفيف دعمها الهائل لاسرائيل، انها لم تشعر حتى الآن بأي ضغط كبير يرغمها على ذلك. واذا طرحنا جانبا نظرية «المؤامرة» (وهي نظرية غير مقنعة) التي تدعي ان اميركا ساندت قيام اسرائيل لأسباب استراتيجية بالدرجة الاولى، مع العلم بأن وزارتي الخارجية والدفاع وشركات النفط كانت كلها تعارض قيام اسرائيل في ذلك الحين، تبقى هناك حجة مقبولة وهي: بما ان اسرائيل موجودة فلا مانع من مساندتها كدولة لها قيمة استراتيجية ما دام العرب يسمحون لأميركا بأن تفعل ذلك. ولا شك في ان الحظ قد حالف اميركا اكثر مما تستحق، اذ نجحت في ان تكون صديقة لاسرائيل من دون ان تخسر مصالح مهمة في العالم العربي. ولا شك ايضا في انه كانت هنالك مناسبات استخدمت فيها اميركا قوة اسرائيل العسكرية أداة دبلوماسية. لكن الامر يختلف حين نسأل عما اذا كانت اسرائيل تشكل فعلا قاعدة سليمة لمصالح اميركا الاستراتيجية، وعما اذا كانت في الواقع توازي جميع الخسائر الثانوية وغير المنظورة المتعلقة بكسب الود السياسي في المنطقة. ان اصحاب نظرية الحرب الباردة يجيبون عن هذا السؤال بالايجاب وبلا تردد، ويبدو ان النجاح كان حليفهم في معظم الاحيان، لكنهم ليسوا بالضرورة على حق وهم يجابهون، كما سنفصل ادناه، خصوما أشداء.

ان مدرسة الحرب الباردة مبنية على مبدأ توازن القوى، وهو مبدأ عريق في التراث الدبلوماسي الأوروبي منذ ايام مكيافيلي مرورا بتاليران وبسمارك وتشرشل. واذا طرحنا جانبا مسألة العداء الايديولوجي للشيوعية، فان هذه المدرسة من التفكير ما زالت، منذ سنة ١٩٤٥، تركز على الاتحاد السوفياتي كمنافس استراتيجي، وعلى ان العالم الثالث الذي خرج من طوق الاستعمار هو منطقة رخوة فيها من «فراغات النفوذ» ما يحتم على احدى الدولتين العظميين ان تملأها قبل ان تفعل ذلك الدولة الاخرى، وذلك من خلال

استقطاب العملاء المحليين ناهيك بفرض اشرافها المباشر. وقبل جيل من الزمن، كان البروفيسور هانس مورغنتاو ابرز المنادين الاكاديميين بدبلوماسية توازن القوى في الولايات المتحدة، وكان دين اتشيسون وجون فوستر دالاس (على الرغم من ان هذا الاخير كان ينوء الى حد ما بأثقاله الايديولوجية) من اهم المنفذين لهذه السياسة. أما اليوم، فان اشهر المفسرين – على الصعيدين الاكاديمي والسياسي – هو هنري كيسنجر الذي تضم مذكراته المنشورة عن سنواته في ادارة نيكسون الاولى (١٩٦٩ – ١٩٧٣) عدة فصول تكشف النقاب عن امور بالغة الاهمية فيما يخص دبلوماسية اميركا في الشرق الاوسط خلال هذه الفترة. علاوة على ذلك، هناك طبعا العديد من الشخصيات على هذا النمط، كما يتضح من تاريخ التورط الاميركي في العالم الثالث، من كوبا الى فيتنام. لكن الغريب في الامر هو ان عددا قليلا فقط من صانعي السياسة البارزين كان يناصر هذا المبدأ بالمستوى نفسه من الثبات والصراحة، كالذين ذكرنا اسماءهم اعلاه. (فكتاب ديفيد هالبرستام الذائع الصيت، والذي كشف سياسة اميركا في فيتنام، وهو بعنوان *The Best and the Brightest*، يظهر لنا في المقابل كيف انجرف جيل كامل من الليبراليين الاميركيين من ذوي النيات الطيبة – لا من اصحاب الحرب الباردة ذوي الفكر الصارم – نحو عملية متصاعدة من عمليات الحرب الباردة، وذلك خلافا لما اوحى لهم به اجتهادهم الفكري). ولا بد من ان نستثني من صفوف هؤلاء، الاخوين يوجين وَوُلْت روستو اللذين كانا من اهم مستشاري ليندون جونسون في مجال السياسة الخارجية، وكانا من اشد انصار نظرية الحرب الباردة.

أما انصار المدرسة المنافسة في التفكير، والذين سنسميهم الاقليميين، فانهم لا ينفون اهمية التنافس العالمي بين اميركا والاتحاد السوفياتي، لكنهم يرفضون الاقرار بأن مشكلات العالم الاقليمية يجب ان تعالج اساسا من خلال هذا المنظار. وفي المقابل، فان الاقليميين يصرون على ان للمشكلات الاقليمية جوهرها الخاص بها، الذي تتم من خلاله المعالجة اذا كانت اميركا تأمل بخلق روابط ايجابية مع المجتمعات المحلية وحكوماتها. ولا يمكن القول ان من المحتم

على هذه المجتمعات ان تكون تابعة لأي من الدولتين العظميين من دون غيرها، اذ ان علاقات هذه المجتمعات الخارجية، بما في ذلك نظرتها الى مشكلات الحرب الباردة بين الدولتين العظميين، تعتمد اعتمادا كبيرا على الدولة او الدول التي تساعدها على حل مشكلاتها التي لا تستطيع حلها بمفردها. وقد كانت ادارة الرئيس كنيدي تمثل محاولة لتطبيق هذا المبدأ (على الرغم من اجتياحها لكوبا وأخذ المبادرة بالتورط في فيتنام) وذلك على ايدي رجال مثل: دين راسك، وادلاي ستيفنسون، وشستر بولز، وجورج بول. وهناك نماذج اخرى من التاريخ السياسي الحديث في اميركا، مثل: ج. وليم فولبرايت، ووليم روجرز، وجورج مكغفرن، وسايروس فانس، وجيمي كارتر – على الاقل في بدايات عهده. وفيما يتعلق بالنزاع في الشرق الاوسط في السنوات الاخيرة، فان جورج بول، الذي كان نائبا لوزير الخارجية وسفيرا للولايات المتحدة لدى الامم المتحدة في ادارة الرئيسين كنيدي وجونسون، هو اوضح من تكلم في هذا الموضوع علنا.

٢ – كيسنجر وأسلوب الحرب الباردة

يورد كيسنجر في مذكراته مثالا لكيفية صنع القرار السياسي ذا اهمية بالغة، وهو الحرب الاهلية في الاردن سنة ١٩٧٠ («ايلول الاسود»). ويكتب كيسنجر الكثير عن هذا الصراع كمجابهة استراتيجية بالوكالة بين الدولتين العظميين، لكنه يكتب ايضا عن فائدة اسرائيل كحليف استراتيجي للولايات المتحدة. وعلى وجه التحديد، كان الموضوع في واشنطن هو الفائدة الممكنة من تشجيع اسرائيل على ارسال قواتها الجوية والبرية للدفاع عن نظام الملك حسين ضد وحدات المدرعات السورية، التي دخلت الاردن لمساندة الفدائيين. ولفترة من الزمن، برز تباين كبير في الرأي بين نيكسون وكيسنجر فيما يخص هذا الامر؛ اذ اصر نيكسون على انه اذا حدث تدخل عسكري لمصلحة الملك حسين، فيجب ان تكون القوات العسكرية اميركية. وقد وافق وزير الخارجية روجرز على رأي الرئيس، لكن كيسنجر نجح في النهاية في اقناع رئيسه بأن

التدخل الاميركي امر غير ملائم لأسباب تقنية. يقول كيسنجر:

> جرى عرض سريع لايجابيات التدخل العسكري الاميركي وسلبياته، فقرّ الرأي بيننا على ان السبيل الافضل لاستخدام قواتنا هو في الوقوف في وجه اي تدخل سوفياتي ضد العمليات الاسرائيلية. ولو اردنا ان نتدخل عسكريا بنجاح، من جانب واحد، لكان علينا ان ندفع الى المعركة بكل احتياطنا الاستراتيجي. وفي مثل هذه الحالة، نكون قد نشرنا قواتنا انتشارا يكاد يبلغ حد التمزق في ساحتين بعيدتين غاية البعد [اي في الشرق الاوسط وفيتنام]، وبالتالي نصبح بلا غطاء يحمينا في وجه اية ازمة طارئة جديدة. ويجب ان تدخل قواتنا ساحة المعركة من دون عتاد ثقيل ومع غطاء جوي يتم من على حاملات الطائرات فقط. والطريق البري الوحيد لتموين القوات يمر في اسرائيل، الامر الذي يربطنا بها. في حين ان الابتعاد عنها هو السبب الرئيسي للعملية الاميركية. واذا واجهتنا المشكلات لكان علينا ان نستعين باسرائيل. وباختصار، لو تدهور الوضع في الاردن وخرج عن السيطرة لما امكن اعادة الامر الى نصابه إلا بتوجيه ضربة كبيرة ضد سورية، وأفضل من يوجه هذه الضربة هو القوات المسلحة الاسرائيلية.[٢]

كان كيسنجر يخطط لعمليات اسرائيلية جوية او برية على الارض الاردنية، ولم يكن ينوي استئذان الملك حسين اذ كان يفترض ان حسين قد يكون بحاجة الى هذه العمليات لكنه لا يستطيع ان يصرح بذلك (ص ٦٢٦). لكن حسين سئل عن الامر وكان جوابه، كما يقول كيسنجر، «غامضا فيما يختص بضربات جوية اسرائيلية وسلبيا فيما يختص بعملية مساندة اسرائيلية برية» (ص ٦٢٨). وفي نهاية المطاف، اصبح الامر نظريا، اذ تراجع السوريون ولم تستخدم اية قوة اسرائيلية. ونحن لا نعلم ما اذا كان سبب ذلك التراجع السوري هو كفاءة الجيش والطيران الاردنيين، ام تخوف السوريين والسوفيات من تدخل اسرائيلي مدعوم اميركيا. أما كيسنجر، والكثيرون غيره، فانه لا يتردد في الادعاء ان الحزم الاميركي الاسرائيلي كان سببا جوهريا، بل ان نجاح قوات حسين ذاتها مدين بالكثير للتأثير المعنوي للدعم الخارجي.

لا ريب ان الولايات المتحدة كانت تمر، سنة ١٩٧٠، بفترة من

(٢) Henry Kissinger, *White House Years* (Boston: Little, Brown and Co., 1979), p. 620.

العلاقات المتردية للغاية بسورية وبعض الدول العربية الاخرى، في حين كان حسين يصارع من اجل البقاء ويعاني من سمعة سيئة بسبب عدائه للمقاومة الفلسطينية. من هنا يمكن القول ان اعتماد الولايات المتحدة او حسين على المساعدة الاسرائيلية لا يكلفهما ثمنا اضافيا. وبالاضافة الى ذلك، فلو حدث تدخل اسرائيلي لكان ذلك لأسباب خاصة باسرائيل، ولكانت هي نفسها التي تتحمل المسؤولية. أما باقي الزعماء العرب، بمن فيهم عبدالناصر نفسه، فقد كانت لهم اسبابهم الخاصة للارتياب بالفلسطينيين ولاستنكار التدخل السوري ـ وان كرهوا الاقرار بذلك علنا.

لكن هذه الحجج جميعا ليست مقنعة تماما. ففيما يختص بالاميركيين كانت لديهم اسباب عدة، معلومة لديهم ام مجهولة، تبعث على القلق حيال السماح لاسرائيل بانقاذ حسين، مما قد يؤدي الى الاطاحة بسمعته في العالم العربي اطاحة كاملة. اذ كيف يمكنه ان يطالب بالسيادة على الفلسطينيين في الضفة الغربية لو قبل بمساعدة اسرائيل ضد الفلسطينيين والسوريين في الضفة الشرقية (اذ لو وصلت القوات الاسرائيلية الى شمال الاردن لمحاربة السوريين، فلا بد من ان تضرب الفدائيين ايضا)؟ وهل كان في استطاعة حسين ان يستدعي الاسرائيليين للتدخل في بلده من دون ان يخسر احترام جيشه؟

على كل حال، لم يكن السؤال الحاسم المطروح في واشنطن في ذلك الحين سياسيا، بل عسكريا. وكما رأينا اعلاه، كانت الحجة التي استخدمها كيسنجر لمصلحة التدخل الاسرائيلي حجة عسكرية، وعلى هذا الصعيد ربما كان على حق؛ فما دام الهدف هو الحيلولة دون انتصار منظمة التحرير وسورية والاتحاد السوفياتي على حسين، فان استعداد اسرائيل للقيام بما يلزم امر مفيد للغاية. أما القول ان الاتجاه المعادي لدى الفلسطينيين والسوريين يعود في المكان الاول الى اسرائيل، والى عدم وجود اي كابح اميركي يكبح اعمالها، فضرب من التفكير الشمولي والفلسفي الذي لا يتلاءم وأساليب معالجة الازمات.

وحتى خلال الازمات التي كانت اقل خطورة، لم يوجد في واشنطن مع

الاسف من يدعو الى التفكير في مثل هذه الامور. فالأزمة الاردنية، كغيرها من الاحداث، من شأنها فقط ان تثير المخاوف من حدوث ازمات مشابهة في المستقبل (في الخليج على سبيل المثال)، حيث يكون امكان الاستعانة باسرائيل أمرا ذا فائدة كبيرة. لكن ذلك يختلف عن الزعم بأن خَلْق اسرائيل في المكان الاول كان له ما يبرره او ما يسببه بالنسبة الى حاجة اميركا الى وجود شرطي في المنطقة. فالحجة المستخدمة هي ببساطة ان اسرائيل قد برهنت عن فائدتها في السنوات الاخيرة، وأن هذه الفائدة لا يمكن الاستغناء عنها في سبيل الوصول الى تسوية سلمية على اسس لا ترضى بها اسرائيل، وخصوصا أن نجاح مثل هذه التسوية ليس مضمونا على اي حال.

ثمة ترابط وثيق بين القول ان اسرائيل تشكل تبذيرا يمكن احتماله ولها فائدة عسكرية للولايات المتحدة، والقول ان الصراع العربي ــ الاسرائيلي هو مثال مصغر للحرب الباردة، حيث يرى كيسنجر ان جميع الاطراف في الشرق الاوسط أتباع لاحدى الدولتين العظميين. ومهما تكن رغبات زعمائهم الحقيقية، او مدى الصدق والحق في مواقفهم، فان نجاحهم او فشلهم السياسي او العسكري ينعكس حتما على مصالح اوليائهم الاستراتيجية سلبا او ايجابا؛ اذ ان لعامل الهيبة والاحترام اهمية قصوى. اية دولة عظمى في امكانها ان تخدم بنجاح مصالح الاطراف المحلية؟ وأية دولة تمنحهم وعودا فارغة وترمي بهم الى الفشل والخيبة او تعرضهم للأخطار الداهمة بسبب انعدام حساسيتها واخلاصها؟ ان الاطراف المحلية كافة تراقب بدقة وتنتقد ما تقوم به كل دولة عظمى من اعمال لمصلحة أتباعها، كما ترى تحالفاتها من منظار قدرة الاولياء على الوفاء بتعهداتهم.

واستنادا الى هذا المنطق، لا توجد اية اهمية لجدارة المواقف في الصراع العربي ــ الاسرائيلي، ولا حتى لمشكلاته الرئيسية. وفي الواقع، فانه لأمر مثير للاهتمام ألا نجد في مذكرات كيسنجر اية اشارة، من اي نوع كان، الى هذه الامور اذ ان هذه المذكرات لا تستعرض تاريخ الصراع، ولا نجد فيها اية محاولة لتقويم ادعاءات الفريقين وتخيلاتهما، ولا اي تحليل لنفسياتهما

او لأفكارهما الاستراتيجية. ولا نبالغ اذا قلنا ان جل ما يهمه هو موقف كل من الفريقين من حيث درجة اعتماده على الاتحاد السوفياتي او الولايات المتحدة، وولاؤه لذاك او هذه. فالهدف الاعلى للولايات المتحدة يجب ان يكون الدفاع عن عملائها واستقطاب عملاء السوفيات. والسبيل الى ذلك هو: حماية اسرائيل من الضغط السوفياتي ومنحها وسائل تفوق ما يمنحه السوفيات لزبائنهم العرب؛ وتجنب مطالبتها بأية تنازلات لا تستطيع ان تمنحها بارادتها الحرة؛ والامتناع عن تقديم اي دعم كان لأي عميل سوفياتي إلا بمقدار ما يمكن للولايات المتحدة ان تفعله في سبيل حلحلة روابطه مع موسكو؛ وبصورة عامة، تلقين العبرة بأن السوفيات يخوضون معركة خاسرة لكسب النفوذ في المنطقة، وأن لدى الولايات المتحدة وحدها ما تقدمه لكل الحكومات وذلك ضمن اولوياتها هي.

ومن خلال هذا المنظار، فان كل ازمة محلية سرعان ما تصبح امتحانا للقوة بين الدولتين العظميين، كحرب سنة ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف، وأزمة الاردن، وحرب سنة ١٩٧٣. فمحاولات عبدالناصر لتحسين وضع مصر الاستراتيجي على ضفتي قناة السويس، في وجه الغارات الاسرائيلية في العمق سنة ١٩٧٠، توصف بأنها «اسلوب عبدالناصر في ابتزاز الولايات المتحدة باستخدام التهديد السوفياتي»، وهذا عمل «يجب تبيان بطلانه» (ص ٦١١). وفي مكان آخر، يشير كيسنجر الى «اوهام عبدالناصر التي جعلته يصر على مطالب لا يمكن تحقيقها بسبب المساعدة العسكرية السوفياتية» (ص ١٢٩٤).

وبمثل هذه الروح عالج كيسنجر كل المسائل المتعلقة بالمفاوضات الاميركية مع مصر واسرائيل خلال ادارة نيكسون الاولى، اي خلال فترة حرب الاستنزاف، وخطة روجرز، ووقف اطلاق النار سنة ١٩٧٠، ومفاوضات التسوية المرحلية سنة ١٩٧١، وأخيرا طرد العسكريين السوفيات على يد السادات سنة ١٩٧٢. وكثيرا ما يسخر كيسنجر من تفاؤل وزارة الخارجية الساذج، ومن خوف موظفيها من جرح المشاعر العربية، ومن نظرياتهم غير الصائبة والمغالية بأن الوضع القائم في الشرق الاوسط بعد سنة

١٩٦٧ يضر بأميركا بحيث يتوجب عليها القيام بوساطة فعالة بين مصر واسرائيل، والضغط على الاخيرة لتقديم التنازلات. وكان رأي كيسنجر ان اميركا يجب ألا تقوم سوى بأقل قدر ممكن من الاعمال، ما عدا تقديم الدعم لعملائها والتخلي عن عبدالناصر وأصدقائه كي يتخبطوا في مشكلاتهم.

يقول كيسنجر:

> كان رأي البعض في حكومة الولايات المتحدة ان نعمد الى فرض خطة روجرز على الاسرائيليين. لكن الرئيس لم يكن على استعداد للقيام بذلك وهو منهمك في ازمة لاوس. كما ان هذا الرأي لم يكن صائبا من الناحية الاستراتيجية. فما دامت مصر، في واقع الامر، قاعدة عسكرية سوفياتية فلا شيء يدعونا الى ان ندير الظهر لحليف لنا من اجل مصلحة عميل سوفياتي. هذا هو السبب الذي جعلني اعارض باستمرار تسويات شاملة يرفضها الطرفان ولا تخدم سوى الاهداف السوفياتية، اذ انها إما تبرهن عن عجزنا وإما تضمن مثالا لما يمكن ان تحصل عليه موسكو من خلال ممارسة ضغطها. وكان هدفي هو شل الحركة حتى تعمد موسكو الى المطالبة بحل وسط، او حتى يقرر بعض الحكومات العربية المعتدلة، وهذا هو الافضل، ان طريق التقدم يمر من خلال واشنطن (ص ١٢٧٩).

لقد خوّل الرئيس نيكسون وزارة الخارجية صلاحية اتخاذ المبادرات لبضع سنين، لكنه سمح لكيسنجر ايضا بأن يقنعه بعدم دعم هذه المبادرات. وكانت النتيجة سياسة مضطربة نوعا ما، وهذا الامر كان يلائم أهداف كيسنجر ملاءمة تامة اذ يقول: «وعند نهاية سنة ١٩٧١، كانت الانشقاقات داخل حكومتنا، ومحاولات وزارة الخارجية المتفانية في السعي وراء أهداف لا يمكن تحقيقها، وانعدام الخيال لدى الاتحاد السوفياتي، قد أدت جميعا الى شلل في الحركة كنت اسعى له عمدا» (ص ١٢٨٩). ويقول بعد مضي اشهر قليلة: «ان استراتيجيتي لم تتغير. فالى ان يظهر بعض الدول العربية الرغبة في الابتعاد عن السوفيات، او يظهر السوفيات رغبة في الابتعاد عن المطالب العربية القصوى، لم يكن هناك اي سبب يدعو الى تغيير سياستنا» (ص ١٢٩١).

واستنادا الى كيسنجر، فان الشلل في الحركة ادى الى اقتناع السادات

بأنه ليس لدى السوفيات ما يقدمونه له، وبأنهم لا يريدون القيام بأية مغامرة ضرورية لمساعدته في استرجاع الاراضي المصرية المحتلة. وقد تجلى الحذر السوفياتي في البيان المشترك ذي اللهجة الباهتة الذي صدر عن نيكسون وبريجنيف بشأن الشرق الاوسط عقب قمة موسكو في ايار/مايو ١٩٧٢. لذا، فقد قرر السادات ان يقلب رقعة الشطرنج رأسا على عقب، وذلك بطرد المستشارين العسكريين السوفيات.

> ... لقد دفع الاتحاد السوفياتي ثمنا غاليا في مصر وسائر ارجاء الشرق الاوسط، لأنه وضع موضوع الشرق الاوسط في الثلاجة خلال القمة [هكذا في الاصل ـ المؤلف]. ولا ريب ان السوفيات لم يمارسوا مثل هذا التحفظ لأنهم يؤثرون الغير على انفسهم، اذ لا جدال في ان قوة اسرائيل كانت هي الرادع الاساسي. كما كان في تقدير الكرملين ان الحرب قد تحمل خطر المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة... (ص ١٢٩٧).

وأخيرا، تجدر الاشارة الى ان فلسفة كيسنجر الاساسية لم تفسح المجال لأية دبلوماسية من نوع مؤتمر جنيف، الذي يسعى لمفاوضات سلام شاملة، وهي دبلوماسية سعت لها ادارة الرئيس كارتر لفترة وجيزة سنة ١٩٧٧. فقد كان اطار الحرب الباردة الذي يلف صراع الشرق الاوسط يحول دون مثل هذه الدبلوماسية.

> كما انني لم اكن مقتنعا بأن النفوذ السوفياتي سيتضاءل حتما اذا تمت تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ اذ ان الكثير يعتمد على اسلوب التسوية وتفاصيلها. فالأسلوب الشامل الذي يضم الاطراف كافة، يرجح كفة المتصلبين حكما لأنه يمنح الحكومات المتشددة حق الفيتو على العملية بأسرها. واذا بدا كأن التسوية تمت بسبب ضغط او ابتزاز سوفياتي، فستزداد قوة الانظمة الراديكالية وسياساتها المعادية للغرب والموالية للسوفيات، كما ستبدو الاراضي كأنها قد اعيدت الى عملاء السوفيات. لقد كنا بحاجة الى العمل لا من اجل تسوية من اي نوع كان فقط، بل لنبرهن كذلك ان التقدم يتم على الوجه الاكمل من خلال اصدقائنا، اي بكلام آخر: ان المعتدلين هم الذين يملكون مفتاح السلام في الشرق الاوسط... (ص ٥٥٩).

وبكلام آخر، ما لم يبد السوفيات رغبة في قبول اسس الموقف الاميركي

والمواقف الصديقة، ثم الضغط على حلفائهم للقبول بذلك، او ما لم يتخل حلفاء السوفيات عن اوليائهم ويتجهوا صوب الوصاية الاميركية، فان صيغة المفاوضات الشاملة مستبعدة كليا. (وعلى الرغم من ذلك، وربما في فترة من الانحراف عن السياسة المألوفة او من الخداع، فقد هدد كيسنجر اسرائيل ضمنا لفترة وجيزة سنة ١٩٧٥ باتخاذ مثل هذا الموقف، حين كان يحاول الضغط عليها للقبول بالمزيد من الانسحابات في سيناء). ومن الواضح ان كيسنجر كان يؤثر دبلوماسية «الخطوة خطوة» بحيث كانت الولايات المتحدة تتعامل مع كل طرف عربي على حدة، فتفاوض من اجل تسوية جزئية تتضمن نوعا من الحل الوسط مع الموقف الاسرائيلي، وهي عملية اعطت ثمارها طبعا فيما بعد لأولئك الذين أتوا بعد كيسنجر، واتخذت شكل معاهدة سلام بين مصر واسرائيل.

٣ ــ جورج بول وأصحاب النظرية الاقليمية

ليس من الصعب اكتشاف مواطن الضعف في تحليل كيسنجر للصراع في الشرق الاوسط ولدور اميركا في ذلك الصراع. انه، اولا، ينحو الى تجاهل خصائص وزعماء كل بلد عربي، وطبيعة الافكار العربية العامة، والمطالب المتعلقة باسرائيل والولايات المتحدة. كما انه يكاد يتعامى عن الفلسطينيين، وهم في رأيه ليسوا إلا جماعة من مثيري الشغب الذين يجب السيطرة عليهم. لذا لا يكاد يخطر بباله ان علاقات العرب بالاتحاد السوفياتي قد تكون، على الاقل، احدى دلائل مشكلة فلسطين العالقة وليس العكس. ان اية مفاوضات اميركية مع السادات او الاسد او عرفات لا تعتمد في نجاحها، بالضرورة، على التخلي العربي المسبق عن الروابط مع السوفيات، فالتنازلات التي قد يحصل عليها المفاوضون العرب، لن يستثمرها السوفيات حتما بسبب الروابط معهم فقط او لأنهم يشتركون في المفاوضات. ان تحقيق التقدم نحو سلام يأخذ بعين الاعتبار الآراء العربية يشكل، بحد ذاته، العلاج الشافي للنزعة نحو الراديكالية.

ثانيا، في حين يفترض كيسنجر ان العرب الخائبين (وذلك بمقدار

«اعتدالهم» المتأصل فيهم) قد يتحولون في النهاية من الاعتماد على الاتحاد السوفياتي الى الولايات المتحدة، فانه يفترض ايضا ان العرب الموالين للغرب يملكون صبرا لا ينفد حين يستمر تجاهل اهتمامهم بالقضية الفلسطينية (ناهيك بمصالحهم الذاتية الاقليمية). وبكلام آخر: ان الصيغة التي وضعها لمكافأة الهرب من المعسكر السوفياتي، كانت صيغة مقبولة لدى السادات الذي حصل على ارضه في مقابل السلام، كما يمكن ان تلائم هذه الصيغة زعماء، كالسادات، قد يصلون الى الحكم يوما ما في سورية والاردن، مع ان هذا الامر يبدو موضع شك كبير. لكن ما الذي ينوي كيسنجر ان يقدمه الى الرأي العربي المعتدل او المحافظ في المنطقة بأسرها، في السعودية مثلا او الخليج، اذا استمر العرب في طرح السؤال الآتي: لماذا لا تستطيع اميركا، وهي التي تملك كما يقال ٩٩٪ (او ٥٠٪ او ٥٪) من الاوراق، ان تعطي شيئا افضل مما تعطيه اسرائيل طوعا ومن دون اكراه؟

ثالثا، يغيب عن بال كيسنجر والكثيرين غيره، بمن فيهم العديد من العرب الذين ينتقدون السياسة الاميركية، ان اميركا منذ سنة ١٩٦٧ وحتى منذ سنة ١٩٤٨ قد دفعت ثمنا غاليا، وبأشكال متفاوتة في حجمها، لذاك الصراع الذي لم يجد حلا، ولم تفلح قط في استغلال العرب على الرغم من مساندتها لاسرائيل. ويشمل هذا الثمن: تحول نحو ستة انظمة عربية الى الراديكالية، وتعزيز روابطها مع موسكو وعدائها للولايات المتحدة؛ تدمير لبنان؛ الشكوك والاستياء لدى جيل كامل من المثقفين العرب تجاه اميركا؛ إحجام حتى اصدقائها، كالسعودية مثلا، عن المشاركة في خطط الدفاع الاقليمية؛ وضع عدد كبير من الشركات الاميركية على لائحة المقاطعة؛ الاخطار المستمرة التي تتعرض لها المصالح التجارية الاميركية وامدادات النفط؛ انفاق ما يساوي نحو ٢٠ مليار دولار على شكل مساعدات عسكرية ومدنية لاسرائيل ومصر، وذلك في سنوات العقد المنصرم فقط. لذا، فان مسألة ايجاد تسوية سلمية في الشرق الاوسط ليست أمرا يتعلق بكسب المنافسة في النفوذ مع الاتحاد السوفياتي فحسب، بل انها خدمة للمصالح الاميركية الضخمة في المنطقة

ذاتها. ومن شأن استمرار الشلل في حركة الصراع العربي ـ الاسرائيلي ان يرفع هذا الثمن لا ان يخفضه. ولرب قائل ان في استطاعة اميركا ان تتحمل ذلك الثمن، لكن لا يمكن ان يقال ان في استطاعتها ان تفلت منه.

أخيرا، تجدر الاشارة الى ان كيسنجر لا يولي أهداف الافرقاء ومصالحهم الاساسية اي اهتمام، مما يجعله لا يعير انتباها إلا لفكرة السببية؛ وهي فكرة الخطر العربي على وجود اسرائيل.(٣) ويبدو انه قد غاب عن بال كيسنجر امكان استمرار تدهور سمعة الولايات المتحدة، ليس لدى العرب فحسب بل لدى العديدين غيرهم في ارجاء العالم، وذلك لأنها تربط نفسها بموقف تفاوضي اسرائيلي معرقل وغير معقول، او ان المظالم العربية قد تكون محقة في العديد من نواحيها وتستحق الانصاف من اجل السلام، ومن غير ان تزعجه ايضا غرابة ان تقوم دولة صغيرة بحجم اسرائيل بصوغ سياساتها من دون ان تراعي بصورة كافية مصالح الدولة العظمى التي ترعاها. اذ ان أعداء اسرائيل، في نظره، هم في نهاية الامر اصدقاء الاتحاد السوفياتي؛ لذا فمن المستحسن تقديم كل الدعم لاسرائيل (ويستعمل كيسنجر هذا المنطق ايضا فيما يختص بشاه ايران: ص ١٢٦١ ـ ١٢٦٥). لكن من حق الناقد ان يسأل: ما هو الثمن الذي يريد ان يدفعه كيسنجر كي يسمح لاسرائيل بأن تفعل ما تريده، وأن تمنع الولايات المتحدة من جني الفائدة من تسوية سلمية ترفض اسرائيل ان تفاوض بشأنها؟

هذه هي بعض الامور التي كانت، ولا تزال، موضع اهتمام السفراء الاميركيين في المنطقة وخبراء الشرق الاوسط في وزارة الخارجية ـ اولئك «المستعربون» الخبثاء ـ اكثر مما هي موضع اهتمام المحللين الاستراتيجيين، وخبراء الشؤون السوفياتية، والمخططين العسكريين، وآخرين ممن يوجدون

(٣) لذا فهو يصف رغبة السادات في الحصول على المزيد من الاسلحة السوفياتية سنة ١٩٧٢ بأنها «تحد لوجود اسرائيل» (ص ١٢٩٣)، ويصف الفدائيين الفلسطينيين في الاردن سنة ١٩٧٠ بأنهم «رجال عصابات مسلحة يريدون اقامة قاعدة لشن هجمات على بلد مجاور» (ص ٥٩٤).

بأعداد كبيرة كأعضاء في مجلس الامن القومي تحت رئاسة رجال يشاطرونهم الرأي، امثال: كيسنجر، وروستو، وبندي، وهيغ، وسكوكرفت، وبريجنسكي. ان هذه الفئة الثانية تهتم اهتماما بالغا بما تدعي انها اولويات على المستوى العالمي، وهذا يعني بالتحديد ميزان القوى بين اميركا والاتحاد السوفياتي، كما انها تنحو نحو ادماج الشؤون الاقليمية تحت ذلك الاطار الاشمل الذي جرى وضعه مسبقا.

لكن الاهتمام بالأولويات على المستوى العالمي لا يحول بالضرورة دون الاهتمام بجوهر المشكلات الاقليمية وذلك، ومع افتراض وجود المصالح الراسخة للدول العظمى، لأن المواقف العدائية التي يبديها أتباع الطرفين تنذر دوما باستقطاب الدول العظمى نحو مواجهة متصاعدة. ويقدم جورج بول، وهو ليس أبدا من المدافعين عن السياسة السوفياتية ولا خبيرا بالشؤون الاقليمية الضيقة، دحضا ذا حدين لمنطق كيسنجر.

فعلى مستوى العلاقات بين الدول العظمى، يقول بول ان نهج الانفراج (Detente) الذي اتبعه نيكسون وكيسنجر ناقص وغير واقعي. فهذا الاسلوب ركز على المفاوضات المتعلقة ببعض الشؤون الثنائية بين الدولتين، كالحد من الاسلحة الاستراتيجية والمبادلات التجارية والثقافية. ولما جاء دور النزاعات المتصلة بفريق ثالث، كالنزاع في افريقيا والشرق الاوسط وغيرهما، اكتفت واشنطن وموسكو باصدار بيانات مشتركة غير مجدية لنصرة السلام والعدالة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وكأنها تستطيع او حتى تبغي، بمجرد اصدار تلك البيانات، ان تجمد هذه النزاعات. لكن الصراعات المحلية ظلت تتأجج وذلك بتشجيع مبطن، او علني، من الدول الكبرى التي كانت تساند زبائنها. يقول بول:

> ان الخطر الاكبر الذي يواجه الدولتين العظميين يكمن في انهما قد تُدفعان دفعا نحو مواجهة لا ترغبان فيها، وذلك بسبب تورطهما في شؤون دول ثالثة. لذا، وعوضا عن صوغ القوانين التي تحكم علاقاتنا المتبادلة، علينا ان نستخدم الانفراج وسيلة للضغط كي نقنع الزعماء السوفيات بالعمل معنا لتسوية النزاعات المحلية، حيث نساند نحن الآن أطرافا متخاصمة...

وعلى الرغم من ان العديد في اوروبا الغربية قلقون مما يسمونه «حكما مشتركا» اميركيا ــ سوفياتيا، وذلك منذ الزيارة التي قام بها نيكسون للاتحاد السوفياتي سنة ١٩٧٢، فان هذا القلق ليس له ما يبرره على الاطلاق. فعوضا عن ان تشترك الدولتان العظميان معا في فرض تسويات سلمية اعتباطية على الدول الاخرى، استمرتا في شن حروب بالوكالة.(٤)

وبالاضافة الى الشرق الاوسط، يستشهد بول بمثالي فيتنام وأنغولا. وفيما يختص بالشرق الاوسط، يشير بول الى الخطر الكامن في اعقاب الاتفاقيات الاسرائيلية ــ المصرية لفك الارتباط في سيناء سنة ١٩٧٥ (ويمكن الاشارة اليوم الى معاهدة السلام بين مصر واسرائيل سنة ١٩٧٩) من ان الصراع الذي لم يسو بين اسرائيل والسوريين والفلسطينيين قد ينفجر مجددا الى حرب تستقطب السوفيات والاميركيين الى المواجهة للدفاع عن زبائنهم. ويسأل بول:

نظرا الى خطر قيام المواجهة، لماذا لم تعمد الولايات المتحدة الى تأويل معنى الانفراج بأنه الحاجة الى عمل مشترك لتسوية النزاعات الخطرة في الارجاء الحساسة من العالم؟

ان الجواب عن هذا السؤال المربك قد يكمن في ذلك التناقض الضمني بين رغبة وزير الخارجية كيسنجر في الحفاظ على الانفراج، كشهادة بارزة لنجاح دبلوماسيته من جهة، وبين ذاك الادمان الذي لا علاج له على الاحادية (Unilateralism) التي تقع في قلب سياسته من جهة اخرى. انه رجل احادي اولا وأخيرا؛ فهو يلتزم التزاما قويا بسياسة المناورة التي تحتفظ الولايات المتحدة بموجبها بحرية العمل الكاملة من اجل اخذ القرارات وحرية اللعب بمفردها، بينما تستغل الاصدقاء والحلفاء فقط أدوات لتنفيذ أهدافها التكتية. وهكذا، على الرغم من كل الثناء الذي اسبغه كيسنجر على الانفراج، فانه يتفادى اللجوء اليه من اجل العمل المشترك الذي قد يحد من حرية المناورة لديه او يحد من تأثير دوره التمثيلي الفريد (ص ١٢٢ ــ ١٢٣).

وفيما يتعلق بالصراع في الشرق الاوسط بحد ذاته، فان حجة بول

(٤) George W. Ball, *Diplomacy for a Crowded World* (Boston: Little, Brown and Co., 1976), p. 121.

الرئيسية هي ان اي فحص دقيق للمشكلات ولمواقف الاطراف من شأنها ان توضح عدة مسائل: اولا، ان اصرار اسرائيل المستمر على الاحتفاظ بالأراضي المحتلة يكفل ازدياد الخيبة والعداء عند العرب، ولذا فانه ينذر بعودة الحرب. ثانيا، ان دبلوماسية الخطوات العلاجية الصغيرة، التي مارستها الولايات المتحدة في عهد كيسنجر، لا تؤدي الى نتائج حاسمة بل على العكس فان من شأن الخطوة الجزئية ان تجعل الخطوات المهمة التالية أمرا اصعب منالا. ثالثا، اذا تركت الاطراف على حالها، فلا ينتظر منها ان تتقدم نحو تسوية حقيقية.

ويقول بول انه بالنظر الى هذا الوضع الخطر، فان السلام ممكن فقط من خلال عمل مشترك تقوم به الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، وان الخطوة الاساسية الاولى هي ان تعمد الولايات المتحدة الى صوغ موقف مستقل خاص بها من المشكلات المطروحة، لا ان تترك هذه المشكلات عرضة لمبادرات الاطراف نفسها، او للمبادرات السوفياتية. وهذا الموقف يجب ان يتضمن الآتي:

١ ــ استمرار الدعم الاميركي لوجود اسرائيل وأمنها.

٢ ــ الانسحاب الاسرائيلي من جميع الاراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧، مع بعض التعديلات الطفيفة.

٣ ــ الاعتراف العربي الكامل باسرائيل واقامة علاقات طبيعية معها.

٤ ــ نزع الصفة العسكرية عن مرتفعات الجولان والضفة الغربية.

٥ ــ اعتبار الضفة الغربية ملكا للشعب الفلسطيني، وافساح المجال امام الدول العربية والفلسطينيين، بمساعدة الامم المتحدة، كي يقرروا كيف تحكم هذه المنطقة ومن قبل من، استنادا الى عملية تقرير للمصير يختارونها.

٦ ــ تسوية مشكلة القدس «بواسطة نوع من أنواع الترتيبات الدولية التي وضعت في شأنها صيغ عديدة.»(٥)

(٥) *Ibid.*, pp. 140-41. راجع ايضا كتابات بول الاخرى والتي هي في المنحى ذاته:
«Slogans and Reality,» *Foreign Affairs,* XLVII, 4 (July 1969); «The Looming Mideast War and How to Avert It,» *The Atlantic Monthly,* CCXXXV,1 (January 1975); «How to Save Israel In Spite of Herself,» *Foreign Affairs,* LV, 3 (April 1977).

ان هذا المنحى يشابه على العموم خطة روجرز، كما صاغها وزير الخارجية الاميركي سنة ١٩٦٩، والتي قوضت اركانها الجهود التي بذلها هنري كيسنجر، كما يقر بذلك في مذكراته. ويعزو بول فشل هذه الخطة الى توقيتها المشؤوم (اذ ان بول كتب هذه الكلمات سنة ١٩٧٧، ولم تكن مذكرات كيسنجر قد نشرت بعد). لكن بول يقول ان افكار خطة روجرز افكار صائبة ولا تزال ملائمة.[٦]

٤ ــ كارتر وسياسة الارتباك

لا جدال في ان مبادرة السادات سنة ١٩٧٧، والمعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية سنة ١٩٧٩، والازمة المستعصية في لبنان، قد تركت جميعا تأثيرا بالغا على الوضع في الشرق الاوسط منذ ان كتب جورج بول ما كتب. لكن هذه الاحداث لم تغير، بصورة جوهرية، طبيعة الجدال القائم بينه وبين كيسنجر حول ما كان ينبغي ان يعمل خلال تلك السنوات الثلاث. وبما ان هذا الجدال قد ادى الى توضيح المشكلات وتحديد معالمها، فان صانعي السياسة الاميركية يواجهون اختيارات اكثر إلحاحا، وربما اكثر صعوبة من ذي قبل. وبالنظر الى فشل كامب ديفيد في ايجاد صيغة للحكم الذاتي الفلسطيني، والى تطور العلاقات المصرية ــ الاسرائيلية في اتجاه سلام منفرد، والى عزلة نظام السادات في العالم العربي، فان معالم هذا الجدال تظهر من جديد.

ففي نظر مدرسة كيسنجر في التفكير، فان الحقيقة البارزة تكمن في ان إقدام واشنطن على سلب السادات من السوفيات، في مقابل مكافأة ملموسة، والذي بدأ سنة ١٩٧٢، قد اعطى ثماره اذ تحولت اكبر دولة عربية من حليف للسوفيات الى حليف لأميركا، وأصبح امن اسرائيل مضمونا بسبب تفسخ الجبهة العربية. أما الاطراف العربية المحاربة الاخرى، فقد تركت وشأنها لتفكر مليا في فشل السوفيات في القيام بأي عمل يعود عليها بالنفع. أما المنطق

---

(٦) «How to Save Israel In Spite of Herself,» *op.cit.*, p. 469.

المبطن في هذه الحجة، فهو انه اذا وقفت الولايات المتحدة بثبات للدفاع عن مصر واسرائيل، وكذلك عن الموارنة في لبنان على ما يبدو، فان السوريين والفلسطينيين سيعلمون في الوقت الملائم انهم لن يحصلوا على اية مكاسب إلا بالتخلي عن موسكو والتوجه نحو واشنطن. وهم لن يحصلوا طبعا على المكاسب التي يبتغونها اكثر من غيرهم، لكن على جوائز ترضية ترى واشنطن ان من الملائم ان تقنع اسرائيل بمنحهم اياها.

ويمكن الافتراض ان ناحية مهمة من هذه الصفقة المزعومة تكمن في ان منظمة التحرير وحلفاءها سيرضون باعادة بناء وتقوية النظام القديم، الذي يسيطر عليه الموارنة في لبنان، وربما مع بعض التعديلات الطفيفة لارضاء بعض الخواطر. والاعتراف الاميركي بالمنظمة قد لا يعتمد على قبول الفلسطينيين بقرار الامم المتحدة رقم ٢٤٢ فقط، بل ايضا على التخلي عن فكرة انشاء دولة في الضفة الغربية. أما فيما يتعلق بالأنظمة العربية المحافظة في الاردن والسعودية والخليج، فان استراتيجية كيسنجر في اقناعهم هم ايضا، وعلى امتداد فترة من الزمن، بأن الحزم الاميركي وثبات القوة الاسرائيلية ونظام السادات في مصر، لا يمكن ان تتحطم وان على ملوك العرب ان يقبلوا بها خدمة لمصالحهم.

وفيما يختص بأولئك الذين هم على اطلاع دقيق على حجج جورج بول، فان منطق النقد الموجه ضد السياسة الاميركية، في السنوات الاخيرة، واضح تماما، وان لم تكن الامكانات العملية على الدرجة نفسها من الوضوح. اذ يمكن لنا ان نحلل استراتيجية كامب ديفيد على انها في الجوهر امتداد لدبلوماسية كيسنجر في العمل الاميركي المنفرد ولتكتيك الخطوة خطوة كما تبين في اتفاقية فك الارتباط الثانية في سيناء سنة ١٩٧٥، لكن على نطاق اوسع. وبفصل مصر عن الجبهة العربية اضحت الموضوعات الجوهرية، اي القومية الفلسطينية والتوسع الاسرائيلي، ابعد حلا من ذي قبل، كما اضحى امكان الضغط الاميركي على اسرائيل لتغيير موقفها اصعب منالا. أما تفجر شعور الاستياء لدى العرب، ليس عند الفلسطينيين والسوريين فحسب بل في الدول

المحافظة ايضا، حيث المصالح الاميركية الكبرى، فقد ازداد خطرا. اذ ان زعماء هذه الاطراف لن يقبعوا في عزلتهم ويكتفون بالتأمل في مصيرهم كأحجار على رقعة الشطرنج الاميركية ـ السوفياتية، بل سيعمدون الى الرد، ولو بشكل غير عقلاني، تحت الضغط السياسي الذي تمارسه جماهيرهم الغاضبة.

وقد ترددت هذه الحجج ايام اتفاق كامب ديفيد، لكنها لم تجد طريقها الى النقاش العلني الواسع، وذلك بسبب ذاك الشعور العارم بالفرح الذي واكب ما كان يبدو كأنه انتصار عارم لدبلوماسية الرئيس كارتر. وقد رأى الناس في هذا الاتفاق اختراقا سياسيا لا نظير له، ونقطة انطلاق جديدة لم تبدو انها عودة الى استراتيجية كيسنجر في الخطوة خطوة، وامتداد منطقي لاتفاقية سيناء الثانية. ولسوء الحظ، فقد اضطربت الرؤية واختلطت الامور، اذ ان اعضاء ادارة كارتر الذين فاوضوا بشأن الاتفاق كانوا هم انفسهم من منتقدي كيسنجر سابقا، ضمنا او صراحة. كما انهم كانوا في الاشهر التسعة الاولى من ادارة كارتر يمارسون سياسة اقرب الى تعاليم جورج بول. وكانت الحماسة التي ابدوها في التخلي عن تلك السياسة، عقب زيارة السادات للقدس، دليلا على جبن يرثى له وعلى تخبط في الرؤية. وفوق هذا وذاك، وفيما يتعلق بتوقعاتنا في هذه الايام، فان ادارة كارتر منذ كامب ديفيد قد انساقت نحو سياسة تركز على تثبيت العلاقات المصرية ـ الاسرائيلية كأمر له الاولوية، وذلك على حساب اي تقدم جدي في موضوع الحكم الذاتي الفلسطيني، على الرغم من ان كلا هذين الموضوعين كان من العوامل الجوهرية في صفقة كامب ديفيد، وعلى الرغم من مزاعم ادارة كارتر المعلنة بأنها تلتزم الأمرين معا. وعلى الرغم من ردة الفعل السلبية عند العرب حيال خطة الحكم الذاتي، فانه لو جرت محاولة اميركية جادة لتطبيق ما يصلح من بنودها، ولاقناع الفلسطينيين بأنها قد تمنحهم أمرا ذا قيمة حقيقية، وذلك بالاصرار على قبول اسرائيل باعطاء الكيان الفلسطيني بعض السلطة الفعلية، فلربما اقتنع العديد من الفلسطينيين وغيرهم من العرب بأن يمنحوا الدبلوماسية الاميركية الفرصة لاظهار ما عندها. لكن

هذا الامر لم يحدث.

وهكذا، ومن دون ان يتعمد كارتر ومستشاروه ذلك، على ما يبدو، فقد انجروا الى سياسة في الشرق الاوسط مبنية على اسس كان قد صاغها هنري كيسنجر، وهي سياسة تستغل ما تم انجازه ـ او تواصل الحفاظ عليه ـ في نطاق التنافس على النفوذ مع الاتحاد السوفياتي في مصر والسعودية والخليج، مع التخلي عن اي اهتمام بالحوار مع منظمة التحرير وعن علاقات كانت قد بدأت تعطي ثمارها مع سورية، والاعتماد على الرادع الاسرائيلي لاقناع سورية والفلسطينيين بالتصرف بحذر. أما حكومة الرئيس سركيس الضعيفة في لبنان، فقد تركتها اميركا وشأنها مبدية نحوها العطف وأحر التهاني، لكن من دون اي دعم سياسي حقيقي لترسيخ سلطتها في البلد. وفي المنطقة ككل، فان هذه السياسة الاميركية السائدة، والتي تقضي بالتمسك بالدفاع عن مواقف ثابتة وغير مضمونة، قد ادت الى نشوء وضع مملوء بالمخاطر في المستقبل. وعند كتابة هذه السطور (في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠) فان النزاع العراقي ـ الايراني يشكل مثالا خطرا للثمن الباهظ والاخطار اللاحقة بأميركا من جراء نفوذها المتداعي.

وهكذا، في امكاننا ان نرى ان الحدود التي كانت مرسومة بوضوح في الماضي بين النظريات الاستراتيجية المضادة التي وضعها كل من كيسنجر وبول، قد اضحت الآن ملبّدة في الواقع، وذلك بعد اربع سنوات من الدبلوماسية المرتبكة المتأرجحة في ظل ادارة جيمي كارتر. فالرئيس كارتر نفسه قد ابدى كل الدلائل التي تشير الى التناقض في تصريحاته العلنية بشأن النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وبشأن العديد من الامور الاخرى في العالم. لكن ليس هذا فحسب، بل ان مستشاريه الاقربين، سايروس فانس وزبيغنيو بريجنسكي، لم يبديا اية دلالة تنم عن آراء شخصية مترابطة تتعلق بموقف استراتيجي من العديد من الازمات التي تلف الآن الشرق الاوسط؛ أما فانس، فانه على ما يبدو قد تميز خلال عمله وزيرا للخارجية بالتحفظ والحذر والوفاء لرئيسه. وأما بريجنسكي، فقد تميز بحماسته المتدفقة الحازمة التي

لا يمكن التنبوء بنتائجها، وبطموحه الشخصي.

٥ ـ معضلات السياسة التي ستواجه الادارة المقبلة

ليس في استطاعة المعجبين بدبلوماسية كامب ديفيد ولا المنتقدين لها ان يعـبّروا الآن عن ارتياحهم الى نتائج هذا الاتفاق؛ بل هناك اسباب عدة تدعو الى الاعتقاد ان الفائز في انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني/نوفمبر، كائنا من كان، سيشعر بالحاجة الملحة الى اعادة تقويم اسس السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، والى صوغ نظرية بشأن الاولويات والفرص المتاحة، تتميز بقدر اكبر من التماسك والاتساق. ولا ريب ان الخيارات العامة الواردة في الصيغتين اللتين طرحهما كيسنجر وبول، ستكون عرضة للنقاش، لكن الحالة الحاضرة لا تسمح لأي منهما مع الاسف بطرح حلول عملية قابلة للتنفيذ.

فالمشكلة في صيغة كيسنجر، وعلى مدى المستقبل المنظور، تكمن في ان هذه الصيغة تفترض انطلاق اميركا من موقع قوة، وأميركا لم تعد تملك مثل هذا الموقع. لقد كان من المنطقي، وان لم يكن من الواقعي، ان يفترض المرء، في أوائل السبعينات وأواسطها، ان اسرائيل وايران والسعودية تشكل اساسا ثلاثي الاطراف وعظيم القوة للنفوذ الاميركي في المنطقة. وقد برهن كيسنجر على ذلك بمهارة فائقة حين استغل حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣ والحظر العربي على النفط، ليجذب مصر نحو المعسكر الاميركي ويحيّد سورية ويعيد الاستقرار الى شحنات النفط وأسعاره. فلا الدول المحافظة والمتفرجة كالأردن والكويت، ولا الدول الراديكالية كالعراق وليبيا ومنظمة التحرير، ولا الاتحاد السوفياتي، كانوا في وضع يسمح لهم بالاعتراض او بالتدخل في الجهود التي كان يبذلها كيسنجر من أجل تعزيز النفوذ الاميركي في المنطقة استنادا الى مفاهيمه الخاصة.

لكن مع حلول سنة ١٩٨٠، اضحى هذا الاساس على درجة كبيرة من الضعف لا تسمح له بأن يخدم الاهداف التي وضع من اجلها. فقد قامت الثورة في ايران وأصبحت مصدرا للاضطراب، تماما كما كانت في الماضي

مصدرا للعون؛ والنظام السعودي الذي خسر بوفاة الملك فيصل شخصية تتميز بنفوذها الواسع، يعاني من المخاوف حيال امنه الداخلي والخارجي على حد سواء؛ واسرائيل تواجه ازمات اقتصادية وسياسية جمة تتمثل في زعامة مناحم بيغن المدمرة وغير الكفوءة على الرغم من ان هذه الازمات لم تنجم عن تلك الزعامة. أما انور السادات فلربما اصبح الآن في وضع اكثر امانا كحاكم لمصر (فمن يدري؟) لكن نظامه اضحى من دون نفوذ تقريبا عند جيرانه. وفيما يختص بقدرة اميركا الذاتية على التأثير في مجرى الاحداث، فقد اتضح الآن وأكثر من اي وقت مضى، وخصوصا منذ الاجتياح السوفياتي لأفغانستان والحرب العراقية ـ الايرانية، ان الولايات المتحدة لا تفتقر الى وجود عسكري لها في المنطقة فقط بل ايضا الى التقبل السياسي الضروري في المنطقة والذي يسمح لها بانشاء مثل ذلك الوجود. وفي هذه الاثناء، فان الازمة المزمنة في الاقتصاد الاميركي، على امتداد السنوات السبع الماضية، قد ألحقت ضررا بالغا بسمعتها في القوة والزعامة. لذا، فمن الصعب ان يتخيل المرء وجود الامور العملية اللازمة لاعادة احياء استراتيجية كيسنجر للتعامل مع الاطراف في الشرق الاوسط من موقع اميركي قوي، سواء على النطاق الاقليمي او على نطاق التنافس الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي.

أما فيما يختص بأفكار جورج بول الاستراتيجية، فعلى الرغم من انها كانت أفكارا صائبة في الزمن الذي طرحت فيه، غير ان اميركا في الوضع الراهن تفتقر على الارجح الى الهيبة السياسية عامة والى تلك الشبكة من التحالفات اللازمة لوضع هذه الافكار موضع التنفيذ. فقد كانت حملة الرئيس كارتر، التي اجهضت فيما بعد في سنة ١٩٧٧، للقيام بمفاوضات عالمية بشأن المسائل العالقة بين العرب واسرائيل ومن خلال مؤتمر جنيف، وهو امر كان يلائم كل الملاءمة افكار بول ورهطه، هذه الحملة كانت تستند الى حد كبير الى بضعة امور معينة لم تعد موجودة الآن. فقد ظهر الى الوجود تحالف بين ثلاث دول عربية رئيسية، هي مصر وسورية والسعودية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٦، ذلك التحالف الذي فرض وقفا لاطلاق النار في لبنان، وأظهر

اهتماما كبيرا بالمفاوضات مع اسرائيل على اسس مؤتمر جنيف. وفي اعقاب النزاع في لبنان، كانت هذه الدول الثلاث تملك الوسائل الكفيلة والارادة الى حد ما لتشجيع التعاون من قبل منظمة التحرير ولايجاد السبل الضرورية والمجدية لتفادي الموضوع الشائك، اي موضوع تمثيل المنظمة الرسمي في هذه المفاوضات. وقد اظهرت المنظمة حماسة للاشتراك، وبعض الاستعداد (مع وجود خلاف بشأن مداه) للتكيف مع الشروط الاميركية بغية الحصول على الاعتراف الاميركي بها. وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على استعداد للعمل كرئيستين مشتركتين للمؤتمر، كما توصلتا الى اصدار اعلان للمبادىء في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٧. أما حكومة اسرائيل، فعلى الرغم من تخوفها وحساسيتها حيال مفاوضات يكون فيها حلفاؤها الاميركيون مستعدين لتبادل التنازلات مع أعدائها، فانها كانت في وضع ضعيف لا يسمح لها برفض التعاون رفضا باتا. وفي الواقع، فان الانجاز الايجابي الوحيد، الذي حققه هنري كيسنجر بدبلوماسية المكوك التي قام بها في السنوات الماضية، يكمن في نجاحه في جعل الاسرائيليين يتقبلون الفكرة القائلة بأن لأميركا مصالحها الذاتية المستقلة في الشرق الاوسط، وأن يتنازلوا في بعض الاحوال امام الضغط الاميركي.

لكن هذه الظروف الحاسمة لم تعد موجودة الآن بعد مضي سنوات ثلاث، ولا يمكن ان تخلق هذه الظروف بسهولة من جديد. ان التمزق في الصف العربي ليس بين مصر وباقي العرب فقط، بل بين العراق والحلف السوري الليبي ايضا. والنزاع المستمر في لبنان قد ادى الى استحالة التعامل مع كتلة من الدول العربية المتراصة والواثقة من نفسها، وبالتالي المعتدلة. ومهما تكن الافكار التي تراود زعماء منظمة التحرير حيال المستقبل البعيد، فانه استنادا الى كامب ديفيد والى رفض ادارة كارتر البحث في دولة فلسطينية مستقلة، تبدو المفاوضة مع الولايات المتحدة الآن بعيدة جدا عن جدول اعمالها. وقد ادت ازمة افغانستان الى تحطيم الوفاق الاميركي ـ السوفياتي. كما ان الحكومة الاسرائيلية، العاجزة عن التفاوض بعضها مع بعض، ناهيك

بالتفاوض مع مصر، والمتشبثة بعناد بموقفها من الضفة الغربية، ليست في وضع يسمح لها بالتعامل مع الاطراف العربية الاخرى.

وفوق كل هذا وذاك، فان تردي الهيبة الاميركية يحيط كالغيوم بأية مبادرة دبلوماسية من اي نوع كان قد تنوي واشنطن القيام بها في الشرق الاوسط. وعلى الرغم من ان سياسة الانفراد تجاه الاتحاد السوفياتي لم تكن يوما سياسة حكيمة، فان الجو الحالي، الذي يسود العلاقات بين واشنطن وموسكو، ملبد بالارتياب والتهم المتبادلة والصراع لكسب النفوذ في دول اخرى، الى درجة لا تسمح بايجاد تسوية مشتركة لمشكلة حساسة كمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

يضاف الى ذلك ان أحداث ايران وأفغانستان والخليج اظهرت دلائل متعددة على فقدان السيطرة الاميركية على الاحداث. وبالنظر الى الاخطار الكبيرة المتعلقة بشحنات النفط وأسعاره في المستقبل، فمن الصعب جدا على اي رئيس اميركي ان يقنع الكونغرس والرأي العام بصواب سياسة تقوم باختبارات حرة تتعلق بمصير اسرائيل. ومهما ازداد ادراك الرأي العام في اميركا لشطط افعال اسرائيل ومواقفها، وللثمن الباهظ في منحها دعما غير محدود، وعلى الرغم من ان السادات قد تخطى بيغن كرجل السياسة المفضل في الشرق الاوسط، فانه يبقى هنالك ايمان قوي، لا ينحصر باليهود الاميركيين فقط، بوجود علاقة اميركية مميزة مع اسرائيل، وبوجود التزام اميركي بعدم فرض تسوية سياسية عليها تعتبرها غير مقبولة. وهذا يعني، الى حد ما، ان الرأي العام الاميركي في الكونغرس وغيره قد اصبح ينتقد اسرائيل فقط في اطار التمييز بين بيغن وأسلافه، الذين كانوا احسن طلعة منه، أما اسرائيل نفسها فلا يجوز ان تعاقب بسبب عيوب زعيمها الحالي. وهناك ايضا رأي يقول ان من التسرع ان يغامر الاميركيون بما تبقى لهم من مراكز النفوذ، وذلك بسبب الضعف الذي اصاب العديد من مراكز النفوذ التابعة لهم في الشرق الاوسط. وفيما يختص بهذه الحجة بالذات، يحتمل ان يوافق على هذا الرأي حتى بعض خبراء الشرق الاوسط في وزارة الخارجية؛ فهم لا يرغبون في طرح سلسلة من

الاحداث لا قدرة لهم على ضبطها. لذا، فمن المتوقع ألا يعمد هؤلاء الى الضغط من اجل العودة الى مفاوضات شاملة، والى تغيير جذري في موقف اسرائيل، والى فتح قنوات الاتصال بالحكومة السورية او منظمة التحرير، بل الى الضغط من اجل الحصول على شيء اقل كايجاد الاستقرار، مثلا، في الوضع القائم بين اسرائيل وجيرانها؛ وهذا يعني، اولا، ايقاف الاعمال والاقوال الاسرائيلية الاكثر اثارة حيال الحكم القائم في الاراضي المحتلة ومستقبلها، والمزيد من المرونة (مهما تكن مبهمة) في موقف اسرائيل التفاوضي حيال مفاوضات الحكم الذاتي، والوصول الى ايقاف الهجمات الاسرائيلية ضد الاراضي اللبنانية، وبذل بعض الجهود للتعاون بصورة اوثق مع حكومات الاسرة الاوروبية الاقتصادية للوصول الى صيغة مشتركة مع الموقف الغربي من المسائل المتصلة بالنزاع، على المستوى الكلامي على الاقل، وذلك لتجنب مضار قيام محاور دبلوماسية داخل الحلف الغربي.

ولا ريب ان كل هذه التعديلات لا تعدو كونها محاولات على المستوى البلاغي، ويمكن الافتراض انها قد تترافق مع تأكيدات ضمنية يمنحها البيت الابيض لحكومة اسرائيل، ومفادها انه في مقابل استعداد هذه الاخيرة لتليين موقفها المتصلب حاليا، فان الولايات المتحدة لا تبغي في الوقت الحاضر ان تضغط للحصول على تنازلات اسرائيلية جوهرية حيال موضوع الحدود في المستقبل ومبدأ تقرير المصير للفلسطينيين. وباختصار، فان كل ذلك لا يمثل اكثر من سياسة انتظار، هدفها كسب سنة او سنتين، تأمل خلالها الولايات المتحدة بتحسين موقفها الدبلوماسي والعسكري، وبتحسن الموقف السياسي الداخلي في الدول العربية المحافظة في المنطقة والتي ينبغي ان تعزز التعاون معها.

وعلى الرغم من تواضع هذه «التعديلات» الاميركية، ومن كونها عاجزة عن إحداث اي تقدم جدي في المسألة الفلسطينية، بالشكل الذي يراه العديدون في العالم العربي ملحا، فان هذا هو افضل ما يمكن ان تقدمه تلك الفئة المتعاطفة مع العرب من صانعي السياسة الاميركية، إلا اذا طرأت

تغييرات غير مرتقبة وغير متوقعة، داخل اسرائيل او سورية او العراق او منظمة التحرير، مما قد يفسح المجال لقيام مبادرات اميركية ايجابية. وباستثناء مثل هذه التطورات، من المتوقع ان تركز اية سياسة اميركية، وحتى «المتعاطفة» نسبيا، اهتمامها الرئيسي على الوضع الحرج في الخليج، وهدفها بالتحديد: تحسين العلاقات الثنائية مع ايران والعراق معا في اعقاب نزاعهما؛ وتعزيز موقف النظام السعودي؛ وايجاد السبل لقيام وجود عسكري اميركي في منطقة الخليج. وهذه الجهود هي ولا ريب في طليعة اهتمامات ادارة كارتر الحالية. وعلى الرغم من قلة ما يقال علنا عن العلاقات بطهران او ببغداد في الجو القائم حاليا، وهو جو غير ملائم، فلا جدال في ان الصراع بين هذين النظامين يثير قلقا بالغا في واشنطن، كما انه يؤكد الرأي القائل ان واشنطن لا تملك إلا نفوذا ضئيلا في هذين البلدين. أما فيما يختص بالوجود العسكري، فحتى اولئك الذين هم اكثر الناس تشكيكا بواشنطن في جدوى استعمال القوة المسلحة لخدمة المصالح الاميركية، وأكثرهم ادراكا للمشكلات السياسية والاجتماعية الاقليمية التي تقبع خلف الاضطرابات والتقلبات في الدول الواقعة على شواطىء الخليج، فانهم قلقون حتما لأنهم يعرفون ان العمل العسكري نفسه ليس في متناول اليد كحل أخير اذا فشلت الدبلوماسية فشلا تاما.

وفيما يتعلق بأصحاب نظرية كيسنجر، فان ما يمكن ان نستنتجه بشأن ما ينبغي القيام به، في السنوات القليلة القادمة، قد لا يختلف عما تقدم اختلافا كبيرا سوى في الاسلوب والتركيز. ولا حاجة الى القول ان المنطق الذي يستخدمونه لا يتلاءم والضغط على اسرائيل لتغيير موقفها على كل حال. فقد يرون ان من المعقول تشجيع اسرائيل على تليين موقفها لتسهيل الطريق امام السادات والسعودية، لكن ليس لتخفيف الضغط على سورية والمنظمة وهما عميلان للسوفيات، وليس أبدا للاعداد مستقبلا لتنازلات اسرائيلية حقيقية من اجل تسوية سلمية شاملة. أما الغارات الاسرائيلية على لبنان واستمرار الشلل التام في ذلك البلد، فتلك امور لا تقلق بالهم كثيرا. ان تعزيز

السيطرة الكتائبية على المناطق المارونية الصميمة، وقدرة ذلك الكيان على انشاء دولة منفصلة، يمثلان كسبا استراتيجيا ماديا، او على الاقل كسبا سياسيا. وهذا الكسب يتجاوز في اهميته، بحسب منطقهم، اعادة الحياة الى الدولة اللبنانية على اسس وفاق واه ضعيف. وفي نظر هذه المدرسة من التفكير، فان العصفور في اليد (على شكل حليف قوي لأميركا) لا يوازي اثنين على الشجرة فقط، بل ان مجرد وجوده هو أداة لا يمكن الاستغناء عنها لمحاربة النفوذ السوفياتي في الدول المجاورة، وذلك بتذكير عملاء السوفيات بأنهم عاجزون عن التغلب عليه.

وفيما يختص بالخليج، فلا داعي الى القول ان الاستراتيجية الكيسنجرية تقضي بأن يكون موضوع انشاء قوة عسكرية اميركية في أوائل سلم الاولويات، وذلك من دون ابداء اي نوع من الارتباك او الشكوك التي قد يعاني منها اصحاب النظرية الاخرى. كذلك، فان اصحاب كيسنجر قد يجدون من الطبيعي ان يطالبوا بالعون والتشجيع للسعودية وامارات الخليج الصغيرة، وذلك من اجل تعزيز قوتها الدفاعية والامنية، يواكبها من دون شك محاولة، ان لم نقل تشديدا، لربط مثل هذا العون بضمانات تتعلق بشحنات النفط. أما الخطوة الاكثر صعوبة والاقل تأكيدا، فتكمن في التعامل مع النظام الايراني او العراقي، خصوصا اذا استمر الايرانيون في احتجاز الرهائن الاميركيين، او اذا طالبوا بالحاح بممتلكات الشاه او بصدور اعتذار اميركي، او اذا بدرت عن العراقيين ـ في اعقاب حرب الخليج ـ اشارات تعزيز الروابط مع موسكو. لكن اسلوب كيسنجر في شكله المتحذلق وغير العاطفي قد يوحي لا بمبادرة نحو الدولتين الثوريتين في الخليج معا بل بمبادرة نحو احداهما من دون الاخرى، وقد تكون ايران ضد العراق نظرا الى طبيعة نظام الخميني المعادي للسوفيات وللتقليل من امكان تحول العراق الى قوة سائدة في العالم العربي ولها لمعان قومي في الخليج. وفي مثل هذه المبادرات، نجد بوادر انتعاش للسياسة الاميركية السابقة، التي مارسها بنشاط وزير الخارجية كيسنجر نفسه، وهي تقوية ايران لتشكل قوة موازية للقومية العربية، والتعامل مع

صدام حسين والنظام البعثي العراقي بطريقة تبرهن للعرب والسوفيات على حد سواء ان اية سياسة «ناصرية» جديدة لا يمكن لها ان تنجح اكثر من القديمة. واذا كان من شأن مثل هذه المناورات ان يمنع عودة المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية الشاملة على شاكلة مؤتمر جنيف في المستقبل المنظور فليكن. اذ ان مثل هذه المفاوضات، استنادا الى التفكير الكيسنجري، مشكوك فيه على كل حال إلا اذا عمدت الاطراف العربية المعارضة او السوفيات الى التوجه نحو اميركا واستجدائها. لكن المشكلة الكبرى في هذه الاستراتيجية الايرانية المفترضة تكمن في الايرانيين انفسهم الذين قد لا يوافقون على وجود اي امر يستحق البحث فيه.

ان العبرة من الماضي قد توحي بأن مناهضي الحرب الباردة، من اصحاب مدرسة كيسنجر، والذين نجد في صفوفهم اليوم اشخاصا مثل جون كونلي، وألكسندر هيغ، وهنري جاكسون، ورونالد ريغان، يملكون مزية خاصة على المدى الطويل في التأثير على سياسة اميركا في الشرق الاوسط تتفوق على مزايا مدرسة جورج بول الاقليمية. فالمشكلة بالنسبة الى الاقليميين هي انهم عند وصولهم الى السلطة يفتقرون الى الثبات والشجاعة في الرأي، وذلك تحت الضغط المزدوج للوبي الصهيوني، وبدرجة اكبر للتحدي السوفياتي الاستراتيجي الذي لم يستهينوا به قط في يوم من الايام والذي يبرز من وقت الى آخر كالشبح المخيف عند جميع المنعطفات الصعبة حيث تجب المجازفة، وتنهال عليهم وقتئذ طلبات اسرائيل. كما ان الجهل العام، ونمط التفكير المتحجر لدى الرأي العام الاميركي فيما يختص بالشرق الاوسط، يتركان تأثيرهما على الدبلوماسيين ايضا. فالتغيير الذي طرأ على دين راسك، خلال رئاسة ليندون جونسون، وتغلب يوجين روستو على جورج بول عند صوغ سياسة جونسون في الشرق الاوسط، وخسوف روجرز الكامل على يد كيسنجر، وفانس على يد بريجنسكي، وتأرجح بريجنسكي عند وصوله الى السلطة بين مدرسة بول ومدرسة كيسنجر في التفكير، وعدم ادراك كارتر نفسه ـ على ما يبدو ـ انه قد تخلى عن مبادىء سياسته في مراحلها الاولى ـ كل هذه

الامور، على الرغم من تعقيداتها في الحقيقة، توحي بوجود مشكلة فكرية وسياسية اساسية تعيق قدرة رجال الادارة الاميركية، مهما صفت النيات، على اتباع دور اكثر ايجابية وأعمق أثرا في الشرق الاوسط.

فالمشكلة لا تكمن في ان كيسنجر اذكى من بول (فهو ليس كذلك)، ولا حتى في ان الخبرة كانت ناقصة لدى كارتر وبريجنسكي (فكيسنجر ايضا كانت تنقصه الخبرة)، بل انها تكمن في ان مدرسة بول تفتقر الى «دائرة انتخابية» قوية، فكرية وسياسية. ان اللوبي المتمثل في شركات النفط والانشاءات، والذي يتدخل كقوة موازية للوبي الصهيوني، لا يحبذ كسب ود اشخاص كجمال عبدالناصر او ياسر عرفات او حافظ الاسد. فهذا اللوبي يناصر السعودية والشاه والسادات، لكنه يعادي السوفيات بقوة. أما الليبراليون في الكونغرس والصحافة والجامعات، والذين يتعاطفون مع القومية الافريقية في جنوب افريقيا وكانوا يعارضون حرب فيتنام، فعندما يتصل الموضوع بالشرق الاوسط فان القضية «الليبرالية» الاساسية تتعلق طبعا باسرائيل لا بالفلسطينيين. أما الهواجس التي تنتابهم حيال سياسة حكومة بيغن، فانها لا تحدث تغييرا اساسيا في خيارهم اذ ان الجذور التاريخية والثقافية لهذا الخيار قوية جدا.

ولهذه الاسباب يبدو من غير المحتمل ان يحدث اي امر خلال السنوات الرئاسية الاربع القادمة، من شأنه ان يحمل السياسة الاميركية على التحول نحو البحث الجدي الدؤوب عن تسوية عملية للصراع العربي ــ الاسرائيلي: لا ضغط الازمة النفطية العالمية، ولا نصائح شركات النفط، ولا الانتهاكات الاسرائيلية المتعاظمة في الاراضي المحتلة، ولا حتى خطر الحرب الداهم بين اسرائيل وسورية والاردن والعراق والمنظمة. أما في اميركا، فان لأصحاب الحجة المعارضة لأي تكيف مع القومية العربية في شكلها الراديكالي، مكان الصدارة دائما. ولربما حدث تغيير في ميزان الآراء في اميركا بسبب حدوث كارثة ما، كما حدث للشاه عند انهيار نظامه، وقد يتم حينئذ عرض للأخطاء التي ارتكبت على مر السنين، لكن بعد فوات الاوان.

وفي بحثنا عن بصيص من الامل، يجب ألا يغرب عن بالنا تطور حديث يبدو لأول وهلة من دون اهمية بارزة. وهذا يتمثل في مبادرة اعضاء الاسرة الاوروبية الاقتصادية التي اشرنا اليها اعلاه كما صيغت في قمة البندقية في شهر حزيران/يونيو ١٩٨٠. ان منحى قرار الاسرة الاوروبية يشبه، في جوهره، الموقف الذي دعا جورج بول رئيس الولايات المتحدة الى الاخذ به، اي امن اسرائيل والاعتراف بها في مقابل الانسحاب الشامل وتقرير المصير للفلسطينيين.

وعلى الرغم من الشكوك التي قد تساورنا وبحق حيال البيانات المجردة، فان الامر المهم هنا هو قوة الاقناع التي قد تمارسها حكومات اوروبا الغربية على الرئيس الاميركي. وفي امكاننا التطلع الى ازدياد هذه القوة في المستقبل، اذ تجد الولايات المتحدة نفسها غارقة في صعوبات جمة في الداخل والخارج، كالركود الاقتصادي والتراجع في التكافؤ العسكري مع الاتحاد السوفياتي، وانتشار الاسلحة النووية، وشحنات نفط غير آمنة ومكلفة، والانفجارات الحقيقية او المرتقبة في الشرق الاوسط، فتصحو من غفوتها لتدرك كم هي بحاجة ماسة الى التماس النصح والعون من حلفائها الرئيسيين.

وبموازاة مثل هذا التطور، قد نتطلع ايضا وبحق الى تطور آخر، هو ازدياد النزعة عند بعض الحكومات في الشرق الاوسط، التي نفرت من الولايات المتحدة او فقدت ثقتها بها، كما انها غير راضية بما يقدمه لها الاتحاد السوفياتي من بضائع ركيكة الصنع ومناورات سياسية، الى التوجه صوب اوروبا لأغراض التجارة والعون والدعم الدبلوماسي. وقد بدأت هذه العملية فعلا، وهذا ما يفسر السبب الذي جعل الاوروبيين يأخذون على محمل الجد الشكاوى العربية ضد اسرائيل، وما يمكن ان يعمل في هذا الصدد، لأن العوائق الايديولوجية اقل عندهم مما هي في اميركا، ولأن حكوماتهم تمتلك مقدارا اكبر من حرية التصرف تجاه الرأي العام في مجال تحديد السياسة الخارجية.

وفي امكان الحكومات الاوروبية، بالاشتراك مع اليابان، ان تخدم نفسها

خدمة جلى وكذلك العرب والاميركيين، وحتى اسرائيل في الامد البعيد، فيما لو عمدت هذه الحكومات الى دعم مبادرتها الاخيرة دعما قويا لدى واشنطن، كجزء رئيسي من اي تعاون اميركي ـ اوروبي مشترك في المستقبل. ولدى هذه الحكومات حجج مقنعة؛ فالخليج ليس بحيرة اميركية، ونفطه حيوي لأوروبا اكثر مما هو حيوي لأميركا. واذا ما استمرت الولايات المتحدة في تعريض هذا الشريان الحيوي للخطر، من جراء خنوعها التام لاسرائيل، فلا يمكن لها ان تنتظر من اوروبا دفع الثمن. ومن هنا، فان التعاون الاوروبي داخل حلف الاطلسي قد يعتمد في المستقبل على تعاون اميركا في السياسة حيال الشرق الاوسط.

ان اية ادارة اميركية مقبلة، من اي من الحزبين، وسواء أكانت من مدرسة الحرب الباردة ام من المدرسة الاقليمية، ستجد من الصعب ـ في المستقبل المنظور ـ ان تتجاهل هذا النوع من الانذار الذي يبنى على الايمان الراسخ والتعقل. واذا جاز لنا ان ننظر على مدى سنة او سنتين لا اكثر، فلا يمكن لنا ان نأمل بأكثر من توافق لفظي بين واشنطن والعواصم الاوروبية، قد يعطي بعض الامل الباهت للمستقبل، لكن لا يعطي شيئا محسوسا. وعلى كل حال، قد يكون لهذا الامر تأثير نفسي مهم في الشرق الاوسط، فهو يحمل رسالة الى العرب واسرائيل على حد سواء مفادها ان أنماط صنع السياسة في الغرب قد تغيرت، كما قد يحمل تلميحا الى حدوث تطورات اخرى مشابهة. أما داخل الولايات المتحدة نفسها، فقد تصل اليها ايضا رسالة فحواها ان صراع الشرق الاوسط لا يمكن اعتباره بعد الآن مجالا خاصا بأميركا وحدها، تمارس فيه دبلوماسية شبيهة بأفلام «وولت ديزني»، بل هو ساحة حيوية تهم العالم بأسره، وعلى اميركا كباقي الدول ان تكون على استعداد لأخذ نصائح حلفائها مأخذ الجد. فلعلها بداية على الاقل.

٨

ظلّ فوق الرّمال: الاستراتيجيّة والخداع في سياسة ريغان تجاه العرب*

كلوديا رايت

اولا

درج مراقبو صنع السياسة الاميركية الاذكياء في الشرق الاوسط على القول ان العام الاول للادارة الجديدة هو وقت مبكر جدا للحكم على الرئيس ـ انه لم يتخذ بعد قراره فيما يختص بسياسته الشرق اوسطية. ويتصف العام الثاني بأنه عام انتخابات للكونغرس، وهذه تبرر ـ عادة ـ تأجيل القرارات الصعبة والمحفوفة بالخلافات الخاصة بالشرق الاوسط الى وقت لاحق. لكن في العام الثالث يبدأ اكثر الرؤساء حملاتهم لاعادة انتخابهم.

وتكون مهمتهم الاولى هي اقناع الحزب ـ وهي تسمية اميركية مغلوط فيها ـ بأن يرشحهم. وفي الدلالة الاميركية الحديثة، فان الحملة الانتخابية تعني جمع مبالغ طائلة من المال، والعمل للحصول على وعود بالدعم من جماعات صغيرة من اصحاب النفوذ في كل مدينة، ومنطقة انتخابية، وولاية. وهذه العملية توجد نفورا شديدا في البيت الابيض من السياسة الشرق اوسطية؛ فهذه السياسة مثيرة للخلافات، كما انه لا يمكن التنبؤ في شأنها،

* *JPS* (43), Vol. XI, No. 3 (Spring 1982), pp. 3-36.

بالاضافة الى كونها محفوفة بالمخاطر السياسية في الولايات التي توجد فيها دوائر انتخابية مؤيدة لاسرائيل، مثل ولايات: نيويورك، وفلوريدا، وكاليفورنيا.

ويكون الرئيس، في العام الرابع من مدته، مستعدا للقيام بأي عمل تقريبا كي يعاد انتخابه. ومن ثم، فان ما يقوله بشأن الشرق الاوسط يحتاج الى «توضيح» ــ بصورة سرية جانبية عبر المرؤوسين والرسل، وبكلمات خاصة في كل أُذن شرق اوسطية ــ بأنه سيعني شيئا آخر بعد الانتخابات.

الوقت الوحيد الذي ينتظر من الرئيس الاميركي ان يتخذ قراره جديا بشأن الشرق الاوسط هو في العام الخامس من انتخابه للمنصب. لكن منذ سنة ١٩٤٥، لم يبق هذه الفترة الطويلة سوى رئيسين ــ ايزنهاور ونيكسون ــ ولم يتخذ اي منهما اية مبادرة، بل كان عليهما ان يعالجا ما ترتب على حرب السويس سنة ١٩٥٦ وحرب رمضان سنة ١٩٧٣؛ لم يقم اي منهما بعمل سوى وقف القتال وترتيب فك الارتباط العسكري محليا بطريقة توقف التدخل السوفياتي المباشر.(١)

من المهم ان نؤكد عدم الاستقرار في منصب الرئاسة الاميركية، اذ ان هذا هو السبب الذي يجعل من الحسابات السياسية الداخلية، التي تدخل في تقدير اية مبادرة تتعلق بالشرق الاوسط ــ كما يبدو للمراقب الاجنبي ــ اكثر فورية والحاحا بالنسبة الى البيت الابيض، واكثر مما تستحق بالنسبة الى المصالح القومية الطويلة الآجال للولايات المتحدة. ومن الاهمية بمكان ايضا ان تبرز حقيقة بسيطة اساسية تتعلق بالحكومة نفسها. ان الفكرة القائلة ان الرئاسة الاميركية مؤسسة قوية ومستقلة هي وهم «يضلل الرؤساء كما يضلل وسائل الاعلام والجمهور الاميركي... وغالبا ما يؤدي ذلك الى تدمير الاشخاص انفسهم الذين يتولون المنصب. ففضلا عن ان الرئيس لا يتولى الحكم

---

(١) William Quandt, *Decade of Decisions, American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976* (Berkeley: University of California Press, 1977); Donald Neff, *Warriors at Suez, Eisenhower Takes America into the Middle East* (New York: Linden Press, 1981).

او لا يدير شؤون الحكومة، فان عليه ان يجهد حتى ليفهم ما يدور حوله.»(٢)

انه حري بالانتباه، من المنظور العربي، مدى ما تدمر الرئاسة من أفراد. واذا استثنينا قلة من الزعماء العرب، فليس ثمة زعيم كبير لم يتعامل مع اقل من اربعة رؤساء اميركيين مختلفين. ففيما ينتظر من رئيس دولة عربي ان يتذكر ما قاله له الرؤساء الذين قابلهم في المقابلات الخاصة، نجد ان كل رئيس اميركي يخلف الآخر لا يعرف أبدا ما الذي جرى فيما مضى.

ومن ناحية اخرى، يعين الدبلوماسيون العرب في واشنطن لمدة قصيرة نسبيا، ومثلهم مثل ممثلي الصحافة العربية، يبدلون تقريبا بمثل التبديل المتكرر الذي يصيب الموظفين الاميركيين.(٣) وهذا نتيجة طبيعية لتصور وزارات الخارجية العربية (كغيرها) بأن تعيينا دبلوماسيا في واشنطن هو مكافأة يجب ان توزع توزيعا عادلا. لكن النتيجة المؤسفة لذلك هي انه تعوز الحكومات العربية ووسائل الاعلام العربية جماع التجربة الضرورية لتفسير الصورة المتغيرة دائما في واشنطن، بحيث تستطيع ان تنقل هذا الى الزعامات. وفي سبيل الحصول على هذا يعتمد الممثلون والمراسلون العرب على ما ينقله الموظفون الاميركيون، الذين يتبدلون كما يتبدل الرؤساء (وفي الواقع اكثر من ذلك)،(٤) كما يعتمدون على الصحافة الاميركية التي معرفتها وخبرتها بشؤون

---

(٢) Hugh Heclo and Lester Salamon (eds.), *The Illusion of Presidential Government* (Boulder: Westview Press, 1981), p. 1.

(٣) في أواسط سنة ١٩٨٢ كان السفير العربي الاطول اقامة في واشنطن هو السفير المصري، اشرف غربال، الذي وُلّي المنصب سنة ١٩٧٤. وموظفو السفارات في المستويات الادنى يبدلون حتى اكثر مما يبدل السفراء.

(٤) معدل العمل في وظائف من مستوى مساعد الوزير في الوزارات ولكبار الموظفين في البيت الابيض هو سنتان تقريبا. راجع:

Hugh Heclo, *A Government of Strangers* (Washington: The Brookings Institution, 1977); John Helmer, «Analytical Problems in the Study of Presidential Advice: The Domestic Concil Staff in Flux,» *Presidential Studies Quarterly* (Winter 1978), pp. 45-67.

الشرق الاوسط سطحية مثل معرفة موظفي الكونغرس، وأقل قليلا من رجال السلك الخارجي.(٥)

والشعب الاميركي ينظر الى هذه القدرة التراكمية نظرة ريبة اكثر مما تنظر اليها واشنطن. وفي استفتاء أجري سنة ١٩٨٠ عما اذا كان في امكان الكونغرس او اي رئيس معالجة قضايا السياسة الخارجية، ظهر ان ثلثي المستفتين لا يثقان بالكونغرس و ٤١ ٪ قالوا الشيء نفسه عن الرئاسة.(٦)

هذا وضع فريد لا مثيل له في سائر ارجاء العالم. وبما ان اسباب الاستمرار والتفهم العام قليلة، لتكوين خلفية كافية لمقابلة الاحداث والتصريحات والقرارات الجديدة بعضها ببعض، فانه يسهل على الرؤساء ان يقولوا شيئا ما يُفسر بمعنى آخر، او ان يتخذوا قرارا ثم يناقضوه، او ان يشيروا الى خطة ثم يبدلوا رأيهم. وفيما يتعلق بالشرق الاوسط، ليس من ضير سياسي على الرئيس ألا يكون له اي ادراك للمشكلات. ولعل الرئيس الذي يتمتع بادراك غير عادي للمنطقة يتمنى، من اجل بقائه السياسي، لو لم يكن له ذلك.

لقد قام الرئيس كارتر، سنة ١٩٧٧، باتخاذ عدد من الخطوات نحو تسوية سلمية شاملة في الشرق الاوسط، دخل في عناصرها مؤتمر دولي في جنيف يحضره ممثلون عن منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي، واعتراف من اول الامر بحق الفلسطينيين في دولة. ثم اوقف هذا كله فجأة، ووضعت خطة بديلة موضع التنفيذ، أقصي عنها الاتحاد السوفياتي ومنظمة

(٥) ليس ثمة مراسل صحافي اميركي مقيم اقامة دائمة في المغرب او الجزائر او تونس او ليبيا او السودان او سورية او الاردن او العربية السعودية او اي من دول الخليج. المناصب الثابتة الثلاثة هي بيروت والقاهرة وتل ابيب/القدس. وثمة موظف واحد في هيئة الكونغرس له صلة بشؤون الشرق الادنى تخصص بالدراسات العربية. وثمة نحو ١٦ ٪ من رجال السلك الخارجي يعملون في الدول العربية؛ وفقط ٦ ٪ من المؤسسة لهم معرفة وافية باللغة العربية بحسب تقدير وزارة الخارجية.

(٦) Heclo and Salamon, *The Illusion of Presidential Government*, *op.cit.*, p. 5.

التحرير الفلسطينية.

وعندما نعود الى الوراء، نجد ان من الممكن ملاحظة ان كارتر جرب سياستين للشرق الاوسط في عامه الاول، متخليا عن الاولى بعد اشتداد معارضة مؤيدي اسرائيل المحليين، وعن الثانية بعد ان احتلت مبادرة السادات الاولوية على الموقف الاساسي للبيت الابيض في تفضيل خطة جنيف. وقد قيل يومها في واشنطن انه لم يكن قد حان الوقت للحكم، وان البيت الابيض لم يكن قد اتخذ قراره فيما يجب ان يُعمل. وفي العام الرابع من ولاية كارتر، كان اولئك الذين يتعشمون اعادة انتخابه يقولون انه لا يزال لديه الوقت الكافي لتبديل رأيه في كامب ديفيد والعودة الى خطة جنيف.

وقد أُطلق مثل هذه الملاحظات عن العام الاول ونصف العام الثاني من ادارة ريغان. لكن، كما سنتبين بعد قليل، ثمة احتمال اقل لأن نفكر في ان ريغان لم يقرر بعد سياسة للشرق الاوسط، او انه سيغير رأيه بعد القيام بتحليل الاخطاء السابقة. اذ ان سياسة ريغان ازاء الشرق الاوسط، قد بحث فيها مستشاروه بوضوح قبل ان يتقلدوا مناصبهم؛ والمبادىء التي ترتكز هذه السياسة عليها ــ وهي خليط من الايديولوجية الاميركية التقليدية وحتميات اقتصادية واستراتيجية عسكرية ــ قد وضعت موضع الاختبار في البيت الابيض من قبل وبشكل واضح في فترة ايزنهاور. كما قال ريغان في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر: «لسنا في حالة ضياع بالنسبة الى السياسة الخارجية. اظن ان انجازاتنا كانت مذهلة.»(٧)

ان في الصفة الوهمية للرئاسة ما يتيح الفرصة، لأولئك الذين هم داخل الحكومة والكونغرس والذين هم بين الجماعات ذات المصالح الخاصة، لأن يجدوا ــ في اعمال الرئيس ــ الدليل على سياسات وأهداف متناقضة ومتضاربة. والناحية الفريدة في الحكومة الاميركية هي ان هؤلاء جميعا يمكن ان يكونوا مصيبين: يحتمل ألا يكون الرئيس قد وصل بعد الى قرار، او انه قد

(٧) نص المؤتمر الصحافي في:

Washington Post, November 11, 1981.

يكون في سبيل تغيير رأيه، او انه مشوش الذهن، او مع انه قد وصل الى قرار فقد يعجز مع ذلك عن حمل مساعديه او الكونغرس على فعل ما يريده. ومعنى ذلك ان سياسة الشرق الاوسط قد تكون حددت، او انها في قيد المراجعة، او انها لم تقرر بعد، او انها لا يمكن ان توضع موضع التنفيذ. وحتى عندما نلقي نظرة الى الماضي، فقد يكون من المستحيل ان نتأكد مما هو عليه الوضع تماما.

وفي غمرة الاحداث نفسها تكون واشنطن زاخرة برؤساء سابقين وأعضاء سابقين في مجلس الشيوخ ونواب سابقين ومستشارين سابقين ومسؤولين سابقين، ومثلهم من الخبراء السابقين، الذين يدعون انهم يستطيعون ان يتكهنوا بما هو ظل وما هو حقيقة. وهؤلاء السحرة يَعدون ان يحولوا الواحد الى الآخر، وذلك لقاء مبلغ معين.

والرئاسة في واشنطن ـ وهي مقلقة ومجهولة النوايا ومتناقضة، ويديرها رجال لهم من الخبرة ما يعادل عامين او اقل وأمامهم مستقبل لا يتجاوز الاعوام الاربعة، ومحاطة بأفراد يهتمون بمصالحهم الخاصة ولديهم معرفة او نفوذ للبيع ـ هذه الرئاسة ليست ايسر فهما من الامبراطور البيزنطي في القسطنطينية.

وعلى كل، فالعمل الرئاسي قد يكون وهميا الى حد ما؛ اذ ان السياسة الاميركية تلقي على الشرق الاوسط ظلا بيّنا وقويا. وفي هذا المقال نود ان نتفحص العملية التي يتم بها هذا، ونميز ما يقوله الرؤساء عما يتم عمله في المنطقة. نريد ان نسأل كيف تصبح النزاعات والتناقضات الداخلية، فيما يخص سياسة الشرق الاوسط، قرارات رئاسية؟ هل من الممكن التكهن بها؟ هل هناك استمرارية للماضي؟ كيف يمكن تفسير التباينات؟

في الجزء التالي سنتعرف الى هوية المبادىء التي تقوم عليها السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، والعمليات التي توضع بها هذه المبادىء موضع التنفيذ. ثم نقدم في الجزء الثالث امثلة لقرارات وأعمال حديثة تتعلق بليبيا وخطة فهد. وفي الجزء الرابع سنقدم صورة مقتضبة عن المهارات في الغش

ـ لا عن صنع السياسة ـ اللازمة للدور الذي يقوم به مستشار الرئيس في شؤون الامن القومي.

ثانيا

يجب ان نميز، حالا، الثوابت في سياسة الشرق الاوسط من تقلبات الرؤساء.

ويمكن تلخيص الثوابت بسهولة. فالسياسة الاميركية ترمي الى حماية وصول النفط الى الاقتصاد الاميركي واقتصادات الغرب المتحالف معه، على اساس اضخم كمية وأقل سعر، وتجنب معوقات التزويد [بالنفط] او اية هزات في الاسعار.(٨) ومما يرتبط بوصول النفط مشكلة اعادة الدورة ـ مع ان هذه قلما يبحث فيها المسؤولون الاميركيون علنا. والهدف هنا ايضا بسيط جدا؛ انه اعادة دورة النقد الذي يدفع ثمنا لمصدري نفط الشرق الاوسط الى مستوردات من السلع والخدمات الاميركية، واستثمارات في ممتلكات اميركية، وسندات لودائع في مؤسسات مالية اميركية. واذا أُحسنت ادارة ذلك، فان اعادة الدورة هذه يقصد بها حماية قيمة الدولار النسبية ومنع التضخم والحفاظ على دور الدولار في الاحتياطي الدولي.(٩)

---

(٨) *United States Foreign Policy Objectives and Overseas Military Installations*, Report of the Congressional Research Service for the Senate Committee on Foreign Relations (Washington), April 1979. pp. 74-75; Testimony of Richard Burt, Director, Bureau of Politico-Military Affairs, Department of State, before Subcommittee on International Security, House Committee on Foreign Affairs, March 23, 1981.

(٩) شهادة تقدم بها سي. فْرِد برغستن، مساعد وزير المالية للشؤون الدولية امام لجنة فرعية [لمجلس النواب] للتجارة والشؤون الاستهلاكية والنقدية (واشنطن) ١٨ تموز/يوليو ١٩٧٩. للحصول على معالجة مفصلة للموضوع، مبنية على مصادر بريطانية واسرائيلية، راجع:

= *International Currency Review* (London), 9, 2 (1977), pp. 5-18; 11, 6

والثابتان الثالث والرابع في السياسة الاميركية هما نتيجتان للثابتين الاول والثاني. فالولايات المتحدة تنوي ان تردع او تثبط [بالاقناع] او تقلب او تُحبط — وأي من هذه الطرق تكون ضرورية في الحالات المعنية[١٠] — اي تهديد للنفط او اعادة دورة النفط الى دولارات. وأبسط الاخطار تخيلا — اذا لم تكن تلك التي قد يكون حدوثها اكثر احتمالا — هي: احتلال آبار النفط عسكريا من قبل دولة من خارج الشرق الاوسط مثل الاتحاد السوفياتي، او من قبل دولة من دول الشرق الاوسط مثل اسرائيل (بالنسبة الى آبار النفط في سيناء)؛ او تعطيل انتاج النفط بسبب نزاع اقليمي (الحرب العراقية — الايرانية على سبيل المثال، او صدام محتمل بين مصر وليبيا)؛ او هجوم على طرق المواصلات والنقل التي تصل بين منتجي النفط ومستهلكيه (مضيق هرمز، وقناة السويس، وباب المندب، وخليج سرت).

ثمة عدد من التهديدات غير العسكرية يمكن ان تكون آثاره التخريبية على الولايات المتحدة لا تقل، مثلا، عن هجوم سوفياتي على حقول النفط في الخليج، ولعل حدوثها اكثر احتمالا. ويدخل في عداد تلك التهديدات: الحظر التام او الجزئي على شحن النفط؛ وسحب منتجي النفط للأموال المستثمرة في الولايات المتحدة؛ والاستغناء عن اعتماد الدولار لتحديد اسعار النفط. واذ من المنتظر ان تقوم بالتنفيذ انظمة في المنطقة معادية للولايات المتحدة، فان انظمة من هذا النوع يجب ان تُعارَض وتُعزل وتُقسم ويطاح بها في نهاية المطاف. كما ان الجماعات الثورية التي يمكن ان تقف الى جانب مثل هذه الاجراءات يجب ان تُعرف هويتها في وقت مبكر، ويقضى عليها في المهد.

وتنطوي الوسائل، التي يُلجأ اليها لتحقيق هذه الاهداف، على قوات

= (December 1979), pp. 25-43; 12, *1* (March 1980), pp. 7-20; 12, *3* (July 1980), pp. 34-42; 12, *5* (November 1980), pp. 48-54.

(١٠) انظر:

Claudia Wright, «Buried Treasure at Chase Manhattan?», *Inquiry* (San Francisco), April 7, 1980, pp. 12-15.

عسكرية تقليدية وأعمال سرية. وكلاهما يعتمد على نظام دقيق للمراقبة والاستخبار، وعلى القدرة على نقل الجنود والعملاء بسرعة وفعالية حين تقرر واشنطن ان وقت العمل قد حان. ان تحديث القوة العربية العسكرية، والسرعة اللازمة للقيام بالتدخل العسكري، وتعقيد آلة الحرب الحديثة، والصعوبات التنقلية (اللوجستية) في المثابرة على القتال لفترة طويلة في الاحوال السائدة في الشرق الاوسط — كل هذه مجتمعة تتطلب، من وجهة النظر الاميركية: الوصول الى القواعد المحلية للسفن والطائرات والجنود؛ والحصول على مخزون جاهز من الطعام والماء والوقود والذخيرة وقطع الغيار؛ وتأمين حقوق الطيران في المجال الجوي للقوافل الجوية كي تصل الى الاماكن المقصودة في الشرق الاوسط. ان متطلبات الاستراتيجية العسكرية تؤثر، بدورها، في العلاقات الاميركية في المنطقة الاوسع مدى، التي تحوي الشرق الاوسط والتي يجب ان تتكل عليها الولايات المتحدة عندما تجد نفسها متورطة في الشرق الاوسط ذاته بصورة مباشرة. وقد رسم ريتشارد برت، وهو مسؤول كبير في وزارة الخارجية في ادارة ريغان، صورة لهذا على النحو التالي:

> اننا ننظر الى الشرق الاوسط، بما في ذلك الخليج [العربي]، انه جزء من مسرح سياسي — استراتيجي اكبر، وهو المنطقة التي تصل حدودها الى تركيا وباكستان والقرن الافريقي. ونحن نعتبره وحدة استراتيجية تتطلب معالجة شاملة لضمان توازن قوى موافق لنا.[١١]

لقد تبدل الكثير في تصور واشنطن للشرق الاوسط خلال فترة القرن ونصف القرن الفائتة، لكن لم يحدث شيء يبدل أهدافها الاستراتيجية المبدئية. قبل النفط كان ثمة سلع تباع وأسواق يجب ان تُفتح. وقبل السوفيات كان ثمة دول اخرى كبرى مناوئة: فرنسا وألمانيا وبريطانيا وايطاليا وتركيا. وقبل ان تأخذ واشنطن، نفسها، في الاستعداد للقتال في سبيل تزودها بالنفط، تدخلت بصورة فعالة لمنع تأميم ملكية اميركا للنفط. وقبل وجود الهدامين و «الارهابيين» و «العملاء» والثوريين، كان هناك جمال عبدالناصر، وقبله بمدة

(١١) Burt testimony, p. 6.

طويلة كان هناك يوسف القرمنلي، باشا طرابلس الذي شنت واشنطن عليه حرب طرابلس ١٨٠٣ ــ ١٨٠٥.[١٢]

ولما كان الاميركيون قد وصلوا الى المنطقة [منطقة الشرق الاوسط] متأخرين بحيث لم يستطيعوا استعمارها مباشرة، فقد وجدوا ان اكثر الاساليب اعتمادا لتحقيق أهدافهم هو اقامة مجالات اقتصادية تعتمد عليها ومحميات عسكرية، وخلال الاعوام الثلاثين الماضية كانت المحميات الثلاث المفضلة [لدى الاميركيين] هي: العربية السعودية. واسرائيل، وليبيا.

وهذا هو تقويم أيزنهاور الشخصي، كما دونه في مذكراته بتاريخ ١٣ آذار/مارس ١٩٥٦:

> اذا كانت العربية السعودية وليبيا صديقتين حميمتين لنا، فانه لا يمكن لمصر الاستمرار في علاقاتها المتينة بالسوفيات، ومن المؤكد ألا تبقى مصر زعيمة للعالم العربي.[١٣]

وقد ثبت ان ما خلص اليه أيزنهاور كان غير صحيح تماما. لكنني اضع امام القارىء المنطلق الاستراتيجي، وأنقله من تقرير اعدته وكالة الاستخبارات المركزية لأيزنهاور سنة ١٩٥٩، وكشف عنه النقاب مؤخرا:

> اذا فقد الغرب تماما مركزه الاستراتيجي في شمال افريقيا، فسيجد ان سيطرته على البحر الابيض المتوسط مهددة بصورة جدية. يضاف الى ذلك، ان شمال افريقيا يحيط بالطرق التي قد يتبعها السوفيات في محاولتهم للتغلغل في افريقيا... وتقوم ليبيا بدور الدولة العازلة بين الشرق الاوسط والمغرب، كما تحمي ــ ولو جزئيا ــ المغرب من زخم القومية العربية الذي ينبعث من القاهرة... وما دامت ليبيا صديقة للغرب، فان الغرب يستطيع السيطرة على الشاطىء الجنوبي للبحر، وعلى جزء من شرق البحر الابيض المتوسط.[١٤]

---

(١٢) James Field, Jr., *America and the Mediterranean World, 1776-1882* (Princeton: Princeton University Press, 1969).

(١٣) Neff, *Warriors at Suez*, *op.cit.*, p. 198.

(١٤) الوثيقة موجودة في «مكتبة ايزنهاور»، وقد اقتبس منها:

Jeff McConnell, «Libya: Propaganda and Covert Operations,» *CounterSpy*, *6, 1,* =

وماذا يمكن ان يحدث لو هددت القومية العربية محمية ليبيا؟

> فيما اذا وقعت محاولة انقلاب مصري في ليبيا... فانه يرجح تدخل بورقيبة في طرابلس بدل ان يراها [ليبيا] تقع تحت سيطرة عبدالناصر. ويمكن ان تقوي الولايات المتحدة بورقيبة، وذلك باعطائه اسلحة تظهر اهميته... وتجعل منه، مستقبلا، اقوى زعيم عربي في المغرب.[١٥]

وسنبين في الجزء التالي مدى التشابه بين هذه الاستراتيجية وتحركات ادارة ريغان الحالية، لكن هنا يتوجب التشديد على نقطة اكثر عمومية. ان المبادىء الاستراتيجية ــ وحتى الوسائل ــ للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط ظلت ثابتة ومتسقة بشكل يدعو الى الاستغراب في فترة ما بعد الحرب، الى حد ان الانحطاط السياسي والاقتصادي في فرنسا وبريطانيا ارغمها على تسليم مستعمراتها ومحمياتها للحراسة الاميركية. والأمر الذي يدعو الى الدهشة هو ان الانتفاض السياسي والاقتصادي والثقافي الذي غيّر محمية اميركية، ليبيا، وعددا من المحميات الفرنسية ــ البريطانية السابقة (الجزائر وايران والعراق ولبنان وسورية واليمن الجنوبي)، وقلص حرية التصرف الاميركي في المنطقة، لم يحمل الاميركيين على اعادة النظر في الاستراتيجية الاساسية او على مراجعتها. وقد شجع غياب منافسة الدولة الكبرى، او التهديدات السوفياتية المباشرة، الارتياح الاميركي الى السير في السياسة التقليدية. وهذا الارتياح استمر على الرغم من خسارة (من وجهة النظر الاميركية) العراق سنة ١٩٥٨، وليبيا سنة ١٩٦٩، وايران سنة ١٩٧٩، وحتى انور السادات سنة ١٩٨١.

November 1981 (Washington), p. 26.

وقد أُشير الى هذه الوثيقة ايضا وأُخذ عنها في:

Blanche Cook, *The Declassified Eisenhower* (Garden City: Doubleday, 1981), pp. 329-32, 396.

(١٥) McConnell, *CounterSpy*, *op.cit.*, p. 26.

وبشأن السياسة الاميركية الرامية الى تقويض التأثير الفرنسي والبريطاني في شمال افريقيا خلال الحرب العالمية، انظر: Cook, *op.cit.*, pp. 18-20.

لكن اذا كانت السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ظلت ثابتة ومتينة، فكيف يمكن تفسير التغير الظاهر في تصرف الرؤساء الاميركيين؟ الجواب هو ان الحكومة الاميركية هي دوما منقسمة فيما يتعلق بالسبل التي تؤدي الى تنفيذ استراتيجيتها، والرئيس لا يكون في موقف يستطيع فيه ان يضبط الافرقاء او ينسق آراءهم على النحو الذي يريد.

والافرقاء بالذات هم بعدد الفوارق في التقويم والأولويات والأساليب (التكتيك) بالنسبة الى كل من هذه «المحميات» والى الدول العربية «المعتدلة» او الصديقة التي ورثتها الولايات المتحدة من الفرنسيين والبريطانيين. وهكذا فان وزارة الخارجية، ووكالة التنمية الدولية، ووزارة الدفاع (البنتاغون)، ووكالات الاستخبارات العسكرية، ووكالة الاستخبارات المركزية ـ جميعها تحتوي على عناصر تحملها مسؤولياتها الجغرافية على ابراز التحركات السياسية التي تؤثر في مناطق عملها، دعما او معارضة. فالتقسيم الجغرافي وحده ينتج افرقاء مؤيدين لاسرائيل او مؤيدين للعرب في كل من هذه الوزارات، وحتى داخل الاقسام الفرعية وفي مكاتب الوزراء.

والمسؤوليات القانونية والموارد التي تكون في تصرف الوزارات تؤثر ايضا على عامل التجزئة. فوزارة الطاقة قد يكون لها نظرة الى ما يتطلبه الاتحاد السوفياتي او اوروبا الشرقية من نفط الشرق الاوسط في المستقبل، تختلف عن آراء وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة الخارجية. ومن عادة وزارة الدفاع ان تضخم اهمية التزويد بالأسلحة، والتدريب العسكري، والاتفاقات المتعلقة بالقواعد، على انها وسائل سياسة الشرق الاوسط ـ ونجد داخل البنتاغون ان لدى القوات الجوية والجيش ومشاة البحرية والبحرية خلافات بشأن الاستراتيجية والتكتيك، بينما تعتمد وزارة الخارجية عادة اساليبها الخاصة في المفاوضات والدبلوماسية. ولكل مؤسسة وظيفية مصادرها الخاصة للمعلومات والاستخبارات. ولقسم العمليات السرية في وكالة الاستخبارات المركزية مخططاته الخاصة به ايضا، وهذه قد تتعارض مع مخططات الوزارات. ووزارة الخزينة التي من مسؤوليتها اعادة دورة الدولار النفطي، قد تكون لها بالتالي

آراء مختلفة بشأن سبل حماية ما تعتبره هي مصالح اميركية في المنطقة. وفي البيت الابيض بالذات تتكتل الجماعات المختلفة حول مكتب الميزانية، ومجلس الامن القومي، ومجلس المستشارين الاقتصاديين، ومستشاري الرئيس في شؤون السياسة الداخلية، وخبراء الحملات [الانتخابية].

وفي مقابل كل قسم من اقسام بيروقراطية الرئيس التي يصعب ضبطها، تقوم مؤسسات وظيفية مماثلة ـ لكنها اصغر حجما في مجلس الشيوخ ومجلس النواب. ويترتب على ذلك ان كل قرار مهم يتخذه الرئيس، ويتطلب موافقة الكونغرس، تجابهه التحزبات التشريعية شديدة الغيرة في التمسك بامتيازاتها ومواطن نفوذها، شأنها شأن الجماعات في المجال التنفيذي. ولا يملك اي من فرعي الحكم الصلاحية الكافية لتركيز تنسيق هذا السيل من التوصيات للعمل. والصحافة، في تغطيتها الصدامات الشخصية بين الوزراء والمسؤولين وبين موظفي الرئاسة ـ مثل مستشار الامن القومي ـ او بين البيت الابيض والاقوياء من اعضاء الكونغرس، تسيء فهم ان هذا النزاع والمنافسة المشار اليهما هما جزء متأصل في اسلوب عملهم، ومن ثم فان فرص الخصام تكون متوفرة باستمرار.

واذا اخذنا اسبوعا عاديا نجد انه يجب ان يتفاوض المسؤولون، فيما بينهم، للاتفاق على امور كثيرة: الصيغة اللغوية التي اعدها شخص ما لشهادة تقدم امام الكونغرس؛ نص خطبة اعدت للرئيس بمناسبة اجتماع الى رئيس دولة او عقد مؤتمر صحافي؛ وضع الصيغة المحددة لسفير او موفد خاص ليحملها في محادثاته في الخارج؛ تعيين أفراد لمناصب خاصة؛ تحضير ميزانية السنة القادمة؛ مذكرة تقدم الى الكونغرس لطلب مبالغ اضافية من المال للانفاق حالا؛ الصيغة اللازمة لتقديم تعديلات برلمانية او قرارات او قوانين؛ الموافقة على انظمة جديدة؛ الاوامر المتعلقة بانتشار عسكري جديد.

واللائحة لانهائية؛ فمع كل قرار يتخذ في اي امر هناك دوما احتمال تبديل النتيجة الى عكسها، وذلك بالاستئناف الى مراجع اعلى. وقلما يبقى المسؤولون في مناصبهم مدة تكفي ليتصرفوا بسلطة. والقرارات التي تتخذ

يسهل إلغاؤها، وليس ثمة فعل او ملحوظة، مهما تبلغ من التفاهة، لا يمكن ان يعتبرها احد الاشخاص دليل عدم الولاء او العصيان في صفوف الادارة. ومن ثم، فان ضعف الرئاسة ـ وهو ظاهرة بوضوح للمسؤولين داخل البيت الابيض، وعلى درجة اقل كثيرا لاولئك الذين هم في الخارج ـ يولد الحساسية القوية والشعور بالشك.[١٦]

ويصبح من المفضل لدى الرؤساء الاميركيين، في ظل مثل هذه الاحوال، تسيير السياسة الخارجية سرا، وتجميع القوات العسكرية كأكثر الوسائل الاستراتيجية فعالية. وثمة اسباب كثيرة لذلك؛ فالتهديد بالقوة والتدخل والعمليات السرية لا تخضع لكثير من التقييدات التشريعية والسياسية والمالية، التي تقيد حرية الرئيس في اكثر المشكلات. أما التأييد الشعبي والتأييد في الكونغرس فيأتيان عادة فيما يتعلق بزيادة الميزانية العسكرية، بينما يعتمد التدقيق في الكيفية التي صرفت بها هذه الاموال على معلومات منقولة بصورة هزيلة. ويمكن الاعتماد على القوات العسكرية ووكالات الاستخبارات، في اتباع الاوامر، اكثر مما يفعل المسؤولون المدنيون.[١٧] ويكون اخفاء الاخطاء أيسر؛ ومن الممكن صنع اخبار النجاح. وقد اظهرت استطلاعات الرأي العام اتجاها يصح الاعتماد عليه ـ وهذا ما يركز البيت الابيض عليه ـ وهو ان الرأي العام يؤيد تحرك الرئيس العسكري ما دامت خسارة الارواح الاميركية ضئيلة نسبيا. وحتى غلطة غريبة ودموية ـ انقاذ فورد لسفينة «المياغيز» سنة ١٩٧٦، ومحاولة كارتر «انقاذ» الرهائن في ايران ١٩٨٠ ـ يمكن ان تعتبر في

---

(١٦) انظر:

John Helmer, «The Presidential Office: Velvet Fist in an Iron Glove,» *The Illusion of Presidential Government, op.cit.*, pp. 45-81.

(١٧) ان الضابطين الوحيدين، من رتبة جنرال، اللذين عوقبا علنا بسبب عصيانهما خلال السنوات الخمس الاخيرة ـ جون زنغلاوب وروبرت شويتزر ـ ثبتت عليهما التهمة لا من حيث انهما كشفا الكذب الذي كانت تحويه تصريحات رؤسائهم، بل لأنهم ضخموا الأمور الى حد لم يعد حتى البيت الابيض يتحمله.

البيت الابيض ذات قيمة سياسية للرئيس في سنة الانتخابات.

ليس غريبا، والحالة هذه، ان الولايات المتحدة كانت منهمكة في نزاع مسلح، تقريبا باستمرار، منذ سنة ١٩٤٥. ففضلا عن الحرب الكورية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) وحرب فيتنام (١٩٦٤ ـ ١٩٧٣)، نجد ان الرئيس ـ بصفته القائد الاعلى للقوات المسلحة ـ قد اصدر امره ٢١٥ مرة حتى آخر سنة ١٩٧٥، باستعمال القوة العسكرية ضد ارض اجنبية او مصالح اجنبية او في عرض البحار.[١٨] وثمة امر معروف بصورة واسعة، هو ان الرؤساء قد سمحوا او بادروا ايضا الى القيام بحملات سرية من دون ان تستعمل فيها قوة عسكرية، وذلك لعزل وزعزعة الانظمة التي لم تكن صديقة (تشيلي، وكوبا، وجامايكا، ونيكاراغوا، وفيتنام منذ سنة ١٩٧٤، وكمبوديا، وأنغولا، وأوغندا، وموزامبيق، وايران، وتركيا، وقبرص، واليونان، والهند، وباكستان).[١٩]

أما في العالم العربي، فعلى الرغم مما اقرّه الكونغرس من قيود للتورط الرئاسي العسكري والخفي منذ سنة ١٩٧٣،[٢٠] فقد حدثت زيادة مستمرة في وتيرة التحركات الاميركية: في اليمن الشمالي سنة ١٩٧٩؛ وتونس، والعربية السعودية، وعُمان، ومصر، وتشاد سنة ١٩٨٠؛ وليبيا، ومصر،

---

(١٨) Barry Blechman and Stephen Kaplan, *Force without War: U.S. Armed Forces as a Political Instrument* (Washington: The Brookings Institution, 1978), pp. 86-89.

(١٩) للاطلاع على مختارات موجزة للدلائل، انظر:

CIA: The Pike Report (London: Spokesman Books, 1977), and the files of the *Covert Action Information Bulletin,* Nos. 1-15 (Washington).

(٢٠) انظر:

The War Powers Resolution, Report prepared by the House Subcommittee on International Security and Scientific Affairs (Washington, June 1981).

وقد اشير الى قيد مهم آخر، وهو تعديل هيوز ـ ريان لسنة ١٩٧٤، في:

Claudia Wright, «Witchhunt on the Potomac,» *New Statesman,* March 20, 1981, pp. 8-10.

والسودان سنة ١٩٨١.[٢١] وتدخل اميركي غير مباشر في الانقلاب العسكري سنة ١٩٨٠ في تركيا،[٢٢] وفي محاولة فرنسية لاغتيال القذافي سنة ١٩٨٠، وفي هجوم اسرائيل على لبنان والعراق سنة ١٩٨١ ـ هي امور معترف بها. وقد ادخلت اسلحة مالية لم تكن قد استعملت قبلا، إلا في اوقات الحروب: تجميد الموجودات الايرانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩،[٢٣] وتجميد بعض الموجودات الكويتية في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١.[٢٤]

وما يفهم من هذه التحركات هو ان السياسة الرئاسية قد اتخذت ثلاثة مسارات على الاقل. وواقع ان الرئيس لا ينسق بين هذه المسارات بشكل فعال، وأنها تكون احيانا مستقلا احدها عن الآخر تقريبا، يفسر لنا التناقضات في صنع السياسة الاميركية.

المسار الاول هو السير المكشوف بالسياسة المقررة. غير ان هذا المسار يتعرض، بسبب القيود الداخلية السياسية والبيروقراطية التي اشرنا اليها قبلا، لتقلبات سريعة. فالاستعدادات الاميركية العسكرية، وبرامج المساعدة الامنية، وبيع الاسلحة، والاتفاقات المتعلقة بالقواعد والوصول اليها،

(٢١) بشأن الغش في قضية التحرك الاميركي في اليمن الشمالي في أوائل سنة ١٩٧٩، انظر: شهادة الكولونيل (متقاعد في جيش الولايات المتحدة) جون ج. روسكيفتز في شهادة امام اللجنة الفرعية (مجلس النواب) عن اوروبا والشرق الاوسط، ٥ ايار/مايو ١٩٨٠، «مصالح الولايات المتحدة في الخليج [العربي] والسياسات الموجهة نحوه، ١٩٨٠» *(US Interests in, and Policies toward, the Persian Gulf, 1980)* (واشنطن: مطبوعات اللجنة)، ص ١٠٠ ـ ١٢١.

(٢٢) Claudia Wright, «Strong Men for Turkish Winter,» *Miami Herald,* September 14, 1980, section EE, pp. 1-4.

(٢٣) Wright, «Buried Treasure at Chase Manhattan,» *op.cit.*

(٢٤) تم هذا التجميد نتيجة عمل الحكومة الاتحادية في تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بمناسبة استيلاء شركة البترول الوطنية الكويتية على «سانتا في كوربوريشن الدولية» (Santa Fe International Corporation).

والتدريبات، والاستراتيجية ـ جميعها تشير الى المسار الثاني، الذي قد تكون تفاصيله اصعب اكتشافا لكن اتجاهه اثبت وأيسر تنبؤا من الاول. وهذا المسار يخضع للتحزبات التي تقوم بين انصار الخدمات العسكرية المختلفة ومنتجي العتاد العسكري: وحدة المارينز في مقابل وحدة الجيش المنقولة جوا؛ قوة الانتشار السريع المنقولة جوا في مقابل تلك المنقولة بحرا؛ حاملات الطائرات في مقابل مطارات على الارض ـ هذه امثلة عامة.

وأخيرا، هناك المسار الثالث الذي تشرف عليه، في اكثر الحالات، وكالة الاستخبارات المركزية، ويعمل على التنسيق فيه، بشكل غير مركز، مجلس الامن القومي. وهدفه ان يقلب او يغوي او يصفي العناصر السياسية والعسكرية داخل البلاد الاجنبية، التي قد تكون حكومة الولايات المتحدة قد تعهدت بتأييدها في المسارين الاول والثاني. (وقد يحدث العكس ايضا؛ فقد تشجع وكالة الاستخبارات المركزية، سرا، عناصر تعارضها واشنطن بشدة ـ في العلن على الاقل).

ففي الماضي، كانت وكالة الاستخبارات المركزية تتعاون مع الاستخبارات الاقدم عهدا في الشرق الاوسط، البريطانية والفرنسية والالمانية. وقد تضاءل هذا التعاون حديثا، ونما التعاون مع «الموساد» [مؤسسة الاستخبارات الاسرائيلية] وبين الوحدات العسكرية ووحدات الاشارة الاميركية والاسرائيلية. ومنذ تولي ادارة ريغان السلطة، عمل الاميركيون بنشاط لتشجيع المشاركة في الاستخبارات بين اسرائيل وغيرها من الاصدقاء الاميركيين، الذين قد يكونون معادين لاسرائيل في الظاهر. والمثل الاكثر بروزا لهذه العلاقات، هو اتفاقية وقعت سنة ١٩٨١ بين الاستخبارات العسكرية التركية (MIT) و«الموساد» لتبادل المعلومات عن الفلسطينيين المقيمين في تركيا، في مقابل المعلومات عن النشاط اليوناني في قبرص. وتدخل الاستخبارات الاميركية في باكستان معد ايضا لاختراق علاقات باكستان بالعالم العربي والتأثير فيها. وهذا المسار الثالث ينشر ايضا انباء ملفقة وبلبلة عن ماهية السياسة الاميركية في الشرق الاوسط؛ فقد تكون تصريحات الرئيس، احيانا،

جزءا من حملات في المسار الثالث؛ وفي مناسبات اخرى، قد يكون القصد من الانباء الملفقة ان تهدم ما كان الرئيس صادقا في ما أراد ان يقوله في تصريحاته.

وهكذا، فان السياسة الاميركية تلقي اكثر من ظل واحد في آن. لكن، وهذا بالنسبة الى المسؤولين ليس اقل منه بالنسبة الى الذين في الخارج، ليس ثمة ما يؤكد ما اذا كان تحرك ما هو جزء من المسارات الثلاثة معا، او جزء من مسار واحد او من مسارين اثنين، او انه لا شيء سوى خديعة وغش القصد منه إما استرضاء الحلفاء وإما توريط الخصوم.

والشخص الوحيد الذي هو في الموضع الذي يمكنه ان يكون جزءا من المسارات الثلاثة بأجمعها، يكون ــ لأغراض عملية ــ جزءا من لا شيء منها. انه الرئيس بالذات، وبقوة ذكائه وطلعته فقط يمكنه ان يصبح اكبر من رمز بالنسبة الى مرؤوسيه. وهنا يُشدَّد على الذكاء لا على الشخصية، لأن الرئيس الذي يقرأ قراءة شاملة ذكية ابعد من التوصيات التي يغذى بها، هو فقط الذي يستطيع ان يميز السياسة متعددة المسارات التي تهيأ في مدى نظره وباسمه. ومنذ سنة ١٩٤٥، لم يكن هناك سوى كارتر محب للاطلاع.

في الجزء التالي، نود ان نعرض امثلة للمسارات المتعددة للسياسة العاملة في ادارة ريغان فيما يتعلق باستراتيجية الشرق الاوسط. ففي احد هذه الامثلة، الذي يتصل بخطة فهد ذات النقاط الثماني، ادت التحزبات غير المنسقة الى الاضرار بمصداقية الرئيس تجاه اصدقائه وتجاه خصومه على السواء. وفي المثل الثاني ــ سياسة ريغان نحو ليبيا ــ سنبين كيف تقاربت المسارات الثلاثة عندما ادرك البيت الابيض انه لم يكن هناك اية معارضة داخلية او خارجية لمخططه لاسترداد «المحمية المفقودة».

ثالثا

أ ــ ريغان وخطة فهد

حدث في اعقاب اجتماع الرئيس ريغان الى الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن في ايلول/سبتمبر ١٩٨١، ان تم الاتفاق على الخطة التالية: عند

نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ تكون مصر قد وقعت «وثيقة الحكم الذاتي» التي تعطي اسرائيل ادارة الضفة الغربية وغزة بقيادة مرشح «مدني» هو الكولونيل (في الاحتياط) مناحم ميلسون؛ تعريب مرؤوسي ميلسون ببطء من دون اي تبديل في اشراف اسرائيل العسكري على الاراضي المحتلة، التي كان يفترض ان تكون لها ادارة منفصلة؛ تأجيل المفاوضات فيما يتعلق بالمشكلات الثلاث التي رفضت اسرائيل البحث فيها ــ وضع القدس وازالة المستعمرات وايجاد «مركز جديد للسلطة» (اي دولة فلسطينية). وقد كانت وجهة النظر الاميركية والاسرائيلية هي ان هذه الوثيقة هي آخر فصل في اتفاق كامب ديفيد، وآخر ما يمكن ان تقدمه اسرائيل من تنازلات. وقد كانت ايضا، بداهة، خداعا للسادات بالنسبة الى موقفه المعلن من محادثات الحكم الذاتي.

وقد أزاحت وفاة السادات معارضته غير المعروف مداها، وأدت الى تعويق او انقطاع الجدول الزمني، لكنها لم تمنع اسرائيل من توجيه انذار الى الولايات المتحدة: اذا لم تحمل ادارة ريغان مصر، في شخص الجنرال مبارك الآن، على توقيع اتفاقية الحكم الذاتي، فان اسرائيل سترفض الانسحاب من سيناء في نيسان/ابريل ١٩٨٢، مدعية ان مصر تخلت عن تعهدها بتطبيع العلاقات والحكم الذاتي، وهما في صلب المعاهدة المصرية ــ الاسرائيلية لسنة ١٩٧٩.

وكان ثمة شيء آخر. فقد قال الاسرائيليون انهم سينسحبون فقط اذا أكدت الولايات المتحدة ان المصريين لن يتمكنوا من اجتياز سيناء بالقوة [العسكرية]. كانت هذه المشكلة موضوع جدل خلال مباحثات كامب ديفيد الاصلية، وقد تركت من دون حل، ومعمّاة في لغة اتفاق سنة ١٩٧٩. فقد كان موقف السادات انه يمكن ان توافق مصر على وضع قوات، موقتة وانتقالية، من جنود الامم المتحدة او من عناصر متعددة الجنسيات، تكون وظيفتها ضمان انسحاب اسرائيل من سيناء والتوكيد على ان كلا من الفريقين يحافظ على تعهداته الرسمية. أما قوات دائمة في سيناء، كما أرادها

الاسرائيليون والاميركيون، فقد كانت ـ في نظر مصر ـ اعتداء مرفوضا على السيادة المصرية التي نص عليها الاتفاق. فقد جاء في المادة السادسة من المعاهدة الملحق ١ ذكر قوات من الامم المتحدة فقط، وذلك لـ «مراقبة تنفيذ» الانسحاب. وفي محضر الجلسات المقبول، والملحق بوثائق المعاهدة، جاء القول انه اذا لم يتم الاتفاق على قوات الامم المتحدة، فان الجانبين «يقبلان او يدعمان اقتراحا تقدمه الولايات المتحدة يتعلق بتركيب [القوات]. » وأخيرا، فقد جاء الرئيس كارتر بكتاب وقعه في اليوم ذاته الذي وقعت فيه المعاهدة، يعرض فيه «ان يتخذ الخطوات الضرورية لضمان انشاء واستمرار تشكيل بديل مقبول من قوات متعددة الجنسيات.»[٢٥] ولم يُقل شيء يمكن ان يلزم ريغان او بيغن او مبارك بأي اقتراح معين.

وقد خلق هذا قضية للأميركيين. كان ثمة دعم من بعض الجهات (اغلبه من وزارة الدفاع وموظفي البيت الابيض) لوضع قوات اميركية في قاعدتي عتسيون وعيتام في سيناء، اللتين كان مفروضا على اسرائيل ان تعيدهما الى السيادة المصرية. وقد ألحّ السادات في استحالة هذا، وانه يستطيع فقط ببضع قوات متعددة الجنسيات، والافضل ان تكون من اوروبا الغربية، ان يحمي نفسه من الانتقاد الداخلي والعربي من انه اقام احتلالا اميركيا لسيناء بدل الاحتلال الاسرائيلي. وكانت مشكلة ادارة ريغان هي كيفية اقناع الاوروبيين ـ خصوصا البريطانيين والفرنسيين والايطاليين والهولنديين (الالمان كان يمكنهم التردد على اسس دستورية) ـ بالقبول بالمشاركة لاقامة غير محددة في سيناء، بينما كانت مصر تصر على انه يجب ان تكون قوة حفظ السلام موقتة، واذا كان الشعور الاوروبي السائد مستعدا لقبول الفكرة.

ومن دون السادات نشأت قضية جديدة. فالاوروبيون وبعض مسؤولي

(٢٥) نقلا عن مجموعة وثائق المعاهدة:

The Search for Peace in the Middle East, Documents and Statements, 1967-79, Report for the House Subcommittee on Europe and the Middle East (Washington: Committee Print, 1979), p. 51.

وزارة الخارجية الاميركية شعروا بأنه يجب ان يخففوا عن حكومة مبارك بعض الضغط الاسرائيلي للقبول بخطة للحكم الذاتي الذي كان خداعا واضحا. وقد كانت ثمة فكرة ان تُشجع اسرائيل على القيام بخطوات مبكرة للانسحاب في الحال بعد تشجيع السادات، وذلك لتيسير الامر امام مبارك للدخول في عملية المفاوضات الشائكة. وقد سرب هذا الى الصحافة الاميركية، لكن المسؤولين الاسرائيليين رفضوه حالا.

ثم اخذ مسؤولو وزارة الخارجية الاميركية على عاتقهم التفاوض مع بريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا لتلتزم بتشكيل القوات لسيناء (على ان تتبع الخطوة، فيما بعد، اوستراليا ونيوزيلندا وربما كندا) على اساس بيان يذكر فيه انه من الزاوية الاوروبية، يمكن ان تربط هذه الدول مشاركتها بشيء اكثر من اتفاق كامب ديفيد وأقل من تسوية شاملة للمشكلة الفلسطينية، وهي القضية التي اتفقت اسرائيل والبيت الابيض على تجنبها. وقد حسب بعض المسؤولين الاميركيين ان المفاوضات مع الاوروبيين قد تؤدي الى اصدار بيان قد يضع الرئيس في موقع يمكنه من تغيير رأيه، وفي النهاية قد يرغم اسرائيل على عمل مماثل.

وقد اعجب ريغان بقسم من خطة وزارة الخارجية؛ انه يستطيع ان يحصل على توقيع مبارك لاتفاق للحكم الذاتي، وعلى الاوروبيين في سيناء، وعلى خروج الاسرائيليين من سيناء، وكل ذلك في مقابل غموض ايجابي فيما يتعلق بمفاوضات «سلام» مستقبلية. لكن ما كان يراه بعض مسؤولي وزارة الخارجية وعدا اصيلا للاتجاه نحو دولة فلسطينية (كما كان متوقعا مثلا في تصريح البندقية سنة ١٩٨٠)، اعتبره الرئيس انه شيء قد يطرح جانبا في المستقبل.

لذلك اشار ريغان، في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر، اي في اليوم التالي للموافقة المحشورة على بيع طائرات اواكس (AWACS) للعربية السعودية، الى ان اقتراح الامير فهد بنقاطه الثماني الذي تقدم به في شهر آب/اغسطس، هو «نقطة ابتداء» لمفاوضات السلام. وقد رأى فريق في وزارة الخارجية ان هذا يمثل تبدلا رئيسيا في موقف ريغان، ذلك بأن الخطة كان قد صرف النظر عنها حين

اعلنها فهد اساسا. وأكد الناطقون الرسميون تفسيرهم للوضع: ان العربية السعودية موافقة ضمنا على حق اسرائيل في البقاء، وستحذو منظمة التحرير الفلسطينية حذوها قريبا؛ ومتى تم هذا يمكن للولايات المتحدة ان تبدأ «حوارا» مع منظمة التحرير الفلسطينية، وتتبنى ـ بمساعدة من السعودية ـ تسوية فلسطينية جديدة. وهذه يمكنها، من وجهة النظر الاميركية، ان تحقق هدفين آخرين نافعين: اخراج «الرافضين» العرب من دورة جديدة من المفاوضات؛ وكذلك اخراج الاتحاد السوفياتي. وبهذا المعنى كانت خطة فهد «مساهمة لانجاز سلام شامل وعادل في المنطقة.»[٢٦]

قبل ذلك بأسبوعين، في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر، كان وزراء خارجية المجموعة الاوروبية قد عقدوا اجتماعا في لندن لوضع خطة للقوات في سيناء. وبعد ذلك بأيام ابلغ الرئيس ميتران، وكان في زيارة في فرجينيا، الرئيس الاميركي بأنه مستعد للانضمام الى هذه القوات، لكنه كان بحاجة الى «معادلة» مبهمة تصاغ بحذق بشأن السلام في الشرق الاوسط، وذلك لارضاء العرب. وقد كان شيسون، وزير الخارجية الفرنسي، اكثر صراحة، علنا. لقد اخبر الصحافة في باريس «ان عملية كامب ديفيد قد انتهت عمليا»، وأن «موت السادات... يزيل عقبة من طريق التقارب داخل الامة العربية.»[٢٧] وأضاف موضحا ذلك التصريح، امام المجلس الوطني، في اليوم التالي لاجتماع لندن: «انه في الحقيقة لأمر ضروري ان يقام جسر بين مصر وأشقائها العرب قبل ان تبدأ مفاوضات يساهم فيها ممثلون عن جميع شعوب المنطقة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل قوة مقاتلة.»[٢٨] واذا كانت بريطانيا تترأس جماعة العشرة يومها فقد فُوِّض الى

---

(٢٦) ملاحظات للناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية، ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١، نقلا عن:

New York Times, October 30, 1981, pp. A1, 6.

(٢٧) *Le Monde*, 13 octobre 1981, p. 4.

(٢٨) *Ibid.*, 16 octobre 1981, p. 6.

وزير الخارجية البريطانية، اللورد كارينغتون، التفاوض عنها في الرياض، واستخلاص تفسير لخطة فهد تكون وافية بما فيه الكفاية لارضاء الشعور الاوروبي؛ لكن ـ في الوقت نفسه ـ تكون مبهمة بما يكفي لترى فيها واشنطن ما تود ان تراه.

ثم دخلت اليونان في الصورة. فقد عقد الاجتماع الاول للعشرة قبل خمسة ايام من الانتخابات اليونانية التي حملت الاشتراكيين الى الحكم، وكان لحكومة باباندريو الجديدة رأي اوضح في الطريقة التي يجب أن يعبر بها عن المبادرة الاوروبية. وفي ١٣ تشرين الاول/اكتوبر، كان اللورد كارينغتون قد نجح في الحصول على ان يمثل الدول الاربع (بريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا) في قوة سيناء، واشترط لذلك ان يصدر بيان رسمي عن الجماعة بأسرها بحيث تسد الثغرة بين كامب ديفيد وخطة فهد.

في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر، اعلنت حكومة باباندريو عزمها على رفع المستوى الدبلوماسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبعثت باقتراح الى لندن يبين اللغة الجديدة التي يجب ان يصاغ بها البيان بشأن الشرق الاوسط. وقد اوضحت [العبارة الجديدة] ما كان مبهما حتى ذلك الحين: «ان الترتيبات (لقوة سيناء) المقترنة بانسحاب اسرائيل من سيناء، هي متميزة ومستقلة عن عملية كامب ديفيد.»

وقد قبل العشرة بذلك، وخامر السرور فريق وزارة الخارجية الاميركية، الذي كان يدعم المبادرة الاوروبية صامتا. ان المسودة الجديدة قلبت الاوضاع ضد اسرائيل. فالمشاركة الاوروبية في سيناء كان ينظر اليها قبلا انها لا تعدو كونها ضمانة لانسحاب اسرائيل وعدم عداوة مصر، ليس إلا. أما الآن، فان الاوروبيين كانوا يضمنون بكلامهم انهم لن يؤيدوا اية «اتفاقية لحكم ذاتي» قد توقعها اسرائيل ومصر، وأنهم لا يشعرون بأنهم مضطرون الى البقاء في سيناء فيما اذا قررت اسرائيل، فيما بعد، ألا تتقدم نحو تسوية اصيلة للمشكلات العالقة. فالقوة متعددة الجنسيات اصبحت ضغطا ضد اسرائيل في محادثات مستقبلية، لا ضد مصر.

وسرعان ما رأت اسرائيل ذلك. وكان البيت الابيض ابطأ قليلا، واشارة ريغان في اتجاه فهد في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر، فسرتها اسرائيل بأنها في خط المبادرة اليونانية. وقد داخلت بيغن الريبة بأن ريغان، وهو مزهو بانتصاره على اللوبي المؤيد لاسرائيل في التصويت الخاص بطائرات أواكس (AWACS) كان على وشك ان يخدعه فيما يخص خطة «الحكم الذاتي». ريغان لم يفهم ذلك لما تكلم.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدلالة على الشك ظاهرة بعض الشيء في مسار السياسة الاول، كانت تحركات الجانبين في المسارين الثاني والثالث، خلال الشهر المنصرم، هي التي دمرت مساومتها المتبادلة بالنسبة الى كامب ديفيد.

عندما جنح زورق حربي اسرائيلي على صخور في البحر الاحمر على شاطىء السعودية في أواخر ايلول/سبتمبر، كانت اسرائيل قد هددت بالهجوم على المنشآت السعودية اذا جرت اية محاولة لمنع عمليات الانقاذ. وقد جاء الاميركيون لمنع نشوب اطلاق النار بين اسرائيل والعربية السعودية؛ اذ ان البيت الابيض كان يعرف ان مثل هذا الحادث سيقضي حتما على الجهود المبذولة لبيع طائرات الاواكس. هل شك الاميركيون في ان اسرائيل افتعلت الحادث لاثارة قضية لهذا السبب المذكور؟ ربما كان ذلك واردا؛ اذ ان الاميركيين ردوا بالأسلوب نفسه فسربوا الى الصحافة صيغة مغيرة عن حادثة الزورق، مشيرة الى ان اسرائيل والعربية السعودية كانتا في الواقع على علاقات ممتازة، وأن اسرائيل لم تعارض في الواقع بيع طائرات الاواكس. وقد اثار هذا سخط الاسرائيليين.

وقد ارسل رئيس الوزراء بيغن رسالة الى ريغان في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر، ذكر له فيها ان نقاط فهد الثماني هي «مجموعة قرارات متطرفة ترمي الى القضاء على اسرائيل.» وقال بيغن لريغان سرا ان عليه ان يوقف الاندفاع الاوروبي نحو فهد حالا، وألقى بقفاز جديد: اذا كان البيت الابيض ينوي ان يخرج الى حيز التنفيذ «التعاون الاستراتيجي» الذي اقترحه

على اسرائيل في اثناء زيارة بيغن، واذا كان يأمل باقامة قواعد ومستشفيات عسكرية وتخزين اسلحة وغيرها من الترتيبات لتسهيل الانتشار السريع للقوات الاميركية في الجزيرة العربية، فانه يجب تنقية الاجواء اولا. وقد تأجلت زيارة الجنرال شارون، التي كانت مقررة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر الى حين توقيع مذكرة مبادىء بشأن «التعاون الاستراتيجي». وأجلت ايضا زيارة مسؤولين من البنتاغون لاسرائيل من اجل تأسيس نظام المستشفيات العسكرية. وقد شاع ان بيغن قد يدعو الى انتخابات مبكرة فيما يخص قضية سيناء لتقيد من عمله قبل الانسحاب في نيسان/ابريل. وقد كشف النقاب عن الطلب الاسرائيلي للعون الاميركي في ميزانية سنة ١٩٨٣ ــ ما يقرب من مليار دولار زيادة عن ذي قبل، بحيث اصبح المجموع يزيد عن ثلاثة مليارات دولار، مع نسب اكبر من ذي قبل كمساعدات بدل قروض ــ وكانت عليها ان تشمل ايضا تكنولوجيا للمراقبة «مساوية» لطائرات الاواكس السعودية (وهذا اشار الى احتمال وضع جرم فضائي عسكري اميركي في خدمة اسرائيل ــ وقد جاءت الاشارة الى ذلك عندما زار بيغن واشنطن).

وقد واجه البيت الابيض الريغاني الآن مشكلة حادة لم يكن يتوقعها. كان في امكان الرئيس ان يوضح ملاحظاته بشأن خطة فهد، ويعزز من شأن كامب ديفيد ثانية ــ كما فعل في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر لما وصل الملك حسين الى واشنطن. لكن، كيف يمكن اقناع الاوروبيين بأن يعيدوا النظر في بيانهم من دون ان يفضحوا الغش في خطة الحكم الذاتي المدعومة من اميركا، وهو الامر الذي سيمنعهم ــ بدوره ــ من المساهمة في قوات سيناء؟ كان الحل الذي اعتمده البيت الابيض هو تمرير خداع ثان، الامر الذي جعل اللورد كارينغتون كبش الفداء علنيا، بينما كان هيغ الكبش الداخلي.

وكان وزير الخارجية البريطاني موضع كره شديد في اسرائيل وفي البيت الابيض. وكان هيغ والجناح الايمن في مجلس شيوخ الولايات المتحدة يكنان له الكره الكبير ايضا. وكما قال بيغن في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية في حزيران/يونيو، «ان لنا عددا من الاصدقاء اكبر من اي وقت مضى، في كل

من اميركا وفرنسا، وحتى في انكلترا عدا اللورد كارينغتون والسيد غلمور.»(٢٩) وفي ١٤ تشرين الاول/اكتوبر، شبه يتسحاق شامير، وزير الخارجية الاسرائيلي، كارينغتون ووزارة الخارجية البريطانية بالسلطات البريطانية في عهد الانتداب [في فلسطين] قبل سنة ١٩٤٨. لكن كارينغتون قبل ان يزور الرياض وبعد ان زارها مباشرة والتقى الزعماء السعوديين، كان حريصا في تصريحاته وأقواله على ألا يغضب الاسرائيليين والاميركيين اكثر من شيسون او الحكومة اليونانية قبلا. وعلى كل، فان البيت الابيض لم يرغب في الدخول في خصام علني مع فرنسا او اليونان، خشية ان يقصي كلا الحكومتين عن الاقتراح الخاص بسيناء. وكان ثمة قناعة كبيرة بأن حكومة تاتشر ستستمر في تأييد الخطة الاميركية لسيناء، على الرغم من الهجوم على كارينغتون.

في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استدعى الجنرال هيغ ـ وقد كانت اشارات علنية صادرة عن البيت الابيض تدل على قرب اعفائه من منصبه بسبب المناورات التي قام بها لتوريط الرئيس في خطة فهد ـ السير نيكولاس هندرسون، السفير البريطاني في واشنطن. وقد نقل هيغ ما ادعى انه قاله للسفير البريطاني الى وفد يهودي جاء لزيارته عقب زيارة السفير. وقد اوصل الوفد ما سمعه من هيغ الى صحيفة «نيويورك تايمز». وبحسب ما ورد فيها، فقد روي ان هيغ قال للسفير: «... انه من الممكن ان يجلس المرء على الهامش وينصرف الى الوعظ... لو كان على المستر [هكذا] كارينغتون ان يتحمل عبء الرئيس ريغان الذي يعتبر مسؤولا... امام الرأي العام الدولي عن نتائج هذا الموقف الصعب جدا... لكان [اي كارينغتون] اكثر حيطة في استعماله لتصريحاته الوصفية.»(٣٠)

أما واقع الامر فانه، بموجب ما ورد على لسان مكتب السفير البريطاني،

(٢٩) مقابلة مع تلفزيون هيئة الاذاعة البريطانية (لندن)، ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٨١.

(٣٠) *New York Times*, November 6, 1981, p. A3.

لم يُقل له شيء من ذلك. ولم يكن هندرسون السفير الوحيد الذي قابل هيغ في ذلك اليوم. فقد تحادث مع هيغ في اليوم نفسه سفير ايطاليا وسفير فرنسا وسفير هولندا، الذي كان يرافق وزير خارجية هولندا ماكس فان در شتول. وما قاله هيغ كان بسيطا: يجب ان يصاغ البيان الاوروبي من جديد بحيث يكون مقبولا من اسرائيل. ومعنى هذا: الدعم العلني لكامب ديفيد لا لخطة فهد، ولا حتى لتصريح البندقية الذي وضعه العشرة.

زادت اسرائيل في ضغوطها. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ـ بعد ان غادر هندرسون واشنطن الى لندن ـ اخترقت الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي السعودي فوق قاعدة تبوك الجوية. ولأول مرة اعلنت الحكومة السعودية خبر الاختراق، وأضافت ان الطيران السعودي تعرض للاسرائيليين وأجبرهم على الانسحاب. وجددت اسرائيل تهديداتها بانشاء مستعمرات جديدة في الضفة الغربية، ومهاجمة مراكز منظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب اللبناني ومواقع الصواريخ السورية على الحدود السورية ـ اللبنانية. وقد قصد الاشارة بوضوح الى البيت الابيض مجددا: سيقع القتال حتما في الشرق الاوسط ما لم تنحز السياسة الاميركية في جميع المناطق ـ لا بالنسبة الى سيناء فحسب ـ الى اسرائيل بلا مواربة. كان هذا اصلا إنذارا لخلق ازمة دولية للرئيس الاميركي قد تؤدي الى خسارته للدعم السياسي الداخلي، ما لم ينسق المسارات السياسية الثلاثة بأجمعها الى جانب اسرائيل. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أُعلن انه اذا عرضت خطة فهد امام مجلس الامن التابع للأمم المتحدة، فستستعمل الولايات المتحدة حق النقض ضدها.

هذا القرار ـ وقد أضيفت اليه اشارات صدرت عن الرئيس للملك حسين خلال اجتماع مغلق في البيت الابيض بأنه يقف موقفا صارما ضد قيام دولة فلسطينية على اي شكل كان ـ قضى على ما تبقى من الامل بأن تنال خطة فهد موافقة الدول العربية في اجتماع قمة فاس في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد جاءت اللحظة الحاسمة للمبادرة السعودية في الاجتماع التحضيري

او التمهيدي لمؤتمر وزراء الخارجية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. فقد سئل سمو الامير سعود الفيصل، وزير خارجية السعودية، عما اذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد ان الولايات المتحدة ستؤيد خطة فهد، فيما لو قُبلت في القمة، على الاقل الى حد دعم الولايات المتحدة لمؤتمر شامل عن الشرق الاوسط، تكون فيه نقاط فهد الثمان الاسس التي يسترشد بها في المفاوضات. وقد استغربت الوفود ان سعود لم يجب. فقد كان واضحا انه لم يكن لديه اية تعهدات، ولا حتى اشارة ضمنية من واشنطن، بأن خطة فهد قد تكون مقبولة بعد الانسحاب الاسرائيلي من سيناء.

وقد اصبحت هذه هي المشكلة الرئيسية للقمة بالنسبة الى اغلبية الوفود. وبحسب ما اكدت ملاحظات بعض مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية — ابو اياد في بيروت وأبو ميزر في فاس — فان الدعم الفلسطيني لا يعتمد كثيرا على النقطة السابعة من خطة فهد — وهي الاعتراف الضمني باسرائيل — ولا على استعداد السعوديين لتعديل صيغة بعض النقاط كي تتوافق مع اهتمامات الفلسطينيين وغيرها؛ بل ان الامر يعتمد على قدرة واشنطن على حل خصوماتها الفئوية الداخلية، وعلى قبول دولة فلسطينية كما صورتها خطة فهد، على ان يكون التفاوض بشأنها خارج اطار كامب ديفيد.

وقد كان اولئك الذين صوتوا في فاس ضد الموافقة على خطة فهد مصيبين في تقديرهم للنوايا الاميركية. ففريق وزارة الخارجية الاميركية الذي كان الى جانب خطة فهد، ارغمه الضغط الاسرائيلي على التركيز على انقاذ الالتزام الاوروبي بقوة سيناء — وهذا الجهد اقتضى القيام بعدد من صيغ التوفيق المعقدة مع كلٍ من الدول الاوروبية ومع اسرائيل ايضا.

اصدرت الدول الاربع — بريطانيا وفرنسا وايطاليا وهولندا — بيانا واحدا لتفادي النقد الاسرائيلي، وأضافت بعض تصريحات كان القصد منها تخفيف النقد المصري والعربي. وكان الثمن الذي حصلت عليه اسرائيل لقاء قبول هذه الصيغة لقوة سيناء، هو قبول الاميركيين الفوري لمذكرة «التعاون

الاستراتيجي» التي وقعها الجنرال اريئيل شارون في واشنطن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

وحتى محاولات اللحظة الاخيرة من قبل وزارة الخارجية الاميركية لتعديل لغة هذا البيان، بحيث يخفي بعض ما فيه من مجابهة للدول العربية، أُفشلت. فقد نصت المذكرة على ان التعاون العسكري بين اسرائيل والولايات المتحدة «المقصود به التصدي لأي تهديد للسلام او الامن في المنطقة يأتي من قبل الاتحاد السوفياتي او من قوى خارجية خاضعة للسوفيات ومستجلبة الى المنطقة.»[٣١] واذ ان تل ابيب وواشنطن معا كانتا تزعمان، باستمرار، ان الكوبيين والكوريين الشماليين والالمان الشرقيين والسوفيات ضالعون في التزويد والتدريب والعمليات المتعلقة بالقوات الجوية والبحرية والبرية العربية، من الجزائر وليبيا الى العراق وسورية واليمن الجنوبي، فان القسم العلني من المذكرة كان قناعا شفافا لالتزام اساسي ولا سابقة له ضد العرب ارتبطت به واشنطن.[٣٢]

ومع ان ادارة ريغان كانت مسؤولة، بسبب تناقضاتها وغموضها، عن تشجيع السعوديين — في الاساس — على تقديم خطة فهد الى قمة فاس، ثم سحبت البساط في القمة نفسها، فان انتصار الافرقاء المؤيدين لاسرائيل في البنتاغون والبيت الابيض شرح للصحافة انه كان نتيجة «تطرف» الفلسطينيين وغيرهم من الدول العربية «المتصلبة» في فاس. هذه النبذة من «الاخبار غير الصحيحة» كان الغرض منها ان تحمي الرئيس من انتقاد الرأي العام الاميركي والاوروبي الغربي — الذي كان تلعثمه الشخصي لمدة شهرين قناعا لم يخف إلا القليل من تصرفه الشخصي في دعم اسرائيل؛ وكذلك تركت الصحافة

---

(٣١) النص موجود في:

International Herald Tribune, December 2, 1981.

(٣٢) ما يدل على ان الاميركيين كانوا الاكثر اندفاعا لتوقيع المذكرة قياسا بالاسرائيليين، هو السهولة التي تنكر بها رئيس وزراء اسرائيل للمذكرة في اثر حملة انتقاد اسرائيل بسبب ضمها الجولان.

العربية تتخاصم فيما بينها بشأن الدولة «العربية» التي يقع عليها اللوم في تفشيل قمة فاس.

ب ــ المجابهة مع ليبيا

مباشرة بعد تسلم ريغان سلطاته في كانون الثاني/يناير ١٩٨١، قامت الولايات المتحدة بحملة لعزل ليبيا دوليا وتهديمها اقتصاديا، والعمل على الاطاحة بالنظام الذي يرئسه العقيد القذافي.

قبل ذلك بربع قرن من الزمن ــ في تموز/يوليو ١٩٥٦ ــ كتب الرئيس ايزنهاور الى وزير خارجيته جون فوستر دالاس قائلا: «عزيزي فوستر، من اجل التقليل من شأن ناصر... ثمة فكرة واردة هنا ــ وكنت قد حدثتك عنها كثيرا ــ وهي اضعاف ناصر.»(٣٣) وبالاشارة الى تواريخ حديثة تناولت تلك الفترة، كان البريطانيون يودون اغتيال عبدالناصر؛ وقد كانت الفكرة الاميركية اقل من ذلك قليلا. في سنة ١٩٨١، كان الاميركيون يعملون منفردين تقريبا ضد القذافي، ولم يشعروا بحرج بهذه القيود.

فقد طلبت واشنطن من حلفائها في حلف شمال الاطلسي، وخصوصا ايطاليا، ألا يسمحوا للقذافي بالقيام بزيارات رسمية، وهي التي كانت موضوع مفاوضات لمدة تجاوزت السنة، والتي رتبت مبدئيا بين أواسط سنة ١٩٨١ وأواخرها.(٣٤) وقد طلب الى ادارة ميتران، التي تولت السلطة في شهر

(٣٣) Neff, *Warriors at Suez*, *op.cit.*, p. 258.

انظر ايضا:

Wilbur Eveland, *Ropes of Sand, America's Failure in the Middle East* (New York: Norton, 1980).

والمؤلف إفلاند كان عميلا لوكالة الاستخبارات المركزية في الشرق الاوسط خلال الخمسينات.

(٣٤) انظر:

Claudia Wright, *The Middle East* (London), August 1981, pp. 18-24; Paul Balta, *Le Monde*, 19 octobre 1981, p. 1.

ايار/مايو، ان تحافظ على الحظر على الاسلحة والتنقيب عن النفط، الذي بوشر العمل فيه من قبل الرئيس جيسكار ديستان في أواخر سنة ١٩٨٠.(٣٥) وحتى بعد ان اعلنت فرنسا، في تموز/يوليو، عزمها على الوفاء بعهودها بالنسبة الى الاتفاقات القائمة مع ليبيا، ادعى مسؤولو البنتاغون انهم كانوا على تفاهم مع فرنسا بأن «مشكلات تقنية» ستؤخر شحن الاسلحة وقطع الغيار العسكرية التي تمكّن الطائرات النفاثة والطائرات المروحية وغيرها من الطائرات الفرنسية الصنع من العمل.(٣٦) وقد ألحّت [الولايات المتحدة] على الحكومة الايطالية في ان تمنع ليبيا من شراء قطع الغيار العسكرية المصنوعة في ايطاليا، او المعروضة للبيع في ايطاليا.(٣٧) وقد أُوعز الى مقاتلات سلاح الطيران الايطالي بمراقبة الطائرات الليبية المدنية وتحديها في أجواء البحر الابيض المتوسط.(٣٨)

وطلب من شركات النفط الاميركية ان تسحب موظفيها من ليبيا، وأن تتوقف عن استيراد النفط الخام الليبي الى الولايات المتحدة. ومع ان ريغان وغيره من المسؤولين أنكروا اية نية في القيام بذلك، فقد وردت التقارير من طرابلس انه في أواسط شهر تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١، كانت شركات النفط الاميركية قد وظفت خبراء من دول اخرى بدل العاملين الاميركيين.(٣٩) وفي ٢١ تشرين الاول/اكتوبر، تقدم السناتور هارت (ديمقراطي من كولورادو) والسناتور كنيدي (ديمقراطي من مساتشوستس)

(٣٥) موضوع حديث في اثناء زيارة شيسون لواشنطن في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨١، وفي اثناء زيارة بوش، نائب الرئيس لباريس في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٨١.

(٣٦) *Washington Post,* October 18, 1981, p. A 30.

(٣٧) *New York Times,* November 1, 1981, p. 34.

(٣٨) لتفاصيل اوسع، انظر:

Claudia Wright, «Libya and the West: Heading into Confrontation?», *International Affairs* (London), Winter 1981, – 82, pp. 13-41.

(٣٩) Paul Balta, *Le Monde,* 19 octobre 1981, p. 1, 3.

وثمانية آخرون من اعضاء مجلس الشيوخ، وأكثرهم ديمقراطيون، بتعديل يقضي بالتوقف عن استيراد النفط الليبي الى الولايات المتحدة و«العمل على التنسيق في الاجراءات الدولية لاقامة الحظر التام على استيراد النفط الليبي والابقاء على هذا الحظر.»(٤٠) ولم تسبق هذا الاجراء اية دعاية، ولا كان فيه تقديم شهادات، كما هو مألوف في مجلس الشيوخ. وقد عارض الاقتراح المعروض على المجلس في اثناء المناقشة السناتور بيرسي، رئيس لجنة العلاقات الخارجية، وتقدم باقتراح يرمي الى تأجيل المناقشة لكنه فشل بصورة واضحة؛ وأخيرا نجح، لكن بشق النفس، في ان يحمل المجلس على قبول اقتراح يقضي بتأجيل تنفيذ حظر استيراد النفط لمدة ستة اشهر. وقد قيل يومها ان «الادارة رحبت بهذا بكثير من الحماسة». وقد طلب من الحكومة ان تقوم، خلال هذه الفترة، بمراجعة سياستها نحو ليبيا.(٤١) وقد بدا من التصويت ان اغلبية ساحقة في مجلس الشيوخ كانت الى جانب القيام بعمل عقابي ضد ليبيا. ومن ثم اعلنت شركة اكسون، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، انها ستنسحب من عملياتها في النفط والغاز في ليبيا، متنازلة عن استثماراتها هناك؛ وهذه اول مرة تتخلى فيها شركة نفط اميركية طوعيا عن مصالح بالمناصفة في الشرق الاوسط.(٤٢) وأخيرا، اعلنت ادارة ريغان في آذار/مارس ١٩٨٢ الحظر على استيراد النفط من ليبيا، وعلى تصدير اكثر السلع الاميركية، وخصوصا معدات حقول النفط التي قد تكون ليبيا بحاجة اليها.

وبالاضافة الى هذه المحاولات لعزل ليبيا دبلوماسيا، وتقليص وارداتها النفطية، وتشويش علاقاتها التجارية، قامت ادارة ريغان بتصعيد مسارها الثاني — اي بالضغط العسكري على القوات الليبية واثارة القذافي لعله يقوم بعمل يعتبر «سببا للحرب». ففي ٢٣ ايار/مايو، أُرسلت طائرتا اواكس الى مصر لمراقبة الحدود المصرية والسودانية مع ليبيا؛ وفي حالة قيام انقلاب، كان مخططا

---

(٤٠) *Congressional Record-Senate* (Washington), October 21, 1981, S 11780.

(٤١) *Record,* S 11780-92.

(٤٢) *New York Times,* November 13, 1981, pp. A 1, D 15.

له يومها داخل ليبيا، تشترك الطائرتان في تنسيق الدعم العسكري الذي قد يرسل من مصر عبر الحدود، لمساعدة الثوار.(٤٣) وبعد مرور ثلاثة اشهر، اي في ١٩ آب/اغسطس، اسقطت طائرات اميركية طائرات نفاثة ليبية في خليج سرت، وذلك في اثناء تدريب في المنطقة كان قد نسق مع المناورات العسكرية المصرية على الحدود. وكان اسقاط الطائرات الليبية قد تم في المحاولة الحادية والاربعين التي قامت بها ليبيا لاعتراض الطائرات الاميركية، في احوال رأت فيها التقارير الاسرائيلية والاميركية انها خططت لاثارة الليبيين.(٤٤)

وبعيد اغتيال السادات مباشرة، وهو الامر الذي أراد مسؤولون في الولايات المتحدة ان يلصقوه بالقذافي اصلا، أُرسلت طائرتا اواكس مجددا الى مصر، للعمل على طول الحدود الليبية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت مناورات عسكرية خطط لها ان يشترك فيها ما يزيد على خمسة آلاف جندي اميركي، وأن ترافقها وحدات مصرية وسودانية. وقد زعمت التقارير الصحافية، بايعاز رسمي، ان هذه الاجراءات كانت ضرورية لمنع هجوم ليبي على مصر والسودان. وما قام في شهر ايلول/سبتمبر، على الحدود السودانية — التشادية، كمحاولة عسكرية قوامها مقاتلون مزودون بالسلاح من مصر وأميركا، بقيادة وزير الدفاع السابق في تشاد، حسين حبري، كان القصد منه الاستيلاء على بضع مدن على الحدود التشادية. غير ان هذا انتهى بانهزام هؤلاء المقاتلين على يد القوات التي كانت تتلقى عونا من ليبيا، وانسحابهم عبر الحدود الى ملاجئهم في السودان. وقد ضخم الرئيس السوداني النميري هذا القتال، اذ ادعى ان هجوما ليبيا على السودان كان وشيك الوقوع، الامر الذي جعل تزويد [السودان] بشحنات ضخمة من العتاد الحربي وبعون مالي جديد من واشنطن أمرا ضروريا من اجل امنها. وقد فقدت الحجة السودانية الكثير

---

(٤٣) Claudia Wright, *The Middle East,* September 1981, p. 16.

(٤٤) David Brown, *Aviation Week and Space Technology* (New York), August 31, 1981, pp. 19-21; *Defense Electronics,* 13, *10* (October 1981).

من مصداقيتها بعد ان تحركت فرنسا وزادت في مساعداتها لحكومة غوكوني في تشاد، وأُنشئت قوة للسلام من منظمة الوحدة الافريقية تعهد الاميركيون بمساعدتها، مع ان ليبيا اعلنت انها ستسحب جميع قواتها من البلد في وقت لا يتجاوز أواسط تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد كان مسؤولون في الولايات المتحدة يتحدثون عن القذافي، خلال سنة ١٩٨١، بعبارات تنم عن تأييدهم لاسقاطه وموته. وقد سئل ريغان في اليوم التالي لحادثة خليج سرت، عما اذا كان «يسوؤه ان يسقط القذافي»، فأجاب: «ان الدبلوماسية تتطلب مني ألا اجيب عن هذا السؤال.»[٤٥] . . . . *

وتورط اميركا في مؤامرات خفية لقتل القذافي تدل عليه تقارير موثوق بها عن خطة لوكالة الاستخبارات الاميركية، أُعدت في الشهرين الاولين من ادارة [ريغان]، وكان منظمها ماكس هوغل الذي شغل في وقتها منصب نائب رئيس مسؤول عن العمليات.[٥١] وهذه الخطة كانت تحوي مقترحات لنشر الاخبار المضللة والدعاية عن ليبيا، وأعمالا تخريبية لمنشآت النفط الليبية، وتقديم المساعدة المادية والعسكرية لمقاتلي حبري في تشاد وللجماعات الليبية المنشقة المقيمة في شمال افريقيا، ومحاولات لاغتيال القذافي

---

(٤٥) *Presidential Documents*, August 20, 1981, p. 889.

* وردت في نص المقال عبارات اشد قساوة ارتأينا حذفها، وذلك على لسان الجنرال هيغ، والرئيس كارتر، والرئيس فورد، ونائب الرئيس بوش، والرئيس السابق نيكسون ـ انظر ادناه الحواشي ٤٦ ـ ٥٠. (المحرر)

(٤٦) *New York Daily News*, May 17, 1981.

(٤٧) *Washington Post* and *New York Times*, October 12, 1981.

(٤٨) *Ibid.*

(٤٩) *Washington Post*, October 14, 1981.

(٥٠) *Ibid.*, October 18, 1981, pp. A1, 23.

(٥١) *Newsweek*, August 10, 1981, p. 24; *Washington Post*, July 25, 1981, pp. A1, 14.

بالذات.[٥٢] ولو استعرضنا ما اوردته الصحف من روايات منقولة عن مصادر رسمية وداعمة للحملة على القذافي، لوجدناه يتجاوز العشرات من الروايات، بما في ذلك ما صدر منها في ابرز وسائل الاعلام وأشدها نفوذا. ويؤكد عرب مسؤولون من غير الليبيين، سرا، ان مسؤولين اميركيين في ادارة ريغان قالوا لهم ان امر القذافي سينتهي قبل نهاية سنة ١٩٨١. ولم ينكر الناطق الرسمي باسم مكتب شمال افريقيا في وزارة الخارجية مثل هذه الاخبار تماما، بل قال فقط: «أما ما اذا سيكون موجودا ام لا فأمر لا نعرفه، لكننا لم نقل للتونسيين انه لن يكون موجودا.»[٥٣]

هذه الحملة المملوءة بالمقالب استعملها الاميركيون مرتين فقط في حالتين اخريين: حالة عبدالناصر التي اشير اليها من قبل، وفيدل كاسترو. وقد كان التبرير الذي قدمته ادارة ريغان، بادىء الامر، هو ان القذافي وليبيا هما من «عملاء المؤامرات التخريبية التي يدعمها السوفيات.»[٥٤] وقد نشر تقرير مريع، بعد مدة قصيرة من تولي ريغان للسلطة، يتناول هذه المؤامرة او، كما وصفها التقرير، «شبكة الارهاب» وتورط الليبيين والفلسطينيين والسوفيات في عمليات التخريب. وقد ربط التقرير المذكور بين القذافي والمال الليبي والاسلحة الليبية ومعسكرات التدريب من جهة، وبين الفلسطينيين والبوليساريو وسوابو (منظمة جنوب غرب افريقيا التحررية) وغيرها من جماعات التحرير الوطنية، وأيضا الجيش الجمهوري الايرلندي، وحركة الباسك [الانفصالية]، وعصابة بادر ـ ماينهوف، والفرق الايطالية الحمر، والجيش الياباني الاحمر، وغير ذلك من الذين يعملون منفردين

---

(٥٢) لتفاصيل موجزة انظر:

McConnell, *CounterSpy*, *op.cit.*, pp. 21-40.

(٥٣) اقتباس:

Claudia Wright, *The Nation* (New York), December 6, 1981.

(٥٤) *Washington Post*, March 22, 1981, p. A 1.

او جماعات.[٥٥] وكانت تتخلل الكتاب والادعاءات الرسمية اغلاط ودعاوى لا سند لها، والتي رفضت وكالة الاستخبارات المركزية اصلا ان تؤيدها.[٥٦]

وقد اثار النقاش بشأن الارهاب بالنسبة الى ليبيا خلافات حادة في واشنطن وأوروبا الغربية، حيث بدا كأن حملة القذافي لتصفية خصومه السياسيين قد توقفت في أواسط سنة ١٩٨٠، بحيث ان الناطقين الرسميين باسم الحكومة تخلوا عنها ولجأوا الى تعليل اوسع مدى لمواجهة القذافي. ففي تموز/يوليو ١٩٨١ قال تشستر كروكر، مساعد وزير الخارجية لشؤون افريقيا، في شهادة ادلى بها امام لجنة العلاقات العامة في مجلس الشيوخ، مشيرا الى الدبلوماسية الليبية «انها دبلوماسية قلب للأوضاع في افريقيا والعالم العربي... ودبلوماسية لا سابقة لها في عرقلة مصالحنا وأهدافنا.»[٥٧] وفي تشرين الاول/اكتوبر، صرح رئيس اللجنة الفرعية لافريقيا (في مجلس النواب)، عضو الكونغرس هوارد ولب، قائلا: «ان عددا كبيرا من الاميركيين معني بما قد يحدث، في اعقاب اغتيال السادات، من ان تستغل ليبيا، المسلحة من السوفيات، التوتر في شمال افريقيا للقيام بتغذية تبديل سياسي ضد اميركا.»[٥٨]

لكن، حتى حين عدلت مصر وليبيا اتهاماتها المتبادلة علنا وحاولتا تخفيف حدة التوتر على الحدود، وحتى حين انسحبت ليبيا من تشاد، فقد بدل الاميركيون مواقفهم واتهموا القذافي مجددا باثارة «الارهاب الدولي». وبهذه المناسبة، لجأ الاميركيون الى اختراع حادثة مدعين ان «سفاحين» ليبيين قد خططوا لاغتيال

---

(٥٥) Claire Sterling, *The Terror Network* (New York: Readers Digest Press, 1981).

(٥٦) Leslie Gelb, «Soviet-terror lies called outdated,» *New York Times,* October 18, 1981; Claudia Wright, *New Statesman,* March 20, 1981, pp. 8-10.

(٥٧) شهادة تشستر كروكر، مساعد وزير الخارجية لأفريقيا، امام لجنة العلاقات الخارجية (مجلس الشيوخ)، ٨ تموز/يوليو ١٩٨١.

(٥٨) تصريح افتتاحي (للجلسة) للدكتور هوارد ولب، رئيس اللجنة الفرعية لأفريقيا (مجلس النواب)، ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١.

مكسويل راب، سفير الولايات المتحدة في ايطاليا، وهي تهمة نفتها السلطات الايطالية.[٥٩] وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وجه هيغ اللوم الى القذافي بسبب حادثة اطلاق النار على القائم بالأعمال الاميركي في باريس، حين بدا من الشواهد انه كان للحادثة دوافع شخصية، ولم تكن اعتداء سياسيا.

ومع انه كان من الواضح ان السياسة الاميركية لم تكن، في أواخر سنة ١٩٨١، مهتمة بالتفاوض لتحسين العلاقات بليبيا، وأنها لن يسرها شيء اقل من تصريف القذافي، فان الامر لم يكن دوما على هذا النحو. ففي عهد كارتر كان ثمة عدة محاولات لحسم الخلافات الثنائية. وقد وافق البيت الابيض، على سبيل المثال، على وضع حد لاثارة طرابلس بحصر المناورات البحرية الى الشمال من اول خليج سرت بخط عرض ٣٢ درجة و ٣٠ دقيقة.

وقد قال ديفيد نيوسم، وهو سفير سابق في ليبيا (١٩٦٣ ــ ١٩٦٩) ووكيل وزير الخارجية للشؤون السياسية (١٩٧٨ ــ ١٩٨١)، للجنة مجلس الشيوخ في آب/اغسطس ١٩٨٠:

> من الواضح اننا لا نستطيع ان تكون لنا علاقات مرضية مع وجود الارهاب المدعوم من ليبيا والذي يطالنا ويطال اصدقاءنا. وبينما نجد اننا لا نتفق في نظرتنا الى الوصول الى سلام في الشرق الاوسط، فانه لو امكن وقف الاعمال الارهابية ومحاولات قلب الاوضاع الموجهة نحو الافرقاء الآخرين المعنيين، لكان من الممكن لبلدينا ان يقبلا بوجود خلافات قائمة بيننا، ونسير على هذا الاساس ــ على نحو ما يجري مع دول عربية اخرى في المنطقة.[٦٠]

كان ثمة سببان لهذه الدرجة من المرونة التي بدت في السياسة الاميركية

---

(٥٩) حادثة راب روتها أولا:

New York Times, October 24, 1981, pp. A1, 7;

وقد روجع هذا الخبر وصحح في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر. وقد اشارت الصحف الايطالية بين ١٢ و ١٦ تشرين الاول/اكتوبر، الى انعدام الدليل على التهمة الاميركية.

(٦٠) بداية تصريح ديفيد نيوسم، نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية، امام لجنة فرعية (مجلس الشيوخ) خاصة للتحقيق في الافراد الممثلين لمصالح حكومات اجنبية (تحقيق بلي كارتر)، ٤ آب/اغسطس ١٩٨٠، ص ٥.

نحو ليبيا، قبل ريغان: الاول يعود الى ان جهات متعددة، وخصوصا وزارة الخارجية، كانت تأمل بالوصول الى تسوية شاملة للشرق الاوسط، بعد الانسحاب من سيناء، وبعد ان يفوز كارتر بانتخابه ثانية. وهذه الجهات لم تكن راغبة في تباعد العلاقات الاميركية بالعالم العربي بسبب مشكلات ثنائية مع ليبيا. وكانت عمليات الارهاب، في رأيها، تنطبق على الليبيين المنشقين الموجودين في الخارج ولا تنطبق على دعم ليبيا للفلسطينيين أو لغيرهم من الجماعات الوطنية التحررية؛ وكان نيوسم يحدوه الامل بأن تكون هذه الهجمات قد توقفت.

أما السبب الثاني فكان له علاقة بالدول الكبرى. فنيوسم والبعض الآخر (لكن ليس الجميع على اية حال) من المسؤولين في ادارة كارتر كانوا يرون انه اذا تصرفت الولايات المتحدة بمرونة نحو القذافي، فانه لن يتحالف مع موسكو الى الدرجة التي قد تخلق وضعا استراتيجيا جديدا في البحر الابيض المتوسط يمكن ان يؤدي الى قلب توازن القوى القائم هناك ــ هذا من المنظور الاميركي. وقد ارتأى نيوسم، في مقال كتبه بعيد اعتزاله العمل، ان ليبيا مثل غيرها من الدول العربية، «ترى شر الامور في السوفيات. وليس للعرب رغبة في ان يدخلوا الدب الى الكرم.»(٦١)

وقد رافق تنصيب ريغان دخول جماعة من الاشخاص الى مراكز القوى، كانت مصممة على مواجهة الاتحاد السوفياتي، كما ورد في المثال الاول، وملتزمة باتحاد سياسي ــ عسكري مع اسرائيل بشكل لم يعرف من قبل في السياسة الاميركية الحديثة. وبسبب من هذين المنظورين المزدوجين، اصبح من الممكن ان توحد مسارات السياسة الثلاثة معا بالنسبة الى ليبيا، من دون توقع معارضة سياسية داخلية.

فعلى مستوى المسار الاول، تبين لنا ان الرأي العام والتصويت في الكونغرس كانا، خلال سنة ١٩٨٠، معادين لليبيا وللتعامل الاميركي مع

---

(٦١) David Newsom, «America EnGulfed,» *Foreign Policy*, 43, Summer 1981, p. 32.

القذافي؛ فقد تلاعب خصوم كارتر بقضية بلي كارتر بمهارة، بحيث اضعف الرئيس من دون ان يكون ثمة دليل على الادعاءات التي وجهت ضده. وكان ريغان يعرف ان اشد خصومه الديمقراطيين عنفا في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وخصوصا السناتور كنيدي، كانوا ملتزمين التزامه هو نفسه بمواجهة ليبيا. وكان كارتر ايضا حسن الحظ. فالوضع النفطي كان فيه فائض طوال سنة ١٩٨١، وكانت اسعار ليبيا مرتفعة بالنسبة الى السوق، ومنتوجها كان لا بد من ان يصاب بالأذى. وقد كانت موجودات النفط في الولايات المتحدة عالية، ومن ثم فانه يمكن النظر لأول مرة الى انقطاع شحنات النفط الليبي انه لا يؤدي الى نقص في البنزين او الى مشكلات في الاسعار. وكان السادات حريصا على مواجهة ليبيا، كما كان ثمة زعماء عرب آخرون قد أوعزوا الى الادارة الجديدة، بهمس، بأنهم لن يعارضوا اذا مارست الولايات المتحدة ضغطا اعنف على طرابلس. وقد نتج عن سقوط حكومة فورلاني في ايطاليا ــ وهي اقرب الحليفات الاوروبيات الى ليبيا يومها ــ ان تولى الحكم فيها السياسي الايطالي الوحيد الذي كان معارضا للعرب معارضة ايديولوجية، كما كان صهيونيا عن قناعة ذاتية، وهو جيوفاني سبادوليني.

وفي المسار الثاني، كان الافرقاء العسكريون حريصين على السير في المخططات التي كانت ادارة كارتر قد اوقفتها. فقد تمكنت البحرية من اقناع البيت الابيض بأن «خط» كارتر عبر خليج سرت شجع ليبيا على الاعتقاد ان واشنطن اقرت ادعاءها بالسيادة على مياه الخليج. ولم ير ريغان اية مجازفة في مناورات آب/اغسطس ما دام الاسطول السوفياتي بعيدا. وفي الحقيقة، فقد انتهى الامر بالعسكريين الاميركيين، بعد الزيارة الاولى التي قام بها الاسطول السوفياتي لميناء طرابلس، الى اعتبار التدريبات التي تمت في آب/اغسطس محكا لما يمكن ان يفكر فيه الاتحاد السوفياتي من عمل الى جانب ليبيا في حال نشوب ازمة.

وعلى المسار الثالث كان هناك بعض الخلاف، اول الامر، بين وكالات الاستخبارات بشأن امكان اثبات الادعاءات ضد القذافي في انه يشجع

الارهاب. لكن هذا كان تخوفا ابدنه مكاتب تحليل الاستخبارات. وكانت ادارة ريغان قد وعدت قسم العمليات السرية في وكالة الاستخبارات المركزية بأموال اضافية، وبامتياز جديد، وبدعم علني جديد؛ وهذا هو القسم الذي وضع المخططات الاصلية للأخبار الملفقة والحركات الهدامة والاغتيالات. وكانت وكالات الاستخبارات على استعداد ايضا لتوكيد ادعاءات اسرائيل ان القذافي كان مسؤولا عن تصاعد نقل المدافع الثقيلة وراجمات الصواريخ والصواريخ الى منظمة التحرير الفلسطينية في الجنوب اللبناني، ومن ثم فانه، بسبب هذا التصرف، كان ينذر بزيادة الاخطار التي تتعرض لها اسرائيل، واحتمال زيادة حدة القتال في لبنان.

لكن الامر الذي جعل من المواجهة مع ليبيا سياسة ريغان، لم يكن بسبب ان ايا في البيت الابيض كان يصدق بالضرورة ما كان يقال عن القذافي رسميا، بل لأنه نشأ اقتناع جماعي غير مألوف عند الافرقاء بأن سياسة من هذا النوع تظهر الرئيس قويا، وذلك على حساب زعيم عربي اصبح بلا شعبية، ومكروها في عالم عربي ضعيف ومقسم. وكانت واشنطن تستطيع ان تعامل القذافي بوقاحة، وهو الامر الذي كان قد راودها بالنسبة الى عبدالناصر، وذلك لأن القذافي لم يكن في حجم الزعيم المصري، ولأن العالم العربي والاتحاد السوفياتي لم يكونا ملتزمين بالدفاع عن القذافي بقوة.

رابعا

تصور هاتان القضيتان الانعكاس الاساسي للتصرف الاميركي الرسمي نحو الشرق الاوسط، وهو الامر الذي تفهمه اسرائيل جيدا، وأفضل مما يدركه الاميركيون انفسهم. وهذا هو انعكاس يحدث كردة فعل لنموذجين من الضغط فقط، بحيث ينتهي الامر الى توحيد مسارات السياسة متعددة الوضوح واعطاء ذلك مظهرا في صنع السياسة؛ وهو الشيء الاساسي للثقة العامة والبقاء السياسي.

النموذج الاول للضغط، ما تقوم به اسرائيل «على الارض واقعيا»، والضربة العسكرية او الانذار بالعنف. ومع كل ما يتركه احد الاعمال الاسرائيلية من مرارة عند بعض الافرقاء الاميركيين، او عند عناصر من الشعب، فان ذلك [اي ما تقوم به اسرائيل] هو الذي يفعل ما لا تستطيع الهيكلية الوظائفية الاميركية وجهودها ان تقوم به؛ انها تذكر واشنطن بأن مصالح المسارات السياسية الثلاثة انما تحصل على اكبر فائدة بالاعتماد على اسرائيل.

ان مجلس الامن القومي عني بهذه النقطة سنة ١٩٥٨، وذلك في مراجعة سياسية قصد بها تقويم الضرر الذي اصاب الوضع الاميركي في المنطقة بعد ان قضت ثورة العراق على الملكية الهاشمية:

> في القول ضد اعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة نحو اسرائيل، انه لمن المشكوك فيه ان يؤدي اي ضغط ممكن على اسرائيل الى تقديم تنازلات من شأنها ان ترضي المطالب العربية... وفضلا عن ذلك، فاننا اذا اخترنا ان نقاوم القومية العربية الراديكالية... فالنتيجة المنطقية التي نصل اليها هي دعم اسرائيل على انها الدولة القوية الوحيدة المؤيدة للغرب الباقية في الشرق الادنى.(٦٢)

وهنا يأتي النموذج الثاني للضغط الذي يوحد السياسة الاميركية في الشرق الاوسط: «القومية العربية الراديكالية». وحالة سياسة ريغان نحو ليبيا هي مثل كامل. لكن المسؤولين في اسرائيل، والناطقين باسمهم في واشنطن، يرددون، بلا انقطاع، ان جميع الدول العربية هي قومية راديكالية كامنة ــ ليبيا اليوم والعربية السعودية غدا. وهذا القول المتكرر يهدم الصداقة مع العرب «المعتدلين» الذين تربط الولايات المتحدة بهم تعهدات قطعتها ولو نظريا، وتفضح الاساليب الدقيقة التي تتبعها واشنطن دوما نحو العالم العربي على مسار السياسة الخفي.

---

(٦٢) «مشكلات ناشئة عن الوضع في الشرق الادنى» ــ مذكرة مجلس الامن الدولي (سرية على اعلى الدرجات، وقد رفع الحظر عنها وهذبت في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١)، واشنطن.

ومن ثم، فانه يتحتم على كل ادارة اميركية ان تقدم منهجا للوصول الى التنسيق فيما يخص نقطتي الضعف المذكورتين، من دون ترجيح لأي الكفتين علانية في الاتجاه العربي او الاسرائيلي. فهناك «منهج» الفئوية غير المنسقة، وهو الذي يسمح للاسرائيليين وللعرب ومؤيدي الفريقين من الاميركيين، باختيار ما يروق لهم سماعه من السيل في البلاغة السياسية المتناقضة. غير ان هذا ايضا يزود خصوم الرئيس السياسيين بثغرة ينفذون منها الى تدمير مصداقيته وسلطته؛ وقد كان هذا سبب فشل كارتر.

في العام الثاني من ادارة ريغان، وهو الوقت الذي يتصاعد فيه ضغط الانتخابات الداخلية، يأتي تعيين وليم كلارك مستشارا للأمن القومي حلا للقضية، التي تحاول تخفيف ما يبدو كأنه نزاع فئوي بينما تخفي بشكل دقيق حدة مؤيدي اسرائيل، بحيث يضلل هذا الاخفاء اصدقاء واشنطن من العرب. وهذا العمل ملائم تماما للرجل الذي لا يكاد يفقه شيئا في مشكلات السياسة، لكنه ذو خبرة طويلة بأساليب الغش الماهرة.

وقد كان جهل كلارك هدفا لكثير من سهام النقد؛ فقد لاحظ ريتشارد ألن، سلفه في المنصب، انه «اصبح الآن في البيت الابيض رجال اربعة، لا ثلاثة، لا يفقهون شيئا في السياسة الخارجية.» وكانت تسمية كلارك، اصلا، نائبا لوزير الخارجية قد لقيت معارضة سبعة من اصل سبعة عشر عضوا من لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ. وقد حذر السناتور تشارلز بيرسي، رئيس اللجنة، علانية من الوضع، بقوله: «لن نقبل ثانية أبدا مرشحا يعترف هو نفسه بجهله في عمل سيعهد اليه فيه بمسؤوليات.»

على كل حال، فانه بعد اعلان تعيين كلارك في البيت الابيض، في كانون الثاني/يناير، لم تتورع الصحافة الاميركية عن ان تكيل له المديح جزافا. فكتبت صحيفة «واشنطن بوست» ان ما لا يعرفه كلارك ليس مهما لأنه «موهوب في معالجة المتاعب وموضع ثقة» و«ماهر في التوفيق» و«عبقري في الملاطفة».(٦٣) وقد ترك «حلو شمائله» الانطباع لدى [محرر] «نيويورك تايمز»

(٦٣) *Washington Post*, January 13, 1982, pp. C1-C3.

بأنه «يقنعك... بأن كل شيء سيكون على ما يرام.»(٦٤)

هذا هو الانطباع الذي امضى كلارك عمره وهو يجرب ان يتركه عند الناس. ولو لم ينتزع رونالد ريغان الرجل [كلارك] الذي امضى بعض الوقت موظفا في التجسس ــ المضاد في الجيش، ثم محققا في طلبات التأمين، ثم محاميا في بلده، ثم اصبح فلاحا؛ لو لم ينتزعه من خمول الذكر ويرفعه الى منصب في ادارة حاكم كاليفورنيا فالى محكمة كاليفورنيا وأخيرا الى البيت الابيض، لما رف لأي من الناس جفن بشأن هذا الانطباع الذي تركه لدى الناس. وعلى كل، فدون هذه المظاهر، لا بد من القول ان كلارك رجل حقود، وان شعوره بالنقص لعدم حيازته على شهادات علمية قد زاد في كرهه الدائم للصحافة التي يلومها على انها ترمي دوما الى ايقاعه وفضحه، بينما هو يخطط دوما لخداعها واستخدامها في سبيل مآربه الخاصة.

فعلى سبيل المثال، قابل كلارك، خلال العام الذي امضاه في وزارة الخارجية، الصحافة في عدد محدد مختار من اللقاءات، ولم يعقد اية مؤتمرات صحافية علنية، ولم يتقدم الى الشهادة امام الكونغرس. ولم يكن ثمة سابقة قط لتغيبه عن الحضور امام لجان مجلس الشيوخ ومجلس [النواب] بعد ترشيحه. أما وارن كريستوفر، سلفه من سنة ١٩٧٧ الى سنة ١٩٨١، فقد تقدم للشهادة اربع مرات في العام الاول من توليه منصبه، وسبع مرات في العام التالي، وعشرين مرة في العام الثالث، وسبع عشرة مرة في عامه الاخير.(٦٥) وبعد مرور ايام على تعيينه مستشارا لشؤون الامن القومي، فرض كلارك ادق ما عرف من التقييد، في ايام السلم، على اتصال الصحافيين بالمسؤولين عن السياسة الخارجية، وعلى الحصول على الوثائق المتعلقة بها.

وفي الواقع، فان في تصرف كلارك العدائي نحو الصحافة اكثر من السخرية؛ ذلك بأن مداوراته مع صحافة لوس انجلوس، وتسريبه معلومات لها سنة ١٩٧٨، كانت محور التحقيق الذي دام عاما كاملا والذي قامت به

(٦٤) *New York Times*, January 19, 1982.

(٦٥) *New Statesman*, February 5, 1982.

هيئة من الولاية بعدما اتهم كلارك بأنه كان ينوي ان يقوض مركز قاضي قضاة كاليفورنيا روز بيرد عمدا. وقد استجوب كلارك علنا بشأن مقابلات مع الصحف ايام حملة انتخابية كانت موضوع جدل، وكان هـدفها الايقـاع بالقاضي. وأمام الاستنطاق انهار كلارك وتلعثم في الاجابة وناقض نفسه، بل انه اوقع نفسه بكلماته. وفي رأي المحامين الذين حللوا تصرفاته، «لم يكن كلارك سريع الخاطر، وقد ضلل الصحافيين من دون قصد. وكان غـير معقول.» غير ان صحافيا وضع مقدمة لكتاب عن القضية، قال ان تصريحات كلارك للصحافة كانت «مثيرة» وان اعماله كانت «مخجلة». (٦٦)

ومن الغرابة بمكان انه على الرغم من المعارضة التي اثارها ترشيح كلارك لمنصب بوزارة الخارجية في أوائل سنة ١٩٨١، وعلى الرغم من السمعة السيئة التي نالها سنة ١٩٧٨ بسبب فضيحة المحكمة العليا في كاليفورنيا، فانه لم يظهر شيء ضده عندما انتقل الى البيت الابيض. لقد اشبع الصحافة إطراء، وأدار الاعمـال الرسميـة بلطف، بحيث خلق جوا من الآمـال والثقـة لم يكن لا هو ولا البيت الابيض ينوي تحقيقها. وهذا كان واضحا في سياسة الشرق الاوسط بصورة خاصـة. وأوضح مـا يمكن ان يشار اليـه بهذه المنـاسبة، هو الطريقة التي عالج بها كلارك قضية تسليم زياد ابو عين، الفلسطيني الذي اتهمته اسرائيل بتفجير قنابل في طبريا في شهر ايار/مايو ١٩٧٩. (٦٧)

فقد ألقي القبض على ابو عين في شيكاغو في آب/اغسطس ١٩٧٩، وقد قاوم طلبات اسرائيل لتسليمه لمدة عامين. وفي كل جلسة قضائية عقدت لذلك كان المستشارون القانونيون لوزارة الخارجية يتدخلون، علنا او سرا، لاسداء المساعدة للجهة الاسـرائيلية، بمـا في ذلك اختيـار القضاة وتلفيق شهادات ادعائية ومراقبة الاتصالات بين أفراد فريق الدفاع.

---

(٦٦) Preble Stolz, *Judging Judges* (New York: The Free Press, 1981), p. xix.

(٦٧) بشأن تفاصيل اوفى عن قضية ابو عين، انظر:

Claudia Wright, *New Statesman*, January 25, 1980; *The Middle East*, September 1981; *Ibid.*, March 1982; *Ibid.*, April 1982.

وقد تولى كلارك قضايا التسليم في وقت مبكر من سنة ١٩٨١. وبعد ان انتهت جميع الاستئنافات القضائية، اصبحت المسؤولية تقع على عاتقـه في ابداء الرأي لوزير الخارجية في امر تسليمه او عدمه. وكان لوزير الخارجية القول الفصل في هذه القضايا. وقد روجت الصحافة العربية للقضية، وزارت لجنة من السفراء العرب كلارك في أوائل سنة ١٩٨١ طالبة منه بتشدد ان يطلق سراح ابو عين.

ارسل مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط مذكرة سرية الى كلارك نصحه فيها ان يستقبل السفراء «لأن القضية اثارت موجة عطف عارمة بين العرب... فقد كان ثمة تهديدات بايقاع الاذى بالموظفين الاميركيين في الخارج اذا ما سلم ابو عين في النهاية.» وقد اخبر كلارك بأن يطمئن السفراء، وفي الوقت ذاته بأن «ينبههم الى ان التهديدات او الاعمال الانتقامية ضد المـوظفـين الاميـركيـين لن تؤدي إلا الى اثـارة حفيـظة الـرأي العـام الاميركي.» (٦٨) وقد خرج السفراء العرب الثلاثة (سفراء تونس والاردن والعربية السعودية) بعد الاجتماع الاول وهم، كما قالوا، «متفائلون جدا»، وأن كلارك كان متعاطفا مع قضيتهم.

ولم يكن في الامكان القيام بأي عمل قبل ان تصدر المحكمة العليا في الولايات المتحدة حكمها في استئناف ابو عين، ولم يصدر هذا الحكم إلا في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١، وقد رفضت المحكمة ان تعيد النظر في امر التسليم السابق الصادر ضد ابو عين. كان امام محامي ابو عين، بحسب رأي مساعد كلارك القانوني وغيره من مسؤولي الحكومة والمحكمة، شهران بعد ان يصل الامر الملزم بتسليمه الى وزارة الخارجية. وقد تم هذا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ـ فالحد الاقصى ليتخذ كلارك ووزير الخارجية هيغ قرارهما هو، اذن، ١٠ كانون الثاني/يناير.

---

(٦٨) مذكرة وزارة الخارجية الى وليم كلارك من نيكولاس فيليوتس، بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٨١ (بعد نشرها).

وقد كان لهذا التوقيت اهمية خاصة؛ اذ ان الاسرائيليين بدأوا، في ٧ كانون الاول/ ديسمبر، حملة لتنفيذ الامر بالتسليم قبل ١٤ كانون الاول/ديسمبر. فقد ادعوا ان فترة اعادة النظر، وهي شهران، تنتهي في ذلك التاريخ (١٤ كانون الاول/ديسمبر) وليس في ١٠ كانون الثاني/يناير. وقد اشار السفير الاسرائيلي الى الصحافيين، والى اثنين من اعضاء مجلس الشيوخ، بأن كلارك كان يخطط لخداعهم. وقد سرت شائعة بأن كلارك قد اتفق سرا مع السفراء العرب على ان يسمح للحد الزمني بأن يمر، وعندها يسرع محامو ابو عين الى المحكمة ويطلبون اطلاق سراحه.

كان السفير السعودي قد التقى كلارك عدة مرات خلال المحادثات بشأن طائرات الاواكس، وقد اخبر الآخرين بأنه متأكد من ان كلارك كان متعاطفا، وأنه ستتاح للجنة السفراء الفرصة لعرض القضية قبل اتخاذ قرار نهائي. وقد كان ثمة موعد حدد لمقابلة اللجنة لكلارك بتاريخ ٩ كانون الاول/ديسمبر، غير انه أرجىء الى ١٧ كانون الاول/ديسمبر. وقد اقنع الوفد الاردني لدى الامم المتحدة، في الوقت نفسه، بأن يسحب اقتراحا بشأن قضية ابو عين على اساس وعد بأن يحل كلارك القضية في مصلحتهم ـ هكذا أفهم الاردنيون.

وكانت، في ذلك الوقت، مكيدتان تدبران في الكونغرس: ففي مجلس النواب كان نائبان من ميتشيغان يعدان قرارا يرغم على القيام بتحقيق علني في مداخلات وزارة الخارجية في جلسات اعطاء الشهادات في قضية التسليم. وفي الوقت ذاته، أعد السناتور الجمهوري من انديانا دان كويل، بتحريض من السفير الاسرائيلي، قرارا يطلب فيه من الحكومة تسليم ابو عين حالا تجنبا «لمجازفة لا ضرورة لها في ان يطلق سراح ابو عين في ١٣ كانون الاول/ ديسمبر».

يقول موظفو مكتب كويل انهم كانوا يشكون في ان يكون كلارك ضالعا مع السفراء العرب، وادعوا انهم لم يكونوا يعرفون شيئا عن التحرك في مجلس النواب. ويقول موظفو مجلس النواب انهم كانوا يشكون في ان كلارك كان

يخدع العرب ومحامي الدفاع عن ابو عين، وأنه كان يتآمر مع مكتب كويل للقيام بعمل ضد تحركهم. ويقول السفراء العرب، وقد أصبحوا اربعة ـ سفراء البحرين والاردن والعربية السعودية والسودان ـ انهم وثقوا بوعد كلارك بألا يُتخذ قرار إلا بعد ١٧ كانون الاول/ديسمبر على الاقل. ويقول محامو الدفاع انه لم يكن ثمة اي احتمال لاطلاق سراح ابو عين. وبدلا من ذلك، فانهم يحضرون لتقديم استدعاء لتأجيل التسليم، بينما كانوا يطلبون عقد جلسة محكمة لطلب حق اللجوء السياسي لأبو عين. وقد بُحث في هذه المناورات، هاتفيا، بين ابو عين في زنزانته في السجن بشيكاغو وبين محامي الدفاع في ديترويت. وثمة شهادة محلفة موقعة من سجين كان يشاطر ابو عين زنزانته، ورد فيها ان مكتب الاستخبارات الاتحادي (FBI) كان يصغي الى هذه المكالمات الهاتفية؛[٦٩] ويبدو ان نسخة مكتوبة من هذه المكالمات قد ارسلت الى مكتب كلارك، بحسب رواية مساعد كلارك الشخصي، ريتشارد موريس.

وفجأة في ١١ كانون الاول/ديسمبر ـ وهو اليوم التالي لتقديم القرارين لمجلسي النواب والشيوخ، وايضا اليوم التالي لقرار محامي ابو عين القيام بحركتهم ـ دعا كلارك السفراء العرب لمقابلته ـ منفردين ـ لا كلجنة. وقد ابلغ كل منهم انه لم يصدر بعد قرار في قضية ابو عين، وأن الاجتماع المحدد له وهو ١٧ كانون الاول/ديسمبر، لا يزال قائما. لكن كلارك قال انه أراد ان يؤكد للحكومات العربية انه كان شخصيا متعاطفا معها. وللمرة الثانية عبر السفراء عن تفاؤل وثقة، وظنوا انه لا يزال هناك متسع من الوقت. لكن موريس، مساعد كلارك، تذكر فيما بعد، في اثناء حديث، انه «بتاريخ ١٠ كانون الاول/ديسمبر ـ او حتى قبل ذلك ـ كان القاضي (كلارك) مستعدا

(٦٩) نشرت هذه الشهادة في:
The Middle East, April 1982.

لاصدار حكمه.»[٧٠] ومن ثم، فانه يرى ان الاجتماعات التي عقدها كلارك مع السفراء العرب، في ١١ كانون الاول/ديسمبر، كانت هي – بحسب موريس – المشاورات التي قد وعد كلارك باجرائها. أما السفراء فينكرون ذلك بشدة.

وقد اعترف موريس ايضا بأنه عرف ان ضابطا اسرائيليا وصل الى نيويورك، في ٩ كانون الاول/ديسمبر، ليتسلم ابو عين ويحرسه في اثناء سفره الى اسرائيل بالطائرة. وقد وقع كلارك امر التسليم في ١٢ كانون الاول/ديسمبر، وكان اول العارفين به السناتور كويل. وقد ابلغ السفراء العرب ذلك بعد بضع ساعات. وقبل ان يعرف محامو ابو عين بالأمر، كان الرجل ينقل جوا الى الحراسة الاسرائيلية في نيويورك.

ان القاضي قد خدع العرب بمهارة، بحيث انهم سحبوا مبادرتهم في الامم المتحدة بناء على توكيداته، وتراجعوا عن التهديد الوحيد الذي كانت وزارة الخارجية تحسب له حسابا: التظاهرات ضد السفارات الاميركية في العالم العربي. وقد حولت شكوك كويل في نوايا كلارك الى مصلحة نافعة، وحصل الاسرائيليون على الرجل الذي أرادوه – ولم يكن للاسرائيليين اتصال رسمي بكلارك فيما يتعلق بالقضية.

لماذا عني كلارك، الى هذه الدرجة المهمة، بتسليم ابو عين؟ بحسب رواية مسؤول في وزارة الخارجية ادلى بشهادته امام لجنة من الكونغرس في شباط/فبراير، كان تسليم ابو عين نقطة اساسية للحيلولة دون معاملة المحاكم الاميركية للفلسطينيين، الذين تتهمهم اسرائيل، على انه يحق لهم ان يطلبوا اللجوء السياسي في الولايات المتحدة؛ اودون توسيع الموقف القانوني تجاه منظمة التحرير الفلسطينية فينظر اليها انها جماعة حركة تحريرية اصيلة – كشيء مميز عن اعتبارها جماعة «ارهابيين». وقد اشار المسؤول الى ان المحاكم الاميركية قد حمت، في الماضي القريب، عضوين من الجيش الجمهوري

(٧٠) مقتبسة من:
New Statesman, February 5, 1982.

الايرلندي من التسليم لبريطانيا؛ لذلك، فقد كان ثمة قلق عميق من ان تحصل منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيون على وضع قانوني مماثل – وهذا معارض تماما لسياسة الحكومة. وهذا المسؤول نفسه كان يدلي بشهادته، قبل ذلك، مؤيدا تعديل القانون الخاص بالتسليم والارهاب، فصرح ان مثل هذه القضية «يمكن ان يؤدي الى آثار ضارة جدا بالعلاقات بين الولايات المتحدة والدولة المتقدمة بالطلب.»[٧١]

على ان هذا وحده لم يكن كافيا ليحمل كلارك على اعماله في قضية ابو عين. من المؤكد انه كان ثمة ضغوط اسرائيلية قوية خلال عملية التسليم، غير انه كان ثمة باعث مقلق مباشر ادى الى دفع القضية النهائي في الاسبوع الثاني من كانون الاول/ديسمبر. فقد كانت ثمة معرفة مسبقة، في الجانب الاسرائيلي، بأن الحكومة الاسرائيلية ستعلن يوم ١٣ كانون الاول/ديسمبر، او في وقت قريب من ذلك التاريخ، قرار تطبيق القانون المدني وضم مرتفعات الجولان. وليس من المعروف الى اي مدى كان هيغ او كلارك يعلمان مسبقا بهذا القرار؛ وبما ان وزير الخارجية كان يعتزم زيارة اسرائيل في ذلك الوقت – والتي حال دونها اعلان الأحكام العرفية في بولندا – فربما كان الاسرائيليون ينوون تأخير اعلان القرار الى وقت لاحق. غير انه يحتمل ان تكون واشنطن قد أُشعرت بذلك مسبقا، ومن المرجح ان اسرائيل أرادت ان تضمن ان يكون ابو عين في قبضتها عندما يعلن خبر الضم.

وكل ما طلب من دور لكلارك هو القدرة على توجيه الاهتمام السعودي بنيل رضى الادارة (بشأن مشكلة طائرات الاواكس)، ومثل ذلك الاهتمام الاردني (بشأن مبيع طائرات هوك وف – ١٦)، الى استعداد للثقة بنوايا كلارك الودية نحو مصير ابو عين. لقد كان الخداع آية في الكمال.

(٧١) شهادة دانيال و. مكغفرن، نائب المستشار القانوني في وزارة الخارجية، امام لجنة بشأن القضاء، مجلس الشيوخ، الولايات المتحدة، ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١، ص ١٣.

خامسا

ان الدرس الذي يمكن ان يفهم من هذه الاسئلة، من منظور ادارة ريغان، هو نفسه المقياس الذي يريد الاميركيون بموجبه ان تحكم الدول المحلية على العمل الاميركي:

> اذا أرادت [الدول المحلية] ان تتمكن من مقاومة الاعتداء والتخويف، فيجب ان تثق بأن لها اصدقاء اقوياء يعتمد عليهم في الغرب، مستعدين لتقديم العون من اجل استقرارها في امن متوازن ومساعدات للتنمية، ومستعدين لدعمها عسكريا عند نشوب ازمة ما. وباختصار: يجب ان نبرهن على انه من المفيد ان تكون [الدولة] صديقة لأميركا.[٧٢]

أما من المنظور العربي، فان ادلة العام الاول ونصف العام الثاني من ادارة ريغان، يعكسها هذا التصريح تقريبا، لكن ليس بالمعنى الذي رمت اليه. فمع الفروق القائمة في نظرة الدول العربية الى مصالحها الوطنية، من المرجح انها تتفق في رغبتها المشتركة في ان «تقاوم الاعتداء والتخويف»؛ وأكثرها، بما في ذلك ليبيا، تعبر عن حاجتها «الى ان تكون لديها ثقة» بـ «اصدقاء قادرين ويعتمد عليهم في الغرب.»

غير ان الاميركيين قد برهنوا على ان صداقتهم يجب ان يدفع العرب ثمنها. وطبقا لما روته «واشنطن بوست» عن خلاصة تقديرات البنتاغون، من المحتمل ان يصرف اعضاء «مجلس التعاون الخليجي» ٦٠ مليار دولار ثمنا لعتاد وتكنولوجيا عسكرية اميركية حتى نهاية سنة ١٩٩٠.[٧٣] وهذا المال الدفاعي هو عنصر جوهري في تجارة اميركا مع المنطقة، وهو بالنتيجة جزء اساسي من اعادة دورة الدولارات النفطية للمصلحة الاميركية.

انه مما يدعو الى الشك ايضا ان تكون سياسة الولايات المتحدة معنية جديا بأن تقيم «توازنا» بين «الامن والمساعدة الانمائية». وعلى سبيل المثال: بينما تحرم تونس من اية معونة اقتصادية يعرض عليها في المقابل دفع الفائدة

---

(٧٢) Burt testimony, *op.cit.*, p. 11.

(٧٣) *Washington Post*, November 1, 1981, p. A1.

كاملة على اساس الاسعار القائمة في السوق، من اجل برنامج لتحديث آلتها العسكرية يكلف نحو مليار دولار ويمتد لخمسة أعوام. وسورية ستدفع أسعارا غير عادية لأنها ليست «صديقا». وقد قلصت المساعدات الجديدة، وما لم يصرف من مساعدات قررت في السابق قد لا يدفع ايضا. وفي حالة واحدة فقط ــ في اليمن الشمالي ــ لا تتجاوز المساعدات العسكرية (أي القروض لشراء السلاح) المساعدات للتنمية تجاوزا كبيرا.

ان انعدام التوازن بين «الاصدقاء» امر جليّ. فاسرائيل تتلقى ما قيمته اربعة اضعاف مجموع المساعدات التي تتلقاها الدول العربية جمعاء (باستثناء مصر). وتزيد المساعدات لاسرائيل بمقدار الثلث عن المساعدات التي تتلقاها مصر، ومصر واسرائيل معا ينالهما ٩٠٪ من مجموع المساعدات الاميركية للمنطقة. ومن جهة اخرى، فان مجموع هذه المساعدات لا يساوي معدل ما تنفقه العربية السعودية على شراء الاسلحة الاميركية سنويا. ليس هنا مجال للبحث في الحماية الاميركية التي توفرها اميركا للعرب، لكن من الضروري ان يتضح انه بالنسبة الى الاميركيين فان قيمة ما تناله من النقد لقاء المشتريات هو اضخم كثيرا من الثمن.

ويتضح من الدلائل لفترة ١٩٨١ ــ ١٩٨٢ ايضا ان سياسة ريغان، من الناحية العسكرية، شجعت «الاعتداء والتخويف» اللذين تتعرض لهما الدول العربية من جانب اسرائيل ــ في لبنان وسورية والاردن والعراق والعربية السعودية ــ بدل ان تردعهما. كما انها فشلت في ردع الغارات الجوية الايرانية على الكويت، وكانت عاجزة تماما عن حماية القوات المغربية في حرب الصحراء. وقد رأينا في المثل الليبي سياسة التخويف المكشوفة مباشرة على ايدي الولايات المتحدة. كما رأينا، في موقف الولايات المتحدة من خطة فهد، البيت الابيض المتأرجح يقوم بهجوم على اشد حلفائه الاوروبيين صمودا، بريطانيا، وذلك بأمر من اسرائيل.

يعتقد بعض الشخصيات العربية السياسية ان مفتاح المعاملة مع الولايات المتحدة هو اقناع الادارة القائمة بأن العلاقات الجيدة بالعالم العربي

هي في مصلحة اميركا على المدى الطويل. ومثل هذه الشخصيات يلقي باللوم لانحياز الولايات المتحدة الى اسرائيل على اخطاء تقديرية تمت على ايدي الرؤساء المتعاقبين، تحت تأثير داخلي للوبي اسرائيلي شديد الفعالية.

غير ان ما وضعه هذا المقال بين ايدي القراء من ادلة ليس مقنعا بالنسبة الى هذه الامور؛ اذ انه قد يكون صحيحا ان تقلب صنع السياسة من قبل الرؤساء قد يتأثر، الى درجة كبيرة، باسرائيل ومؤيديها في واشنطن، غير ان هذا هو المظهر الوهمي للسياسة الاميركية في المنطقة. فالثوابت، اي اصول المصالح الاميركية ــ كما فهمها الاميركيون وطبقوها لمدة تقرب من القرنين ــ هي ايضا مناوئة لبعض المصالح الوطنية في الدول العربية. وقد كان الرئيس ايزنهاور واضحا في ذلك في ملاحظاته التي اشرنا اليها قبلا ــ القومية العربية. ومن ثم، فليس هناك جديد في ان يرى مسؤول اميركي «انه يجب ان نبرهن على انه من المفيد ان تكون [الدولة او البلد] صديقا لأميركا.» وهذا لا يختلف في معناه عما كان يعنيه من قبل بالنسبة الى المنطقة: ان الدول العربية يجب ان تدفع ثمن حمايتها من الاذى، والا فان الاذى سينالها.

٩

مُستقبل العلاقات الإسرائيلية - الأميركية بعد حرب لبنان *

كميل منصور

منذ ما يزيد على الخمسة عشر عاما، وعند كل منعطف مهم في تاريخ الشرق الادنى، يستهوي الكثير من المراقبين توقع تدهور وشيك في العلاقات الاسرائيلية ــ الاميركية وخسارة اسرائيل لموقعها الممتاز لدى الولايات المتحدة. فمن طرح مشروع روجرز في عام ١٩٧٠/١٩٧١، الى محاولة الاتفاق الاولى في سيناء في آذار/مارس ١٩٧٥، الى المفاوضات الاسرائيلية ــ المصرية بشأن الحكم الذاتي بين سنتي ١٩٧٩ و ١٩٨١، كان هؤلاء يتوقعون ان تلقي الادارة الاميركية تبعة الفشل على عاتق التصلب الاسرائيلي. وخلال سنة ١٩٨١، كان من المفترض، بحسب هؤلاء، ان تؤدي أحداث مثل: تدمير المركز النووي، في بغداد في حزيران/يونيو، او قصف احد الاحياء الشعبية في بيروت في تموز/يوليو، او ضم الجولان في كانون الاول/ديسمبر، الى تدهور العلاقات بين البلدين. لكن في كل مرة، وبسحر ساحر، كانت بعض الاسابيع، وأحيانا بعض الايام، كافية لتعيد العلاقات ــ ظاهريا ــ الى سابق حرارتها.

ويمكننا اليوم ايضا ان نتساءل بعد حرب لبنان المخيفة، والتي غضب خلالها ريغان ــ كما يقال ــ من بيغن عدة مرات، ما اذا كان تدهور العلاقات

---

* *Revue d'études Palestiniennes (REP)*, No. 7 (Printemps 1983), p. 83-93.

بين اسرائيل والولايات المتحدة أمرا لا مفر منه في المدى المتوسط، او انه على العكس ليس سوى مجرد امنية طيبة (او كابوس مزعج؟). وبعبارة اخرى: هل نحن امام عملية طويلة من التدهور البطيء حيث قد يؤدي تراكم التوترات الماضية الى تفجير هذه العلاقات ذات يوم، ام اننا على العكس امام تكرار متواصل (شبه مسرحي) لمشاهد من شجار بين زوجين هما في النهاية غير قابلين للافتراق؟ ويصبح هذا السؤال اليوم اكثر الحاحا، خصوصا انه في الوقت الذي يجري فيه الحديث عن موضوعي الخلاف المحتملين بين اسرائيل والولايات المتحدة (لبنان والمسألة الفلسطينية)، يأمر الكونغرس الاميركي بزيادة ملموسة في المساعدات المالية السنوية المقررة لاسرائيل.

ويمكننا القول مباشرة انه ليس هناك من جواب بسيط على المسائل التي يطرحها مستقبل العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية. ليس لأن المستقبل لا يمكن ان يكون موضوعا لتوقع علمي فحسب، لكن اساسا لأن الواقع الحالي معقد جدا وفيه من الاتجاهات المتناقضة ما يجعل من العسير اقامة التوازن فيما بينها. غير ان هذا التقويم جدير بالمحاولة، لا من اجل استقراء المستقبل لكن كي لا يخبىء لنا، نحن الفلسطينيين والعرب، المفاجآت.

سندرس في هذا المقال، اولا، طبيعة العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية وآليتها، انطلاقا من رصد كلي لمرحلة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٢. وفي قسم ثان، سنستخلص دروس الحرب الاسرائيلية ـ الفلسطينية وسنقابلها بالنموذج المرصود. ثم نكرس خاتمتنا لجولة سريعة في افق المفاوضات بشأن لبنان والمسألة الفلسطينية.

طبيعة العلاقات وآليتها

ترتبط الولايات المتحدة واسرائيل بشبكة من العلاقات الخاصة ذات طابع استراتيجي، وسياسي، وعسكري، واقتصادي، وتاريخي، وثقافي... ويرتبط البلدان على الصعيد الاستراتيجي، الذي يشمل صعدا اخرى، بالتقاء كلي للمصالح لا يخلو من بعض التعارضات الموضعية. ويفرز هذا الالتقاء،

بشموليته، آليات تسمح بحل التعارضات والتوترات وتكييفها لمصلحة الطرفين.

لنأخذ اولا جانب الالتقاء، اي المصالح المشتركة للبلدين:

ـ تفوق عسكري اسرائيلي بالنسبة الى اي تشكيل عربي معاد.
ـ إلغاء الخيار العسكري العربي.
ـ حالة الانقسام في العالم العربي، وتحييد «سلاح» النفط.
ـ تقوية النفوذ الغربي، وخصوصا الاميركي في المنطقة.
ـ اضعاف النفوذ السوفياتي.

ان مجموعة المصالح الاسرائيلية ـ الاميركية هذه تُقوَّى بانتمائها الى نظام من القيم المشتركة وبتبعية اسرائيلية نحو الولايات المتحدة في المجالين الحيويين: مساعدة عسكرية، ودعم اقتصادي ومالي. بينما تخفف «الخدمات» التي يمكن ان تقدمها اسرائيل، الى حد كبير، من القيود السياسية التي تنجم عن التبعية؛ لأنه في النهاية ألا يستطيع هذا التفوق العسكري المكتسب والمدعوم بواسطة اميركا والذي يزعم تأمين الحياة للدولة العبرية، ألا يستطيع (بالاقناع او بالاكراه) ضمان المصالح المشتركة التي عددناها اعلاه؟ ولا تخفي اسرائيل ذلك، على كل حال؛ فهي تردد دائما انها تشكل ورقة استراتيجية في يد الولايات المتحدة في الشرق الاوسط. بينما لا يخفي الاميركيون عواطفهم تجاه الرهان الاسرائيلي على الرغم من استخدامهم لهذا الموضوع بكثير من الحذر.

من هنا مصدر التعارضات بين اسرائيل والولايات المتحدة. والاسرائيليون لهم ولا شك مصالحهم الخاصة التي تخدم المصالح الاميركية من خلال ديناميكية تحقيقها في عالم فلسطيني وعربي معاد. وهم يريدون بذلك ابراز اهميتهم الاستراتيجية بالنسبة الى الولايات المتحدة، وهذا ما يدفعهم الى انتهاج سياسات طموحة او جريئة، وبالتالي مستقلة ظاهريا عن حاميهم. وصراعهم الناتج عن خلاف بشأن شرعية ملكية فلسطين لا يخفف من حماستهم، بل يزيد في هروبهم الى الامام.

وهنا يخشى الاميركيون ان تزيد اسرائيل الجرعة وتسبب، بالضبط، في عكس المفعول المطلوب. فمصالحهم الاقليمية والشاملة اوسع، وهم يتمتعون بموقع غير منخرط مباشرة في الصراع قياسا باسرائيل الواثقة جدا من قدراتها العسكرية المباشرة، ولذلك فهم يخشون ان تؤدي اية سياسة عدوانية مفرطة تجاه العرب الى تقوية ملحوظة للنفوذ السوفياتي (كما بعد سنة ١٩٦٧)، او الى قفزة في القرار العربي على الصعيد العسكري (الهجوم العربي سنة ١٩٧٣)، او على الصعيد الاقتصادي (الحظر النفطي سنة ١٩٧٣)، او الى حالة كارثية من عدم الاستقرار (مثل ايران).

لا تشكل حالات عدم الاستقرار، ولو كان مصدرها اسرائيل، اي خطر عسكري، بل انها تجمّل الصورة التي تعطيها لنفسها كالديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط. وتفضل الولايات المتحدة، مع اقرارها بهذه الصورة، تجنب زعزعة البلاد الصديقة للغرب الى الحد الذي تشكل معها هذه الزعزعة خسارة لموقع او لنفوذ او لسوق او لهيبة، وحيث يصبح التفوق العسكري الاسرائيلي عبئا. ان التعارض بين الولايات المتحدة واسرائيل هو تقريبا ودائما: الى اين يجب عدم الذهاب بعيدا.

ويمكن ان يتبين بعد فترة، كما اثبتت ذلك حرب سنة ١٩٧٣، ان اسرائيل (بين حزيران/يونيو ١٩٦٧ وأيلول/سبتمبر ١٩٧٣) قد تجاوزت الحدود؛ وأن الولايات المتحدة قد اغمضت عينيها كثيرا؛ وأن فكرة اسرائيل ورقة استراتيجية يمكن ان تتحول ــ نظريا على الاقل ــ الى نقيضها، اي الى كون اسرائيل عبئا استراتيجيا. وهذا ما كان يحدث، غالبا، اذ كان الاميركيون يجدون انفسهم، وقد ادت العمليات الاسرائيلية الجامحة الى تقوية النفوذ السوفياتي، مضطرين الى ملاقاة اسرائيل في حملة جديدة ضد العرب والسوفيات. وتجنبا لمثل ذلك، تحاول الولايات المتحدة، منذ سنة ١٩٧٣، انتهاج سياسة نشيطة في الصراع الاسرائيلي ــ العربي عبر ترتيب اتفاقات جانبية وجزئية هنا وهناك، وبذلك تبدو الولايات المتحدة، وبمبادرة من كيسنجر اساسا، كأنها تنتزع من اسرائيل رهانات ملموسة لتعطيها للعرب وهم في

ذروة قوتهم (قطعة من الارض في مقابل قطعة من السلام)، ومن هنا التوترات المتجددة مع اسرائيل. أما ما يحدث في الواقع فهو ان الولايات المتحدة تحصل، كمقابل لجهودها، على دعم مهم لنفوذها (حالة مصر)، وتحييد سلاح النفط، والانشقاقات العربية (حروب لبنان ١٩٧٥ ــ ١٩٨٢). بينما تعطي اسرائيل مكافأة على تنازلاتها، ولو كانت مكرهة عليها، ضمانات طويلة الاجل وأسلحة متطورة ودعما دبلوماسيا (ضد منظمة التحرير الفلسطينية مثلا: وعد بعدم الاعتراف بها ما لم تستجب لبعض الشروط الواردة في ملاحق اتفاقية سيناء لسنة ١٩٧٥). والخلاصة: ان اسرائيل لم تكن خلال الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٨، بالنسبة الى الولايات المتحدة، ورقة استراتيجية بقدر ما كانت ورقة سياسية استخدمت في المفاوضات مع العرب؛ اذ كان يجري في غضون ذلك تحضيرها لاستخدام استراتيجي لاحق.[١]

وهذا ما يفسر الطابع المحدود للعقوبات التي اتخذتها مختلف الادارات الاميركية في مواجهة التصلب الاسرائيلي، اذ كانت الامور غالبا لا تعدو كونها تهديدات او اجراءات رمزية (هدفها تهدئة العرب) اكثر مما هي عقوبات فعلية؛ كان من الممكن تأخير تسليم الاسلحة، أما خفض قيمة المساعدات السنوية فظل من المحرمات. وعندما يكون التوتر بشأن مسألة معينة في اعلى مستوى له بين البلدين، يجري التأكيد على الصداقة التي لا تنفصم عراها وعلى الالتزام الاميركي بأمن اسرائيل وازدهارها. فالأمر بكل بساطة هو «انقاذ اسرائيل رغما عنها».[٢]

ومهما يكن، فان الولايات المتحدة تبدو احيانا اكثر ميلا من اسرائيل الى

---

(١) تناولنا هذا الموضوع بتفصيل اكثر في دراستنا «اسرائيل في الاستراتيجية الاميركية في الثمانيات»، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٣ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠)، ص ١٧ ــ ٢٢.

(٢) وهو عنوان مقال لجورج بول:
George Ball, «How to Save Israel in Spite of Herself,» *Foreign Affairs*, Vol. 55, No. 3 (April 1977), pp. 453-71.

الجمع بين الدبلوماسية والمنطق العسكري، سواء بتجنب الاعمال التي تعتبرها طائشة او عبر محاولة اصلاح «الاواني المحطمة» بعد ضربة ما. ويجري كل شيء بالنسبة الى المراقب كأن هناك توزيعا للأدوار بين البلدين. ومن المؤكد طبعا، للممارسة، ان هذا ما كان يحدث احيانا. ومن المحتمل ايضا ان تكون الولايات المتحدة مرتاحة الى هذه اللعبة الدقيقة، لعبة العصا الاسرائيلية والجزرة الاميركية. ويجب القول ان الجزرة لا تتدخل إلا عندما تكون العصا قد ادت، او يمكن ان تؤدي، الى نتائج معاكسة لما هو مطلوب. ويجب القول، ايضا، ان الجزرة لا تتدخل بتاتا اذا ما تعرضت العصا لخطر حقيقي. بل على العكس، فان العصا تُدعم في هذه الحالة (مثلا اعادة تسليح اسرائيل بعد ستة ايام من بداية حرب تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٣). ولا تبدو فكرة توزيع الادوار هذه كافية بالنسبة الى الاسرائيليين. فهم يطمحون الى ان يكونوا شركاء استراتيجيين لأميركا وليس مجرد أدوات بسيطة، ولذلك فهم لا يفهمون كيف يمكن للولايات المتحدة ان تمنعهم من اكمال انتصارهم المحقق او المرتقب، حتى نهايته. وهم لا يفهمون، على الاخص، لماذا يجب ان يتحملوا وحدهم اخطار الخدمات التي يؤدونها في حين ان اميركا هي الرابحة دائما، سواء عبر قطف ثمار جهودهم او عبر الانسحاب على حسابهم من اللعبة، اذا اقتضى الامر.(٣)

لا يعني كل ذلك ان الولايات المتحدة تقدم دائما برهانا على مثل هذه الرؤية الواضحة او هذه الديناميكية. كما لا يعني، ايضا، ان دولة اسرائيل تحاول انتهاج طريق «الثورة على الاب». فبقدر ما هي اسرائيل مهمة جدا بالنسبة الى الولايات المتحدة بحيث لا تستطيع الاستغناء عنها، فان حبل السرة الاميركي حيوي جدا بالنسبة الى الاسرائيليين بحيث لا يستطيعون قطعه. وعلى كل حال، فان الولايات المتحدة لا تبدو حقيقة في صورة معكِّر الاجواء

(٣) Yoav Ben-Horin and Barry Posen, *Israel's Strategic Doctrine* (Santa Monica, Cal.: The Rand Corporation, 1981), pp. 8-9.

التي يحاول حلفاؤها إلصاقها بها، في محاولة للتقليل من صورة تبعيتهم. وفي الواقع لا يضع الاسرائيليون، بمبادراتهم في الشرق الادنى، العرب وحدهم امام الامر الواقع، بل يؤثرون بالاسلوب نفسه على عملية القرار في السياسة الخارجية في واشنطن نفسها. وبذلك مثلا يتوصلون ــ بمصداقية مدهشة ــ الى نعت كل معارضة عربية لهم بأنها تهديد سوفياتي لأميركا نفسها. ويجب القول ان ما يساعد الاسرائيليين في ذلك هو: حضورهم في قلب السياسة الداخلية الاميركية، وهالتهم العسكرية والتكنولوجية، ووجهات النظر التي تجمعهم بالعسكريين الاميركيين، ونفوذهم لدى الطائفة اليهودية الاميركية، وأخيرا: عدم التكافؤ بين نظام اميركا السياسي ودورها كقوة عظمى منذ الاربعينات (نظام الانتخابات الرئاسية، وقوة الكونغرس الكابحة، وتجاذبات داخل ادارة غير مستقرة . . .).

ولا يسمح قرب اسرائيل من الدوائر الحاكمة في واشنطن بممارسة النفوذ فقط، وانما بالوصول الى المعلومات الاكثر سرية؛ بمعنى ان اسرائيل تملك عمليا امكان تحسس الارض، ومعرفة الحدود التي تقبلها الادارة او الكونغرس او الرأي العام، واختيار ارض المعركة الاكثر ملاءمة في واحدة من هذه الدوائر الثلاث، وحساب ادنى التنازلات التي تمكنها من تجنب الوصول الى حد القطيعة. ومع ذلك، يجب التأكيد بقوة ان النفوذ الذي تمارسه اسرائيل داخل الولايات المتحدة، مباشرة او بواسطة الطائفة اليهودية الاميركية، لا يفسر الصلات الاستراتيجية بين البلدين. بل ان العلاقات الاستراتيجية بين اميركا صاحبة المصالح الشاملة والشرق اوسطية، وبين اسرائيل القوية والغارقة في حرب دائمة، هي ما تشكل الرحم الذي ينمو فيه النفوذ الاسرائيلي في واشنطن، وحيث يمكن حل التعارضات. وهذا ما يفسر، مثلا، كيف ان رؤساء معادين للسامية يثمنون الاهمية الاستراتيجية لاسرائيل، او كيف ان مسؤولين اميركيين لا ينتقدون اسرائيل إلا بعد استقالتهم من وظائفهم.

والامر واحد على كل حال؛ بمعنى انه ما دام في وسع اسرائيل الاحتفاظ بتفوقها ازاء عالم عربي منقسم، فان التحليل الذي اوردناه يبقى صحيحا

بصورة كلية، ومهما كانت طبيعة السلطة السياسية في اسرائيل والولايات المتحدة. ويتنوع التبرير الايديولوجي للعلاقات بين ادارة اميركية وأخرى، وبين حكومة اسرائيلية وأخرى؛ فبينما يلح الديمقراطيون والعمال اكثر على النموذج الفريد للديمقراطية الاسرائيلية، يلحظ الجمهوريون والليكود، بأهمية اكبر، مردود اسرائيل الاستراتيجي. وعلى اية حال، تحكم القوانين نفسها العلاقات الاساسية بين البلدين. ولا يعني هذا ان طبيعة الانظمة لا تؤثر في سياسة كلا البلدين تجاه العرب، او في الوجه النفساني للعلاقات بين البلدين. كل ما اردنا قوله، من وجهة نظر شكلية على الاقل، هو ان الجمهوريين يمكن ان يحتاجوا الى كبح العمال في السلطة (كيسنجر ـ رابين، ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦)، وأن الديمقراطيين يمكن ان يسرهم استخدام تصلب حكومة ليكود لانتزاع المزيد من التنازلات العربية (اتفاق كامب ديفيد المنفرد).

في مثل هذه الظروف، من السهل ان نتخيل ما يمكن ان يعطي اتحادا محافظا على شاكلة ريغان ـ هيغ، وليكود على شاكلة بيغن ـ شارون. فنلاحظ في الجانب الاميركي: توجها عسكريا حادا، وتبشيرا معاديا للسوفيات، ولامبالاة، كي لا نقول معارضة، بالتطلعات العربية بشأن المسألة الفلسطينية، ونظرة الى منظمة التحرير الفلسطينية كمركز عصبي للارهاب الدولي، وشكوكا بشأن قدرة الانظمة العربية المحافظة على الدفاع عن نفسها، ورفضا لأي دور استراتيجي ممتاز لمصر يمكن ان يحل بشكل ما مكان اسرائيل (كما اعتقد البعض خلال ادارة كارتر بعد كامب ديفيد)، وثقة متجددة بالطاقات الاسرائيلية. وفي الجانب الاسرائيلي نشير الى ما يلي: عودة الى الايديولوجية الصهيونية في شكلها الاكثر صلابة، والرغبة الحاسمة في الانتهاء من العقبة الفلسطينية، وثقة بالوسائل العسكرية، وهاجس محو الذكريات السيئة لسنة ١٩٧٣، والايمان بدور استراتيجي يمتد من باكستان حتى افريقيا الوسطى (مذهب شارون)، وتأمين هامش مناورة اوسع في العلاقات بالولايات المتحدة.

وفي الجانبين نسجل أخيرا: رغبة جامحة للخلاص من «المتطرفين» العرب، وخصوصا من منظمة التحرير الفلسطينية المعتبرة القوة السياسية

الاقدر عمليا في العالم العربي.[٤] ويمكننا هنا ابداء تحفظ وحيد تجاه هذه النقطة الاخيرة، ذلك بأن ما يهدىء عند الولايات المتحدة هذه الارادة العدوانية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية هو تخوف الاميركيين من هزيمة سياسية في مواجهة غير محسوبة العواقب. وفي جميع الاحوال، ومن وجهة نظر مواقف الحاكمين في البلدين، فان الطريق الذي يؤدي الى حرب لبنان كان قد رسم.

دروس الحرب

لا تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية، في مواجهة التفوق العسكري الاسرائيلي الساحق، إلا الاعتماد على عوامل سياسية لتحافظ على بقائها. ومن الطبيعي ان يقدم النظام العربي هذه العوامل. ان مجرد اندلاع الحرب في بداية حزيران/يونيو ١٩٨٢، هو دلالة على مستوى التدهور في النظام العربي آنذاك: اتفاق استراتيجي اميركي ـ اسرائيلي، وفشل قمة فاس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١؛ ضم الجولان في كانون الاول/ديسمبر؛ الهجوم الايراني المضاد على العراق ابتداء من خريف سنة ١٩٨١؛ انسحاب اسرائيل من سيناء في نيسان/ابريل ١٩٨٢، وتوجهها للعمل على الجبهات الاخرى؛ الخلاف السوري ـ السعودي بشأن الحرب العراقية ـ الايرانية ولبنان؛ ضعف قاعدة سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية السياسية في التوازن اللبناني الداخلي... وكان التدهور في وضع العالم العربي الاستراتيجي والسياسي قد قطع، اذن، شوطا كبيرا ابتداء من ايار/مايو ١٩٨٢. وهنا يجب ألا ننسى ان الولايات المتحدة كانت قد منعت اسرائيل، ثلاث مرات، منذ ربيع سنة ١٩٨١ حتى هذا التاريخ، من القيام بأية عملية كبيرة ضد منظمة التحرير الفلسطينية. وأنها ضبطت خلال فترة الثلاثة عشر شهرا هذه، ازمة الصواريخ في البقاع في نيسان/ابريل ١٩٨١، وأدانت اسرائيل لقصفها بيروت في تموز/يوليو، وفرضت وقفا فعالا لاطلاق النار في الجنوب اللبناني من تموز/يوليو ١٩٨١ حتى ايار/مايو ١٩٨٢.

---

(٤) موشيه عميراف، «حرب مهمة ومبررة»، «هآرتس»، ١٩٨٢/٧/٢٧.

لقد جاء الدعم الاميركي لمبادرة اسرائيل، منذ بداية غزو لبنان في ٤ حزيران/يونيو ١٩٨٢، ليبدد بعض الاوهام اويكذب بعض التحاليل فيما يخص ديناميكية العلاقات بين البلدين. وعلى عكس ما كان يحاول ان يقنعنا به بعض اليمين العربي، فلم يكن هناك تجاوز اسرائيلي غير مضبوط، ولم يكن هنالك شلل اميركي بسبب ما يسمى اللوبي اليهودي القوي. وعلى عكس ما يمكن ان يقنعنا به بعض اليسار، فلم يكن الامر مجرد خطط اميركية عهد بها الى اسرائيل، من سيد الى خادم مطيع، تقضي باجتياح لبنان او بوقف النار في تزامن دقيق مضبوط سلفا. والواقع ان الامر كان تلاقيا مثلثا على ثلاثة قواسم مشتركة على الاقل: على الصعيد الايديولوجي (خصوصا هيغ ــ شارون)؛ وعلى صعيد تحليل الوضع العربي؛ وعلى صعيد الاهداف المرجوة. وهناك طبعا خارج هذه القواسم المشتركة مجال لرؤى مختلفة وتعارضات في الحد الاقصى للأهداف الممكن الوصول اليها.

كانت الاهداف المشتركة، التي اعتبرت واقعية في الولايات المتحدة وفي اسرائيل، هي التالية: هزيمة عسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية واخراجها من بيروت؛ واعادة تركيب التوازن في لبنان لمصلحة الكتائب؛ واضعاف النفوذ السوري في المشرق؛ وكشف العجز العربي؛ والمس بهيبة الاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من مقاومة المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين الشجاعة والمستميتة خلال تسعة وسبعين يوما من الحصار (وهي مقاومة لم تكن في حسبان الاميركيين والاسرائيليين)، فمن الواجب الاعتراف بأن الحسابات الاميركية والاسرائيلية فيما يخص العجز العربي والشلل السوفياتي قد ثبتت صحتها.

غير ان اسرائيل كانت تتجاوز الاهداف المشتركة، نحو أهدافها الخاصة[٥] التي تشمل تدميرا كاملا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفرض نوع من الحماية على لبنان، وضم الضفة الغربية، وتأكيد مذهب شارون بشأن اسرائيل كقوة عظمى في المنطقة. وهذا ما كان يحتم اقامة نوع من الحاجز بين

---

(٥) Amos Perlmutter, «Begin's Rhetoric and Sharon's Tactics,» *Foreign Affairs*, Vol. 61, No. 1 (1982).

المنطقة والولايات المتحدة، اي وضع تكون فيه اسرائيل المرهوبة الجانب والمحترمة هي الوسيط الوحيد لحماية المصالح الاميركية. ومما لا شك فيه انه لا يمكن للولايات المتحدة ان تكون إلا متحفظة ازاء هذه الاهداف العريضة. فلم يكن في امكانها ان تتخلى عن دورها كمحاور مميز في العالم العربي. ولم يكن في امكانها القبول، ايضا، بتجاوز الاهداف المشتركة المتفق عليها. لقد كانت ترى في ذلك سياسة متهورة، اي سياسة خطرة على المدى القصير لأنها قد تكشف عدم استقرار الانظمة العربية.

ومع ذلك، يجب عدم التقليل من الاهداف المشتركة بين اسرائيل والولايات المتحدة في حرب لبنان. لقد كانت من الضخامة وحائزة على التأييد الاميركي بحيث ان احد المراقبين الاسرائيليين قال ببعض المبالغة: «لقد انتظر الاميركيون سنوات طويلة مذهبا اسرائيليا يتوافق مع استراتيجية السلام الاميركي، ولو لم يكن شارون موجودا لوجب خلقه هو والمذهب الذي قامت عليه عملية سلامة الجليل.»[٦] وكما اشرنا اعلاه فيما يخص فكرة توزيع الادوار، كانت فكرة شارون المتطرف والمنظور اليه كـ«مجنون» تخدم الاميركيين. فهي كانت توفر لهم وسائل الضغط وتسمح لهم، في الوقت نفسه، بأن يقوموا بدور جميل. فهم يستطيعون من ناحية ان يتركوا العنان للجيش الاسرائيلي الواثق من قدراته وطموحاته؛ وأن يهددوا منظمة التحرير الفلسطينية والبلاد العربية بترك شارون يفعل ما يشاء اذا لم تلب الشروط الاميركية (الانسحاب من بيروت، واستقبال المقاتلين في البلاد العربية)؛ وأن يقدروا بالتالي اللحظة الملائمة التي يصبح الوضع فيها غير مقبول بالنسبة الى العرب. ومن جهة اخرى، كانوا يبدون كأنهم هم الذين فرضوا على اسرائيل وقف النار بعد عمليات القصف المدمرة لبيروت، وهم الذين ينقذون كوادر منظمة التحرير الفلسطينية ومقاتليها من الابادة الكاملة. وفي النهاية، كانوا هم

---

(٦) غادي ياتسيف، «سلام الجليل، سلام اسرائيل وسلام الولايات المتحدة»، «حوتام» (ملحق «عال همشمار»)، ١٨/٦/١٩٨٢.

الذين قطفوا الثمار الاقليمية والشاملة لحرب لم يتحملوا فيها، ظاهريا، إلا ثمنا هامشيا. ومن الاكيد ايضا ان الاسرائيليين كانوا يقطفون ثمار الحرب، لكن ثمن ذلك كان خسائر بشرية مهمة نسبيا وتشوه صورتهم عالميا، بالاضافة الى ازمة داخلية ذات مدلول.

يبين ذلك الديناميكية الاميركية بين بداية حزيران/يونيو ونهاية آب/اغسطس،[٧] وهي ديناميكية لم تكن في حسبان المراقبين، وقد منعت حتى ذلك التاريخ من تحقيق الاهداف الاسرائيلية القصوى. ومرة اخرى، يجب ألا نبالغ فيما يتعلق بالتوترات والخلافات او ان نتكلم عن ترد في العلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة. فالاسرائيليون لم يكونوا ليطلقوا مبادرتهم العسكرية الطموحة هذه لو لم يفترضوا[٨] الحصول على الرضى الاميركي ــ هذا اذا افترضنا انهم لم ينالوا الموافقة الاميركية مسبقا.[٩] واذا كان هناك من توتر بسبب امساك الاميركيين للموضوع، فهو بين الادارة الاميركية والثنائي بيغن ــ شارون الذي اصبح معزولا عن النخبة السياسية الاسرائيلية.

وتتضمن المرحلة الثانية من حرب لبنان، التي تلي تنفيذ اتفاق انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت والتي تبدأ مع مقتل بشير الجميل والاجتياح الاسرائيلي لبيروت الغربية؛ تتضمن عمليا الدروس نفسها لكن بمأساوية اكبر. كان بيغن وشارون يريدان اسقاط مشروع ريغان الذي اعلنه في الاول من ايلول/سبتمبر بشأن مستقبل الضفة الغربية، وقد ازعجهما الحؤول بينهما وبين تحقيق أهدافهما القصوى؛ فحاولا تحقيق جزء منها، او على الاقل

---

(٧) Paul-Marie de La Gorce, «Anatomie d'une crise (Juin-Aout 1982)», *Politique étrangère,* No. 3, octobre. 1982, p. 590-591.

(٨) Sheila Ryan, «Israel's Invasion of Lebanon: Background to the Crisis,» *JPS* (44/45), Vol. XI 4, Vol. XII 1 (Summer/Fall 1982), pp. 34-37.

(٩) Claudia Wright, «The Turn of the Screw-The Lebanon War and American Policy,» *Ibid.*, p. 5.

عدم خسارة المكاسب المتوقعة التي هددها موت بشير الجميل. ويبدو ان الاميركيين قد وافقوا هذه المرة على المبادرة الاسرائيلية، كما فعلوا في بداية حزيران/يونيو. بين آب/اغسطس وأيلول/سبتمبر، كانت الحدود التي يتقبلها العرب قد تغيرت. ان بيروت ما زالت عاصمة عربية، لكنها لم تعد عاصمة منظمة التحرير الفلسطينية. ولن يثير احتلالها من قبل الجيش الاسرائيلي النوع نفسه من الضجة العربية والعالمية، خصوصا ان العوائق البشرية والمادية (مقاتلون وتحصينات) كانت قد ازيلت.

وكان لا بد بكل اسف من مجزرة كي تدان أهداف اسرائيل القصوى، وتنكشف اللامسؤولية الاميركية تجاهها. ذلك بأن الاميركيين أظهروا الخفة نفسها، سواء لدى نكثهم بالوعد الذي قطعوه (التعهد المتعلق بحماية المدنيين بواسطة القوة متعددة الجنسيات)،[١٠] او بايلاء الثقة لتبريرات اسرائيل غير المعقولة بشأن ضرورة دخول بيروت الغربية (الوجود المزعوم لثلاثة آلاف ارهابي فلسطيني، وتسلح التنظيم اللبناني ــ المرابطون ــ والخوف من عملية كتائبية انتقامية نتيجة مقتل الجميل). والديناميكية الاميركية التي تجلت بعد المجزرة (النموذج الوظائفي نفسه لتوزيع الادوار، لكن تفوح منه رائحة الموت هذه المرة) تدخلت متأخرة جدا بالنسبة الى الضحايا والى الجالية الفلسطينية التي كانت تعاني آثار الصدمة. لكنها جاءت في الوقت الملائم لانقاذ مصالح الولايات المتحدة الاقليمية. وعلى الرغم من الادانة الداخلية والدولية، فقد اضاف الاسرائيليون نجاحا جديدا الى مكتسبات شهر آب/اغسطس. لقد أخرجوا منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت في آب/اغسطس، وفي ايلول/سبتمبر كانوا يجردونها ويهدمون لأشهر او لسنين قاعدتها الشعبية، اي المؤسسات المدنية وبنية الشعب الفلسطيني في لبنان ونفوذه في الحياة السياسية اللبنانية؛ أما على الصعيد اللبناني، فلم يربح الاسرائيليون شيئا بسبب المجزرة. فكان خروجهم السريع من بيروت يبدد املهم بفرض الحماية على لبنان في الامد القصير.

---

(١٠) انظر وثيقة حبيب في: *REP,* No. 6 (Hiver 1983), p. 133-134 .

وعلى الرغم من مجزرة صبرا وشاتيلا، فان العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية لم تزدد سوءا؛ فالاميركيون لا يستطيعون الذهاب بعيدا في نقد اسرائيل لأنهم هم ايضا مسؤولون الى «حد ما» عن المجزرة. واسرائيل التي رضخت لمطالب الولايات المتحدة المحدودة (الانسحاب من بيروت فقط) ليست مسؤولة، بكل معنى الكلمة، لأنها كبلد ديمقراطي ستحقق بشأن الافراد المسؤولين عن «التجاوزات». أما النظام الذي ينطلق من نزع ملكية الاراضي العربية، وينتهي بطرد الفلسطينيين من فلسطين مرورا ببعض «التجاوزات» الاخرى، فيظل نقيا. وأما المكتسبات الاميركية او الاسرائيلية فتبقى. وهذه المكتسبات هي التي تشكل، على وجه التحديد، لحمة التحالف بين البلدين، على الرغم من انتفاضات الادانة او عصبية الرأي العام الاميركي العابرة.

خاتمة

مع النهاية الرسمية لحرب لبنان وبداية المفاوضات الاسرائيلية ـ اللبنانية، ترتسم خريطة جديدة في الشرق الاوسط: العالم العربي في ازمة؛ منظمة التحرير الفلسطينية، المهزومة عسكريا، تحتفظ بأوراقها السياسية وعليها ان تسابق الزمن كي لا تخسرها، بانتظار ايام افضل، اي بانتظار تغيير ما في احد البلاد العربية او في اسرائيل؛ السوفيات يحاولون، عبر تركيب قواعد صواريخ سام ـ ٥ في سورية، عودة خجولة؛ الاميركيون يبدون لفترة اسياد اللعبة الشرق اوسطية؛ اسرائيل هي القوة العسكرية الوحيدة الفعلية، على المدى المتوسط، وتتابع بعد النجاح النصفي الذي احرزته مع مصر، تحويل تفوقها العسكري الى نفوذ سياسي في الشرق الاوسط بانتظار الوقت الملائم لفرض هيمنتها.[١١] من هنا، سيطغى في الاشهر

(١١) انظر في شأن هذا الموضوع سلسلة المقالات الثلاث في: *The Guardian* أعداد ٣١ آب/اغسطس، ١ و٢ ايلول/سبتمبر ١٩٨٢، بقلم Martin Woollacott، والتي ترجمتها مجلة:

REP, No. 6 (Hiver 1983), p. 257-263.

القادمة موضوعان: المفاوضات بشأن لبنان، ومصير مشروع ريغان.

ويبدو المستقبل بالنسبة الى لبنان صعبا. ويمكننا القول ان الاسرائيليين ينذرون لبنان، إما بقبول الارتماء في الحضن الاسرائيلي كشرط لانسحاب شكلي، واما البقاء مقسما. ولديهم لذلك عدة خيارات: مضاعفة المطالب الخاصة بالترتيبات الامنية والتطبيع خلال المفاوضات؛ تشجيع الانقسامات بين الطوائف؛ تنمية الاتصالات بأحد الاطراف اللبنانية او اكثر؛ اقتسام مناطق نفوذ مع سورية... وتمتلك الولايات المتحدة وحدها وسائل تغيير الاوضاع القائمة وفرض تسوية مستقرة على اسرائيل تؤمن الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية والسورية، وعروبة لبنان، ونوعا من التوازن بين الطوائف. ولهذا يجب على الادارة الاميركية ان تنتهج سياسة نشيطة جدا، وتقوم بالضغوط الضرورية على تل ابيب. وهذا ليس مؤكدا على الرغم من ان الامر يتناول هيبة الولايات المتحدة؛ فالاميركيون كانوا قد غطوا الغزو الاسرائيلي للبنان، بحجة انه كان موجها ضد منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الاجنبية الموجودة فيه، وأنه لم يكن يهدف الى المساس بالسيادة اللبنانية.

ويبدو مستقبل مشروع ريغان غير مؤكد ايضا؛ فرغبة اسرائيل في ضم الاراضي التي احتلتها سنة ١٩٦٧ لا تحتاج الى برهان. وتشعر المملكة الهاشمية بأن وحدتها، فيما وراء نهر الاردن، مهددة بسبب تطلعات شارون. واذا كانت جدية مشروع ريغان ستتحدد ـ الى حد كبير ـ بالسرعة التي ستحصل فيها الولايات المتحدة على اتفاق بشأن لبنان، فان للاسرائيليين ـ وان كانوا سيضطرون الى تقديم التنازلات الضرورية في المفاوضات مع بيروت ـ مصلحة اكيدة في تأخيرها قدر الامكان، وذلك لاضعاف حظوظ النجاح امام مشروع ريغان. وتحتفظ الادارة الاميركية مع ذلك بنهج متابعة المفاوضات (بشأن لبنان ومشروع ريغان) في الوقت نفسه. ويجب، في كل الحالات، توقع مقاومة اسرائيلية شديدة ضد اية تسوية في الضفة الغربية، وتعبئة كل امكاناتها داخل الولايات المتحدة نفسها.

في الواقع، تشكل الضفة الغربية الموضوع الوحيد لتوتر حقيقي بين

اميركا واسرائيل، لأنها تعتبر مسألة مصالح حيوية بالنسبة الى الاسرائيليين والعرب. وهناك ما يدعو الى الاعتقاد ان الاسرائيليين يتمتعون بموقع افضل كثيرا (طبيعة علاقاتهم بالولايات المتحدة وكونهم يحتلون الارض ويستوطنون فيها بسرعة) لتأكيد وجهة نظرهم. أما الآخرون، فان وسيلة ضغطهم الوحيدة على الولايات المتحدة هي كونهم، في الوقت الراهن، لا يملكون اي خيار آخر. ان هذا قليل جدا، لكنه يحمل في داخله بذور الانفجار. ومن المتوقع ان تستهلك المحادثات فيما يتعلق بالشكليات (ما يتعلق منها خاصة بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة او غير مباشرة) وقتا كبيرا، وتسمح في احسن الحالات بتأخير الوقت المحدد لضم الضفة الغربية الى اسرائيل. ومن جهة اخرى، فان الكثير يتعلق، طبعا، بالحملة الانتخابية الاميركية التي ستفتتح هذا الصيف، وباستقرار حكومة بيغن.

لقد اثرنا عدة مرات، في هذا المقال، فكرة تدهور العلاقات الاسرائيلية ــ الاميركية ودحضناها. وحتى في حالة الضفة الغربية، فان التوترات المتوقعة ستجد لها معالجة لاحقا. واذا كان هناك من تدهور ــ وهذا ما نأمله ــ فسيكون نتيجة قدرة العالم العربي على الخروج من حالة الخمول هذه في مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة.

ان الدرس الاساسي الذي يمكن للعرب استخلاصه، هو ذلك المتعلق بطبيعة وآلية العلاقات بين الولايات المتحدة واسرائيل. لقد اعطي الكثير من الاهتمام للأميركيين كوسطاء متميزين، ولم يفهم العرب جيدا اهمية التطورات الداخلية في اسرائيل، ولم يبحثوا جيدا في الامكانات الناتجة عن ذلك. وبدلا من البحث عن المحاور في واشنطن، وهي التي تستفيد من الجهتين، ألا يكون من الافضل مواجهتها في الحرب او في السلم في فلسطين ذاتها؟

المشاركون في هذا الكتاب

رتشارد بارنت — مؤسسة دراسات السياسة، واشنطن.
بشارة بحباح — جامعة بيرزيت، الضفة الغربية.
مروان ر. بحيري — الجامعة الاميركية في بيروت، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية.
غسان بشارة — مراسل صحيفة «الفجر» المقدسية في واشنطن.
جورج بول — مساعد وزير الخارجية الاميركي سابقاً.
ديفيد دلنغر — رئيس تحرير مجلة *Seven Days* الاميركية.
كلوديا رايت — مراسلة *New Statesman* في واشنطن.
رتشارد فولك — جامعة برينستون.
وليم ب. كوانت — مؤسسة بروكينغز، واشنطن.
مالكوم كير — الرئيس السابق للجامعة الأميركية في بيروت.
كميل منصور — مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

تطلب قائمة المنشورات من:
مؤسسة الدراسات الفلسطينية
ص.ب ٧١٦٤ـ١١، برقياً: دراسات، تلكس: ماداف ٢٣٣١٧، بيروت ـ لبنان
او من:
شركة الخدمات النشرية المستقلة / المحدودة
Independent Publication Services Ltd.
ص.ب ٥٦٥٨، نيقوسيا ـ قبرص

$ 5.00
(او ما يعادلها)